



مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

مطر

د. علي الدين هلال

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

طبعة خامسة جديدة مطورة

جميل مطر　　　　د. علي الدين هلال

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص. ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى: بيروت: كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩
الطبعة الثانية: بيروت: تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٠
الطبعة الثالثة: بيروت: شباط/ فبراير ١٩٨٣
الطبعة الرابعة: القاهرة: ١٩٨٣
الطبعة الخامسة: بيروت: ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦

المحتويات

الملاحـق

قائمة الجداول

مقدّمة الطبعة الخامسة

لا يوجد ما يثلج صدر مؤلف، وينسيه عناء البحث والكتابة اكثر من أن يجد افكاره قد لاقت قبولاً وذيوعاً، وان تعبيراته قد دخلت القاموس السياسي الذي يستخدمه الباحثون في مجاله.

وان المؤلِّفيْن يشعران بأن الجهد الذي بذلاه في الاعداد لهذا الكتاب منذ عدة اعوام وفي تحديث معلوماته مع الطبعات المتوالية قد أثمر، وان مفهوم النظام الاقليمي العربي كإطار تحليلي لفهم آليات العلاقات العربية ـ العربية، والكشف عن متغيراتها وعناصرها ومقومات حركتها، والبحث عن أنماطها المتكررة قد تم قبوله من عدد كبير من المتخصصين في دراسة العلاقات العربية.

ونحن ننطلق من مسلّمة أنّ الوطن العربي ما زال في مرحلة تحوله الكبير، وانه ما زال يبحث عن شكله السياسي القومي، وعن نظامه الاقتصادي ـ الاجتماعي، وان التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما في ذلك من ثورات وانقلابات وانتفاضات، ومن افكار وايديولوجيات ومذاهب، ومن مواجهات مصيرية وتنافسات شخصية، كلها جزء من عملية تحول تاريخي عميق وتعبير عن التقلصات التي ترافق مراحل التغير الكبرى في تاريخ الأمم.

يواجه الوطن العربي في هذه المرحلة ستة تحديات كبرى:

ـ تحدي تحقيق الوحدة في مواجهة التجزئة ومنطق السيادات القطرية.

ـ تحدي مواجهة التبعية واستكمال مقومات الاستقلال الوطني داخلياً وخارجياً.

ـ تحدي إيجاد شكل سياسي يضمن مشاركة المواطنين ويحترم الحقوق الأساسية للإنسان.

ـ تحدي مواجهة التخلف والسعي إلى تحقيق تنمية متوازنة تربط بين النمو وعدالة التوزيع.

ـ تحدي القضية الفلسطينية ومواجهة التوسع الاسرائيلي.

ـ وأخيراً تحدي التجديد واقتحام سبل العصر الحديث دون فقدان الهوية الثقافية والذاتية الحضارية للأمة.

هذه التحديات ليست منفصلة بعضها عن البعض، بل إنها تتداخل وتتفاعل وتترابط. فالتجزئة على سبيل المثال عامل مشجع إلى الاعتماد على الخارج وعنصر إضعاف للإرادة العربية وتشتيتها في مواجهة إسرائيل. والقوى الخارجية تسعى لتشجيع السيادات القطرية وتكريسها في الوقت الذي تضمن تفوّق إسرائيل العسكري، وإسرائيل هي الضمان النهائي للمصالح الغربية في المنطقة وأداة ضرب التحرك العربي وتهديده. . . وهكذا.

في هذا السياق فإن مفهوم النظام الإقليمي العربي الذي يجمع بين سمتي القومية والإقليمية يمثل إطاراً مفيداً لفهم شبكة العلاقات المعقدة في المنطقة، التي تتم أحياناً بشكل رسمي بين حكومات تتنازع وتتصارع ويشكو بعضها بعضاً إلى الهيئات الدولية، وأحياناً أخرى بشكل غير رسمي على مستوى شعوب لها المشاعر والتطلعات والآمال نفسها. هناك قوى وتيارات تجد مصالحها في تشجيع السيادات القطرية. وأخرى تؤكد ان لا مستقبل حقيقياً لنا جميعاً إلّا في إطار التوحيد العربي.

وقد يكون من الصعب في هذه الأيام أن يشعر الكثير منا بالسرور أو الفرح لما يحدث حولنا من وقائع وتطورات، ولكننا نؤمن بأن الآمال الكبرى للشعوب لا تخضع للتقلبات اليومية والأهواء الشخصية، وان فهم الماضي واستيعاب عبره واستخلاص دروسه هو الطريق الاكيد لمستقبل أفضل.

ونحن نؤمن بأن منهج اللطم على الخدود ومجالس النَّوْح والنَّدب التي يعقدها البعض من حين إلى آخر لا تفيد، وانها تؤدي إلى مزيد من الحبوط واليأس. ففي لحظات الانحسار لا بدّ من الصمود، وفي أوقات الهزيمة يتم اختبار الإيمان.

لذلك فإننا نقدم هذه الدراسة إلى القارىء العربي من ابناء الجيل الجديد بالذات، ونرجو ان يجد فيها ما يساعده على فهم تاريخ وطنه وبلاده، وما يمكنه من التعرف على التحديات التي تحيط به ونحن نقترب حثيثاً من نهاية الثمانينات وندخل في العقد الاخير من القرن العشرين.

ولذلك فمع حرصنا على التعريف بالمخاطر والتنبيه إلى مصادر الخطر، فإن علينا أيضاً أن نزرع الأمل وأن نؤكد اليقين.

هذه الأمة كانَ لها ايام. . وسوف يكون لها في المستقبل بإذن الله. . .

تونس ـ القاهرة
كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦

مقدمة الطبعة الثالثة

لا شيء يكشف عن حجم التغير الذي لحق بالنظام العربي في السنوات الثلاث الماضية أكثر من حجم التغيرات التي ادخلناها على هذه الطبعة من الكتاب.

فالفصل الاول أعيدت كتابة نصفه تماماً وهو الجزء الخاص بالاقتصاد السياسي للنظام العربي، وتم تجديد كل البيانات والاحصاءات الواردة فيه؛ والفصل الثاني أعيدت كتابة بعض أجزائه لضبط المراحل التاريخية ونقاط تحول النظام في ضوء الملاحظات التي أبديت على الطبعة الأولى من الكتاب؛ واضيف فصل جديد ـ وهو الفصل الثالث ـ ليغطي المرحلة التي بدأت بعد عام ١٩٧٩ وردود فعل النظام العربي لزيارة القدس ومعاهدة كامب ديفيد، وجددت بيانات الفصل الرابع الخاص بالاطار التنظيمي للنظام العربي وأضيفت إليه معلومات جديدة، كما تمت إضافات وتطورات مماثلة في الفصل الخامس.

وكنا في هذه التعديلات نستجيب للتطورات التي حدثت في بناء وتفاعلات النظام العربي والتغير الذي طرأ على سلوك بعض اعضائه، فهذا الكتاب يتناول ظاهرة دينامية من الطراز الأول، وهي النظام العربي أو العلاقات السياسية العربية كما تتبلور في شكل نظام أو نسق (system)، وهو محاولة لتطبيق النهج النظمي في علم السياسة على دراسة العلاقات العربية مستفيدة في ذلك من الدراسات التي أجريت في مناطق أخرى.

وإذا كنا قد استخدمنا في عنوان الكتاب تعبير «النظام الاقليمي» وهو المفهوم المتداول في علم السياسة للدلالة على هذا النمط من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي، إلا أننا نسارع إلى التأكيد منذ البدء ـ وكما يتضح في كل فصول وأجزاء الكتاب ـ على الصفة القومية للنظام العربي. فالنظام العربي لا يشمل علاقات بين مجموعة دول متجاورة وحسب، بل أساساً بين دول «عربية» أي أن شرط عضوية النظام هو الانتماء إلى الامة العربية، وأن ورود كلمة العربي في تعبير النظام الاقليمي العربي ليس للاشارة إلى منطقة جغرافية ولكن الى انتماء قومي والى هوية

ثقافية وحضارية. العروبة في «النظام الاقليمي العربي» هي تأكيد الطابع القومي للنظام وسمة الخصوصية التي تتسم بها العلاقات العربية.

موضوع هذا الكتاب إذاً هو النظام العربي وسوف يكون تمييزنا بين النظام العربي والنظم ذات الطابع الاقليمي كجنوب شرق آسيا او النظام الافريقي هو أحد الخطوط المستمرة في ثنايا دراستنا.

لقد أدى هذا الطابع القومي للنظام الى عدة نتائج مهمة. منها العلاقة الوثيقة بين أعضاء النظام، حتى ان العلاقات العربية لا تعتبر في نظر أغلب المفكرين العرب علاقات دولية بالمعنى الكامل، ومنها عمق وكثافة التفاعلات العربية، ومنها أن المفكر العربي لا يتردد في أن تكون له آراؤه وتعليقاته على أنظمة الحكم وسياساتها في اقطار عربية أخرى دون أن يشعر بأنه يبدي حكماً على «دولـة» أخـرى، ومنها وجود منظومة من القيم السياسية التي تربط بين أعضاء النظام مصدرها التحديات المشتركة والآمال الواحدة.

وصحيح أن هذه الـطبعة الثالثة من الكتاب تصدر والنظام العربي في موقف الدفاع ازاء تحديات جسام تحاصره وتحاول تفكيك أوصاله. وصحيح أن الكتاب في اكثر من مكان يحذر وينبه ويشير إلى مواطن الزلل ومكامن الخطر. ولكنه من الصحيح أيضاً أن الشعور بهذه الاخطار والوعي بها وادراك آثارها ونتائجها هو جزء من عملية المواجهة. وفي اوقات الازمة لا يكفي التحليل والتنبيه فقط، ولكن لا بد أيضـاً من الارادة والتصميم والـرؤية التاريخية التي تتجاوز أوجاع الحاضر وآلامه. فلنزرع الأمل في وسط الانتكاسة، ليس أملاً زائفاً أو هروباً من حاضر حزين، ولكنه أمل ينبع من دراسة واقع الأمة العربية وضرورات وحاجات مستقبلها.

ويود المؤلفان في النهاية ان يعبرا عن تقديرهما للملاحظات القيمة التي قدمها د. غسان سلامة مدير الدراسات بمركز دراسات الوحدة العربية سابقاً والتي استفادا منها كثيراً، وللاستاذ احمد فارس عبد المنعم الذي عاون في جمع بعض البيانات الخاصة بهذه الطبعة.

المؤلفان

القاهرة: أيار/ مايو ١٩٨٢

مقدّمة الطبعة الأولى

يعتبر هذا الكتاب أول دراسة علمية باللغة العربية في موضوع النظام الاقليمي العربي، ومحاولة لتأصيل العلاقات السياسية بين الدول العربية وتحليلها وفقاً لاطار منهجي منظم. ان جوهر هذه الدراسة هو مفهوم «النظام العربي»، نظرياً وتطبيقياً، من الناحية التاريخية وفي وضعه الراهن، فتتناول عناصر الاستمرار والتغير في النظام، بما في ذلك التحديات التي تواجهه وتسعى لتقويض الأسس التي يقوم عليها، ومحاولات النظام للدفاع عن ذاته وللحفاظ على هويته المستقلة.

وتنطلق هذه الدراسة من مفهوم «النظام الاقليمي»، وهو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، يشير في أغلب الأحيان إلى نظام التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة، والتي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية. وتطبق الدراسة هذا المفهوم على المنطقة العربية، فتطرح مفهوم النظام العربي في مواجهة مفهوم الشرق الأوسط الذي تطرحه الدراسات الغربية، وتعرض لتطوره، ولاطاره التنظيمي، وللمشاكل التي يواجهها.

ينقسم هذا الكتاب الى أربعة فصول، ويعتبر **الفصل الأول** منها تأصيلاً نظرياً للموضوع، فيتناول مفهوم النظام الاقليمي كأحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية، ويعرض عرضاً نقدياً للطرح الغربي لمفهوم الشرق الأوسط، ثم يخلص الى الاعتراض على هذا المفهوم، وطرح النظام العربي باعتباره الاطار الذي يسمح لنا بفهم التفاعلات السياسية التي تتم في المنطقة، ويعكس طبيعة وخصائص الوحدات المكونة لها.

أما **الفصل الثاني** فيتناول تطور النظام العربي عبر مراحله المختلفة، وينبغي التنويه في هذا الصدد بأن الهدف من هذا الفصل ليس «التأريخ» لتطور العلاقات السياسية العربية، وانما توظيف المعلومات التاريخية واستخدامها، لإبراز انماط التفاعلات المختلفة وتطويرها، وتبدلها من فترة إلى أخرى.

يعرض **الفصل الثالث** للإطار التنظيمي للنظام العربي من حيث مؤسساته، وبُناه التنظيمية،

ولكتابة هذا الفصل تم حصر المؤسسات والاتحادات والمنظمات العربية المختلفة، والمنشورة في الملحقين (٢) و(٣) من الكتاب. ولقد واجهتنا مصاعب شتى في حصر الاتحادات والمنظمات العربية التي يشملها الملحق (٣)، فلم نجد مثل هذه القائمة في أي مرجع باللغة العربية أو غيرها، كما أنه لم يتوافر في وثائق جامعة الدول العربية وأجهزتها المختلفة حصر شامل أو معلومات وافية عن هذه الاتحادات والمنظمات العربية، ومن ثم كان عليهم أن يتعاملوا مع العشرات من المصادر والدوريات والملفات، للوصول إلى هذا الحصر الذي لا يمكن اعتباره ـ على الرغم من ضخامة الجهد الذي بذل للوصول اليه ـ حصراً مكتملاً.

يعرض الفصل الرابع لعناصر الاستمرار والتغير في النظام العربي، مع التركيز على الحقائق الجديدة التي شهدها، وكذلك التحديات التي يتعين عليه ان يواجهها ويتعامل معها، وهي ما تسعى الخاتمة في النهاية إلى ابراز دلالاتها المستقبلية.

إن أهمية هذه الدراسة تعود إلى مجموعة من العوامل، بعضها نظري وبعضها الآخر عملي - سياسي. من الناحية النظرية، استفاد المؤلفان من المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي كمفهوم النظام الاقليمي، وتحليل النظم، كما حاولا استخدام بعض مفاهيم السياسة المقارنة في تحليل العلاقات الدولية، مثل استخدام اطار تحليل المؤسسات، الذي اقترحه الاستاذ صامويل هنتنغتون، في دراسة الاطار التنظيمي في الفصل الثالث مع ادخال بعض التعديلات التي استلزمتها طبيعة الموضوع. كما استفاد الباحثان من النظرة التي يطرحها الاستاذ روزيناو بخصوص علاقة التداخل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وهي ما تسمى فكرة Linkage Politics، أخيراً استفادت الدراسة من استخدام التحليل الكمي في أكثر من مجال كما يتضح من الفصلين الأول والثالث.

من الناحية العملية، تطرح هذه الدراسة مفهوم القومية العربية في ضوء جديد ومن زاوية جديدة، حيث أن القومية العربية لا تطرح كمفهوم عاطفي وجداني فحسب، ولا كمسألة تبررها اعتبارات التاريخ ووحدة اللغة والعادات والتقاليد. . . الخ، بل تسعى الى اثباتها من زاوية حجم التفاعلات التي تتم بين الدول العربية، وكثافتها. وتسعى من خلال التحليل النوعي والكمي لابراز هذه الحقيقة. أضف إلى ذلك أنها تدرس النظام العربي من وجهة نظر ديناميكية، فأي نظام من التفاعلات والعلاقات المتشابكة ليس حقيقة ساكنة، بل أنه يشهد تغيرات جمة في حجم كثافة، واطراف، وطبيعة هذه التفاعلات من مرحلة لأخرى. وإذا كان ذلك يصدق بصفة عامة، فإن دلالته تبرز بجلاء عندما نسعى إلى فهم النظام العربي ونحن على مشارف الثمانينات، بالنظر إلى عمق التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة، والتي أخذت شكلاً واضحاً بعد زيارة الرئيس السادات للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، ثم توقيع اتفاقيتي «كامب ديفيد» في آذار/ مارس ١٩٧٩، بما رافقها من احداث جسام.

لقد استفادت الدراسة بالعديد من المصادر المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بالنظام العربي؛ واستفادت أيضاً بمصادر المعلومات الموجودة لدى كثير من المنظمات العربية، والتي دونها ما كان يمكن للفصل الثالث أن يتم.

إن هذا الكتاب هو ثمرة تعاون بين اثنين من الباحثين: الاول يشتغل بالتدريس الجامعي والبحث، والآخر اعترك الحياة العملية، والعمل الدبلوماسي العربي. فقام الباحث الاول بكتابة الفصل الاول، وقام الباحث الثاني، بكتابة الفصل الثاني واشترك كلاهما في كتابة الفصلين الثالث والرابع. ولم تتم كتابة هذه الاجزاء بمعزل عن بعضها البعض، بل جرت مناقشات مكثفة بينهما قبل كتابة كل جزء، وقام كل منهما بمراجعة شاملة لمخطوطة الدراسة، وادخلا عليها التعديلات المناسبة. ومن ثم فإن كلاً منهما يعتبر نفسه مسؤولاً عن الآراء الواردة في الكتاب ككل.

وقد تطلب هذا الجهد تعاون عدد من الباحثين، ولذلك فإننا نشكر السادة: محسن الصاوي، ووحيد عبد المجيد، والسيد زهرة، وهاني شكر الله، وأحمد عناني، الذين قاموا بجهد مشكور في تجميع المادة المتعلقة بالاتحادات والمنظمات العربية، ونخص بالشكر الباحث عناني الذي قام بجهد كبير في إعداد المادة العلمية الخاصة بالفصل الثالث.

كذلك نشكر الأساتذة: محمد حسنين هيكل، د. عبد الملك عودة، محمد سيد أحمد، وسميح صادق، الذين قرأوا مخطوطة الكتاب، وأبدوا عليها ملاحظات قيمة استفدنا منها كثيراً. كما نعبر عن امتناننا لمركز دراسات الوحدة العربية الذي أتاح فرصة كتابة هذه الدراسة، ونشكر على وجه الخصوص، د. خير الدين حسيب القائم على ادارة المركز، الذي كان صبره ومثابرته عاملاً فعالاً في اتمام هذه الدراسة في وقت مناسب.

القاهرة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩

الفصل الأول

التعريف بالنظام الإقليمي العربي

أيّ دراسة علمية ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم التي تستخدمها، ومن ثم كان من اللازم أن نتناول في الفصل الاول من هذا الكتاب التعريف بمفهوم النظام الاقليمي Regional system والذي يسميه بعض الكتاب النظام الدولي التابع International subordinate system وأن نضع هذا المفهوم في اطار التطوّر المعاصر لدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي.

لقد شهدت الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية ثورة عميقة الجذور في العشرين عاماً الاخيرة، ثورة شملت هذه المادة من حيث مناهج البحث فيها، ومن حيث الموضوعات والقضايا التي تتناولها، ومن حيث الاطر المرجعيّة والنظريات المتداولة.

وكانت هذه الثورة في حقيقة الأمر جزءاً ـ جاء متأخراً نسبياً في حال العلاقات الدولية ـ من تطور أكبر شمل العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة، وهو ما يسمى ثورة العلوم السلوكية، التي تسعى إلى تحليل المقوّمات والعوامل المختلفة التي تحدّد السلوك الفردي والجماعي، وتحاول الوصول إلى الانماط العامة والمتكررة لهذا السلوك، ثم تعمل بعد ذلك على تفسير هذه الأنماط. وقد برز في هذا الاطار عديد من مناهج البحث مثل تحليل النظم، وصنع القرار، ونظرية المباريات (Games) وغيرها من المناهج. وبصفة عامة فإنّ هذه المناهج تتسم بعدة سمات:

أولاً: انها تسعى للتحليل والتفسير وليس مجرد الوصف والعرض.

ثانياً: انها تسعى إلى اكتشاف الانماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي.

ثالثاً: انها تنطلق من تصور نظري للظاهرة موضع البحث، يسمح بتحليلها على أساس افتراضات معينة وعلاقات ارتباطية بين متغيرات الظاهرة.

رابعاً: انها تسعى الى المقارنة والتعميم والتنبؤ بالسلوك السياسي.

كان من آثار هذا التطور في دراسة العلاقات الدولية التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل:

١ ـ مستوى النظام الدولي (International or global system) : يقصد بذلك أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى ـ وبالذات بين الدولتين العظميين ـ التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل. وتثار في هذا الصدد عدة نماذج مثل توازن القوى Balance of powers والثنائية القطبية Bi-polarity (التي قد تأخذ شكل الثنائية المحكمة Tight أو غير المحكمة Loose وتعدّد الأقطاب أو المراكز Poly-centrism .

٢ ـ مستوى النظام الاقليمي أو التابع (Regional or subordinate system) : هذا المستوى هو الذي يهمنا في هذه الدراسة. وستعرض له تفصيلا فيما بعد، ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد ـ عادة ـ على أساس جغرافي. وقد أخذت بهذا المستوى الدراسات التي تمت عن النظام الاقليمي العربي، أو في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا وافريقية.

٣ ـ مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي (Actors) : وعلى الرغم من تعدد هذه الوحدات وبروز أشكال جديدة منها مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصة والحركات الثورية التي تسعى من أجل الحصول على الاستقلال، الاّ انّ الدولة ما زالت هي أكثر وحدات النظام الدولي تعدّداً وأهمية في تحليل العلاقات الدولية، ومن ثم يركز هذا المستوى من التحليل على السلوك الخارجي لها، أي على السياسات الخارجية للدول[1].

ويتناول هذا الفصل الذي يعد بمثابة المدخل للدراسة ثلاثة موضوعات:

ـ التعريف بمفهوم النظام الاقليمي من الناحية النظرية.

ـ التناول النقدي لمفهوم الشرق الأوسط وهو التعبير الأثير في الدراسات الغربية التي تتناول المنطقة العربية، وابراز المشاكل المنهجية والعلمية التي يثيرها هذا المفهوم، والأسباب التي تدفع إلى رفض هذه الدراسة لمفهوم الشرق الأوسط وأخذها بمفهوم النظام العربي.

ـ الاقتصاد السياسي للنظام العربي ويتضمّن المقوّمات البنائيّة وخصائص التفاعلات فيه.

أولاً: ظهور مفهوم النظام الاقليمي

مفهوم النظام الاقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الاّ في الستينات والسبعينات، وإنْ كان يمكن ارجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الاقليمية Regionalism أحد

---

(١) K.J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1978), and Karl Wolfgang Deutch, *The Analysis of International Relations*, 2nd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1978).

الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي. ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الاقليمية Universalism versus Regionalism وأي المنهاجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول. فكان هناك من اقترح تنظيماً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية، بينما رأى آخرون أن اقامة تنظيمات اقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ذلك لأنه من الأيسر اقامة تنظيمات اقليمية، كما أنّ التنظيم الاقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر الى الاقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها[٢].

الجذر الثاني لمفهوم النظام الاقليمي يعود إلى دراسة موضوع التكامل Integration بين الدول، والذي يعتبر التكامل الاقليمي احدى مسائله الأساسية، وصدرت في هذا المجال دراسات عديدة حول شروط التكامل الاقليمي وأنماطه ومراحله.

ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل. **الأول** اتجاه عام يعرف التكامل على أنّه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أيّ منها[٣]. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الامر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية، والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى، **والثاني** اتجاه أكثر تحديداً يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معيّنة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات اقليمية[٤].

كما تدرس نظريات التكامل الاقليمي شروط العملية التكاملية والمتطلبات اللاّزمة لنجاحها[٥]، وتتناول في هذا الصدد عدة عوامل مثل وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوجد البيئة الموضوعية للتكامل، ووجود الدولة القائد أو الدولة النّموذج التي تتصدّى لقيادة العملية التكاملية، والاحساس بالتوزيع العادل للمكاسب وللأعباء، ووجود الثقافة السياسية المشتركة، ووجود نخب سياسية حاكمة ذات اهداف وسياسات متقاربة، ووجود المؤسسات والمنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنشيط التبادلات والتفاعلات.

---

(٢) انظر في مفهوم الاقليمية والجدال بخصوصها:

Ronald I. Yalem, *Regionalism and World Order* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1985); Joseph S. Nye, Jr., comp., *International Regionalism: Readings* (Boston, Mass: Little, Brown, 1968), and Inis L. Claude, Jr., *Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization,*4th ed. (New York: Random House, 1971).

(٣) Michael Haas, «International Integration,» in: Michael Hass, ed., *International Systems: A Behavoiral Approach* (New York: Random House, 1971).

(٤) Ernest Hass, *The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces, 1950 1957.* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1958), ch. 1, and Michael Hodges, ed., *European Intergation* (Middlesex: Penguin Books, 1972), p. 10.

(٥) Amitai Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965).

وأخيراً تتناول نظريات التكامل مسالك العملية التكاملية وتشير في هذا الصدد إلى المنهج الفيدرالي أو الاتحادي، وإلى منهج التفاعلات أو الاتصالات[٦]، وإلى منهج الوظيفية والوظيفية الجديدة[٧]، وإلى منهج الاقليم القاعدة، والمنهج الاقليمي الفرعي[٨].

ازاء هذه الخلفية صدرت مع مطلع السبعينات دراسة مقارنة بعنوان: السياسة الدولية في الاقاليم للأستاذين: **لويس كانتوري وستيف شبيغل**، كان من شأنها اعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الاقليمي. وكان جوهر هذه الجهود ان الاقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في اطار كل اقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياساتها الخارجية من اهتمامات ومحددات «اقليمية»، وفي اطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الاقليم، وأنّه من غير الصحيح النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول على أنها مجرد امتدادات أو ردود فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى.

وتسمح لنا هذه النظرة بتحليل العلاقات الدولية في اقليم ما من وجهة نظر التفاعلات بين دول الاقليم، كما تسمح لنا بالمقارنة بين الاقاليم بعضها البعض، المعاصرة منها والتاريخية، وتكشف عن أشكال التغلغل الذي تمارسه القوى الكبرى ازاء الاقليم وأساليب هذا التغلغل ومداه[٩].

وبعرض الفكر المتعلق بتعريف النظم الاقليمية يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات حول معيار تعريف النظام الاقليمي:

أول هذه الاتجاهات يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي **Geographic proximity approach**، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الاقليمية.

الاتجاه الثاني يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق اقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية **Homogeneity approach**.

أمّا الاتجاه الثالث فينتقد كلا الاتجاهين السابقين، على أساس أنّ الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأنّ العامل الحيوي في أي نظام اقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض **Interaction approach**.

---

(٦) Hodges, ed., *European Integration*, pp. 12 - 15, and Donald J. Puchala, «International Transactions and Regional Integration,» *International Organization*, vol. 24, no. 4 (1970), pp. 732-763.

(٧) James C. Caparoso, *Functionalism and Regional Integration* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972), and James P. Sewell, *Functionalism and World Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966).

(٨) ناصيف حتي، «مفاهيم التكامل في اطار النظام الاقليمي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٣٤ ـ ٤٤.

(٩) Louis J. Cantori and Steven L. Speigel, *The International Politics of Regions: A Comparative Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1970).

ودون الدخول في التفاصيل والاختلافات الفرعية حول تعريف النظام الاقليمي ومكوّناته، فإنّ هناك اتفاقاً عاماً على أنّ أهم عناصر النظام الاقليمي هي:

ـ انّه يتعلّق بمنطقة جغرافية معيّنة، وحتى أولئك الباحثين الذين انطلقوا من معيار التفاعل وصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافياً عادة ما يكون أكبر وأكثر كثافة بين تلك غير المتجاورة، وأنّ الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات استراتيجية عسكرية أو اقتصادية(١٠).

ـ انّه يشمل ثلاث دول على الأقل.

ـ انّه لا وجود لأي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له. ذلك أنّ وجود احداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة. والمقصود هنا أنّ دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطاً أو نفوذاً على النظام الاقليمي، من خلال التفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دوله، ولكنها لا تصبح عضواً فيه أو أحد مكوّناته.

ـ إن وحدات النظام الاقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تملك ديناميتها الذاتيّة وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى، ولا يتضمن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام اقليمي ما فهذا لا يمكن تصوّره في ضوء ثورة الاتصالات والمواصلات المعاصرة واعتبارات الاستراتيجية الدولية. فالولايات المتحدة مثلاً ـ أو الاتحاد السوفياتي ـ تستطيع أن تؤثر في حجم وطبيعة التفاعلات في نظام اقليمي ما، من خلال صفقات التسليح أو المعونة الاقتصادية أو الدعم السياسي لبعض الدول، أو من خلال التدخل العسكري المباشر أو التهديد به. ولكن النقطة التي ينبغي التأكيد عليها هي أن التفاعلات الاقليمية ليست مجرد رد فعل أو امتداد لسياسات الدول العظمى. صحيح أن القوى الكبرى تستطيع أن تؤثر على جانب من هذه التفاعلات، ولكنه من الصحيح أيضاً أنّ لهذه التفاعلات

---

(١٠) من اهم الدراسات النظرية الرائدة:

Bruce M. Russet, *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology* (Chicago, iii.: Rand McNally, 1967); Michael Banks, «System Analysis and the Study of Regions,» *International Studies Quarterly,* vol.13 (December 1969), pp.335-360; William Thompson, «The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory,» *International Studies Quarterly,* vol.17 (March 1973), pp.89-119, and Richard A. Falk and Saul H. Mendloviz, eds., *Regional Politics and World Order* (San Francisco, Calif.: Freemen, 1973).

أما بالنسبة للدراسات التطبيقية فيما عدا تلك المتعلقة بالنظام والتي سنشير اليها فيما بعد، فأهمها:

Thomas Hodgkin, «The New West Africa State System,» *The University of Toronto Quarterly,* vol. 31 (October 1961), pp. 74 - 82; Michael Brecher, «International Relations and Asian Studies: The Subordinate State System of Southern Asia,» *World Politics,* vol. 15. no. 2 (January 1963), pp. 212 - 235; William Zartmann, «Africa as a Subordinate State System in International Relations,» *International Organization,* vol.21. no.3 (Summer 1967), pp.545-564, and Donald S. Hellman, «The Emergence of East Asian International Sub-System,» *International Studies Quarterly,* vol. 31 (October 1969), pp. 421 - 434.

مصادرها وديناميالتها الخاصة بها، في اطار النظام الاقليمي نفسه، وهي التفاعلات التي تتمتع بقدر من الذاتية والاستقلال وفقاً لظروف الاقليم وطبيعة نظمه السياسية والاجتماعية ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه.

وتتناول الدراسات المتعلقة بالنظام الاقليمي عديداً من القضايا مثل الصفات البنيوية للنظام (الاوضاع الاقتصادية، وشكل النظم السياسية، والنظام الاتصالي... الخ)، وتوزيع القوة أو نمط الامكانات، وحجم خصائص التفاعلات بين أعضاء النظام وأنماط تكرارها، أي أنماط التحالفات والسياسات، وعلاقة النظام الاقليمي بالنظام الدولي، وهو ما يطلق عليه بيئة النظام الاقليمي، ومدى وجود تكامل وظيفي أو تنظيمي بين الوحدات المكوّنة للنظام الاقليمي.

وتذكر دراسة حديثة بأن أحد العناصر المهمة في أي نظام اقليمي هو وجود هوية اقليمية والوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي إلى تحقيق ذلك، ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك. وأن النظم الاقليمية يمكن تناولها من ستة جوانب؛ أولها الاجتماع السياسي والثقافة السياسية ويتضمنان دراسة نمط المعتقدات والقيم السياسية السائدة في الاقليم، وأساليب التنشئة، ودرجة التضامن أو الصراع القائمة في هذا المجال؛ وثانيها علم النفس السياسي، ويتضمن دراسة معتقدات النخب الحاكمة والمهارات السياسية المتوافرة؛ وثالثها أبنية السلطة والتأثير، وتتضمن دراسة الحكومات والاحزاب وجماعات المصالح؛ ورابعها علاقات الاعتماد المتبادل بين أعضاء النظام ومع الدول الخارجة عنه والتي تؤثر على النظام؛ وخامسها المؤسسات الاقليمية وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها. وأخيراً السياسات الخارجية الاقليمية ازاء الدول الأخرى[١١].

وهكذا فإنّ أي نظام اقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب:

١ ـ **الخصائص البنيوية للنظام**، ويقصد بذلك سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها. ويرى البعض أنّ التكامل في أي نظام يتوقف على درجة التماسك Cohesion بين الوحدات المكونة له. ويدرس في هذا المجال التماسك الاجتماعي (عوامل السلالة والعنصر واللغة والدين والثقافة والتاريخ أو التراث المشترك)، والتماسك الاقتصادي (الموارد الاقتصادية ومدى التكامل بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية)، والتماسك الاقليمي (مدى وجود مؤسسات اقليمية فعالة، والسلوك الدولي لأعضاء النظام، وكيفية التصويت في المنظمات الدولية).

٢ ـ **نمط الامكانات أو مستوى القوة في النظام**، ويقصد بذلك مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات، أم يوجد نوع من «التراتبية» (الهيراركية) في توزيع القوة، أو انّه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام؟ ويمكن التمييز عند تحديد قوة دولة ما أو مجموعة من الدول بين ثلاثة عناصر للقوة:

---

(١١) Gavin Boyd, «The Conceptual Study of International Regions,» in: Werner J. Feld and Gavin Boyd, eds., *Comparative Regional Systems* (New York: Pergamon Press, 1980), pp. 3-4

ـ عناصر مادية، تمثل الأساس الموضوعي لقوة الدولة كالموقع، والمصادر الطبيعية، والمساحة، وعـدد السكان وتركيبهم السلالي ومدى التضامن القائم بينهم، ومدى انتشار التعليم والمهارات العلمية والتكنولوجية التي يمتلكونها، وشكل النظام الاقتصادي والقدرة الصناعية، ومتوسط دخل الفرد، وانتاج واستهلاك الطاقة.

ـ عناصر عسكرية، تتمثل في عدد القوات المسلحة، ومدى التدريب والكفاية في استخدام السلاح، والتكنولوجيا العسكرية المتاحة للدولة.

ـ عناصر نفسية، ويقصد بها مدى استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير على الدول الأخرى في النظام. ويدخل في ذلك عدة عناصر مثل الايديولوجية، والشخصية القومية، والروح المعنوية، وشخصيات القادة السياسيين والمهارات الدبلوماسية.

٣ ـ نمط السياسات والتحالفات، ويشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الاقليمي. والسياسات التي تتبعها كل دولة ازاء الدول الاخرى، والتحالفات التي تدخلها في اطار النظام. ويثير هذا الموضوع عدة نقاط مثل نمط العلاقات وهل هو ذو طبيعة تعاونية أم صراعية، وماهية القضايا التي يثار الخلاف حولها، وهل هي ذات طبيعة اقتصادية أم سياسية أم ايديولوجية، وأدوات ممارسة هذه السياسات وشكل التحالفات التي تقوم بين الدول، والاسس التي تستند اليها ومدى استقرارها أو تغير أطرافها من فترة لأخرى، وهل يوجد نمط متكرر لهذه التحالفات، بعبارة أخرى هل تتسم هذه التحالفات بالمرونة والتغير من مرحلة لأخرى وبتغيير أعضاء النظام لمواقعهم أم أنها تتسم بالاستقطاب والتمركز، وهل يوجد نمط متكرّر لهذه التحالفات؟

كما ترتبط بنمط السياسات والتحالفات طبيعة نظام الاتصال السائد، ويتضمن ذلك الاتصالات الشخصية (البريد والبرق والهاتف)، وأدوات الاتصال الجماهيري (الصحف والاذاعة والتلفزيون)، والاتصالات على مستوى النخبة (مؤسسات تعليمية على مستوى الاقليم أو مفتوحة لطلبة كل دول الاقليم، والسياحة والزيارات الرسمية والمؤتمرات)، والانتقال المادي (الطرق وسكك الحديد والطيران).

٤ ـ بيئة النظام، فأي نظام اقليمي لا يعيش في فراغ، ولكن في اطار سياسي دولي له محدداته وقيوده، ويجب التمييز في هذا المجال بين مركز أو قلب النظام Core states وأطرافه من ناحية، والدول الهامشية Periphary states من ناحية ثانية، ثم نظام التغلغل أو التدخل Penetrative Intrusive system من ناحية ثالثة.

ويشير مفهوم القلب أو المركز إلى تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الاقليمي، والتي تشارك في الجزء الأكثر كثافة من هذه التفاعلات، وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام. أما الدول الأطراف فهي تلك الدول الأعضاء في النظام ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقيّة دول النظام لاعتبارات جغرافية أو سياسية. أما دول الهامش فيقصد بها تلك الدول التي تعيش على هامش النظام، هي قريبة اليه جغرافياً ولكنها ليست منه، وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وبينما تتجه دول القلب والاطراف إلى التشابه

والتضامن فيما بينها، تتجه دول الهامش إلى الاختلاف وعدم التماثل وعادة ما تكون لها تطلعاتها خارج النظام الاقليمي.

ويقصد بنظام التغلغل أو التدخل، النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الاقليمي على وحدات النظام، والذي قد يأخذ أشكالا اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية. ويتم هذا التدخل من خلال أساليب عدة مثل المعونات الاقتصادية والقروض والمساعدات الفنية، والأحلاف العسكرية العلنية والسرية، والأنشطة الثقافية الموجهة والدعاية. وبالطبع فإنّ حجم التغلغل الخارجي وأدواته وأشكاله يؤثر على النظام الاقليمي، وعلى العلاقات بين الدول الأعضاء من حيث درجة التماسك ونمط الامكانات ونمط السياسات والتحالفات.

وينبغي النظر إلى العلاقة بين هذه الدوائر الأربع ـ دول القلب ودول الأطراف ودول الهامش ونظام التغلغل ـ بشكل ديناميكي ومتغير. فهناك أولا تمييز بين دول القلب ودول الاطراف ـ وكلاهما أعضاء في النظام ـ وفقاً لدرجة وكثافة التفاعلات التي تدخل فيها الدول الاخرى الأعضاء في النظام ومن ثم لا يمكن مثلًا أن نضع الدور الذي تقوم به سورية والصومال والسعودية والسودان في الدرجة نفسها مع أنّ جميع هذه الدول، أعضاء في النظام العربي.

وكذلك فإن قلب نظام ما لا يشير إلى منطقة جغرافية بعينها، بل هو تعبير عن بؤرة تتركز فيها التفاعلات وتنبثق منها تأثيرات مهمة تمس جميع أعضاء النظام بدرجات متفاوتة. لذلك يمكن تصور قلب النظام العربي في منطقة الخليج أو المغرب العربي، تبعاً لظروف واتجاهات التفاعلات الكلية للنظام، في مرحلة معينة من مراحل تطوره. ولأهمية دول القلب بالنسبة لتطور النظام، وبخاصة في مجالات التأثير على ترابطه وتضامنه، يزداد اهتمام الدول الهامشية والدول العظمى ـ أي بيئة النظام ـ بهذه الدول، ويتعاظم تركيزها عليها والتفاعل معها بالتعاون أو الصراع من أجل تحقيق أهدافها أو حماية مصالحها في أجزاء أخرى من النظام.

الفكرة الاساسية في هذا المجال هي أنّ هناك علاقة ديناميكية ومتغيرة بين دول القلب والأطراف في اطار نظام ما والدول الهامشية ونظام التغلغل أو بيئة النظام. فدور دولة ما في النظام الاقليمي، ودرجة اسهامها في تفاعلاته، قد يتغير، الأمر الذي قد يغير تحديد دول القلب والأطراف من مرحلة لأخرى، كذلك فإن الدول الهامشية قد تسعى للعب دور أكبر داخل النظام، وقد تساعدها على ذلك دولة عظمى ـ أو أكثر ـ من خارج النظام، بل قد يلجأ بعض دول القلب إلى دول الهامش لطلب المساندة أو الدعم خلال صراع ما مع مجموعة أخرى من دول القلب.

ثانياً: نظام عربي أم شرق أوسطي؟

من أهم القضايا في البحث العلمي مسألة تكوين المفاهيم Concept formation. فنحن ندرس ونحلل ونقوّم العلوم الاجتماعية كافة، مستخدمين في ذلك مجموعة من المفاهيم والأفكار التي عادة ما تحمل معها دلالات وانحيازات معينة. فعلم الاجتماع البرجوازي الغربي على سبيل المثال لا يركز على مفهوم الطبقة Class، ولكن يدرس بدلا منها الشريحة Stratum، ولا يتناول بالتالي

نظام الطبقات أو الصراع الطبقي، ولكن يتناول نظام التدرج الاجتماعي والأدوار الاجتماعية، وهو الأمر الذي يعكس أولويات وانحيازات فكرية معينة. وهكذا فالمفهوم الذي يستخدمه الباحث هو عنصر محدّد لفكره. وكل مفهوم يتضمّن في ثناياه دلالات فكرية يستطيع الباحث النقدي أن يكشف عنها، بدراسة تاريخ المفهوم وظروف نشأته وتطوّره، والأسباب التي أدّت إلى تبني مفهوم ما دون غيره، ومن ثم فإنّ استخدام مفهوم ما ليس مجرّد مسألة لغوية أو لفظية، ولكنه بالعكس اختيار فكري.

لذلك نجد من الضروري الانتباه إلى دلالة اصرار المؤلفين الغربيين، منذ الحرب العالمية الثانية، على استخدام مفهوم «الشرق الأوسط» للدلالة على منطقتنا، إذ ظهرت عشرات الكتب ومئات الدراسات عن تاريخ وجغرافية واقتصاديات وسياسة واجتماع وثقافة منطقة الشرق الأوسط، كما نشرت عدة دراسات تناولت «النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط»[(١٢)].

ومن استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرز لنا على الفور ثلاث نتائج:

١ - إنّ هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائماً من حيث علاقتها بالغير.

٢ - إنّ هذا المصطلح - الشرق الأوسط - ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائماً ادخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

٣ - إنّ «الشرق الأوسط» يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضم خليطاً من القوميات والسّلالات والأديان والشعوب واللغات. القاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.

ومن الناحية التاريخية استخدم أولاً الشرق الأدنى Near East الذي ظهر في فترة الاكتشافات الأوروبية الكبرى التي بدأت في القرن الخامس عشر بالمحاولات البرتغالية للوصول إلى طريق جديد للشرق. وفي هذا الاطار سميت الهند والصين بالشرق الأقصى، بينما اطلق على

---

(١٢) Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System,» *World Politics*, vol. 10, no. 3 (April 1958), pp. 408-429; Michael Brecher, «The Middle East Subordinate Subsystem and its Impact on Israel's Foreign Policy,» *International Studies Quarterly*, vol. 13, no. 3 (June 1969); Yair Evron, *The Middle East: Nations, Superpowers and Wars* (London: Elek, 1973), pp.192-201; Michael Hudson, «The Middle East,» in: James N. Rosenau, Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd, eds., *World Politics: An Introduction* (New York: Free Press, 1976), pp. 466-501; Frederick Pearson, «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1963-64,» in: Walter Isard and Julian Wolpert, eds., *The Middle East: Some Basic Issues and Alternatives* (Cambridge, Mass.: Schenkman, 1972), pp. 73-99, and William Thompson: «The Middle Eastern Connections: Exploring the Structural Evolution of a Regional Subsystem,» a paper delivered at: The Meeting of the International Studies Association, Toronto, Canada, 1976; William Thompson: «Delineating Regional Subsystem: Visit Networks and the Middle East Case,» *International Journal of Middle Studies*, vol.13, no.2 (May 1981), pp.213-235, «Center-Periphery Interaction Patterns: The Case of Arab Visits, 1946-1975,» *International Organization*, vol.35, no.2 (Spring 1981), pp. 355-373.

البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين أوروبا وهذه المنطقة تعبير الشرق الأدنى.

وبصفة عامّة، يقل استخدام هذا التعبير (الشرق الأدنى) في الكتابات المعاصرة باستثناء بعض المؤرخين مثل ييل Yale الذي يذكر في أول جملة في كتابه بهذا العنوان: «إنّ تاريخ الشرق الأدنى هو تاريخ منطقة جغرافية بشعوبها المتعدّدة وتضم العراق واسرائيل والأردن ولبنان وسورية والسعودية وتركيا ومصر»[١٣]. ويعرّفه مؤلف آخر بأنّه يضم جنوب غرب آسيا وجنوب شرق أوروبا[١٤].

أما التعبير الأكثر شيوعاً وغموضاً في الوقت نفسه فهو الشرق الأوسط[١٥]، الذي يرتبط ظهوره وذيوعه بتطور الفكر الاستراتيجي الانكليزي. استخدم هذا التعبير أول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط بحري أمريكي هو الكابتن الفريد ماهان، صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وذلك في مقال له صدر في أيلول/سبتمبر من ذلك العام في لندن بعنوان «الخليج الفارسي والعلاقات الدولية» ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم. وفي العام نفسه كتب فالنتاين شيرول مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز سلسلة مقالات من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٢ حتى نيسان/أبريل ١٩٠٣ بعنوان «المسألة الشرق أوسطية»، ثم جمع هذه المقالات في كتاب صدر عام ١٩٠٣ وكان موضوع المقالات هو الدفاع عن الهند. وتتالى استخدام التعبير في هذه الفترة فصدر كتاب هاملتون بعنوان مشاكل الشرق الأوسط في لندن عام ١٩٠٩، كما أشار إليه لورد كيرزون حاكم الهند عام ١٩١١، حيث تحدث عن الشرق الأوسط باعتباره مدخل الهند. وهكذا حتى الحرب العالمية الأولى، عرف الفكر الغربي ثلاثة مصطلحات: الشرق الأدنى وتركز حول الدولة العثمانية، والشرق الأوسط وتركز حول الهند، والشرق الأقصى وتركز حول الصين.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير في التغير. فاستخدم تعبير الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى. وفي أول آذار/مارس عام ١٩٢١ أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني ادارة الشرق الأوسط، لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الاردن والعراق. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، فأنشىء مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد وتقل تبعاً لتطورات الحرب، فإيران أضيفت إليها عام ١٩٤٢، وأرتريا أسقطت منها في أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ثم أضيفت بعد ذلك بخمسة شهور.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ذاع هذا التعبير، وتحت الاسم يدرّس الآن

---

(١٣) William Yale, *The Near East: A Modern History,* rev. and enlarged ed. (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1968), p.3.

(١٤) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1952), p. xvii.

(١٥) Roderic H. Davidson, «Where is the Middle East,» in: Richard H. Nolte, ed., *The Modern Middle East* (New York: Atherton Press, 1963), and Etzel G. Pearcy, «The Middle East: An Indefinable Region,» *The Department of State Bulletin,* (23 March 1959).

العديد من المواد في الجامعات، وتعقد المؤتمرات العلمية، وتقام مراكز البحث والدراسة. مع ذلك فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار اليها بهذا المصطلح.

فالبعض يرى أنّه يشمل المنطقة التي تمتد من غرب مصر إلى شرق ايران، والتي يسميها بعض الباحثين بغرب آسيا[16]. أو أنها كل البلاد الآسيوية جنوب الاتحاد السوفياتي وغرب باكستان ومصر[17]. ويحددها معهد الشرق الأوسط بواشنطن بشكل يجعلها تتطابق مع العالم الاسلامي، أي من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى اوزبكستان. بينما يعرفها المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية بأنها تشمل ايران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص. ويحددها أحد الكتاب بأنها تمتد من مصر غرباً إلى ايران شرقاً بحيث تضم الجزيرة العربية ومصر وايران واسرائيل والأردن ولبنان وسورية وتركيا[18]. وتعرفها الجمعية الاسرائيلية للدراسات الشرقية، في مجلدها السنوي الذي يصدر تحت اسم «سجل الشرق الأوسط» بواسطة معهد شيلواح للأبحاث، بأنها تضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى اثيوبيا والصومال والسودان جنوباً، ومن ايران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً[19]، وإن كانت الجمعية قد أسقطت قبرص في مجلد عام ١٩٦٧. وفي مجلّد الشرق الأوسط وشمال افريقية، الذي يصدر سنوياً في لندن، تشمل المنطقة تركيا وايران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب واسرائيل وشبه الجزيرة العربية والعراق ومصر والسودان وليبيا وافغانستان وتونس والمغرب والجزائر. ويلاحظ أن هذه البلاد الثلاثة الأخيرة تدخل باعتبارها من بلاد شمال افريقية، ومن ثم فانها تخرج من تعريف الشرق الأوسط[20]، بل إن هناك من يعرف المنطقة بشكل يخرج منها مصر، فيذكر انها مجموعة شعوب غرب آسيا التي تضم تركيا وسورية ولبنان وفلسطين والحجاز والعراق، أي «المنطقة الممتدّة من البحرين الأسود والمتوسط الى الخليج الفارسي»[21]. وتستخدم وزارة الخارجية الأمريكية كلا من تعبيري الشرق الأدنى والشرق الأوسط.

وقد انعكس هذا الاضطراب في تحديد نطاق مصطلح الشرق الأوسط على الدراسات التي تتعلق بالنظام الاقليمي، ويظهر ذلك من الجدول رقم (١ - ١)، الذي يوضح البلاد التي تضمنها تعريف النظام الاقليمي الشرق الأوسطي في كل دراسة من هذه الدراسات.

فتعريف بيرسون، على سبيل المثال، وهو مستمد من دراسته عن المنطقة في عام ١٩٦٣ -

---

(١٦) Yahya Armajani, *Middle East: Past and Present* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1970), pp. 1-2.

(١٧) Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, p.xviii.

(١٨) Ailon Shiloh, ed., *Peoples and Cultures of the Middle East* (New York: Random House, 1969), p. xviii.

(١٩) Israeli Oriental Society, *The Middle East Record* (Tel - Aviv: The Society, 1966), p. viii.

(٢٠) *The Middle East and North Africa* (London: European Publications, 1974), p.3.

(٢١) Howard Morley Sacher, *The Emergence of the Middle East, 1914 - 1924* (New York: Knopf, 1969), p.vii.

جدول رقم (١ - ١)
تعريف النظام الاقليمي للشرق الأوسط

<table>
<tr><th>بايندر (١٩٥٨)</th><th>بريتشر (١٩٦٩)</th><th>كانتوري وشبيغل (١٩٧٠)</th><th>تومسون (١٩٧٠)</th><th>بيرسون (١٩٧١)</th><th>افرون (١٩٧٣)</th><th>تومسون (١٩٧٦)</th><th>هدسون (١٩٧١)</th></tr>
<tr>
<td>دول القلب
الاردن
اسرائيل
الجماهيرية العربية الليبية
السعودية
السودان
سورية
العراق
لبنان
مصر

دول خارج القلب
ايران
تركيا

دول الهامش
افغانستان
باكستان
تونس
المغرب</td>
<td>دول القلب
الاردن
اسرائيل
سورية
العراق
لبنان
مصر

دول الهامش
اثيوبيا
ايران
تركيا
الجزائر
السعودية
قبرص
الكويت

دول الحلقة الخارجية
تونس
الجماهيرية العربية الليبية
السودان
الصومال
المغرب
اليمن الديمقراطية
اليمن العربية</td>
<td>دول القلب
الاردن
الامارات العربية المتحدة
السعودية
السودان
سورية
العراق
الكويت
لبنان
مصر
اليمن الديمقراطية
اليمن العربية

دول الهامش
اسرائيل
ايران
تركيا</td>
<td>دول القلب
الاردن
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
السعودية
السودان
سورية
العراق
الكويت
لبنان
مصر
المغرب
اليمن العربية</td>
<td>دول القلب
الاردن
اسرائيل
السعودية
سورية
العراق
الكويت
لبنان
مصر
اليمن العربية</td>
<td>دول القلب
الاردن
اسرائيل
سورية
العراق
لبنان
مصر

دول منطقة البحر الأحمر
اثيوبيا
اسرائيل
السعودية
السودان
مصر
اليمن الديمقراطية
اليمن العربية

دول منطقة الخليج
ايران
السعودية
العراق
الكويت</td>
<td>دول القلب
الاردن
اسرائيل
افغانستان
ايران
باكستان
تركيا
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
السعودية
السودان
سورية
العراق
الكويت
لبنان
مصر
المغرب
اليمن الديمقراطية
اليمن العربية</td>
<td>دول القلب
اسرائيل
ايران
تركيا
الجزائر
السعودية
سورية
العراق
مصر

دول الهامش
الاردن
الامارات العربية المتحدة
البحرين
تونس
الجماهيرية العربية الليبية
السودان
عمان
قبرص
قطر
الكويت
لبنان
المغرب
اليمن الديمقراطية
اليمن العربية</td>
</tr>
</table>

١٩٦٤، لا يتضمن السودان وبلدان المغرب العربي. ويلاحظ أنّ الدولة غير العربية الوحيدة المتضمنة في النظام هي اسرائيل. أما بريتشر فمن الواضح أن تعريفه انطلق من مدى مشاركة الدول في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ويلاحظ على هذا التعريف أنه يشمل المنطقة الممتدة من قبرص إلى الصومال إلى ايران، ويستبعد الامارات العربية المتحدة، وبينما يعتبر اسرائيل من دول القلب فإن السعودية تنضم إلى الأطراف.

وتتفق كل التعريفات على أنّ مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن تمثل قلب النظام، وإلى هنا ينتهي الاجماع ويبدأ حول وضع اسرائيل وبلدان المغرب العربي وجنوب آسيا (باكستان وافغانستان وايران وتركيا). انّ مصدر هذا الخلاف يعود في الأساس إلى غياب معيار موضوعي لتحديد نطاق النظام الاقليمي الشرق اوسطي، بل وإلى البدء من مفهوم الشرق الأوسط أصلاً والذي ـ كما أوضحنا ـ ليس له دلالة جغرافية أو تاريخية، وأنّه تعبير استراتيجي يرتبط بتخطيط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم.

من هذا العرض نتوصل إلى النتائج التالية:

١ ـ ان مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية، بل انّه مصطلح سياسي في نشأته وفي استخدامه[٢٢].

٢ ـ إن هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظمها السياسية، بل تسمية تشير الى علاقة الغير بالمنطقة. فالشرق الذي يقال عنه «متوسط» يثير السؤال: «متوسط» بالنسبة لمن، وفي علاقته مع أي منطقة جغرافية أخرى؟ والسؤال نفسه يثار بالنسبة لمصطلح الشرق الأدنى.

٣ ـ إن هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على انه وحدة متميزة. فهي تدخل فيه باستمرار دولاً غير عربية. مثل تركيا وقبرص واثيوبيا وافغانستان وباكستان وايران واسرائيل، وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي والجزائر وتونس واحياناً ليبيا والسودان، بل لقد خرجت مصر من المنطقة حسب تعريف أحد الكتاب.

ويستند التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط إلى مسلمة تقول بأنها منطقة فسيفسائية Mosaic تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية. ولنعرض بقدر من التفصيل لصورة «الشرق الأوسط» كما تبدو تبعاً لهذا المنطق.

الشرق الاوسط هو منطقة تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والديني والسلالي إذ يسكن

---

(٢٢) للمقارنة انظر: ابراهيم شريف، **الاطماع الاستعمارية في الشرق الاوسط** (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ص ٦، حيث يذكر ان الشرق الاوسط كالشرق الادنى والاقصى تعبير جغرافي وانه يمثل وحدة جغرافية كبرى، ونقد كيدي لمفهوم الشرق الاوسط وتفضيلها لتعبير العالم الاسلامي في:

Nikki R. Keddi, «Is There a Middle East,» *International Journal of Middle East Studies*, vol.4, no.3 (July 1973), pp. 255-271.

هذه المنطقة ثلاثة أنواع من الشعوب:

- الشعوب الهندية - الاوروبية، وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة أو المشتقة منها. وتضم شعوب ايران وافغانستان وبعض اجزاء روسيا الآسيوية واوزبكستان.

- الشعوب السامية، وتضم العرب وهؤلاء «لا يمثلون أمة لأن هناك العديد من الاختلافات الاقليمية والقومية والدينية بينهم» وتضم كذلك الاسرائيليين الذين يتحدثون العبرية والاشوريين الذين يستخدمون السريانية.

الصورة نفسها نجدها بالنسبة للأديان فتقدم الكتابات صورة غريبة للتعدد الديني للمنطقة:

- فأكثر الأديان انتشاراً هو الاسلام، ولكن ابناءه ينقسمون إلى سنة وشيعة وينقسم الشيعة بدورهم إلى جعفرية، وزيدية، وعلوية، كما أن هناك الكثير من الحركات الصوفية في اطار الاسلام.

- والمسيحية بدورها تنقسم إلى عديد من الكنائس تصل الى اثنتي عشرة كنيسة مثل الكنيسة الشرقية الارثوذكسية. والروم الكاثوليك والانجليكان والبروتستانت. . . الخ.

- وهناك أخيراً اليهودية، علاوة على أديان ومذاهب أخرى متعددة.

ولتأكيد هذه الصورة يأخذ أحد الكتاب قطراً عربياً مثل سورية ويذكر ان نسبة المسلمين فيه تصل إلى ٨٥ بالمائة ولكنهم ينقسمون ما بين سُنَّة وعلويين، ودروز، واسماعيلية، كما ينقسم المسيحيون إلى عدد من الكنائس، ويوجد اضافة إلى ذلك جماعات غير عربية كالاكراد، والتركمان والشركس، كما أن هناك ولاءات اقليمية قوية تتركز حول مدن لها مصالح اقتصادية متميزة، مثل دمشق وحمص وحلب وحماة[٢٣].

وهكذا تبدو المنطقة تبعاً لهذا التصور «فسيفساء» تضم بين ظهرانيها شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي والسلالي ما بين عرب وايرانيين واتراك وارمن واسرائيليين وأكراد وبهائيين ودروز ويهود وبروتستانت وكاثوليك وعلويين وصابئة وشيعة وسنة ويزيديين وشركس وتركمان واشوريين وكلدانيين[٢٤]. . الخ. ويستخلص البعض من ذلك ان المنطقة ما هي الا مجموعة أقليات وانه لا يوجد تاريخ موحد يجمعها، ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل أقلية على حدة.

ولكن لماذا؟ وما الذي تهدف اليه النظرة الغربية من وراء هذه الصورة عن المنطقة؟ يمكن أن نحدد هدفين أساسيين:

أولهما: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية، فتبعاً لهذا التصور تصبح

---

(٢٣) Shiloh, ed., *Peoples and Cultures of the Middle East*, p.xxxiv.

(٢٤) Armajani, *Middle East: Past and Present*, pp.2-10, and Moshe Zelter, *Aspects of Near East Society* (New York: Bookman, 1962), pp. 15-59.

القومية العربية فكرة يحيطها الغموض، إن لم تكن غير ذات موضوع على الاطلاق. وقد برز في هذا المجال اتجاهان: اتجاه يتحدث عن «خرافة» الوحدة العربية. وتبعاً لهذا الرأي فإن العرب يتحدثون عن أمة واحدة ولكنهم يتصرفون كدول قومية مستقلة، وان ما يجمع هذه البلاد هما اللغة والدين وهما ما يجمعان بعض الشعوب الناطقة بالانكليزية، دون أن يخلق ذلك منها أمة واحدة، وأن ما يجمع دول امريكا اللاتينية على سبيل المثال أكبر بكثير مما يجمع البلاد العربية[٢٥]. واتجاه ثان يعترف بوجود القومية العربية بمعنى مجموعة روابط ثقافية وعاطفية وتاريخية بين العرب، ولكن يفصل بين ذلك وبين الدعوة إلى الوحدة العربية التي يعتبرها مستحيلة.

ثانيهما: تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة، فالمنطقة كما ذكرنا طبقاً لهذا التصور هي خليط من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال ومن ثم فإن النتيجة المنطقية هي أن تكون لكل قومية من هذه القوميات دولتها الخاصة بها. وفي هذا الاطار تكتسب اسرائيل شرعيتها، باعتبارها احدى الدول القومية في هذه المنطقة. ولعل هذا ما يفسر تشجيع الفكر الاسرائيلي لمنطق الاقليات في المنطقة، وطرحه بين حين وآخر فكرة اقامة دويلات درزية أو مارونية على حدود اسرائيل، تكون بمثابة مناطق أمن تكسب اسرائيل الاطمئنان وتشكل حاجزاً مادياً ومعنوياً يفصل بينها وبين الاقطار العربية.

ويعبر ابا ايبان عن الفكر الاسرائيلي في هذا الصدد خير تعبير، ففي مجموعة كتاباته التي نشرت في كتاب بعنوان صوت اسرائيل يعترض على الافتراض القائل بأن الشرق الاوسط يمثل وحدة ثقافية، وان على اسرائيل ان تتكامل مع هذه الوحدة. ويوضح أن العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم، وان فترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار وأن روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد لا يمكن ان تضع الاساس للوحدة السياسية والتنظيمية[٢٦].

وهكذا تبدو الدلالة الحقيقية والمسلمات النظرية التي تختفي وراء استخدام مصطلح الشرق الاوسط الذي نتداوله دون ادراك لنتائجه، والذي يتضمن طمس الهوية العربية لمنطقتنا وادراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدد.

نحن ننطلق في هذه الدراسة من مفهوم النظام العربي الذي نشير به إلى منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج، والذي يربط بين اعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية، والتاريخية، والاجتماعية. ولكن الانضمام إلى النظام العربي لا يعني بالضرورة ان كل الاعضاء يسهمون في النظام ويشاركون في تفاعلاته بالدرجة نفسها. ومن ثم يمكن التمييز بين درجات للمشاركة من حيث كثافة التفاعلات التي تتم بين كل عضو من النظام وبقية الاعضاء. إن النظام الاقليمي العربي، بهذا المفهوم، تنطبق عليه المناهج الثلاثة الرئيسية في تعريف النظم الاقليمية (التواصل الجغرافي والتماثل وحجم التفاعلات): فمن الناحية الجغرافية

(٢٥) Armajani, *Middle East: Past and Present*, pp.392-393.
(٢٦) Abba Eban, *Voice of Israel* (New York: Horizon Press, 1969), pp. 68-70.

تمثل البلاد العربية (باستثناء الصومال وجيبوتي) اقليماً ممتداً، ومن ناحية التماثل تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية التفاعلات فان هذه البلاد تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً للتفاعلات فيما بينها.

يضاف إلى ذلك اعتبار رابع ينفرد به النظام العربي عن غيره من النظم الاقليمية الاخرى في العالم، وهو اعتبار معنوي ونفسي له نتائج سياسية مهمة، ونعني بذلك القومية العربية التي تتبلور في تيار فكري، من ناحية، وفي حركة سياسية من ناحية أخرى. بعبارة أخرى فإن النظام العربي ليس نظاماً اقليمياً وحسب بالمعنى الجغرافي ولكنه نظام اقليمي قومي.

وتتمثل أهمية اعتبار القومية في انه لا يجعل التفاعل بين اجزاء النظام بمثابة علاقات بين دول وحسب، ولكنه يعطيها «قيمة رمزية» خاصة. فالعلاقات بين البلاد العربية لا ينظر اليها عادة على أنها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، ولكن على انها علاقات ذات طبيعة خاصة، ومن ثم فانها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقة مع الدول الاخرى، وهو الامر الذي دفع بعض الفقهاء العرب الى تأكيد ضرورة بلورة قواعد «قانون دولي عربي»[٢٧] يعكس هذه الوضعية الخاصة للبلاد العربية في علاقاتها فيما بينها.

وجدير بالذكر ان دراسة مقومات النظم الاقليمية وتحليل التفاعلات التي تجري بين وحداتها قد خضعت للدراسة الاحصائية، وظهرت عدة دراسات لقياس حجم التفاعلات بين وحدات نظام ما، مستخدمة في ذلك بعض المؤشرات الكمية مثل حجم التجارة أو عدد الزيارات الرسمية أو عدد المؤتمرات أو حجم الاتصالات (البريد والبرق والهاتف)، وغير ذلك من مؤشرات تعكس نوع ومستوى التفاعلات.

ونعرض في هذا الشأن نتائج دراستين للاستاذ: وليم تومسون بجامعة فلوريدا[٢٨] اعتمد فيهما على دراسة الزيارات المتبادلة بواسطة رئيس الدولة أو رئيس الوزارة أو وزير الخارجية، مركزاً فقط على الزيارات الثنائية، احداهما تتناول الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ والثانية تشمل فترة أوسع ١٩٤٦ ـ ١٩٧٥. وتقدم لنا نتائج هاتين الدراستين صورة لشبكة اتصالية بالغة التعقيد والترابط. فالزيارات العربية تشكل على الأقل ٦٠ بالمائة من اجمالي الزيارات التي يقوم بها الزعماء العرب، وان الزيارات العربية للدول غير العربية المجاورة (اثيوبيا ـ ايران ـ تركيا ـ باكستان ـ قبرص ـ افغانستان) زادت في النصف الأول من السبعينات وحظيت بنسبة ١٤ بالمائة من اجمالي الزيارات.

ويلاحظ أنه منذ منتصف الستينات نجد أن جميع البلاد العربية مترابطة في شبكة التفاعلات، وأن طبيعة هذا النشاط غير متماثلة من فترة لأخرى، فمجموعة دول المغرب العربي

---

(٢٧) Ezzeldin Foda, *The Projected Arab Court of Justice: A Study in Regional Jurisdiction with Specific Reference to the Muslim Law of Nations* (The Hague: Nijhoff, 1957).

(٢٨) William Thompson: «The Arab Sub System and the Feudal Pattern of Interaction,» *Journal of Peace Research*, vol. 7, no. 2 (1970), pp. 43-60, and «Centre-Periphery Interaction Patterns: The Case of Arab Visits, 1946-1975,» *International Organization*, vol. 35, no.2 (Spring 1981), pp. 132-159.

تبدي اتجاهاً أكبر للتفاعل فيما بينها. إلا أن هذا الاتجاه يضعفه النشاط الجزائري والليبي في البلاد العربية الاخرى. كما يلاحظ تغيير اهتمامات الدول بعضها ببعض. فأطراف هذه العلاقات متغيرة من فترة إلى فترة أخرى، الامر الذي يعكس تغير نمط السياسات والتحالفات، والذي سندرسه في الفصل الثاني من الكتاب.

ويحاول الكاتب بعد ذلك تحديد مجموعات الدول التي تحتفظ بعلاقات خاصة فيما بينها، وسمّى ذلك الزمر Cliques والتجمعات Clusters في داخل الشبكة العربية، وهما مفهومان يشيران إلى درجة كثافة التفاعلات بين عدد محدود من الدول. ويقصد بالزمرة مجموعة من ثلاث وحدات أو أكثر لكل منها روابط معتدلة أو وثيقة بالدولتين الأخريين، أما التجمع فيتكون من اربع وحدات أو أكثر لكل منها روابط معتدلة أو وثيقة ببعض الدول الأخرى، بحيث يكتمل ٨٠ بالمائة أو أكثر من الروابط بين هذه الدول ويصل إلى أن الزمر العربية تميل إلى أن تكون صغيرة العدد، وتعكس أساساً التقاء النظم السياسية وتقارب السياسات في مرحلة معينة (مصر والسعودية والجزائر ١٩٧٢ ـ ١٩٧٨) أو التقارب الايديولوجي (العراق والاردن والسعودية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧) أو (مصر وسورية والجزائر ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦) والفارق هو انه في الحال الاولى تلتقي نظم سياسية ـ مع اختلاف طبيعتها الايديولوجية أو شكل مؤسساتها ـ حول سياسات معينة، أما الحال الثانية فتعكس تقارباً في النظم عينها.

ويصل الكاتب إلى غياب وجود استقطاب ثنائي كالذي اقترحه الاستاذ روبرت ماكدونالد في كتابه عن جامعة الدول العربية والذي ذكر فيه ان هناك استقطاباً عراقياً مصرياً وتنافساً على القيادة وان ذلك هو احدى سمات الحياة السياسية العربية[٢٩].

كما يدرس المؤلف التفاعلات لكي يحدد الدول التي بعثت دور القلب في شبكة التفاعلات العربية ويصل الى القول بأن مصر هي الدولة الوحيدة التي حافظت على هذا الموقع خلال الستينات ويقوم بعمل مقياس احصائي للمكانة Status ranking من خلال تحليل الزيارات، على أساس ان الدول التي تتلقى الزيارات تكون على الارجح أهم من تلك التي تقوم بها، ويصل من خلال التحليل الاحصائي إلى أنه لا توجد (ترابية) مستقرة في النظام العربي، ولا يوجد ترتيب هرمي مستقر لمكانة البلاد العربية المختلفة، إلا فيما يتعلق بقمة النظام وقاعدته خلال فترة الستينات، فالأولى احتلتهـامصر والثـانية شغلتهـا اليمن العـربية، ولا يوجد ترتيب واضح لمكانة الاطراف الأخرى بين القمة والقاعدة، وان كان يلاحظ أنه في فترات مختلفة حاولت سورية والجزائر والعراق والسعودية وليبيا تحدي دور مصر القيادي.

وإذا كان الاستاذ تومسون قد اعتمد في تحليله على دراسة الاجتماعات الثنائية بين اعضاء النظام العربي، ووصل منها إلى تقدير مدى تعقد شبكة العلاقات بين البلدان العربية ودرجة كثافة التفاعلات بينها، فإن هذه النتيجة تظهر أيضاً من التحليل الذي قمنا به لعدد الاجتماعات الجماعية

---

(٢٩) Robert W. Macdonald, *The League of Arab States: A Study in The Dynamics of Regional Organization* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965), pp. 35.

التي تمت في اطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومدتها لاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ والتي تشير إلى أن العدد الاجمالي للاجتماعات بلغ ٢١١، ١٢٢، ٢٠٤، ١٢٧، ٥٦، ٩٧، لأعوام ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ويبلغ اجمالي عدد الايام التي استغرقتها هذه الاجتماعات ١٠٦٥، ٦١٣، ١٠٤٤، ٨١٣، ٢٤٠، ٣٧٧، أي أن متوسط عدد أيام الاجتماعات لكل يوم من أيام السنة هو ٢,٩، ١,٦٧، ٢,٨٤، ٢,٢٢، ٠,٧٩، ١,٨٣ يوماً.

إن أهمية الدراسات الاحصائية تنبع من انها تكون بمثابة «ضابط» للمقولات الوصفية أو التحليلية وأنها تقدم لهذه المقولات المصداقية العلمية أو تنفيها، ومن ثم تنتقل بالتحليل العلمي من طور الانطباع أو التحليل المنطقي للامور إلى طور الاثبات من واقع السلوك العملي للدول المكونة للنظام الاقليمي. ونلاحظ هنا كيف ان نتائج التحليل الاحصائي تدعم نتائج التحليل الذي اوردناه في هذا الفصل، سواء من حيث تعريف النظام الاقليمي العربي أم من حيث مقوماته.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي للنظام العربي

يبلغ عدد العرب وفقاً لإحصاءات عام ١٩٨٥ (٦٧٨، ١٩٢) مليوناً أي حوالى ٤,٣ بالمائة من عدد سكان العالم، ويعيشون على ١٠ بالمائة من أراضيه، ولكنهم لا ينتجون سوى ١,٢ بالمائة من الإنتاج الصناعي العالمي وحوالى ١,٥ بالمائة من إنتاجه الزراعي[٣٠]، وينتمون بحكم درجة تطور مجتمعاتهم الاقتصادية والإنتاجية إلى شعوب العالم الثالث أو البلاد المتخلفة.

ويتسم الاقتصاد السياسي للبلاد العربية بثلاث خصائص:

ـ ظاهرتا التباين والتنوع. فكما سوف يتضح فيما بعد، فإن البلاد العربية تشهد تباينات واسعة المدى من حيث المساحة وعدد السكان ومتوسط دخل الفرد ونسبة التعليم. بعض هذه التباينات تقليدية، مثل الوضع المتميز لمصر من حيث عدد السكان أو القدرة العسكرية، وبعضها حديث برز في السبعينات بسبب رؤوس الاموال النفطية مثل التمييز بين بلدان عربية غنية وأخرى فقيرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترتبت على ذلك[٣١].

ـ إن هذا التباين يرتبط بعدم التناسق في المكانة Status inconsistency بين أعضاء النظام العربي. ويقصد بمفهوم عدم التناسق في المكانة ان مصادر قوة الدولة أو نفوذها لا تكون ذات طابع تراكمي أو أنها ليست في اتجاه واحد، مثال ذلك ان تتمتع دولة ما بأحد عناصر القوة كالثروة أو عدد السكان، دون امتلاك العناصر الاخرى التي تمكنها من توظيف هذا العنصر بفاعلية واقتدار.

---

(٣٠) ابراهيم شحاتة، «فرصة العرب الاخيرة،» العربي، العدد ٢٠٩ (نيسان/ ابريل ١٩٧٦)، ص ١٨ - ١٩.

(٣١) Malcolm Kerr, «Rich and Poor in the New Arab Order,» *Journal of Arab Studies*, vol. 1, no. 1 (October 1981), pp. 1-26.

ومن ناحية أخرى، فإن اتساق المكانة يقصد به أن المؤشرات المختلفة لقوة الدولة من جغرافية وسكانية واجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية تكون ذات طابع تراكمي ويدعم بعضها بعضاً. ومن النماذج الواضحة على عدم التناسق في المكانة حالتا اليابان والمانيا الغربية وعدم الاتساق بين قدراتهما الاقتصادية العملاقة ونفوذهما السياسي المحدود، وهو الامر الذي يجد تفسيره في القيود السياسية والعسكرية التي فرضها الحلفاء المنتصرون على هاتين الدولتين بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية.

ويعرفُ النظام العربي هذه الحال في أكثر من نموذج، لعل ابرزها وضع البلدان الخليجية الغنية برؤوس الاموال التي حصلت في السبعينات على مواقع اكثر أهمية، وتطلعت إلى لعب دور أكثر تأثيراً في تفاعلات النظام دون ان تمتلك مقومات القوة الأخرى مثل: القدرة العسكرية والمهارات التعليمية والفنية وخبرات العملين الدبلوماسي والدولي [٣٢].

ويكفي للدلالة على ظاهرة عدم التناسق في المكانة الإشارة إلى حال مصر والسعودية في هذا الصدد. فالأولى تحتل مساحة تبلغ حوالى ٧,٣٥ بالمائة من إجمالي المساحةالعربية، بينما يصل عدد سكانها إلى ٢٤ بالمائة من إجمالي العرب، ويتدنى متوسط دخل الفرد فيها إلى ٧٠٠ دولار وفقاً لإحصاءات عام ١٩٨٣، فهي تندرج في فئة البلاد العربية الفقيرة التي تضم شطري اليمن والصومال وجيبوتي وموريتانيا. أما السعودية فأنها تشغل مساحة ١٥,٧٧ بالمائة من المساحة العربية محتلة بذلك الموقع الثالث بعد السودان والجزائر، ويصل متوسط دخل الفرد فيها إلى سبعة عشر مرة ونصف بالمقارنة إلى مثيله في مصر، ويتدنى عدد سكانها مقارنة بمصر، إذ يُشير إحصاء البنك الدولي إلى رقم ١١,٢ مليون ـ وهو رقم مبالغ فيه في نظر الاختصاصيين الذين يضعونه عند الستة ملايين ـ أي حوالى ١٤,٨ بالمائة من عدد سكان مصر.

ويمكن ابراز عدم تناسق المكانة بالنسبة لمجموعة من أعضاء النظام العربي بتحديد ترتيب كل عضو بالنسبة للاقطار العربية الأخرى (٢١) على ثلاثة مؤشرات هي: المساحة وعدد السكان ومتوسط دخل الفرد، مع التحفظ بأن دلالة هذه المؤشرات تقريبية، ذلك أن العبرة ليست بالترتيب بشكل مطلق ولكن بحجم الفارق الذي يفصل بين درجة وأخرى، كما أن دلالة هذه المؤشرات تتضح في علاقتها بالنظم الاقتصادية والاجتماعية وكيفية توظيفها بشكل عملي في الواقع المعاش. يبقى مع هذا التحفظ أن الهدف من الجدول رقم (١ ـ ٢) هو ابراز التباينات في المعطيات الموضوعية لأعضاء النظام العربي كما يبدو في ترتيب كل منها على سلم هذه المؤشرات.

ـ إن الثراء الذي أشرنا اليه ارتبط بأحدى المناطق الجغرافية للنظام العربي وهي منطقة الخليج بينما ارتبط الفقر بمناطق الاطراف العربية في موريتانيا وشطري اليمن والصومال. وقد ترتبت على ذلك آثار مهمة تتعلق بوضع منطقة الخليج في النظام العربي.

---

(٣٢) انظر هذه السمة مصدراً للتوتر في العلاقات العربية في:
A. al-Mashat, «Stress and Disintegration in the Arab World,» a paper delivered at: The International Studies Association Convention, 1981.

جدول رقم (١ ـ ٢)

ترتيب بعض البلدان أعضاء النظام العربي(*)

وفقاً لمؤشرات المساحة وعدد السكان ومتوسط دخل الفرد

البلـد	المساحة	عدد السكان	متوسط دخل الفرد
الامارات العربية المتحدة	١٧	١٧	١
السودان	١	٤	١٨
السعودية	٣	٦	٣
قطر	١٨	٢٠	٤
الكويت	١٩	١٦	٢
مصر	٦	١	١٥

(*) الإجمالي هو ٢١ بلداً.

فالبلدان الخليجية صارت تلعب دور «الممول» لسياسات تنمية في بعض البلدان العربية، وصارت تؤثر بشكل مباشر أحياناً، وغير مباشر في احيان أخرى، على السياسات الخارجية لعديد من أعضاء النظام العربي(٣٣)، وتمكنت بفضل هيمنتها على معظم الثروة النقدية العربية من تحويل اتجاهات كثير من الاعلاميين والصحفيين العرب إلى وجهتها ورؤيتها لتطورات الأوضاع في المنطقة ومن التأثير على الرأي العام العربي والحكومات العربية، وظهر في القاموس السياسي العربي من بعد عام ١٩٦٧ تعبير دول المواجهة ودول الدعم والمساندة. من ناحية أخرى، وبفضل سيطرتها على قطاع كبير من أجهزة ورجال الاعلام وخصوصاً على صحافة المهجر، استطاعت أن تنسلخ تدريجياً بقضاياها عن النظام العربي ككل، دون أن تخشى حملات صحفية تتهمها بالتنحي والتقوقع، وقامت بتشجيع تيارات «خليجية» للتعبير عن الذات الخليجية وخلق ما يسمى بثقافة خليجية واقتصاد خليجي وأمن خليجي. ومن ناحية ثالثة، وجدت الفرصة سانحة بدخول العراق في حرب طاحنة ممتدة مع ايران لتستقل بتنظيم مؤسسي خاص بها. ومن ناحية رابعة، قامت الدول الغربية ـ لا سيما الولايات المتحدة ـ بتشجيع هذه التيارات الخليجية بهدف عزل الخليج العربي قدر الامكان عن معظم تفاعلات النظام العربي بخاصة فيما يتعلق بالامن العربي الجماعي والتنمية القومية العربية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. واستخدمت في سبيل تحقيق ذلك التخويف تارة من خطر امتداد الثورة الايرانية وخطر العمالة العربية والتيارات الدينية في الوطن العربي واحتمالات استخدام قوة ردع أمريكية، والترغيب تارة أخرى بإغراق هذه البلدان بأحدث الأسلحة والخبرة الفنية وبوعد بالحماية(٣٤).

---

(٣٣) Hazem Beblawi, *The Arab Gulf Economy in A Turbulent World* (London: Croom Helm, 1948), p. 113.

(٣٤) توجز باحثة غربية السياسة الامريكية تجاه البلدان العربية بقولها: «إن الدول العربية يجب أن تدفع ثمن حمايتها من الأذى، وإلا فإن الاذى سينالها». انظر: كلوديا رايت، «ظل فوق الرمال الاستراتيجية في سياسة ريجان =

ويقدم الجدول رقم (١ ـ ٣) صورة اجمالية عن اعضاء النظام العربي وفقاً لمؤشرات المساحة وعدد السكان ومعدل النمو السنوي للسكان ومتوسط دخل الفرد ونسبة التحضر. وتفصح القراءة الأولى للجدول عن ظاهرة التباين التي أشرنا اليها سلفاً.

١ ـ البناء الجغرافي

أ ـ من الناحية الجغرافية تحتل وحدات النظام منطقة جغرافية منبسطة تبلغ مساحتها ١٣,٦ مليون كلم٢، تمتد على قارتين، وتقع ثلاثة ارباع المساحة تقريباً في افريقية، ويتجمع السكان بالذات على شواطىء البحار وضفاف الانهار وسط مساحات شاسعة من الصحاري. وتبلغ المساحة بالعرض بين ابعد نقطتين ـ وهما الرأس الابيض من موريتانيا ورأس الحد في عمان[٣٥]ـ ٧٠٠٠ كلم٢ أي سدس قطر الكرة الارضية. أكبر بلد عربي هو السودان (١٨,٣٩ بالمائة من المساحة الكلية) يليه الجزائر (١٧,٤٨ بالمائة) ثم السعودية (١٥,٧٧ بالمائة). أي أن ثلاثة اقطار عربية تمثل ٥١,٦٤ بالمائة من المساحة الاجمالية. من الناحية الاخرى فإن اصغر بلد عربي هو البحرين يليه لبنان (٠,٦٠٧ بالمائة) والكويت (٠,١٣ بالمائة) وقطر (٠,١٦ بالمائة) ودولة الامارات (٠,٦١ بالمائة). التباين نفسه يمكن ملاحظته إذا نظرنا إلى كل مجموعة متجاورة من اعضاء النظام، فمنطقة المغرب العربي (٥ بلدان) تصل إلى ٤٢,٤٢ بالمائة من المساحة الاجمالية. تليها منطقة حوض وادي النيل (٣ بلدان باستثناء جيبوتي) ٣٠,٤٢ بالمائة، ثم الجزيرة العربية (٨ اقطار) بنسبة ٢١,٧٦ بالمائة ثم المشرق العربي (٤ اقطار) بنسبة ٥,٣٣ بالمائة.

ب ـ يرتبط بالبناء الجغرافي تدفق الاتصالات، ويلاحظ ان نظام الاتصالات بين وحدات النظام العربي كان متخلفاً إلى عهد قريب، ودعم ذلك طول المسافات. على سبيل المثال فإن القاهرة أقرب إلى موسكو (١٨٠٠ ميل) منها إلى الدار البيضاء (٢٨٤٥ ميلاً). وبيروت أقرب إلى وارسو (١٤٦٠ ميلاً) منها إلى مسقط (١٨٧٢ ميلاً). وفي عديد من الاحيان لم تكن هناك طرق ممهدة بين أعضاء النظام الإقليمي العربي. ويقدر إجمالي طول شبكات الطرق البرية الرئيسية من الوطن العربي بحوالى ٤٠٠ ألف كيلومتر، ١٨٠ ألف كيلومتر منها فقط معبدة أي ما يعادل ٤٥ بالمائة من الطول الكلي لتلك الشبكات.

وتتفاوت مناطق الوطن العربي من حيث طول شبكة الطرق فيها. فتأتي اقطار المغرب العربي في المقدمة إذ تحقق بها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وجود أكبر شبكة طرق معبدة في الوطن العربي حوالى ٨٠ ألف كيلو متر تليها شبكة الطرق في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية التي بلغت حوالى ٥٣ ألف كيلو متر في حين بلغت في اقطار كل من المشرق العربي وشرق افريقيا

= تجاه العرب،» في: ليلى بارودي ومروان بحيري، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢٥٨.

(٣٥) جمال حمدان، «مواطن الخطر في قوميتنا،» الهلال، السنة ٧٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥)، ص ١١٩ ـ ١٢٩.

جدول رقم (١ - ٣)

المؤشرات الاساسية للبلدان العربية

المساحة بالألف كلم²	
أكثر من مليونين	
الجزائر	٢٣٨١٧٤١
السعودية	٢١٤٩٦٩٠
السودان	٢٥٠٥٨١٣
من مليون إلى مليونين	
الجماهيرية العربية الليبية	١٧٥٩٥٤٠
مصر	١٠٠١٤٤٩
موريتانيا	١٠٣٠٧٠٠
من ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف	
تونس	١٦٣٦١٠
الصومال	٦٣٧٦٥٧
سوريا	١٨٥٤٠٨
العراق	٤٣٤٩٢٤
عمان	٢١٢٤٥٧
المغرب	٤٤٦٥٥٠
اليمن الديمقراطية	٢٨٧٦٨٣
اليمن الجنوبية	١٩٥٠٠٠
من ٥٠٠ ألف إلى ١٠٠ ألف	
الامارات العربية المتحدة	٨٥٨٠٠
جيبوتي	٢١٧٨٣
لبنان	١٠٤٥٢
اقل من ١٠٠ ألف	
الأردن	٩٨
قطر والبحرين	٢٢
الكويت	١٧

عدد السكان عام ١٩٨٥ (بالألف)	
أكثر من ٤٠ مليون	
مصر	٤٦٨٠٠
من ٢٠ - ٣٠ مليون	
الجزائر	٢١٩٩٣
السودان	٢١٥٥٠
المغرب	٢٣٦٠٢
من ١٠ - ٢٠ مليون	
السعودية	١١٢٤٠
سوريا	١٠٥٨٩
العراق	١٥٦٧٦
من ٥ - ١٠ مليون	
تونس	٧٢٠٩
الصومال	٥٥٥٢
اليمن العربية	٦٥٤٧
من ١ - ٥ مليون	
الأردن	٣٥٠٩
الامارات العربية المتحدة	١٣١٢
الجماهيرية العربية الليبية	٤٦٠٤
عمان	١٢٢٨
الكويت	١٧٨٥
لبنان	٢٦٦٨
موريتانيا	١٨٨٨
اليمن الديمقراطية	٢١٢٤
اقل من مليون	
البحرين	٤٣١
قطر	٣٠١

معدل النمو السكاني (١٩٧٣ - ١٩٨٣)	
أكثر من ٥ بالمائة	
الامارات العربية المتحدة	١١,٣
الكويت	٦,٤
من ٣ - ٥ بالمائة	
الجزائر	٣,١
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٨
السعودية	٤,٧
السودان	٣,٢
سوريا	٣,٣
العراق	٣,٦
عمان	٤,٨
من ١ - ٣ بالمائة	
الأردن	٢,٧
تونس	٢,٥
الصومال	٢,٨
مصر	٢,٥
موريتانيا	٢,٢
اليمن الديمقراطية	٢,٢
اليمن العربية	٢,٩

نسبة التحضر عام ١٩٨٥ من مجموع السكان	
أكثر من ٩٠ بالمائة	
الكويت	٩٣,٧
من ٨٠ - ٩٠ بالمائة	
البحرين	٨١,٧
قطر	٨٨
من ٦٠ - ٨٠ بالمائة	
الأردن	٦٤,٤
الامارات العربية المتحدة	٧٧,٨
الجزائر	٦٦,٦
السعودية	٧٣
العراق	٧٠,٦
لبنان	٦٠,٤
الجماهيرية العربية الليبية	٦٤,٥
من ٤٠ - ٦٠ بالمائة	
تونس	٥٦,٨
سوريا	٤٩,٥
مصر	٤٦,٥
المغرب	٤٣,٩
من ٢٠ - ٤٠ بالمائة	
السودان	٢٩,٤
الصومال	٣٤,١
موريتانيا	٣٤,٦
اليمن الديمقراطية	٢٩,٩
اليمن العربية	٢٠
اقل من ١٠ بالمائة	
عمان	٨,٨

متوسط دخل الفرد عام ١٩٨٣ (بالدولار)	
اكثر من ١٠ آلاف	
الامارات العربية المتحدة	٢٢٨٧٠
الكويت	١٧٨٨٠
السعودية	١٢٢٣٠
من ٥ - ١٠ آلاف	
الجماهيرية العربية الليبية	٨٤٨٠
عمان	٦٢٥٠
من ١٠٠٠ - ٥ آلاف	
الاردن	١٦٤٠
تونس	١٢٩٠
الجزائر	٢٣٢٠
سوريا	١٧٦٠
من ٥٠٠ - ١٠٠٠	
جيبوتي	٥٨٠
مصر	٧٠٠
المغرب	٧٦٠
اليمن الديمقراطية	٥٢٠
اليمن العربية	٥٥٠
اقل من ٥٠٠	
السودان	٤٠٠
الصومال	٢٥٠

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية عام ١٩٨٤ (بالمليون دولار)	
المجموعة الاولى	
الامارات العربية المتحدة	٢٧٩٥٥,٧
الجماهيرية العربية الليبية	٢٨٧٥٥,٣
السعودية	١٠٨٩٠١,٥
عمان	٨٧٦٩,٥
قطر	٦٧٤١,١
الكويت	٢٢٧٣١,٨
المجموعة الثانية	
البحرين	٥١١٣,١
تونس	٧٨٤٨,٦
الجزائر	٥٢٥١٩,١
سوريا	٢٠٧٥٠,٧
العراق	٤٥٩١٤,٨
مصر	٣٣٨٣٩,٢
المجموعة الثالثة	
الأردن	٤٢٧٣,٢
لبنان	٢٧١٦,٣
المغرب	١١٦٥٨,٠
المجموعة الرابعة	
جيبوتي	٦٠٨,٦
السودان	٧٩٩٩,٧
الصومال	٢٠٨٥,٨
موريتانيا	٧٤٧,٢
اليمن الديمقراطية	١٠٢٧,٣
اليمن العربية	٣١٧٦,٠

حوالى ٣٠ ألف كيلو متر و٢١ ألف كيلومتر على التوالي. يُضاف إلى ما سبق مجموعة من الاعتبارات السياسية والقيود البيروقراطية التي حالت أحياناً دون التنقل، علاوة على ذلك فأن الاتصالات الهاتفية والبرقية لا يمكن الاعتماد عليها في أغلب الأحيان.

مع ذلك فإن ما سبق لا يعطي سوى جانب واحد من الصورة، فقد شهدت المنطقة ثورة اتصالية نتيجة اربعة عوامل:

(١) انتشار التعليم وفقاً لمناهج متقاربة، الامر الذي أوجد نسقاً متقارباً للقيم السياسية بين قطاعات النخبة في عديد من اقطار النظام.

(٢) ذيوع اجهزة الراديو (الترانزستور) الذي أعطى للاذاعة أهمية بالغة برزت بالذات في خبرة السياسة المصرية في الخمسينات. وكيفية استخدامها عن طريق «صوت العرب» كأداة للتعبئة السياسية والتوجيه الاعلامي.

(٣) الطيران، الذي قرب المسافات بين البلاد العربية، وقضى على العزلة النسبية التي عاشها بعضها، فتبارت البلاد العربية في انشاء المطارات وشركات الطيران.

(٤) وهناك الظاهرة التي برزت في السبعينات وهي «سوق عربية للعمل» وانتقال العمالة والكفايات من قطر إلى قطر، بما ارتبط بذلك من تكثيف للاتصالات البريدية والتحويلات المالية والانتقال المادي بين وحدات النظام العربي.

وفي هذا الاطار كان لبيروت والقاهرة في الخمسينات والستينات دور متميز في النظام العربي: فبيروت كانت المركز التجاري والاعلامي والصحافي والمالي للنظام العربي، فقد كانت بحق القلب الاتصالي للنظام، أما القاهرة فكانت المركز السياسي والثقافي حيث وجدت وتعددت الجامعات ودور العلم، علاوة على القيادة السياسية التي قادت حركة القومية العربية خلال هذه الفترة.

٢ ـ البناء السكاني

أ ـ بلغ عدد سكان النظام العربي عام ١٩٨٥ حوالى (١٩٢,٦٧٨ مليوناً) يسكن أكثر من ثلثيهم في القارة الافريقية (١٣٣,١٩٨ مليوناً)، ويكون ذلك في المركز الخامس من بين المجموعات السكانية العالمية بعد الصين والهند والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. تحتل مصر بلا منازع موقع القمة بعدد سكانها الذي يزيد أكثر من مليون نسمة في كل عام. ولا يقترب عدد سكان أي قطر عربي آخر من هذا العدد (٤٦,٨٠٠ مليوناً)، و(الجزائر) يصل عدد سكانها إلى أقل من نصفه، كما يتساوى هذا العدد مع إجمالي عدد السكان في ثلاثة عشر بلداً عربياً آخر (سوريا، تونس، شطري اليمن، الصومال، الأردن، ليبيا، موريتانيا، الكويت، عمان، الإمارات العربية المتحدة وقطر) التي تبلغ ٤٧ مليوناً. أما أصغر بلد فهو قطر الذي لا يتجاوز عدد سكانه الـ ٣٠١ ألف. ويلاحظ هنا أن الكثافة السكانية تنخفض في بعض البلاد بشكل ملفت للنظر في مناطق الأطراف.

إذا نظرنا إلى عدد السكان على مستوى المناطق الفرعية يختلف الترتيب عما ورد في المساحة.

فمنطقة وادي النيل تحتل المركز الأول (٧٨,٣ مليوناً) يليها المغرب العربي (٥٩ مليوناً) ثم المشرق العربي (٣١,٢ مليوناً) والجزيرة العربية (٢٤,١ مليوناً).

ب ـ يشهد النظام العربي عموماً انفجاراً سكانياً، إذ بلغ متوسط معدل الزيادة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ نسبة ٣,٢٤ بالمائة سنوياً وتصل الزيادة حدودها الدنيا في اليمن العربية ٢,٥ بالمائة ولبنان واليمن الديمقراطية ١,٥ بالمائة، وحدودها القصوى في البحرين ٥,٤ بالمائة والكويت ٦ بالمائة وقطر ٨,٩ بالمائة. ترتب على ذلك نتيجتان، الأولى هي وجود تركيب عمري فتي يصل فيه الأطفال الأقل من ١٥ سنة إلى حوالى ٤٥ بالمائة من عدد السكان. والثانية هي وجود ضغوط متزايدة على الخدمات والمرافق العامة. إذ ان نسبة الزيادة السكانية تتجاوز بصورة ملحوظة نسبة الزيادة في تطوير الخدمات. ويتضح هذا الوضع من خلال بيان قدرة الاقطار العربية أعضاء النظام على توفير الخدمات الطبية الملائمة. فمثلاً بينما وصل عدد المواطنين لكل طبيب في الصومال (١٥,٦٣٠) عام ١٩٨٠، و (١١,٦٧٠) في اليمن العربية في العام نفسه و(٥٤٠) في لبنان وهي أفضل النسب قاطبة في الوطن العربي، فإن هذه المعدلات لا تقارن بما وصلت إليه الاقتصاديات الصناعية المتقدمة إذ بلغت نسبة المواطنين لكل طبيب في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٠ (٢٧٠ مواطناً) وفي الولايات المتحدة بلغت (٥٢٠ مواطناً) لكل طبيب عن العام نفسه.

ج ـ كما يشهد النظام العربي ثورة «حضرية» ونمواً لمدنه بشكل سرطاني لا يتناسب مع نمو قدراتها الانتاجية أو قدرتها على توفير العمل واستيعاب هذه الزيادة. ومن ثم حدث اختلال بين النمو السكاني للحضر وقدرة هذه المدن على الوفاء باحتياجات سكانها، فهو نمو غير مخطط وغير منظم وهو الأمر الذي يجعل له دلائل سياسية واجتماعية مهمة[٣٦]. فهو يوجد الظروف الموضوعية لعدم الاستقرار نتيجة عدم استيعاب المدن لهذه الاعداد المتزايدة التي تطرق أبوابها، كما يؤدي إلى تزايد «المدن الصفيحية» وحصار المدينة الاصلية بحزام من «احياء الفقر».

وتصل نسبة الحضر حدودها الدنيا في عمان (٨,٨ بالمائة) واليمن العربية (٢٠ بالمائة) وموريتانيا (٣٤,٦ بالمائة) والسودان (٢٩,٤ بالمائة) والصومال (٣٤,١ بالمائة)، وحدودها العليا في العراق (٧٠,٦ بالمائة) ولبنان (٦٠,٤ بالمائة) والكويت (٩٣,٧ بالمائة) وقطر (٨٨ بالمائة) وذلك وفقاً لإحصاءات عام ١٩٨٥.

وتصل نسبة الحضر حدودها الدنيا في اليمن العربية (١٠ بالمائة) وموريتانيا (٢٣ بالمائة) والسودان (٢٥ بالمائة) والصومال (٣٠ بالمائة). وحدودها العليا في العراق (٧٢ بالمائة) ولبنان (٧٦ بالمائة) والكويت (٨٨ بالمائة).

ومن بين مشاكل الحضر تبرز مشكلة تكدس العواصم. ففي عام ١٩٧٥ احتوت بيروت على ٤٢,٤ من سكان لبنان، وبغداد على ٣١ بالمائة من سكان العراق، والقاهرة على ١٨,٥ بالمائة

---

(٣٦) حافظ ستلهم، «مستقبل ظاهرة التحضر في منطقة الخليج العربي،» شؤون عربية، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ١٢٦ ـ ١٣٦.

من سكان مصر، ومدينة تونس على ١٦,٢ بالمائة من سكان تونس[٣٧]. كما تبرز في منطقة الخليج ظاهرة «الدول ـ المدن» حيث يتركز أكثر من ٧٥ بالمائة من عدد السكان في مدينة واحدة، مثلما هو الحال في الكويت والبحرين وقطر.

ويقدر أن نسبة الحضر في الوطن العربي سوف تصل عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ بالمائة. ويرجع هذا النمو إلى النسبة العالية للنمو الطبيعي. وهبوط نسبة الوفيات نتيجة الوعي الصحي وازدياد الخدمات الطبية، وارتفاع نسبة الهجرة من الريف أو البادية إلى الحضر، إضافة إلى الظرف الاستثنائي بالنسبة لمنطقة الخليج وهو الهجرة المؤقتة للعمالة اليها.

د ـ من الناحية اللغوية والثقافية يتمتع النظام العربي بدرجة عالية من التماسك؛ لغة واحدة وديانة تربط بين أغلبية العرب، واحساس عميق بوجود تراث مشترك ووحدة ثقافية وتاريخية. ولكن يوجد عدد من الاقليات السلالية واللغوية والدينية، يختلف حجمها وأهميتها من بلد إلى آخر، ومن أبرزها الاكراد في العراق، ومشكلة جنوب السودان، اللتان أوجدتا حالة من عدم الاستقرار في البلدين، تضاف الى ذلك المشكلة اللبنانية التي تفجرت منذ عدة سنوات، والتي نجمت عن تعدد طائفي يدعمه ويرافقه وضع اقتصادي واجتماعي يتسم بسوء التوزيع للثروة والمكانة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

هـ ـ يبلغ متوسط نسبة الأمية في النظام العربي ٢٧ بالمائة. ولا زالت نسب الملتحقين بالتعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي على حد سواء لا تتناسب مع الحجم الكلي للسكان. فضلاً عن هذا يُستدل من حجم الانفاق على التعليم في الاقطار العربية وجود هوة سحيقة بصدد اهتمام النظم العربية بالسياسات التعليمية. ففي عام ١٩٨٠ نجد أن الجزائر تأتي في مقدمة الاقطار العربية التي أولت التعليم اهتماماً كبيراً مقارنة بغيرها من الاقطار العربية فبلغت نسبة الانفاق على التعليم إلى الناتج القومي الاجمالي ٨,٣ بالمائة وكنسبة إلى الإنفاق الحكومي العام ٢٥,٣ بالمائة بينما القطر التالي لها وهو المغرب وصلت فيه نسبة الإنفاق على التعليم خلال العام نفسه ٦ بالمائة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي و ١٨,١٥ بالمائة كنسبة من الإنفاق الحكومي العام، وتتضح هذه الهوة إذا ما أخذنا نموذج السودان إذ بلغت نسبة الانفاق في العام ذاته (١٩٨٠) ٤,٨ بالمائة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي و١ ,٩ بالمائة كنسبة من الانفاق الحكومي العام. ويوضح الجدول رقم (١ـ ٤) ضعف المستوى العام للبناء التعليمي في الوطن العربي.

٣ ـ البناء الاقتصادي

يمكن تصنيف اعضاء النظام العربي وفقاً لأكثر من معيار. فتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي يصنفها وفقاً لمتوسط الفرد فيميز بين البلدان النامية وبلدان فوائض رأس المال أو المصدرة

---

(٣٧) محمد صبحي عبد الحكيم، «الموقف السكاني في الوطن العربي،» دراسات الشرق الاوسط، العدد ٢ (١٩٧٥)، ص ١ ـ ٢٦.

جدول رقم (١ - ٤)

المؤشرات الأساسية عن التعليم في الوطن العربي

نسبة التعليم لدى البالغين عام ١٩٨٠	
من ٢٠ - ٤٠ بالمائة	
الجزائر	٣٥
السعودية	٢٥
السودان	٣٢
المغرب	٢٨
اليمن الديمقراطية	٤٠
اليمن العربية	٢١
من ٤٠ - ٦٠ بالمائة	
الامارات العربية المتحدة	٥٦
سوريا	٥٨
الصومال	٦٠
الكويت	٦٠
مصر	٤٤
من ٦٠ - ٨٠ بالمائة	
الأردن	٧٠
تونس	٦٢

نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي (٪) (١٩٨٢)	
أكثر من ١٢٠ بالمائة	
الامارات العربية المتحدة	١٣٢
من ٩٠ - ١٢٠ بالمائة	
الاردن	١٠٣
تونس	١١١
الجزائر	٩٣
سوريا	١٠١
العراق	١٠٩
الكويت	٩١
من ٦٠ - ٩٠ بالمائة	
السعودية	٦٧
عمان	٧٤
مصر	٧٨
المغرب	٨٠
اليمن الديمقراطية	٦٤
من ٣٠ - ٦٠ بالمائة	
السودان	٥٢
الصومال	٣٠
موريتانيا	٣٣
اليمن العربية	٥٩

نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي (٪) (١٩٨٢)	
من ١٠ - ٣٠ بالمائة	
السودان	١٨
الصومال	١١
عمان	٢٢
المغرب	٢٨
موريتانيا	١٠
اليمن الديمقراطية	١٨
من ٣٠ - ٦٠ بالمائة	
تونس	٣٢
الجزائر	٣٦
السعودية	٣٢
سوريا	٥١
العراق	٥٩
لبنان	٥٨
مصر	٥٤
من ٦٠ - ٩٠ بالمائة	
الاردن	٧٧
الامارات العربية المتحدة	٦٧
الجماهيرية العربية الليبية	٦٧
الكويت	٧٧
اقل من ١٠ بالمائة	
اليمن العربية	٧

نسبة الملتحقين بالتعليم العالي كنسبة مئوية من الشريحة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة (١٩٨٢)	
من ١ - ٥ بالمائة	
تونس	٥
الجزائر	٥
السودان	١
الصومال	١
اليمن الديمقراطية	٢
اليمن العربية	١
من ٥ - ١٥ بالمائة	
الامارات العربية المتحدة	٧
الجماهيرية العربية الليبية	٦
السعودية	٩
العراق	١٠
الكويت	١٥
مصر	١٥
المغرب	٦
من ١٥ - ٣٠ بالمائة	
سوريا	١٦
لبنان	٢٨
أكثر من ٣٠ بالمائة	
الأردن	٣٢

للنفط. وفي المجموعة الاولى يميز بين بلدان منخفضة الدخل (أقل من ٤٠٠ دولار) وتضم الصومال وموريتانيا والسودان، وبلداناً متوسطة الدخل (أكثر من ٤٠٠ دولار) وتضم شطري اليمن ومصر والمغرب وسورية وتونس والاردن ولبنان والجزائر. أما المجموعة الثانية فتضم العراق والسعودية وليبيا والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة.

وفي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ (الصادر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) صنفت البلاد العربية إلى أربع مجموعات:

الاولى، هي الاقطار النفطية كثيفة السكان نسبياً، وتضم الجزائر والعراق، وتتسم بقاعدة اقتصادية متنوعة وطاقة استيعابية كبيرة.

الثانية، هي الاقطار النفطية قليلة السكان، وتضم الامارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والكويت وليبيا، وتتسم بوجود قاعدة اقتصادية غير متنوعة.

والثالثة، هي الاقطار غير النفطية متوسطة النمو، وتضم الاردن والبحرين وتونس وسورية وعمان ولبنان ومصر والمغرب.

والرابعة، هي الاقطار غير النفطية الاقل نمواً، وتضم السودان والصومال وموريتانيا وشطري اليمن وجيبوتي.

أ ـ بصفة عامة تشهد اقتصادات أعضاء النظام العربي تغيرات سريعة، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية حوالى ٤٠٥ بلايين دولار عام ١٩٨٣ وانخفض هذا الناتج في ١٩٨٤ إلى حوالى ٤٠٣,٦ بلايين دولار أي بحوالى ثلث في المائة وذلك بعد أن كان الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية قد قفز من ١٤٤,٧ بليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٢٧٥,١ مليار دولار عام ١٩٧٩. كذلك انخفضت نسبة إجمالي ناتج البلدان العربية إلى إجمالي ناتج الاقتصادات الصناعية من ٥,٤ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ٥ بالمائة عام ١٩٨٣ وانخفضت بالنسبة لناتج الاقتصادات النامية من ١٩,١ بالمائة إلى ١٨,٥ بالمائة من الفترة نفسها.

وتشهد الاقطار أعضاء النظام العربي اختلافاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فتبرز أربع مجموعات داخل النظام العربي[٣٨].

الأولى: ويمثل ناتجها المحلي ٦٤,٤ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويمثل

---

(٣٨) وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ تم تقسيم البلدان العربية الى أربع مجموعات تحليلية: المجموعة الاولى تضم كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا، والمجموعة الثانية تضم كلا من البحرين وتونس والجزائر وسوريا والعراق ومصر، والمجموعة الثالثة تضم كلا من الاردن ولبنان والمغرب، والمجموعة الرابعة تضم جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية. انظر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥** ([الشارقة، ١٩٨٦]).

سكـانها ٩,٨ بالمائة من إجمالي سكان الوطن العربي. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة في ١٩٨٤ ليصل إلى ٢٠٣ بلايين دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية.

الثانية: ويمثل ناتجها المحلي ٢٩,٦ بالمائة من إجمالي ناتج الوطن العربي بالأسعار الثابتة، ويشكـل سكـانها نحـو ٥٤,٨ بالمائة من إجمالي سكان الوطن العربي. وقد وصل الناتج المحلي الاجمالي في هذه المجموعة إلى ١٥٨,٤ بلايين دولار عام ١٩٨٣، وارتفع إلى ١٦٦ بليون دولار عام ١٩٨٤ بزيادة قدرها ٤,٥ بالمائة.

الثالثة: ويشكل ناتجها المحلي حوالى ٤,٤ بالمائة من إجمالي ناتج الوطن العربي بالأسعار الثابتة، ويشكل سكانها نحو ١٤,٩ بالمائة من سكان الوطن العربي، وقد انخفض إجمالي الناتج من ٢١ بليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٨,٧ بليون دولار عام ١٩٨٤ أي بنسبة ١١,٢ بالمائة.

الرابعة: ويمثل ناتج بلدان هذه المجموعة حوالى ١,٦ بالمائة من إجمالي ناتج الوطن العربي بالأسعار الثابتة في حين يمثل سكانها ٢١ بالمائة من مجموع سكانه. وقد ارتفع الناتج الاجمالي لهذه المجموعة من ١٤,٥ بليون دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالى ١٥,٦ بليون دولار عام ١٩٨٤. إلا أن هذا الارتفـاع لم يكن حقيقياً وذلـك إذا ما أدخلنـا في الاعتبار أثر التضخم ومعاناة بلدان هذه المجموعة من شدة أزمة المديونية الخارجية أكثر من غيرها.

ب ـ تدخل البلاد العربية عموماً ضمن نطاق البلاد المتخلفة. فلا يوجد من بينها قطر تسهم فيه الصناعات التحويلية بنسبة اكثر اهمية من الناتج القومي الاجمالي، وفي حين توظف الصناعة نسبـة محدودة نسبياً من قوة العمـل، فإن الـزراعة، في أغلب البلدان العربية، تمثل اكبر قطاع للتوظيف. وبصفة عامة فإن نسبة انتاجية العامل في الزراعة اقل منها في الصناعة، ويعكس هذا الاتجاه اقامة قطاع صناعي متقدم يتضمن استثماراً بشرياً مكثفاً. ورغم اختلاف اشكال النظم الاقتصادية والاجتماعية فإن دور الدولة في المجال الاقتصادي امر معترف به في كل البلاد، ويصل متوسط نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ٤٧ بالمائة، ترتفع في البلاد النفطية الى ٤٥ بالمائة وتقل في الاخرى الى ٣٤ بالمائة. وتتساوى نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في البلاد النفطية (٤٨ بالمائة) بنسبتها في الدول الاخرى[٣٩].

ج ـ يبلغ حجم القوة العاملة العربية (١٥ ـ ٥٦ سنة) ٥٤ بالمائة من السكان، أي حوالى ١٠٣ ملايين عربي عام ١٩٨٥، ويقـدر عدد المنخـرطين منهم في نشاط اقتصادي منظم بـ ٦٢ مليونا أي بنسبة ٦٠,١ بالمائة من مجموعة هذه القوة أو بنسبة ٣٢,٢ بالمائة من اجمالي عدد السكان، ويرجع ذلك الى ضعف مساهمة المرأة في انشطة اقتصادية منظمة. كما تستأثر الزراعة بالقطاع الاكبر من حجم القوة العاملة العربية، فتصل في الصومال وموريتانيا الى نسبة ٨٤ بالمائة و ٨٥ بالمائة على التوالي، بينما تقل الى ٢ بالمائة في الكويت، ١٢ بالمائة في لبنان، ٢٠ بالمائة في ليبيا، ٢١ بالمائة في

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٣.

الاردن. ولا يوجد بلد عربي تتجاوز نسبة العاملين فيه بالصناعة ٤٠ بالمائة، ففي السعودية والاردن والسودان وشطري اليمن وموريتانيا والصومال تقل النسبة عن ٢٠ بالمائة، وتراوح بين ٢١ و ٤٠ بالمائة في مصر وسورية والجزائر والعراق وليبيا والكويت والمغرب وتونس ولبنان. اما بالنسبة للخدمات فترتفع النسبة في الكويت ولبنان لتصل الى ٦٤ بالمائة و ٦٢ بالمائة على التوالي، وتتدنى في موريتانيا والصومال الى ١٠ بالمائة و ٨ بالمائة على التوالي، وتراوح النسبة في مصر والسعودية وسورية والعراق والمغرب وتونس واليمن الديمقراطية بين ٢١ ـ ٤٠ بالمائة وفي الجزائر وليبيا والاردن بين ٤١ ـ ٦٠ بالمائة.

د ـ ويحدد البعض المشكلات التنموية الرئيسية التي واجهها اعضاء النظام العربي في حقبة السبعينات في اربع: أولاها تزايد حجم الفجوة بين انتاج الغذاء واستهلاكه وازدياد الاعتماد على العالم الخارجي في هذا الصدد، وثانيتها الخلل المرتبط باستراتيجيات التصنيع والذي يتمثل في الفهم الجزئي للتصنيع وعدم دراسة آثاره على القطاعات الاقتصادية الاخرى، وغياب معايير الرشادة الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب على ذلك من اهدار وتبديد للموارد، وثالثتها الاختناقات الرئيسية في البنى التحتية، ورابعتها محدودية تراكم الخبرات التكنولوجية[٤٠].

هـ ـ يتميز البناء الاقتصادي العربي بصفة عامة بوجود خلل هيكلي في قطاع الانتاج، ويتضح هذا الخلل الهيكلي من خلال الإشارة إلى التركيب السلعي للصادرات والواردات العربية[٤١].

فبالنسبة للصادرات العربية، يشير الهيكل السلعي للصادرات العربية إلى تزايد اعتماد البلدان العربية على تصدير السلع الأولية بخاصة النفط والخامات المعدنية، إذ ازدادت أهمية السلع الأولية في الصادرات العربية الإجمالية من ٩٣ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٩٧ بالمائة سنة ١٩٨٢ بينما انخفض نصيب السلع الصناعية من ٢,٦ بالمائة سنة ١٩٧٥ الى أقل من ١ بالمائة في سنة ١٩٨٢.

وعلى الرغم من إن هناك توسعاً في الصناعة إلا أنه يتركز في قطاع الصناعات الاستخراجية وليس في قطاع الصناعات التحويلية، إذ انه في الوقت الذي نمت فيه الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ بنسبة سنوية تصل إلى ١٣,٦ بالمائة فأن نسبة نمو صادرات السلع الصناعية بما فيها المنتجات البتروكيماوية لا تكاد تصل إلى ١ بالمائة سنوياً، بينما نجد أن نسبة نمو صادرات السلع الأولية بلغت حوالى ١٤,٦ بالمائة سنوياً خلال الفترة نفسها.

أما بالنسبة للواردات العربية فهي كذلك تعكس الوجه الآخر من الخلل الهيكلي في القطاع الانتاجي. ويتضح هذا الخلل في قطاع الإنتاج الغذائي والصناعي على حد سواء. وتأتي الواردات

---

(٤٠) ابراهيم سعد الدين وآخرون، «الوطن العربي سنة ٢٠٠٠»، المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠)، ص ١٣.

(٤١) أنظر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

الغذائية في مقام متقدم للواردات العربية الكلية، إذ ازدادت واردات السلع الغذائية من ٨ بلايين دولار عام ١٩٧٥ إلى ١٦,٧ بليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى حوالى ٢٣ بليون دولار عام ١٩٨٢، أي أن الاستيراد يتزايد بنسبة تصل الى ١٦,٣ بالمائة سنوياً. أما الواردات الصناعية فقد ازداد حجمها من ١١,٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٣٢,٧ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ثم الى حوالى ٤٠ بليون دولار سنة ١٩٨٢ أي أنها ازدادت بنسبة تصل إلى ١٩,٥ بالمائة سنوياً.

و ـ أحد جوانب أزمة الاقتصاد العربي التي تعكس التبعية الخارجية هي قضية الديون العربية. فقد استمر الدين العام الخارجي للبلدان العربية في الارتفاع وبلغ في نهاية عام ١٩٨٣ حوالى ٥٧,٩ بليون دولار وبلغت خدمة الدين ١٠,٢ بلايين دولار في نهاية عام ١٩٨٣[٤٢].

ز ـ تبرز احدى مشكلات البناء الاقتصادي العربي التي تعكس القصور في تدفق الاتصالات التجارية بين أقطار الوطن العربي متمثلة في محدودية حجم التجارة العربية البينية ومساهمتها في التجارة الخارجية العربية عموماً. فنسبة التجارة العربية البينية إلى مجمل التجارة الخارجية العربية تدور حول نسبة ٦ بالمائة للصادرات و ٩ بالمائة للواردات. ومع أن نسبة الصادرات العربية البينية قد سجلت تحسناً في السنوات الاخيرة فارتفعت من ٥ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ٧ بالمائة عام ١٩٨٣ إلا أن نسبة الواردات العربية البينية قد سجلت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة نفسها فانخفضت من ١١ بالمائة الى ٨ بالمائة. ويأتي هذا الانخفاض في الوقت الذي تزايدت فيه الواردات العربية الاجمالية من ١٠١ بليون دولار سنة ١٩٨٠ الى حوالى ١٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٣، وقد صاحب انخفاض نسبة الواردات العربية البينية انخفاض حجمها من ١١,٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٠,٦ بلايين دولار في عام ١٩٨٣. هذا في الوقت الذي ارتفع فيه حجم الواردات العربية الاجمالية من المصادر غير العربية من حوالى ٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى حوالى ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٣.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية فهي تتصف بالتركيز الجغرافي بين عدد محدود من الاقطار العربية (السعودية، البحرين، المغرب، الأردن، العراق، سوريا)، إذ كان نصيب تلك المجموعة من الواردات العربية البينية سنة ١٩٧٥ حوالى ٥٧ بالمائة وارتفع في سنة ١٩٨٣ الى حوالى ٦٠ بالمائة.

أما الصادرات العربية البينية فهي تشهد تركيزاً أكبر من الواردات العربية البينية، إذ تسيطر ثلاثة بلدان عربية فقط على أكثر من ثلثي الصادرات العربية البينية، وهي تضم كلا من السعودية والكويت والعراق، وقد ساهمت هذه المجموعة بحوالى ٦٥ بالمائة من الصادرات العربية البينية في سنة ١٩٧٥ وحوالى ٦٤ بالمائة في سنة ١٩٨٣. وإذا أضفنا الى هذه المجموعة الأخيرة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٨٣ يصل نصيب هذه البلدان الأربعة من الصادرات العربية البينية إلى حوالى ٧٥ بالمائة[٤٣].

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

ح ـ وبرزت في حقبة السبعينات الهوة بين الأغنياء والفقراء من أعضاء النظام العربي، ما زالت قائمة خلال عقد الثمانينات، ويتمثل ذلك في أن متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الكويت مثلاً عام ١٩٨٣ بلغ ١٧٨٨٠ دولاراً بالمقارنة الى نظيره في الصومال ٢٥٠ دولاراً والسودان ٤٠٠ دولار واليمن العربية ٥٥٠ دولاراً واليمن الديمقراطية ٥٢٠ دولاراً ومصر ٧٠٠ دولار. وإذا كان عدد سكان مصر كما ورد سالفاً يتساوى مع عدد سكان ثلاثة عشر بلداً عربياً، فإن متوسط دخل الفرد في الكويت يزيد قليلاً عن اجمالي متوسط دخل الفرد في اثني عشر بلداً عربياً آخر (الصومال، السودان، شطري اليمن، مصر، جيبوتي، المغرب، سوريا، تونس، الأردن، الجزائر وعمان) الذي يبلغ لكل هذه البلدان مجتمعة ١٧٠٢٠ دولارا.

وفي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بلغ متوسط دخل الفرد في البلاد النفطية ٤٢٦٠ و ٦٨٣٠ دولاراً على التوالي بالمقارنة برقمي ٦٠٠ و ٧٦٥ دولاراً في البلاد غير النفطية[٤٤].

كما تجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن الناتج القومي لخمسة اقطار نفطية (الكويت والامارات وليبيا وقطر والسعودية) مثل ٥٦ مليار دولار من اصل ١٤٦ مليار دولار هو الناتج القومي العربي الاجمالي لعام ١٩٧٧، أي أن مجموعة الاغنياء التي تمثل أقل من ٦ بالمائة من السكان العرب حصلت على ٣٩ بالمائة من مجمل ناتجه القومي[٤٥]. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للأقطار الخمسة السابقة فقد مثل ١٩٤,٥ بليون دولار من أصل ٤٣,٦ بليون دولار وذلك وفقاً لتقديرات عام ١٩٨٤ وهو ما يعادل حوالى ٤٨,١ بالمائة من الناتج المحلي العربي الإجمالي.

ط ـ وارتبط بتبلور دور النفط مزيد من الاعتماد المتبادل بين اعضاء النظام العربي تمثل في انتقال للعمالة من ناحية وتدفق للتحويلات المالية من ناحية أخرى، وما ارتبط بهاتين العمليتين من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية قائمة ومحتملة[٤٦]. فنتيجة لفرص العمالة التي وجدت في الاقطار النفطية وبالذات بعد عام ١٩٧٣ شهد النظام العربي حركة كبرى لانتقال الايدي العاملة كانت البلدان المرسلة لها أساساً هي مصر والاردن وفلسطين، وتمثل مصر اكبر مرسل منفرد من بين البلاد العربية أو غير العربية للعمالة وقدمت عام ١٩٧٥ ثلث مجموع العمالة المهاجرة في النظام العربي. أما البلدان المستقبلة لهذه العمالة فهي أساساً السعودية وليبيا والكويت والعراق.

وقد زادت اعداد هذه العمالة من ٦٨٠ ألفاً عام ١٩٧٣ إلى حوالى ١,٣ مليون عام ١٩٧٥ وقدر عددهم عام ١٩٨٠ بثلاثة ملايين: ففي ليبيا مثلا زاد العدد من ١٠٧ آلاف عام ١٩٧٣ إلى ٣١٠ آلاف عام ١٩٧٥ أي بنسبة ٣٠٠ بالمائة خلال عامين. و تمثل هذه العمالة ما يقرب من نصف (٤٨,٧ بالمائة) اجمالي القوة العاملة في البلاد النفطية، فبلغت عام ١٩٧٥ مثلاً في الامارات العربية

---

(٤٤) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١** (الشارقة: ١٩٨٢)، ص ١٥.

(٤٥) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٠٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٧، ٨٤، ١٠٠ و ٢٤٨.

المتحدة ٨٥ بالمائة، وفي قطر ٧٤ بالمائة، وفي الكويت ٧٠ بالمائة، وفي ليبيا ٤٢ بالمائة، وفي السعودية ٣٥ بالمائة، وفي البحرين ٢٣ بالمائة.

وجدير بالذكر أن هذه العمالة لم تقتصر على العرب وحدهم بل تضمنت أيضاً عمالة آسيوية غير عربية. وقد زادت هذه أيضاً بدرجة كبيرة من ٨٤ ألفاً سنة ١٩٧٠ إلى حوالى ٢٤٨ ألفاً سنة ١٩٧٥ أي بزيادة قدرها ٣٠٠ بالمائة في مدى خمسة أعوام، وبينما مثلوا ٢٦ بالمائة من قوة العمل الوافدة في ١٩٧٠ فقد وصلوا إلى ٤٦ بالمائة في ١٩٧٥. وفي بعض اقطار الخليج ازدادت نسبة غير العرب إلى العرب من الوافدين. ولا تخفى الدلائل السياسية والاجتماعية لهذا التطور، فالمواطنون الاصليون لهذه البلاد يتحولون تدريجاً إلى أقليات، علاوة على الخطر القومي المتمثل في ازدياد نسبة العناصر غير العربية في العمالة الوافدة في هذه البلاد.

وارتبط بتدفق العمالة تدفق آخر للتحويلات المالية التي لعبت دوراً مهماً في اقتصادات البلدان المرسلة لها، وزادت التحويلات إلى خمسة أقطار عربية (مصر والاردن وشطري اليمن وسورية) من ٣٢٢ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٣١٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٧ وقدرت عام ١٩٨٠ بمبلغ ٥ مليارات دولار. وفي مصر مثلاً زادت التحويلات من ٢٦٨ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ١٧٦١ مليون دولار عام ١٩٧٨ أي بزيادة قدرها ٦٠٠ بالمائة خلال أربعة أعوام، وفي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ تخطت الـ ٢٠٠٠ مليون دولار. وفي اليمن العربية زادت من ١٣٦ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ أي بزيادة حوالى ٧٠٠ بالمائة في غضون ثلاثة اعوام، أما في الاردن فقد أخذت الارقام شكلاً فلكياً إذ زادت من ٢٤,٧ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٦٠١,٤ مليون دولار عام ١٩٧٩ أي بنسبة ٢٥٠٠ بالمائة خلال تسعة أعوام[٤٧].

وقد أدى هذا إلى خلق مزيد من الاعتماد المتبادل بين هذه البلدان وإلى عدم تأثر هذه العلاقات بتقلبات المناخ السياسي، فعلى سبيل المثال فإن تدهور العلاقات المصرية ـ الليبية في منتصف السبعينات أو ردود الفعل العربية لمعاهدة كامب ديفيد لم يترتب عليهما وقف سيل العمالة أو التحويلات. دلالة ذلك أن هذه التفاعلات صارت من الاهمية الاقتصادية لهذه الاقطار الأمر الذي أخرجها من دائرة تأثير التقلبات السياسية.

٤ ـ البناء السياسي

أ ـ وحدات النظام العربي، وهي تشمل بصفة أساسية البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية إضافة إلى عدد آخر من الوحدات مثل الجامعة العربية التي اضحت عضواً فاعلاً في النظام

---

(٤٧) بسام خليل الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستخداماتها: حالة الاردن»، المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ١٠٩.

بمبادراتها، ومثل منظمة التحرير الفلسطينية، ومثل العشرات من التنظيمات والاتحادات العربية ذات الطابع التعاوني أو المهني.

الحدود التي تفصل بين بلدان اعضاء النظام العربي حديثة نسبياً، ولا يرجع عمرها في أغلب الاحيان إلى ما قبل الحرب العالمية الاولى. وتتسم النظم السياسية العربية في مجملها بخصائص الحياة السياسية في البلاد النامية، مثل غياب التعدد الحزبي ووجود شكل من اشكال الحزب أو التنظيم السياسي الواحد، وبمركزية السلطة، وبروز دور القائد السياسي على حساب المؤسسات، وغياب تقاليد العمل السياسي المؤسس، ومحدودية المشاركة السياسية، وشكلية المؤسسات التمثيلية، وعدم الاستقرار السياسي وتعدد التغيرات والانقلابات.

إلا أن هذا الوصف العام ينبغي أن تضاف اليه خصوصيتان رئيسيتان:

أولاهما: أن حقبة السبعينات شهدت درجة عالية من استقرار النظم السياسية العربية ولم تحدث انقلابات عسكرية في أي من اعضاء النظام الرئيسيين. فسورية والعراق، اللتان اختبرتا العديد من الانقلابات ومظاهر عدم الاستقرار السياسي في الخمسينات والستينات، ما زالتا تحت نظام الحكم نفسه منذ ١٩٦٨، ١٩٧٠ على التوالي. الاتجاه نفسه نلاحظه في الجزائر (١٩٦٥) وليبيا (١٩٦٩) ومصر (١٩٥٢)، وواجهت النظم الحاكمة في الجزائر والسعودية ومصر امتحان الخلافة السياسية بعد موت زعمائها الاقوياء واجتازت الاختبار. وهكذا يمكن لنا أن نتحدث عن فاعلية سياسية أكبر لنظم الحكم العربية بمعيار استمرار هذه النظم.

وثانيتهما: ان النظام العربي يشهد تناقضاً رئيسياً بين منطقتين وبين مفهومين يتعايشان ويتصارعان مع بعضهما البعض بداخله. فهناك من ناحية، منطق النظام العربي أو الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام، والتي يترتب عليها مفهوم للشرعية القومية، ويرتبط بها عدد من القيم السياسية العربية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي، والاستقلال القومي وعدم الانحياز والتنمية العربية، والامن العربي، والوحدة العربية. وهناك ناحية أخرى، منطق الدولة أو المنطق القطري الذي يستند الى واقع التجزئة العربية ويجد مصادره في الاوضاع الراهنة لاعضاء النظام والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة والتي جاءت الثروة النفطية لتكرسها وتدعمها[٤٨]. من الاشكال التقليدية لهذه القطرية بعض الدعوات في مصر ولبنان وتونس، ومن اشكالها الجديدة المفاهيم «الخليجية» التي تطرح مشاكل هذا الجزء من النظام العربي باستقلال عنه وتتصور أنها تستطيع أن تجد حلولاً لها في خارجه.

من ناحية أخرى، شهد النظام العربي في السبعينات تناقضاً ثانياً ـ مفروضاً عليه ـ بين منطق الدعوة القومية ومنطق «الاسلام السياسي» الذي دعمته حركات وقوى نشطة من داخل النظام ومن

---

(٤٨) انظر في هذا الصدد آراء فؤاد عجمي والرد عليها في: حسن نافعة، «القومية العربية والتفكك في الوطن العربي ـ رد على آراء فؤاد عجمي،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٢٣.

خارجه، وارتبط ذلك بآثار الثورة الايرانية ومحاولات ايران الحثيثة - باسم الاسلام - للتغلغل في العراق والخليج العربي.

ب - وعلى المستوى التنظيمي، يشهد النظام العربي شبكة كثيفة من التنظيمات الحكومية والشعبية، السياسية وغير السياسية (اقتصادية واجتماعية ورياضية . . . الخ) وهي ستكون موضوع الفصل الرابع من الكتاب.

ج - نمط السياسات والتحالفات والنزاعات، فالسمة الرئيسية للعلاقات العربية هي عدم استقرارها، وتغيرها السريع من حال إلى حال، والانتقال في بعض الاحيان من النقيض إلى النقيض في فترة زمنية قصيرة نسبياً. ويشهد النظام العربي عديداً من النزاعات حتى انه يوصف عادة بأنه «معمل اختبار» نموذجي لدراسة الحالات المختلفة من النزاع فهناك نزاعات الحدود، وهناك نزاعات الاشخاص والزعامات، وهناك نزاعات الاقليات، وهناك نزاعات اقتصادية وأخرى ايديولوجية، ويمكن التمييز وفقاً لاطراف النزاع بين أربعة أنماط:

(١) الصراع العربي - الاسرائيلي[٤٩]: وهو صراع قومي اجتماعي طويل الاجل يتضمن صراع هوية ومصير، وتدخل فيه اعتبارات الارض والمشاعر والايديولوجية والنضال ضد الاستعمار وهو بلا شك الصراع الرئيسي في المنطقة ويمثل التناقض الجوهري الذي يواجهه النظام العربي، ويمكن دراسة تطور النظام وتطور النزاعات بين اعضائه من زاوية علاقتها بالصراع العربي - الاسرائيلي.

(٢) النزاعات العربية: وما اكثر هذه النزاعات التي تدور حول موضوعات ومحاور شتى، والتي تتسم بالمرونة وبسرعة الظهور والاختفاء. ومن ثم لا يعرف النظام العربي تحالفات جامدة بل تتسم بالتغير والمرونة ولعل ذلك أحد مصادر دينامية النظام من ناحية، وصعوبة رسم حدود فاصلة للتحالفات والنزاعات من ناحية أخرى، وتمزق الانسان العربي الذي لا يستطيع في كثير من الاحيان أن يجد مبرراً مقبولاً أو معقولاً لها من ناحية ثالثة. وليس من الغريب أن نجد عضوين في النظام ينتقلان من مفاوضات عن الوحدة بينهما إلى نزاع حاد (سورية والعراق، وليبيا والسودان) أو بالعكس ينتقلان من حال حرب واقتتال الى المفاوضات حول الوحدة (شطرا اليمن).

ويمكن تصنيف النزاعات بين اعضاء النظام العربي وفقاً لموضوعها إلى:

- نزاعات حدود، وهناك نماذج متعددة منها في مراحل زمنية مختلفة مثل النزاع بين السعودية وعمان وابو ظبي، والنزاع بين الكويت والعراق، وبين السعودية واليمن، وبين مصر والسودان، وبين الجزائر والمغرب.

- نزاعات ايديولوجية وسياسية تتضمن خلافات حول عدة محاور مثل: محور طبيعة النظام

---

(٤٩) نقصر استخدام لفظ الصراع على الصراع العربي - الاسرائيلي أو الصراعات التي تتم بين اطراف عربية ودول غير عربية. ونستخدم تعبير النزاع للاشارة الى العلاقات بين الدول العربية بعضها الى بعض. ورغم أن الصراع العربي - الاسرائيلي يدخل في الفئة الرابعة في التصنيف إلا أننا نتناوله بشكل مستقل لأهميته للنظام العربي.

الاجتماعي (الرأسمالية والاشتراكية)، ومحور السياسة الخارجية (الاحلاف وعدم الانحياز)، ومحور الوحدة العربية (مدى الجد في السعي اليها)، ومحور اسرائيل (اساليب المواجهة في حل الصراع). وهنا يلاحظ أن هذه النزاعات لم تقتصر على الخلاف بين الاقطار ذات النظم الاجتماعية المختلفة فقط، بل حدثت أيضاً بين أقطار النظام الاجتماعي نفسه، بل وبين أقطار تحكم باسم الحزب نفسه.

ـ نزاعات داخلية لها ابعاد اقليمية ودولية. ويقصد بذلك تلك الخلافات الداخلية التي ارتقت إلى مستوى الحرب الاهلية وأدت إلى تدخل اعضاء من النظام العربي لتأييد طرف أو آخر سياسياً وعسكرياً، كما أدت إلى تدخل اطراف دولية خارجة عن النظام العربي. من ذلك أزمة لبنان عام ١٩٥٨ ثم حربها الطاحنة منذ عام ١٩٧٥، وثورة ظفار التي ساهمت فيها بأدوار مختلفة ايران والاردن واليمن الديمقراطية، والحرب اليمنية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧، والحرب في جنوب السودان ودور الحبشة فيها، وكذلك الحرب الكردية في العراق ودور كل من ايران وتركيا بخصوصها.

ـ صراعات عربية ـ غير عربية. وتشير إلى الصراعات التي تدور بين واحد أو أكثر من اعضاء النظام العربي وطرف غير عربي، وتدور هذه الصراعات أساساً حول الحدود مثل الصراع بين الصومال واثيوبيا حول أوغادين، وبين العراق وايران حول شط العرب، وبين الامارات العربية المتحدة وايران حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى، وبين سورية وتركيا بخصوص الاسكندرونة، وبين ليبيا وتشاد، وبين المغرب واسبانيا بخصوص سبتة ومليلة.

ومن تحليل خريطة النزاعات والتحالفات في النظام العربي تبدو ـ كما ذكرنا ـ المرونة الفائقة التي يتمتع بها اعضاء النظام، وعدم وجود تحالفات جامدة أو ذات حدود صارمة. وعبرت السياسة المصرية عن هذا التغير برفع شعاري وحدة الهدف ووحدة الصف في مراحل مختلفة من الستينات. فأحياناً دافعت مصر عن وحدة الهدف بمعنى أن يقتصر التعاون مع اعضاء النظام الذين يتفقون فيما بينهم حول أولويات السياسة الداخلية والخارجية، وأحياناً أخرى دافعت عن وحدة الصف بمعنى ضرورة تحقيق التضامن العربي بين كل اعضاء النظام حول الحد الادنى الذي يمكن الاتفاق عليه، وعادة ما كان ذلك في مواجهة خطر خارجي مثل ما حدث ازاء قيام اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن في ١٩٦٤، أو عقب هزيمة ١٩٦٧. وتقود وحدة الهدف إلى استقطاب ايديولوجي وسياسي، بينما تؤدي وحدة الصف إلى مرونة سياسية في عقد التحالفات.

فلفترة في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات برز تنسيق مصري ـ سوري ضد التحالف الهاشمي الاردني ـ العراقي، كما برز تنسيق مصري ـ سوري ضد مفاهيم الدفاع عن الشرق الاوسط وحلف بغداد، وتعرضت العلاقة بين مصر والعراق لعديد من التغيرات والتبدلات قبل ثورة ١٩٥٨ وبعدها، كما أن العلاقات المصرية ـ السعودية سرعان ما اعتراها الوهن عام ١٩٥٨ بسبب مشروع ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الاوسط ثم موقف السعودية من الوحدة المصرية ـ السورية.

في مرحلة الستينات برز استقطاب ايديولوجي حاد لفترة محدودة (١٩٦١ ـ ١٩٦٣، ١٩٦٥

ـ ١٩٦٧) تخللتها الدعوة إلى مؤتمرات القمة لمواجهة السياسة الاسرائيلية بخصوص نهر الاردن. وجاء مؤتمر قمة الخرطوم ليعيد المرونة مرة أخرى في داخل النظام فيتم اتفاق مصري ـ سعودي بخصوص اليمن، وتتلقى اقطار المواجهة دعماً مالياً من البلدان النفطية.

في السبعينات شهد النظام العربي أكثر من تحالف. من ذلك العلاقات الخاصة بين مصر وسورية والجزائر عقب حرب ١٩٧٣ مباشرة، أو بين مصر والسعودية وسورية في الفترة نفسها، أو بين السعودية والاردن والعراق بشأن الحرب الايرانية ـ العراقية في نهاية الحقبة.

د ـ سباق التسلح، ونتيجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي أساساً، شهد النظام العربي منذ منتصف الخمسينات سباقاً رهيباً في شراء السلاح. ويشير الجدول رقم (١ ـ ٥) إلى انفاق مجموعة من الأقطار العربية في مجال التسلح بملايين الدولارات خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ كما يشير الى انفاق الدولتين الهامشيتين ـ اسرائيل وايران ـ خلال الفترة نفسها.

ويلاحظ من الجدول الازدياد المطرد في نفقات التسلح لعدد من اعضاء النظام العربي فقد ارتفع خلال ست سنوات بنسبة ١٠٠ بالمائة في العراق والاردن، وبنسبة ٣٠٠ بالمائة في المغرب والسعودية، وبنسبة ٦٠٠ بالمائة في سورية. وأن القطر العربي الوحيد الذي تراجع فيه الانفاق العسكري هو مصر (وكذلك ايران عقب الثورة).

ومن أبرز التطورات في السبعينات ازدياد الانفاق العسكري السعودي، فخلال الفترة من شباط/ فبراير إلى آب/ اغسطس ١٩٧٩ مثلاً بلغت قيمة مبيعات السلاح والخدمات العسكرية الامريكية إلى السعودية حوالى ٣,٧ مليارات دولار أي بنسبة ٥٨ بالمائة من إجمالي التعاقدات الامريكية خلال هذه الفترة.

ويوضح الجدول رقم (١ ـ ٦) عبء الانفاق العسكري أي الانفاق كنسبة من الناتج القومي الاجمالي، ووفقاً لأرقام عام ١٩٧٩ فإن عبء الانفاق العسكري وصل أقصاه في سورية بنسبة ٢٢,١ بالمائة، تليها السعودية ١٥ بالمائة، ثم مصر ١٣,٢ بالمائة.

ويبين الجدول رقم (١ ـ ٧) تطور عبء الانفاق العسكري في مصر والاردن وسورية واسرائيل خلال فترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٩.

ويكشف هذا الجدول الذي يغطي سلسلة زمنية لمدة ٢٣ عاماً عدة نتائج بالنسبة لسورية، فقد زاد عبء الانفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بصفة عامة على ١٠ بالمائة باستثناء سبع سنوات فقط (منها ثلاث كانت النسبة أكثر من ٩ بالمائة) وشهدت السبعينات تزايداً واضحاً من ٩,٣ بالمائة عام ١٩٧٠ إلى ٢٢,١ بالمائة عام ١٩٧٩ أي بزيادة اكثر من ١٠٠ بالمائة. أما بالنسبة للأردن فإن النسبة لم تقل قط عن ١٠ بالمائة، ويلاحظ أن قمة انفاقها العسكري لم تحدث في السبعينات كما هي الحال في سورية أو مصر، ولكن في نهاية الخمسينات (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) بسبب ظروف الاستقرار الداخلي والخلاف مع الجمهورية العربية المتحدة، كما انه ارتفع مرة أخرى عام ١٩٧٠ وهو عام الاصطدام مع الفلسطينيين. وبخصوص مصر نلاحظ انه رغم سياستها العربية النشطة في الخمسينات، فإن ذلك لم يرافقه توسع بارز في الانفاق على السلاح،

جدول رقم (١ ـ ٥)
الانفاق العسكري في بعض البلدان العربية
مقارنة باسرائيل وايران، للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠
(بملايين الدولارات)

البلد / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
بلدان عربية						
الاردن	١٥٥	١٥٥	٢٠١	٣٠٤	٣٨٠	-
الجزائر	٢٨٥	٣١٢	٣٩٧	٤٥٦	٦٠٥	٧٠٥
الجماهيرية العربية الليبية	٢٠٣	٢٢٩	٣٣٨	٤٤٨	-	-
السعودية	٦٧٧١	٩٠٣٨	٧٥٣٩	١٣١٧٠	١٤١٨٤	٢٠٧٠٤
السودان	١٢٠	١٤٦	٢٣٧	-	-	-
سورية	٧٠٦	١٠٠٣	١٠٦٨	١١٢١	٢٠٣٦	٤٠٤٠
العراق	١٠٦٤	١٤١٧	١٦٠٠	-	٢٣٢٨	-
مصر	٦١٠٣	٤٨٥٩	-	-	٤١٦٨	-
المغرب	٢٢٤	٢٥٨	٣٤٦	٦٨١	٩١٧	٦٧٦
بلدان غير عربية						
اسرائيل	٣٥٥٢	٤٢١٤	٤٢٥٩	٣٣١٠	٤٩٣٢	٥٢٠٠
ايران	٨٨٠٠	٩٥٠٠	٨٧٥٤	٩٩٤٢	٣٩٧٤	٤٢٠٠

المصدر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *Military Balance, 1978-1979; 1979-1980,* 2 vols. (London: IISS, 1978-1980).

فخلال هذه المدة قلت نسبة الانفاق عن ١٠ بالمائة، بينما حدثت الزيادة الحقيقة في نهاية الستينات فارتقت من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧١ بنسبة ١٠٠ بالمائة تقريباً، وبلغت قمتها عام ١٩٧٥ حيث وصلت نسبة الانفاق العسكري نصف الناتج القومي الاجمالي. وبخصوص اسرائيل فإن القمة الواضحة في هذا الجدول هي في عام ١٩٧٣، حيث اقتربت نسبة الانفاق من النصف ثم استمر الانفاق في السبعينات في حدود ٣٠ بالمائة.

وتشير الارقام إلى سباق التسلح في المنطقة من ناحية، وازدياد الامكانات العسكرية للنظام العربي من ناحية ثانية، وإلى العبء الملقى على أقطار المواجهة من ناحية ثالثة. وتبدو دلالة هذه الارقام عند مقارنتها بعبء الانفاق العسكري في دول أخرى. ووفقاً لأرقام عام ١٩٧٩ فإن هذه النسبة في الاتحاد السوفياتي تراوحت بين ١١ ـ ١٣ بالمائة وفي كوريا الشمالية ٢ , ١١ بالمائة وفي الصين ٩ بالمائة وفي الولايات المتحدة ٢ , ٥ بالمائة[٥٠].

---

(٥٠) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1978-1979* (London: IISS, 1978).

جدول رقم (١ ـ ٦)
الانفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي
في بعض البلدان العربية مقارنة باسرائيل وايران
للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩

البلد / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
بلدان عربية					
الاردن	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٩	١٥,٥	-
الجزائر	٢,٢	٢,٢	٣,٤	٣,٩	١,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١,٧	١,٧	-	١,٨	-
السعودية	١٨	١٨	١٧,٧	١٣,٦	١٥
السودان	-	-	٣,٦	٥,٤	-
سورية	١٥,١	١٥,١	١٦,٣	١٦,٤	٢٢,١
العراق	٧,٩	-	٩,٦	١٠,٢	١٠,٩
مصر	٥٠,٤	-	-	-	١٣,٢
المغرب	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٣,٦	٦
بلدان غير عربية					
اسرائيل	٣٥,٩	٣٥,٩	٣٦,٣	٢٩,٩	٣١,١
ايران	١٧,٤	١٧,٤	١٢	١٠,٩	-

المصدر: IISS, *Military Balance, 1978-1979; 1979-1980.*

وفي البيانات المتيسرة عن الانفاق العسكري للبلاد العربية حتى عام ١٩٨٣ والذي يوضحه الجدول رقم (١ ـ ٨) يتضح أن الإنفاق العسكري للبلدان العربية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي استمرار تمثيل الإنفاق العسكري لأعباء وضغوط متزايدة على البناء الاقتصادي العربي للأقطار العربية اعضاء النظام. فكما تشير بيانات سنة ١٩٨٣، فإن عبء الانفاق العسكري وصل إلى أقصاه في العراق بنسبة ٣٣,٧ بالمائة ويُفسر هذا التصاعد المستمر في الاعباء العسكرية بالنسبة للعراق بتأثير الحرب العراقية ـ الايرانية على مجمل المسارات الاقتصادية والعسكرية فيه، ويليه عمان ٢٥,٦ بالمائة ويبرر هذا الوضع بالنسبة لعُمان بالظروف الاقليمية التي تشهدها منطقة الخليج العربي وظروف الصراع الدائر في المنطقة. ويؤيد وجهة النظر هذه احتلال العربية السعودية المرتبة الثالثة (١٨,٢ بالمائة) بعد عمان مباشرة. وفضلاً عن هذا فإن أقل نسبة للإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الخليجية وصلت في قطر إلى ٢,٦ بالمائة، وتراوحت في بقية الاقطار الخليجية (البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة) ٦,٥، ٦,٧، ٨,٨ على التوالي.

وتتراوح هذه النسبة فيما يخص بقية الأقطار العربية بين ١,٨ بالمائة (الجزائر) و ١٧,٩ بالمائة

جدول رقم (١ - ٧)
الانفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في بلدان المواجهة مقارنة باسرائيل للسنوات ١٩٥٧ - ١٩٧٩

البلد / السنة	الأردن	سورية	مصر	اسرائيل
١٩٥٧	١٧,٦	٥,٧	٥,٥	٨,٦
١٩٥٨	١٧,٨	١٢,١	٦,١	٨,٢
١٩٥٩	٢٠,٢	٢,٣	٥,٩	٩,٥
١٩٦٠	١٨	٩,٧	٦,٩	٩,٤
١٩٦١	١٤,٦	٨,٧	٧	٩,٢
١٩٦٢	١٤,٥	٨,٥	٨,٤	١٠,٤
١٩٦٣	١٤,٩	٩,٥	١٠,٩	١٠,٨
١٩٦٤	١٣	١٠,٤	١٢,٢	١١,٥
١٩٦٥	١١,١	١٠,٩	١٢,٥	١١,٨
١٩٦٦	١١,٩	٨,٨	١١,٧	١٠,٦
١٩٦٧	١١,١	٨,٥	١١,٥	١٦,١
١٩٦٨	١٣,٩	١٢,٤	١٢,٩	١٨
١٩٦٩	١٦,٥	١٠,٣	١٦,٧	٢١,٧
١٩٧٠	٢٠	٩,٣	١٩,١	٢٥,٣
١٩٧١	١٤،٨	١١,٨	٢١,١	٢٣,٦
١٩٧٢	١٦	١٢,١	١٩,٩	٢١,١
١٩٧٣	١٦,٤	١٦	٣١	٤٦,٣
١٩٧٤	١٢,١	١١	٢٢,٨	٣١,٨
١٩٧٥	١٢,٢	١٥،١	٥٠,٤	٣٥,٩
١٩٧٦	١٢,٩	١٦,٣	٣٧	٣٦,٣
١٩٧٧	١٥,٥	١٦,٤	-	٢٩,٩
١٩٧٨	-	-	-	٢٤,٥
١٩٧٩	-	٢٢,١	١٣,٢	٣١,١

المصدر: IISS, *Military Balance, 1978-1979;* Itamar Rabinovich and Haim Shaked, eds., *From June to October: The Middle East between 1967 and 1973* (New Brunswisk, N.J.: Transaction Books, 1978), pp. 114-115, and Gabriel Sheffer, ed., *Dynamics of Conflict* (Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1975), p. 103.

(اليمن العربية). ويلاحظ بالنسبة لمصر انها تراجعت إلى المكانة العاشرة عام ١٩٨٣ (٨,٧ بالمائة) بعد أن كانت نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج القومي الاجمالي جعلها تحتل المرتبة الرابعة عام ١٩٧٩ (١٣,٢ بالمائة).

جدول رقم (١ ـ ٨)

تحليل الانفاق العسكري للبلاد العربية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

البلد	إجمالي الانفاق (بالمليون دولار)			نصيب الفرد بالدولار			الانفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الحكومي		
	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	٤٦٠	٥١٨	٥٤٠	١٥٧	١٦٦	١٦٦	٢٤,٣	٢٧,٨	٢٧,٣
الامارات العربية المتحدة	٢,٠٩٤	٢,٩١٥	٢,٤٢٢	٢,١٣٦	٢,٥٧٩	٢,٠٠٢	٥١,٥	٥١,٩	٤٨,٣
البحرين	١٥٧	٢٨١	٣٣٢	٤٤٩	٨٠٢	٩٢٣	٨,٧	١٤	١٥,٨
تونس	٣٣٨	٣٢٤	٤٢٩	٥٣	٤٨	٦٢	٩,٤	٨,٣	٨,٤
الجزائر	٨٩٠	٨٤٨	٨٧٩	٤٨	٤٣	٤٣	٦,٧	٤,٦	٤,٣
الجماهيرية العربية الليبية	١,٠٧٤	٧٠٩	-	٣٦٢	٢٢٠	-	٩,٤	٥,٥	-
جيبوتي	٢٠	٢٥	٢٦	٦٤	٧٤	٨٠	١٤,٦	-	-
السعودية	١٧,٨٦٦	٢٧,٠٦٢	٢١,٨١٣	١,٩٣٦	٢,٧٠٦	٢,٠٩٣	٢٤,٢	٢٨	٢٩,١
السودان	٢١٧	٣١٣	٢٤٦	١٢	١٦	١٢	١٣,٢	١١,٥	١١,٢
سوريا	٢,١٦٦	٢,٩٤٨	٢,٨٢١	٢٤١	٢٧٤	٢٩٤	٢٧,٤	٣٠	٢٨,٤
الصومال	٩٧	١٢١	١٢٢	٢١	٢٤	٢٣	٣٧,٧	٣٥,٨	٣٧,٤
العراق	٣,٣٨٦	٨,٠٤٣	١٠,٢٩٣	٢٥٦	٥٧٠	٧٠٣	-	-	-
عمان	١,١٧٨	١,٦٨٢	١,٩٤٣	١,٢٠٢	١,٥٥٨	١,٧١٩	٤٠,١	٤٢,٦	٤٠,٧
قطر	٦٠٣	-	١٦٦	٢,٤١٣	-	٥٩٣	٢٠,١	-	٤,٢
الكويت	١,٣٣٤	١,١٦٩	١,٤٣٠	٩٧٣	٧٤٥	٨٥٦	١٢,٨	١٠,٦	١٣,٨
لبنان	٢٩١	٢٦٤	٣٣١	١٠٩	١٠٠	١٢٥	٢٥,٩	١٩,٩	١٧,٢
مصر	١,٥٢٢	٢,٤٩٤	٣,٠٤٣	٣٦	٥٦	٦٦	١٣,٦	١٢	١٣,١
المغرب	١,١١٨	١,٢٢٩	١,٣٠٨	٥٦	٦٠	٦٣	١٥,٧	١٨,٨	٢٠,٢
موريتانيا	٨١	٦٨	-	٤٩	٣٩	-	٣٧,٢	٣٠,٥	-
اليمن الديمقراطية	١٢٣	١٥٩	-	٦٣	٧٦	-	٢٧,٤	١٨,٤	-
اليمن العربية	٣٤٠	٥٢٧	٦٠٠	٥٨	٨٧	٩٦	٢٢,٦	٢٧,٦	٣٣,٩

هـ ـ بيئة النظام العربي، إن اعضاء النظام اختبروا أشكالاً مختلفة للتدخل الخارجي للتأثير على سلوكهم وعلى توازن القوى فيما بينهم، فالنظام العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتفاعلات خارجة عن اطاره وتتعلق اما بالنظام الدولي عموماً واما بنظم فرعية اقليمية أخرى. مبعث ذلك أربعة عوامل:

أولها، ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي واجهت النظام العربي منذ بدايته، واضطرار اعضائه إلى ممارسة العمل الدبلوماسي والدولي للحصول على التأييد السياسي ولمواجهة النشاط الصهيوني والاسرائيلي.

وثانيها، علاقة العروبة بالاسلام واستمرار الدعوة ـ من داخل النظام وخارجه ـ إلى إقامة منظمة اسلامية أو شكل من أشكال التعاون الاسلامي الذي يضم الدول الاسلامية كافة، فنجد

إشـارة لذلك في كتاب فلسفة الثورة الذي صدر في عام ١٩٥٤ للرئيس جمال عبد الناصر، كما نجدها في دعوة الملك فيصل في بدء الستينات والتي اسفرت عام ١٩٦٩ عن مؤتمر قمة إسلامي وقيام منظمة المؤتمر الإسلامي.

وثالثها، الأهمية الاستراتيجية لأعضاء النظام العربي من منظور القوى الكبرى، ويقصد بذلك الاهمية التقليدية من الناحية الجيوبوليتكية، وكذلك الاهمية الجديدة التي أضفاها وجود النفط فيه.

ورابعها، العلاقة بين العروبة والافريقانية، كما ذكرنا فإن أغلبية اعضاء النظام العربي ـ مساحة وسكاناً ـ تقع في القارة الافريقية، وكان لبعض اعضاء النظام العربي ـ كمصر والجزائر ـ سياسات افريقية نشطة ودور بارز في تأييد حركات التحرر الوطني في القارة، كما لعبت السعودية دوراً افريقياً في السبعينات.

أكثر ما يهمنا في هذا الصدد هو علاقة النظام العربي بالنظام الدولي ومحاولات الثاني التغلغل في العلاقات العربية واستقطاب بعض البلدان العربية لمصلحة هذه الدولة العظمى أو تلك، وآثار ذلك على العلاقات العربية عينها[٥١]. والامر الراجح أن أياً من القوى الكبرى لا تنظر بتشجيع إلى حركة القومية العربية وإلى بناء النظام العربي على أساس قومي أو إلى قيام دولة كبيرة قوية في المنطقـة. فالـدول الغـربية والـولايات المتحـدة تـنظر إلى ذلك كتهديد لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، والاتحاد السوفياتي لا يتعاطف ايديولوجياً مع هذه الدعوة القومية[٥٢] وان كان لا يتردد في تأييدها سياسياً إذا ما كانت موجهة ضد النفوذ الغربي. لقد سعت كلتا الدولتين العظميين في مرحلة أو أخرى إلى تشجيع حاكم عربي ضد حاكم آخر وإلى غرس أوهام الزعامة في هذه العاصمة ضد تلك. ونجحت كل منهما في فترة أو أخرى في استقطاب عدد من اعضاء النظام لمصلحتها، ولكن هذا الاستقطاب لم يكن كاملاً أو مستمراً أو مستقراً. وكان الصراع العربي ـ الاسرائيلي في أغلب الاحيان هو حجر العثرة أمام استمراره، ذلك أن الاختلاف بين وجهة النظر القومية وموقف العملاقين في هذا الصدد، كان بمثابة عنصر تباعد بين عضو النظام العربي والدولة العظمى، ولكن النظام العربي تمكن ـ رغم اختلاف النظم السياسية والأولويات الاجتماعية السائدة فيه ـ من أن يتجاوز هذه الاستقطابات وبالذات عند حدوث التهديد الخارجي ذي الطابع القومي. وهكذا فبينـما تسعى الدولتان العظميان إلى استقطاب بعض اعضاء النظام العربي، وبينما يتجه بعض الاعضاء إلى دولة عظمى بحكم التقارب الايديولوجي أو السياسي فإن هذه العلاقة لها حدود تمثلت

---

(٥١) انظر في هذا الشأن:

Enver Konry, *The Superpowers and The Balance of Power in the Arab World* (Beirut: Catholic Press, 1970); Milton Leitenberg and Gabriel Sheffer, eds., *Great Power Intervention in the Middle East* (New York: Pergamon Press, 1979), and Mohammed Ayoob, ed., *Conflict and Intervention in the Middle East* (London: CroomHelm, 1980).

(٥٢) نشير هنا إلى ملاحظات خروشوف حول القومية العربية أمام عبد الناصر وعبد السلام عارف عند زيارته لمصر بمناسبة افتتاح السد العالي وقيام عبد الناصر بالرد عليه كما نشير الى موقف الاتحاد السوفياتي اثناء الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في عهد عبد الكريم قاسم.

عادة في التهديد المرتبط بإسرائيل وقدرة النظام العربي على استثارة أعضائه وضغط الجماهير العربية على حكامها لاحداث التقارب القومي.

على المستوى العملي شهد النظام العربي في الثلاثين عاماً الاخيرة تقلص النفوذ العسكري والسياسي لكل من انكلترا وفرنسا واستئثار الدولتين العظميين بأغلب العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع اعضاء النظام، واستخدمت الدولتان عديداً من أدوات السياسة الخارجية، كالمساعدات وصفقات السلاح والمعاهدات السياسية والتوجيه الاعلامي للتأثير في أوضاع النظام. بل شهد بعض وحدات النظام تدخلاً مباشراً مثل حالتي الاردن ولبنان عام ١٩٥٨ أو التهديد المتكرر باحتلال مصادر النفط[٥٣] وقصف الاسطول الامريكي لجبال لبنان في عام ١٩٨٣، واختطاف الطيران الامريكي لطائرة مدنية مصرية في عام ١٩٨٥.

ويسعى بعض أعضاء النظام إلى تنويع مصادر سلاحهم في داخل المعسكر الغربي وذلك باللجوء إلى فرنسا والمانيا وانكلترا، ويلجأ البعض الآخر إلى الصين وكوريا الشمالية وكوبا بحثاً عن الخبرة العسكرية والسلاح. رغم هذا السعي فإن نفوذ الدولتين العظميين هو الحقيقة البارزة في هذا الصدد، فالولايات المتحدة حصلت على تسهيلات عسكرية مختلفة في المغرب ومصر وعمان والصومال، كما تطّرد العلاقات التجارية بين أغلب البلدان اعضاء النظام ـ رغم اختلاف توجهاتهم الاجتماعية المعلنة ـ والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل ملحوظ. والاتحاد السوفياتي له وجوده العسكري ـ المباشر وغير المباشر ـ في ليبيا واليمن الديمقراطية، وهنا نلاحظ أن النفوذ السوفياتي قد تراجع من منطقة القلب إلى مناطق الاطراف وأصبحت مواقع تمركزه الرئيسية خارجاً وعلى حدود النظام العربي في اثيوبيا وافغانستان.

وبصفة عامة، فإن فترة السبعينات شهدت مزيداً من تغلغل النظام العالمي في تفاعلات النظام الاقليمي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ومزيداً من تبعية أعضاء النظام العربي لقوى خارجية لتحقيق أهدافها[٥٤]. ومن الامور الجديرة بالاشارة والتحذير في هذ الصدد، ازدياد التبعية للخارج في مجال الغذاء.

توجد ثلاث دول هامشية هي ايران وتركيا واسرائيل. ويلاحظ أن كلا من تركيا وايران دولتان

---

(٥٣) R. Tucker, «Oil: The Issues of American Intervention,» *Commentary*, vol. 59, no.1 (March 1975), pp. 45-46.

والمناقشات التي دارت حول الموضوع في الاعداد التالية من المجلة نفسها.

(٥٤) حول الوجود العسكري الامريكي والسوفياتي، انظر:

Congressional Quarterly, (October 1981), pp. 2009-2016; Alvin Z Rubinstein, «The Soviet Presence in the Arab World,» *Current History*, vol.80, no. 468 (October 1981), pp. 313-316 and 338, 393, and.

جمال علي زهران، «السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: القواعد والتسهيلا ت في الشرق الاوسط واثرها على التوازن الدولي الاقليمي بالمنطقة،» السياسة الدولية، السنة ١٧، العدد ٦٦ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١)، ص ١٠١ ـ ١٠٧.

اسلاميتان، وان كانت الثانية حتى عهد قريب عضواً في حلف «السنتو»، والاولى في حلف «السنتو» وفي حلف «الاطلسي»، الامر الذي ربطهما باستراتيجية الامن الغربية ومتطلباتها، وأبعدهما بالتالي عن النظام العربي، الذي ركز في الخمسينات والستينات على مفهوم عدم الانحياز والاستقلال الوطني، ودعم من ذلك دور ايران في منطقة الخليج كرجل شرطة وعلاقتها بإسرائيل، وهو ما أدى إلى اتسام العلاقة بينها وبين عديد من وحدات النظام العربي بالتوتر. أما بالنسبة لاسرائيل فقد نُظر اليها على أنها القاعدة الامامية للنفوذ الغربي، التي كان قيامها على حساب الشعب الفلسطيني وعلى أنها دولة ذات أطماع توسعيّة عدوانية ازاء النظام، وأنها تهدد وجوده ومستقبله، وهكذا فإن العلاقة بين الدول العربية ودول الهامش اتسمت أساساً، وفي معظم الاحيان، إما بالعداء الصريح (اسرائيل) أو الشك وعدم الثقة (تركيا وايران).

استمر هذا الوضع خلال أغلب مراحل تطور النظام العربي وإن كان النصف الثاني من حقبة السبعينات قد شهد تطورات مهمة في هذا الصدد سوف يعرض لها الفصل الثالث بقدر من التفصيل. فمن ناحية، قامت مصر بتوقيع معاهدة للتسوية مع اسرائيل كان من شأنها الاعتراف بالكيان الاسرائيلي وتطبيع العلاقات معه وهو الامر الذي أدى إلى ردود فعل عنيفة وحادة داخل النظام العربي. ومن ناحية أخرى، فإن الثورة الايرانية تمتعت في بداياتها بقدر كبير من التعاطف والتأييد العربيين. على المستوى الشعبي سمح لها بالقدرة على التأثير في بعض أعضاء النظام وبالذات في منطقة الخليج، وجاءت الحرب الايرانية ـ العراقية عام ١٩٨٠ لتؤثر بعنف على النظام العربي وبالذات في ضوء الموقف الليبي ـ السوري بشأن تأييد ايران وتوقيع سورية معاهدة مع ايران عام ١٩٨٢ لمدة عشر سنوات. ومن ناحية ثالثة، هناك الاتفاق الذي اشتركت فيه ليبيا واليمن الديمقراطية مع اثيوبيا.

مع الاقرار باختلاف أهمية هذه التطورات وان الاعتراف المصري بإسرائيل يفوق في دلالته وخطورته على النظام العربي غيره من الاحداث، فإن النقطة البارزة في هذا الصدد هو الدور المتزايد للدول الهامشية في التأثير على النظام العربي. والاخطر من ذلك هو سلوك بعض أعضاء النظام العربي واستعداد حكوماتهم للتحالف مع أطراف غير عربية ضد طرف عربي. ودون الدخول في كل حال على حدة وبحث أسبابها فأنها تشير إلى تطور خطير العواقب في النظام العربي، وهي اعلاء لاعتبارات السياسة العملية وظروفها الوقتية المتغيرة ومقتضياتها القطرية على الاعتبار القومي.

نحن اذن ازاء نظام عربي متغير وفي حال انتقالية. يمتلك امكانات عسكرية ومالية وسياسية كبيرة. يشهد صنوفاً من أنماط التوتر الداخلي وتختبر أقطاره عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جوانبها كافة. يشهد أعضاؤه العديد من التناقضات داخل كل مجتمع وكذلك في العلاقات فيما بينهم. فهناك التناقضات بين الأغنياء والفقراء والتوزيع غير المتكافىء للقوة وما يترتب عليه من أزمة عدم التناسق في المكانة، وهناك الثورة الصامتة المرتبطة بالانفجار السكاني والتحول الحضري وتدفق العمالة والتحويلات، وهناك التناقض بين الدعوة القومية وبين كل من منطق القطرية ومنطق الاسلام السياسي، وهناك التناقض بين سعي النظام الى ضمان الاستقلال القومي وخطط الدولتين العظميين والدول الهامشية الى اختراقه واستقطاب بعض أعضائه، وهناك الصراع العربي ـ

الاسرائيلي والتحدي الذي أوجدته معاهدات كامب ديفيد للنظام.

يبقى أن نلخص الحجة الأساسية في هذا الفصل. يتمتع النظام العربي بسمة خاصة بين النظم الاقليمية الأخرى وهي سمة القومية، كما يتمتع بدرجة عالية من التماسك الثقافي واللغوي والاجتماعي. وقد يتوافر بعض هذه السمات في نظم اقليمية أخرى بدرجات متفاوتة، ولكنها بالتأكيد لا توجد في أي نظام بالدرجة نفسها التي تتوافر بها في النظام العربي. فالدول والشعوب الأوروبية خطت خطوات كبيرة على طريق التكامل الاقتصادي، ولكن لم تصل «الفكرة الأوروبية» في اوروبا الى ما وصلت اليه «الفكرة العربية» في الوطن العربي، وفي الوعي الجماعي للشعوب العربية وادراكها لذاتها. ولم تصبح هوية الايطالي أو الفرنسي في مواجهة الغير «هوية أوروبية» كما هو الحال بالنسبة للعراقي واليمني والكويتي، بل وحين نعقد المقارنة بين النظام العربي ونظام أمريكا اللاتينية ـ وهما أقرب الى بعضهما البعض ـ تبرز على الفور أهمية هذه السمات، إذ على الرغم من توافر درجة من التاريخ المشترك لمعظم شعوب أمريكا اللاتينية، إلا أن التمايز الشديد في الأصول السلالية، والتباين الواضح في النواحي الثقافية واللغوية والاجتماعية، يجعل النظام العربي بالمقارنة نظاماً متميزاً.

كذلك يبرز هذا التميز حين نقارن بين كثافة الاتصالات في داخل النظم الاقليمية في العالم الثالث، فعلى الرغم من التزايد المستمر في حجم الاتصالات بين المسؤولين الأفارقة على سبيل المثال، الا أن حركة التنقل على نطاق واسع كما هي حادثة في النظام العربي غير متوافرة وربما كانت غير ممكنة بسبب اختلافات اللغة. من ناحية أخرى، على الرغم من تعدد النزاعات الافريقية، إلا أنها لا تأخذ طابع التقلب السريع والمفاجىء الذي تأخذه النزاعات العربية، فضلاً عن بطء تطور وتبلور التحالفات داخل النظام الاقليمي الافريقي، الامر الذي يجعل النظام أسير اطاره التنظيمي وليس العكس كما يحدث في النظام العربي. وقد أدى هذا الوضع الى أن بعض الدارسين لافريقية قد خلطوا بين النظام الافريقي كنسق تفاعلات وبين منظمة الوحدة الافريقية كإطار تنظيمي تندرج فيه العلاقات بين الدول الافريقية. بينما لا يمكن وقوع مثل هذا الخلط في أي دراسة تتم عن الوطن العربي، ذلك لأن تطور النظام العربي لم يكن أسير الاطار التنظيمي للجامعة العربية ومنظماتها، وإن كان ـ بطبيعة الحال ـ يعكس نتائجه عليها.

كما يظهر تميز النظام العربي بالنظر الى كثافة الاتصالات التي تتم بين الوحدات المكونة له، ومن واقع التعدد الكبير في عدد التنظيمات والمؤسسات المتخصصة ـ رسمية كانت أم شعبية ـ التي تشكل الاطار التنظيمي له، وإن كانت تجدر ملاحظة أن في أمريكا اللاتينية عدداً كبيراً من التنظيمات الشعبية المتعددة الاطراف، إلا أنها لا توفر الشمولية ـ أي أن تكون كل أو أغلب الدول أعضاء فيها ـ التي تتوافر في مثيلاتها القائمة في النظام العربي. والملاحظة نفسها يمكن أن ترد بالنسبة للنظام الافريقي، إذ تميل هذه التنظيمات الى أن تأخذ شكلاً «اقليمياً» يتفق واللغة الاوروبية السائدة في هذا الاقليم.

ولا جدال في أن التنظيمات الشعبية العربية التي تغطي مساحة عريضة من مجالات العمل

المهني والحرفي تعتبر في حد ذاتها دليلاً مضافاً للادلة التي تبرز الاختلاف بين النظام العربي ومفاهيم النظام الشرق أوسطي، ذلك لأنها تنظيمات قامت بشكل طوعي بين أبناء الحرفة أو المهنة العربية الواحدة، ولم يحدث في كل مراحل تطور النظام العربي ـ باستثناء حال أو حالين على الأكثر ـ ان قام اتحاد أو تنظيم من هذه التنظيمات على أساس تجمع شرق أوسطي. ولذلك، فإننا لا نجد للدول الهامشية علاقة تذكر بالاطار التنظيمي العربي سواء على المستوى الرسمي ـ الجامعة العربية ومنظماتها ـ أم على المستويات الشعبية كالاتحادات المهنية والنقابية، ولكننا نجد هذه الدول تلعب أدواراً بالغة الأهمية في مراحل تطور النظام العربي، إذ سعت على طول امتداد هذه المراحل الى التغلغل أو التسلل وممارسة النفوذ والتأثير في داخل النظام العربي، وتساندها في ذلك سياسات بعض الدول الكبرى التي تعمل على ادخال النظام العربي داخل شبكة أوسع من التفاعلات الشرق أوسطية. وبقدر ما سعت هذه الدول ـ هامشية أو كبرى ـ الى التأثير في تفاعلات النظام العربي كان التيار الرئيسي للنظام، في الخمسينات ومعظم الستينات، حريصاً على مواجهة هذا التغلغل، وعلى تأكيد الهوية العربية للنظام. وقد ترتب على هذه المواجهة العديد من الصراعات والخلافات داخل النظام، وفي العلاقة بينه وبين بيئته، وفي أنماط الامكانات والسياسات والتحالفات. وفي السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تحولت المواجهة في بعض الحالات الى حروب ساخنة كحرب الاوغادين بين الصومال وأثيوبيا، وحرب الخليج بين ايران والعراق، وحرب الحدود بين ليبيا وتشاد، وفي كل هذه الحالات كانت الآثار عميقة على النظام العربي سواء ما أصاب منها عقيدة النظام أم امكاناته أم تحالفاته، وهذا هو موضوع الفصلين الثاني والثالث.

الفصل الثاني

تطور النظام العربي

١٩٤٥-١٩٧٧

تختلف نشأة النظام العربي عن نشأة غيره من النظم الاقليمية في أكثر من مجال، فالنظام العربي لم ينشأ فقط لأن الدول السبع المستقلة ـ وقتئذٍ ـ قررت انشاء جامعة الدول العربية، أو أنها شعرت بتجاوزها وحريتها النسبية في إنشاء علاقات، وبدأت تتفاعل فيها بينها، أو لأنه تصادف أن هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافياً وسياسياً وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها، أو لأن التهديد الصهيوني فرض على هذه الدول التجمع والتفاعل، أو لأن القوى الدولية المهيمنة في ذلك الحين كانت تحبذ انشاء منظمة اقليمية عربية. لقد نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل عديد من العوامل كثير منها لم يوجد أصلاً عند قيام نظم اقليمية أخرى، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي أغلب الاحيان تخضع لنظام الحكم نفسه. وبالتالي فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها وتوحدها سبق قرار الدول السبع أن تتفاعل في شكل منظمة اقليمية.

وعلى الرغم من تعدد ظروف وعوامل النشأة فإن عاملاً رئيسياً يشكل أساس النظام العربي وهو عنصر القومية. فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية، وأفرزت مفكرين وسياسيين بعضهم اعتنقها والبعض الآخر لم يستطع تجاهلها، وحين كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، وأصبح الاستقلال قريباً، كانت الفكرة القومية تياراً محسوباً ومحسوساً في المنطقة.

لقد بدأت الحركة القومية في الوطن العربي في شكل تيار سياسي، في وقت كانت معظم الأبنية الفوقية تخضع للحكم العثماني أو الحكم الغربي، وقد يحلو لبعض الكتّاب الغربيين التقليل من أهمية هذه المرحلة الأولى، أو تشويه أهداف روادها، ولكن الحقيقة أنها كانت نقطة البداية للعمل القومي العربي، ولذلك فمن الممكن القول بأن هذه المرحلة مثلت النواة التي تجمعت من حولها بقية العناصر التي ساهمت في نشأة النظام الاقليمي العربي، حيث انها المرحلة التي بدأ خلالها رسم حدود الوطن العربي كما نعرفه اليوم، وهي الحدود التي تختلف عن حدود النظام العثماني القائم وقتئذٍ، وتختلف عن حدود أي دولة اسلامية قامت في أي عصر من العصور. وقد كانت هذه الحدود

الخارجية للوطن العربي هي الاطار الذي حدثت في داخله كل التطورات السياسية في المنطقة، بل وكانت هي نفسها الاطار الذي عملت على أساسه السياسة الاستعمارية، واعترفت به صراحة، وحاولت اجهاضه، وحين فشلت عملت على تحجيمه بتنظيمه، ثم عمدت إلى استخدام مفاهيم «جيوبوليتيكية» متعددة تجنبها الاعتراف بالمحتوى العربي لهذا الاطار.

لقد ولدت الجامعة العربية لتعكس تناقض ظاهرتين في المنطقة العربية، أولاهما ظاهرة حركة القومية العربية وسعيها نحو الوحدة العربية، وهي الظاهرة التي تتضمن اعادة النظر في الحدود السياسية القائمة، وثانيتهما ظاهرة وجود دول مستقلة، أو في سبيل الحصول على استقلالها وسيادتها. لذلك جاءت الجامعة ظاهرة فريدة في التنظيم الدولي، منظمة اقليمية تضم دولاً متجاورة جغرافياً، وبحكم ميثاقها تحترم سيادة كل من هذه الدول، ولكنها في الوقت نفسه منظمة تعبر، بحكم وجودها نفسه، عن فكرة قومية.

وكما ذكرنا في بدء هذا الفصل، فإن النظام العربي هو حقيقة أعم وأشمل من الجامعة العربية، بل إن بعضاً من أهم الأحداث والتفاعلات السياسية العربية تمت في خارجها. مع ذلك تبقى الجامعة من الناحية التنظيمية جزءاً من النظام، حيث انها التنظيم الاقليمي الذي يضم جميع الأقطار اعضاء النظام، وحيث كونها تعكس سياسات وتطلعات ومصالح هذه البلدان. فضلاً عن هذا، فالجامعة العربية تمثل الرمز القومي وأهداف الأمة العربية على الرغم من كل المحاولات ـ ومن بينها محاولات الآباء المؤسسين ـ لحرمانها من هذه الصفة[1].

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تطور النظام العربي. وقد استدعى ذلك الأخذ بمنهج النسق في العلاقات الدولية، لما له من مزايا تمكن الباحثين من تتبع شبكة التفاعلات العربية والدولية وتحليل انعكاساتها على تطور النظام، بل وعلى السياسات المنفردة للدول المختلفة أعضاء هذا النظام. وبالنظر إلى ضخامة عدد المتغيرات التي تؤثر في عملية تطور النظم الدولية، استقر الرأي على اختيار ثلاثة متغيرات أساسية تساعد على تصنيف المعلومات وتحليلها. وهي تنبع من الاطار النظري الوارد في الفصل الأول من الكتاب وهي:

١ ـ نمط الامكانات وتوزيع القوة في النظام ويتضمن ذلك نسق القيم السائد
٢ ـ نمط السياسات
٣ ـ نمط التحالفات.

وغالباً ما تواجه الباحث في الدراسات السياسية مشكلة تحديد المراحل الزمنية. إذ بحكم التعريف تتميز الظاهرة السياسية بتداخل العديد من العوامل والمؤثرات، الأمر الذي يجعل التحديد الزمني من الأمور المفتوحة دائماً للاختلاف والجدل. ولذلك لا يمكن اعفاء أي محاولة لتحديد مراحل زمنية من بعض التعسف. ومع ذلك فقد حاولنا ـ قدر الامكان ـ في المناقشة التالية لتطور

---

(١) احمد محمود جمعة، «الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الأول / يناير ١٩٧٩)، ص ٩٤.

النظام الاقليمي العربي، أن نضع قواعد عامة نستطيع على أساسها تحديد المراحل التي مر بها هذا النظام.

وقررنا أن يكون رائدنا في تحديد المراحل، ذلك العنصر أو الحدث الذي «نعتقد» أنه أحدث تحولاً جذرياً في هيكل أو أكثر من هياكل النظام أو في نسق القيم السائد فيه، ورتب تفاعلات استمرت تحدث آثاراً بعيدة المدى على حركة النظام ومراحل تطوره. ولكننا راعينا في الوقت نفسه أن نترك فترة زمنية للعنصر أو الحدث لنتأكد خلالها من تأثيره على هياكل النظام أو قيمه الأساسية، فالعنصر أو الحدث قد يكون على قدر كبير من الأهمية عند حدوثه، ولكنه رغم هذه الأهمية قد لا يتسبب في تحولات هيكلية أو قيمية. فالحرب العالمية الأولى رغم التدمير الهائل الذي سببته، لم تؤد إلى تحولات جذرية في نظام توازن القوى، بينما أدت الحرب العالمية الثانية إلى تحول كلي في النظام الدولي. كذلك لم يكن انتصار الثورة الصينية بالحدث الذي تسبب في تحولات جذرية في النظام الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، واقتصر تأثيرها في بدء الخمسينات على تدعيم تطور هذا النظام.

وقد واجهتنا المشكلة نفسها عند اختيار مراحل تطور النظام الاقليمي العربي، إذ تعددت العناصر والأحداث الحادة، ولكن كثيراً منها لم يتسبب مباشرة في تحول هيكلي أو قيمي في النظام.

فالحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى ـ وهي أول ما يتبادر من أحداث إلى ذهن الدارس للشؤون العربية ـ لم تحدث تحولات رئيسية في أنماط الامكانات أو التحالفات العربية، ولم تخلق قيماً جديدة، وما أحدثته في النظام العربي يدخل في نطاق التغيرات الكمية في هياكل النظام وليس في نطاق التحولات الكيفية. لقد أدى قيام اسرائيل الى حدوث تغير في بيئة النظام حين اعتبرها النظام طرفاً هامشياً معادياً، وتولى النظام مسؤولية «الطرف» الفلسطيني، وبذلك حدّ من فعالية هذا العنصر وحرمه من المشاركة الجادة في تفاعلاته لمدة طويلة.

كذلك تعتبر حرب تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٣ من الأحداث العربية الكبرى التي على الرغم من خطورتها وأهميتها لم تؤد مباشرة الى احداث تحولات جذرية، بل ساهمت في تدعيم التطورات التي بدأت قبلها. إذ كانت المؤشرات الرئيسية في تطور النظام منذ حرب ١٩٦٧ تدفع نحو تحول جذري في امكانات النظام: الكلية والقطرية، وفي نمط تحالفاته وفي علاقاته بالنظام الدولي، وتدفع في الوقت نفسه نحو تحول في نسق قيمه السائد، وجاءت حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ لتدعم هذه التحولات.

إن التحول في النظام يعني أكثر من تغير أو مجموعة تغيرات في سياسات أعضاء النظام أو النظام ككل، لأن المقصود بالتحول هو تبدل جوهري في امكانات النظام، أو نمط الايديولوجيات السائدة، وبخاصة عقيدته الرئيسية، أو في نمط التحالفات بشكل يؤدي إلى اختلال توازن القوى فيه ونشأة محاور جديدة على أسس ايديولوجية أو اقتصادية. أما التغيرات الدورية في نمط التحالفات أو السياسات فإنها لا تسبب تحولات في النظام، ولكن يدفع إلى هذه التحولات الجذرية قيام تحالفات على أسس ايديولوجية فتتسم باللامرونة، أو على أسس اقتصادية فتشكل فجوة ينقسم

النظام على طرفيها، أو على أسس «اقليمية فرعية» فتنجسر تفاعلات النظام الكلية وتنحصر أكثرها داخل تجمعات جغرافية. كذلك يتحول النظام إذا اندمجت تفاعلاته الرئيسية في تفاعلات نظام أعلى أو أوسع، أو إذا اخترقت قوى خارجية شبكة تفاعلاته الاقليمية ونجحت في تقليصها أو اعادة توجيهها إلى مجالات تبتعد عن أهداف النظام.

ومع ذلك فحين بدأنا نطبق هذه المعايير على النظام العربي لنحدد مراحل تطوره، واجهتنا صعوبة تقرير بدايات ونهايات كل مرحلة، فالأنماط لا تتبدل فجأة وإنما تتحول بشكل تطوري وتدرجي. ولعل اختيارنا نقطة البدء في دراسة النظام الاقليمي العربي كانت أقل النقاط التي تعرضت للتعسف في الاختيار، ذلك لأن أكثر الوحدات السياسية أعضاء النظام في ذلك الحين اكتسبت قدراً أكبر من الاستقلال في السنين الأخيرة للحرب العالمية الثانية أو في عقبها مباشرة فضلاً عن أن تفاعلاتها تكثفت خلال المرحلة، وأثمر بعض هذه التفاعلات جامعة الدول العربية كعنصر بنيوي جديد في النظام. ولذلك فإنه يمكن اعتبار المرحلة التي تبدأ في ١٩٤٥ مرحلة نشأة النظام وهي المرحلة التي أرسيت خلالها قواعد وسلوك أعضاء النظام، وأنشىء خلالها الاطار المؤسسي للنظام ممثلاً في جامعة الدول العربية.

واخترنا عام ١٩٥٥ كنقطة البداية للمرحلة الثانية على الرغم من أن مؤشرات التحول في النظام كانت قد بدأت بالفعل قبل هذا التاريخ، تلك المؤشرات هي استكمال البلدان الرئيسية في النظام لاستقلالها السياسي، والهجمة الأمريكية لمنع تطور النظام العربي وإقامة نظام شرق أوسطي، وقيام ثورة ١٩٥٢ في مصر، التي أحدثت تغييراً قوياً في امكانات وطاقة النظام، ودفعت بحركة التحرر الوطني في المنطقة، مما عجل بظهور أعضاء جدد في النظام، فضلاً عن أنها أسهمت بشكل أساسي في تحول نمط تفاعلات النظام بأسره مع النظام الدولي الرئيسي والنظم الاقليمية الأخرى. إن المرحلة الممتدة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٠ كشفت بقوة عن عمق المفهوم القومي في النظام، وتخللتها فترات تمثلت فيها قوة التيار القومي وضراوة الحملات الخارجية والداخلية لفرض الانحسار على هذا التيار، كذلك تجسدت في هذه المرحلة البراهين على خصوصية النظام العربي من ناحية حدة تفاعلاته وكثافتها وتشابكها.

وعلى الرغم من أن السنوات الثلاث الأخيرة من هذه المرحلة شهدت هزيمة ١٩٦٧ وما فرضته من مساومات قامت بها القيادة الثورية للنظام مع القوى المحافظة في مؤتمر قمة الخرطوم للتفرغ لاعادة بناء قوتها المسلحة، فقد عملت أيضاً على الحيلولة دون أن تطرح الهزيمة آثاراً بعيدة المدى على هيكل وقيم النظام العربي ووجدت لها سنداً في صعود وتشجيع العمل الفلسطيني المسلح وفي قيام ثورتي ليبيا والسودان عام ١٩٦٩. وهكذا فمع عدم التهوين من أبعاد الهزيمة فإن آثارها على النظام العربي ظهرت بوضوح في السبعينات. كذلك فعلى الرغم من أن دور بلدان النفط ـ وبالذات السعودية ـ ظهر في السنوات الثلاث الأخيرة من الستينات فإن الآثار البعيدة المدى للثروة النفطية على هيكل وقيم النظام لم تتضح إلا في السبعينات.

أما المرحلة الثالثة والتي استمرت من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٧ فقد شهدت اجتماع عناصر وأحداث ساهمت في جملتها في احداث تحولات رئيسية في النظام. إذ غابت عن النظام الشخصية

الكاريزمية التي لعبت دوراً مهماً في اذكاء حيوية النظام في مرحلة سبقت، وانهارت التحالفات المستندة الى ايديولوجيات اجتماعية، ونشبت حرب جديدة سرعان ما عُزلت آثارها الايجابية، وتفجرت الثروة في بعض بلدان المنطقة ومعها تفجر الفقر في بلدان أخرى، وتوافقت كل هذه العناصر مع اختراق أشمل وأعمق من جانب النظام الدولي الرئيسي، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة.

وعام ١٩٧٧ بدأت المرحلة الرابعة و الراهنة من تطور النظام والتي بلغ فيها التبعثر القومي مداه، وبرزت الاتجاهات القطرية كما لم تظهر من قبل، وطرحت تأثيراتها على عقيدة النظام وقيمه.

وهكذا فإن مراحل تطور النظام العربي يمكن أن تدرس وفقاً للتقسيم التالي:

- مرحلة النشأة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)
- مرحلة المد القومي (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠)
- مرحلة الانحسار القومي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧)
- المرحلة التي بدأت عام ١٩٧٧ بزيارة الرئيس المصري للقدس وما عقبها من تطورات في النظام. وسوف نتناول هذه المرحلة في الفصل الخامس.

أولاً: مرحلة النشأة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)

شهدت هذه المرحلة تشكيل النظام العربي في ظل تحولات دولية مهمة. إذ كان النظام الدولي يتنقل من نظام توازن القوى، الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، إلى نظام القطبين الذي فرزته اتفاقات الحلفاء. وتظهر أهمية تأثير هذه التحولات على النظام العربي في هذه المرحلة المبكرة من نشأته وتطوره، إذ يلاحظ أن المنطقة العربية لم تكن تابعة لأي من القوتين العظميين، وإنما لقوى أخرى بدأت تخسر مواقعها على قمة النظام الدولي. وأدى هذا الوضع إلى أن النظام العربي نشأ وبدأ مراحل تطوره في ظل تفاعلات دولية مهمة. ففي البدء كانت جميع الأطراف الدولية تتلمس طريق المستقبل، خصوصاً أن الاتحاد السوفياتي لم يكن قد فجر بعد قنبلته الذرية الأولى، فضلاً عن واقع خروجه من الحرب العالمية منهوك القوى. ولذلك تصورت بريطانيا وفرنسا أن لكل منهما دوراً في النظام الجديد لا يختلف كثيراً عن الدور السابق على الحرب، بينما خرجت الولايات المتحدة يتنازعها الواقع الجديد الناتج عن انتصارها وحيازتها للقوة النووية من ناحية، وضعف حلفائها من ناحية أخرى.

وسرعان ما توالت الأحداث الدولية وكانت البداية في البلقان، واشتدت الضغوط السوفياتية على تركيا وايران، وتفاقمت الأزمة في برلين[٢]، حتى فجر الاتحاد السوفياتي قنبلته الذرية الأولى.

---

(٢) John S.Badeau, *The American Approach to the Arab World* (New York: Harper and Row for the Council of Foreign Relations, 1968), p.4, and Christopher Montague Woodhouse, *British Foreign Policy since The Second World War* (London: Hutchinson, 1961), p.34.

حينئـذٍ لم يعد من مجال للشك في شكل النظام الدولي الجديد المكون من قطبين يستأثران بقمة النظام. وكانت الولايات المتحدة قد بدأت في ممارسة دور نشط في المنطقة العربية، مستندة الى النفـوذ المـتراكم للدول الاستعـمارية الأوروبية، ودعت إلى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط والحلف المركزي. وقد كانت هذه الدعوة بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لرسم حدود المنطقة لمصلحة نظام شرق أوسطي، وليس نظاماً عربياً، خصوصاً بعدما قامت في قلب المنطقة اسرائيل كدولة غير عربية. وهكذا بدأ النظام العربي منذ مراحل نشأته الأولى يعاني اختراقاً غربياً، تمثـل في إقـامـة دولة من المستوطنين اليهود، وفي محاولات متتالية للتحكم في تطوره والتأثير على مساراته. وهي محاولات لم تتوقف خلال جميع مراحل تطوره[٣].

١ ـ نمط الامكانات

تشكل النظام العربي من سبعة أطراف إضافة إلى الجامعة العربية، وتفاعلت هذه الأطراف جميعـاً مع الـوحـدات العربية التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية. وبهذا التفاعل بدأ النظام يكتسب بعداً ثورياً يضاف إليه البعد الذي شكلته افكار التحدي للغزو الصهيوني. وتشبه هذه التفاعلات تلك التي حدثت في أمريكا اللاتينية في بدايات القرن التاسع عشر حين حاول خوان مارتين وسيمون بوليفار تحرير أجزاء من القارة داخل اطار وحدة هذه الأجزاء، وبينما تشابهت الدعوة في الحالين، اختلفت في كل المجالات الأخرى. فلم يكن في الوطن العربي في ذلك الوقت قادة على هذا المستوى، رغم أن النداء الجماهيري العربي للوحدة كان أقوى فضلاً عن اختلافات أخرى تتعلق بموقع الوطن العربي والظروف التاريخية والدولية وتعارض مشاريع القيادات السياسية المنادية بتوحيد أجزاء من الوطن وخلافاتها الشخصية.

واقـترنت نشـأة النـظام العـربي بالافتقار إلى القوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته الدولية، إذ كانت أطرافه في معظم الحالات خاضعة بشكل أو بآخر لاحتلال عسكري أجنبي، إضافة إلى عدد من القيود العسكرية والتبعية الاقتصادية والنفوذ السياسي الخارجي. ومع ذلك فإنه على الرغم من تشابه ظروف القوة الدولية لمختلف أعضاء النظام بحكم القيود الخارجية المفروضة على كل منها، إلا أنه وجد بعض الاختلافات بسبب طبيعة ودرجة النمو الاجتماعي والاقتصادي. ويبدو على الفور واقع الامكانات المصرية المتفوقة نسبياً والتي كانت تسمح إن يكون لمصر موقع متميز عن بقية الأطراف لولا أنها شهدت خلال هذه المرحلة أزمات متلاحقة في تطورها السياسي الـداخـلي، إذ تسببت تلك الأزمـات، إضافة الى آثار معركة فلسطين، في اضعاف الامكانات المصرية بكليتها، وحالت بينها وبين القيام بالدور الفعال الذي كان يمكن أن تمارسه في اطار النظام.

---

(٣) Nadav Safran, *From War to War: The Arab Israeli Confrontation, 1948-1967* (New York: Pegasus Books, 1961), pp.92-100.

٢ ـ نمط السياسات

نشأ النظام العربي في ظل توازنات معينة، ومنذ نشأته بدا واضحاً أن بعض أطراف النظام كان يسعى إلى اعادة رسم الحدود على حساب جاراته، وقد ساعدت على هذا التنافس عدة عوامل ينفرد بها النظام العربي عن غيره من النظم الاقليمية، أهمها بلا جدال تلك المتعلقة بسهولة تغلغل أي طرف في شؤون الطرف الآخر بحكم التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود الجغرافية، وبحكم توافر الحافز القومي والوحدوي، وكذلك بفضل ضعف الشعور بالانتماء للدولة، باعتبارها ظاهرة ناشئة في النظام العربي، وعدم قدسية تلك الحدود السياسية التي يرجع تاريخها إلى عهد قريب، والنظر اليها من جانب القوى الداعية إلى القومية العربية باعتبارها من ميراث العهد الاستعماري.

ويعتبر شرق الاردن أول الاطراف المراجعة Revisionist في النظام العربي خلال تلك المرحلة، لانه كان الطرف الذي عمل منذ البداية على تغيير أنماط امكاناته وقواعد تفاعلات النظام، وسعى إلى انشاء دولة سورية الكبرى تحت قيادته. في الوقت نفسه كان العراق يحاول التقارب مع سورية لاقامة وحدة سورية ـ عراقية. وقد انتهزت العربية السعودية فرصة هذا الخلاف داخل الأسرة الهاشمية، حيث ارتكزت سياستها على منع أي توسع جغرافي أو سياسي للنفوذ الهاشمي في قلب الوطن العربي، وأيدت بشدة جميع القوى المناهضة لعبد الله وعبد الاله في سورية وفلسطين.

ولم تكن مصر قد أعطت من اهتمامها لمنطقة القلب العربي ما يسمح لها بالتدخل بفعالية، فضلاً عن أنها كانت مشغولة بقضيتها الوطنية وأزماتها السياسية الداخلية، ومع ذلك كان حكامها يرون أن مصلحتها تتنافى وقيام تكتل عربي في بلاد الشام يخل بالتوازن القائم في النظام. وهو التوازن الذي يضمن لها نفوذاً أوفر نسبياً على بقية الأطراف، ويسمح لها بمركز متميز داخل النظام.

وفيما يلي نتعرض بالتفصيل لاتجاهات السياسة العربية في هذه المرحلة، وهي الاتجاهات التي تحدد في جملتها معالم نمط السياسات، والتي على أساسها تشكلت تحالفات هذه المرحلة.

ففي الاردن، شعر الملك عبد الله بأنه لم يأخذ نصيبه كاملاً في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولذلك وضع نصب عينيه تحقيق حلم سورية الكبرى بزعامته. وأبدى استعداده لمنح لبنان استقلالاً ذاتياً داخل اطار الدولة الكبرى، يضمن له الاستقرار والتوازن. ومن ناحية فلسطين وعد بأن يكون لليهود الحق في الادارة الذاتية داخل مناطق تجمعهم، وتدخل في السياسة الداخلية الفلسطينية بانشاء التحالفات مع بعض العائلات ضد عائلات أخرى. وقد طرح الملك عبد الله أفكاراً متعددة لتحقيق هذه الدولة الكبرى. ففكر في البدء أن تبدأ هذه الدولة بوحدة بين الاردن وسورية، ثم عرض فكرة اقامة وحدة اردنية ـ عراقية تحت زعامته على أن تكون الوراثة للأسرة المالكة في العراق، وقد ظل متشبثاً بهذه الفكرة خلال عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، ولكن لم تصل محادثاته مع الأمير عبد الاله إلى تحقيق ما هو أكثر من معاهدة صداقة وتحالف. ولا شك أن العامل

الأساسي الذي وقف حائلاً ضد نجاح خطط عبد الله في سورية بالذات تمثل في علاقته الوطيدة ببريطانيا، إذ تسببت هذه العلاقة في اضعاف موقفه تجاه العناصر القومية المنادية بالوحدة. وبموت الملك عبد الله توقفت «المراجعة» الشرق اردنية، وهدأت المعارضة العربية للسياسة التي انتهجها الملك عبد الله تجاه الضفة الغربية[٤].

وفي العراق، اقام نوري السعيد علاقات العراق مع البلدان العربية على أساس خطة تنفذ على مرحلتين، يتم خلال المرحلة الأولى اقامة سورية دون اشتراك العراق فيها، أي اقامة دولة تضم سورية والاردن ولبنان وفلسطين، على أن تتعهد هذه الدولة بمنح اليهود المقيمين في فلسطين استقلالاً ذاتياً يضمنه المجتمع الدولي. وبعد اتمام انشاء هذه الدولة، تبدأ المرحلة الثانية بانضمام العراق اليها في دولة «الهلال الخصيب»، وبعد قيام هذه الدولة الكبرى تنشأ الجامعة العربية. وقد أدخل نوري السعيد تعديلات متعددة على خطته، إذ دعا في وقت ما إلى أن تبدأ الدولة العربية الكبرى بوحدة مع الاردن وأحياناً أخرى بوحدة مع سورية. إلا أنه في كل الأحوال لم تكن مشاريع نوري السعيد أوفر حظاً في القبول العربي من مشاريع عبد الله، بسبب ميوله وارتباطاته بالاستعمار البريطاني. وخلال الفترة الأخيرة من هذه المرحلة، زادت الامكانات العراقية نتيجة زيادة الدخل من النفط، ويبدو أن العراق كان يعمل وقتئذٍ على وقف تداعي نتائج حرب فلسطين، وعدم امتدادها من سورية ومصر إلى النظم العربية الأخرى. كذلك شعر العراق أن النظام المصري الجديد الذي تولى السلطة في ١٩٥٢ قد يقوِّي امكانات مصر، وبخاصة السياسية، في المنطقة، ليس لأنه اتخذ الجمهورية نظاماً للحكم فقط، ولكن أيضاً إنه كان يجسد معنى رد الفعل للهزيمة في فلسطين. ولذلك بدأ العراق في الاستعداد لدور المتحدي Challenger لمصر في النظام العربي، وكان سبيله إلى ذلك المجاهرة بعدة سياسات، أهمها اتخاذ موقف في السياسة الخارجية مضاد للآراء الوطنية والقومية، وتدعيم الارتباط بقوى دولية خارجية، ليكتسب بهذا الارتباط قوة ذاتية أوفر، وقدرة على توسيع نفوذه. وانتهز فرصة انهماك النظام المصري الجديد بمشكلة خاصة في مجال صراع السلطة والمفاوضات مع انكلترا بخصوص السودان ومنطقة القناة، كما انتهز فرصة غياب السياسة الاردنية المراجعة ليكتسب أرضاً سياسية في النظام العربي، بادئاً بالضغط على سورية. والمؤكد أن العراق استبق الأحداث، بل ودفع اليها بهذه المواقف التي اتخذها، قبل أن يكون النظام المصري قد وضع أسس سياسة عربية جديدة، بل ومن المرجح أيضاً، كما كشفت تطورات النظام العربي فيما بعد، أن التحولات الكبيرة في السياسة المصرية، بعد نهاية هذه المرحلة، كانت في جزء كبير منها رد فعل لما أقدم عليه العراق وبدرجة أقل بعض الأقطار العربية الأخرى. ولم يكن نتيجة اقتناع مسبق أو تخطيط للعمل السياسي المصري ازاء النظام العربي[٥].

أما في سورية، فمنذ أيام النضال ضد الاستعمار الفرنسي كان التيار الجمهوري في سورية

---

(٤) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958,* issued under the auspices of the Royal Institute of International affairs (London; New York: Oxford University Press, 1965), pp. 92-100.

(٥) George Eden Kirk, *Contemporary Arab Politics: A Concise History* (London: Methuen, 1961), pp.137-147.

قوياً إلى حد كبير. كذلك كان العداء للاستعمار جذرياً وعنيفاً. وكانت النخبة السياسية السورية تدرك جيداً موقعها من الصراعات العربية كهدف، بل ومركز، لأي دولة عربية كبرى تقام في قلب النظام العربي. وعلى الرغم من وجود الشعور الجمهوري، انقسم السياسيون في سورية في أواخر الأربعينات انقساماً خطراً حول مسألة الوحدة مع العراق، ووقفت الكتلة الوطنية بالذات موقفاً مؤيداً لهذه الوحدة. وفي مواجهة ضغط العراق لجأ بعض التيارات السياسية السورية الى تشجيع مصر والسعودية للتدخل بضغط مناوىء، لتدعيم صفوف المعارضين لهذه الوحدة.

وفي العربية السعودية، انتهجت العربية السعودية سياسة ثابتة طوال هذه المرحلة تستند إلى الاصرار على مقاومة أي مشروع لسورية الكبرى أو «الهلال الخصيب». وقد كان صوت الملك عبد العزيز مسموعاً عند عدد من التيارات السورية الوطنية والقومية، نتيجة مواقفه المناوئة للسياسات البريطانية والفرنسية. و لما لم يكن للولايات المتحدة بعد دور كبير في التأثير في تطورات السياسة العربية، لم تأخذ الحركة القومية العربية والتيارات الوطنية في المنطقة على السعودية علاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة[٦].

و في مصر، بدأ الاهتمام المصري بالوطن العربي يتزايد خلال الحرب العالمية الثانية، وبوجه خاص حين بدأت تظهر مشاريع نوري السعيد لانشاء دولة كبرى في سورية، بل وربما كان الدافع وراء فكرة انشاء منظمة اقليمية عربية بعد عام ١٩٤٢ هو محاولة ايجاد تجمع عربي يقف حائلاً دون وضع مشاريع الهاشميين في العراق والاردن موضع التنفيذ. كذلك شعر السياسيون المصريون بأن اقامة هذه المنظمة قد يتيح لمصر تدعيم مركزها القيادي في المنطقة، بما يخدم في الوقت نفسه مركزها التفاوضي مع بريطانيا لتحقيق جلاء قوات الاحتلال الأجنبي عن أراضيها. إذ لا جدال في أن قضيتي الاستقلال ووحدة مصر والسودان كانتا أهم قضايا السياسة المصرية في تلك الفترة. وقد كان الاهتمام المصري الشديد بالسودان سبباً في اضعاف حجة مصر ازاء المشاريع الهاشمية لاقامة وحدة مع سورية. وبعد فترة من انتهاء حرب فلسطين بدأت تتفجر الآثار الفعلية للهزيمة العسكرية في مصر، وهي الدولة الأكثر تعبئة من الناحية الاجتماعية، بحكم اتساع الطبقة الوسطى، ووجود تيارات سياسية متعددة يمينية ويسارية، وتعدد مظاهر انهيار النظام البرلماني الحزبي، وهو النظام الذي اتخذته البلاد أسلوباً للحكم منذ عام ١٩٢٣[٧].

وفي تموز / يوليو ١٩٥٢ انتهى العهد الليبرالي في مصر على يد القوات المسلحة، إلا أن هذا الانتقال من شكل إلى شكل آخر من أساليب الحكم في الداخل لم يستتبعه على الفور تبدل في السياسة الخارجية المصرية. وكان واضحاً منذ بدء ممارسات الجيش للسياسة أن القائمين الجدد على الحكم لم تكن لهم دراية كافية بالأوضاع الاقليمية أو الدولية، وأن القضية الأساسية التي فرضت نفسها عليهم هي القضية نفسها التي خلفها دون حل الزعماء السابقون، ألا وهي قضية الاستقلال

---

(٦) Seale, Ibid., pp. 26-27, 54-60 and 92.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

الوطني. وجدير بالذكر أن القيادة الجديدة استعانت في تنفيذ السياسة الخارجية خلال هذه الفترة بالجهاز نفسه الذي أدار دفتها خلال الحكومات الحزبية، ولم يدخل عليه أي تغيير أساسي. بذلك استمرت الخطوط الأساسية للسياسة المصرية ـ العربية مستندة الى المفاهيم نفسها، ومنها معارضة أي تحالفات أو تجمعات عربية لا تكون مصر طرفاً فيها، ومعارضة قيام تحالفات عسكرية قوية بين دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية وبين دولة غربية[٨]. ولا جدال أن أحد أسباب موقف المعارضة لهذه التحالفات هو الخوف على مركز مصر في المنطقة. وكان البديل خلال المرحلة الانتقالية ـ كما كان قبل وصول العسكريين للحكم ـ رفع شعار وتأييد جهود التجمع والتنظيم العربي الشامل، لأنه في اطار هذا الشعار تستطيع مصر أن تحدّ من نفوذ أو اطماع تجمعات اقليمية ناشئة، فضلاً عن أنه البديل الذي يضمن استمرار دور مصر المتميز.

وعلى صعيد العلاقات بين مصر والغرب، استمرت النظرة المزدوجة للغرب، الكراهية لسياسته الاستعمارية، مختلطة بالاعجاب بالتقدم والرغبة في التقليد، لذلك شهدت هذه الفترة تمسك القيادة السياسية الجديدة بسياسة مصر قبل الثورة، وبخاصة فيما يتعلق برفض الاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO ، وفي الوقت نفسه سعت لتوطيد علاقاتها بالولايات المتحدة والحصول على أسلحة منها[٩].

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد كانت هذه القيادة وليدة ثقافة معادية للاتحاد السوفياتي، وكان الفكر السائد بين العسكريين المصريين، وبخاصة الذين حاربوا في فلسطين، أن الاتحاد السوفياتي لعب دوراً كبيراً في تسليح المنظمات العسكرية الصهيونية، والاعتراف الدولي بالدولة الجديدة[١٠].

أما في لبنان واليمن، فقد نجحت كل من الدولتين في الاحتماء بالنظام العربي ضد ما تصوره حكامهما من خطر يأتي من مصادر عربية مجاورة، فبينما نجح الموارنة كطائفة مسيطرة في لبنان في تحقيق التراضي الذي ضمن استقلال لبنان، وفي وضع أسلوب للتعاون مع البلدان العربية يكفل التزام النظام العربي بخصوصية لبنان، نجح حكام اليمن في تجسيد عزلتهم وتأكيد حمايتهم مما تصوروه اطماعاً سعودية. الا أنه في كلتا الحالتين كان الاعتماد على النظام اعتماداً سلبياً، اطمئناناً الى أن تفاعلاته لم تكن بالكثافة أو الحدة التي تمس أوضاعهما الداخلية.

٣ ـ نمط التحالفات

نتيجة هذه التطلعات، وطبيعة التفاعلات المتداخلة، اكتسب النظام العربي قدرة نادرة على

---

(٨) Anour Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, The Army Regime, the Left and Social Change under Nasser,* trans. by Charles Lam Markmann (New York: Random House, 1968), p.43, and Panayiotis J. Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics: Patterns for New Nations* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1961), p.40.

(٩) محمد حسنين هيكل، نحن. . . وأمريكا (القاهرة: دار العصر الحديث، ١٩٦٧)، ص ٦٧ و٦٩.

(١٠) George Lenczowski, «Soviet Policy in the Middle East,» *Current History,* vol.55, no. 327 (November 1968), p.274.

تشكيل رفض التحالفات. إذ دفع الوجود الهاشمي في العراق والاردن الى قيام تحالف طبيعي بين السعودية ومصر هدفه الأساسي مناهضة النفوذ الهاشمي، سواء أكان مصدره بغداد أم عمان، والوقوف ضد اطماع بريطانيا في المنطقة. فمن ناحية كانت هذه الاطماع تقف عائقاً دون تحقيق وحدة وادي النيل، ومن ناحية أخرى، كانت تمثل تهديداً للسعودية وتحرمها من ممارسة النفوذ على امارات الخليج، وأخيراً لأن بريطانيا كانت تشجع الأسرة الهاشمية على تحقيق أحلامها.

إن معظم المعالم الأساسية لأنماط التحالفات في النظام الاقليمي العربي بدأت تتضح في هذه المرحلة، وهي معالم لم تتغير جذرياً في المراحل التالية. فلبنان تمسك منذ البدء بسياسة تفادي الدخول في تحالفات تعرض توازناته الداخلية للخطر، وحافظ على هذه السياسة خلال بقية المراحل، وحين فرض عليه التحالف انفجرت التوازنات وتعرض استقلاله، بل وكيانه، لأشد الأخطار. أما سورية فكانت منذ مرحلة نشأة النظام قلب التحالفات العربية أو هدفاً لها. ولم تأت مرحلة من مراحل تطور النظام إلا وكانت سورية طرفاً في تحالف أو آخر من تحالفات النظام الرئيسة. وفي معظم الأحوال كانت سورية الطرف «الأصغر» في التحالف، ولكنها كانت أيضاً الطرف الساعي إلى قيامه أو فرطه. ففي المرحلة الأولى من مراحل تطور النظام تراوحت السياسة السورية بين حلف مع العراق وحلف مع السعودية ومصر، وكان مؤيدو هذا التحالف أو ذاك نشطين في السعي نحو قيام التحالف، ولكن في هذه المرحلة بالذات، وعلى الرغم من الضغوط الكبيرة التي فرضتها الأسرة الهاشمية على النخبة السياسية السورية، كان التيار الغالب في سورية يميل إلى التحالف المصري ـ السعودي.

لقد ارتبطت نشأة النظام العربي بتحولات جذرية في النظام الدولي، بخاصة أن معظم وحدات النظام لم تكن قد حققت استقلالها، كما أنها شهدت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، وهي الهزيمة التي أدخلت عنصر عدم الاستقرار في النظم السياسية العربية في مرحلة مبكرة من مراحل تطور وحدات النظام، وأبرزت بوجه خاص دور العسكريين في الحياة السياسية. كذلك فرزت هذه المرحلة قواعد للسلوك العربي ما زال معمولاً بها حتى الآن، وفي مقدمتها المشروعية القومية للعمل السياسي، إذ استطاعت الفكرة القومية أن تفلت من محاولات الدول الاستعمارية القضاء عليها أو ترويضها في اطار جامعة الدول العربية، ومن تدعيم مبادىء السيادة القطرية، ومن هزيمة فلسطين، وبقيت قادرة على اكتساب التزام الحكومات العربية بها. وإلى جانب المشروعية القومية نشأت قواعد خاصة بالتحالفات داخل النظام مما ساعد في مختلف المراحل على تواصل التفاعلات، أي منع تفتت النظام حتى في أعقد الظروف التي مرّ بها. كذلك برزت سورية في تلك المرحلة كرمز وكصوت يؤثر في تفاعلات النظام بشكل يفوق امكاناتها المادية، وكمحدد مهم من محددات العمل السياسي العربي. وفي ضوء هذه المتغيرات التي صاحبت نشأة النظام العربي، ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وظهرت حاجتها الى انشاء نظام دفاعي اقليمي، يمتص تفاعلات المنطقة داخل تفاعلات أوسع شرق أوسطية أو دولية. وأمام هذه الاتجاهات الداعية لتكتلات اقليمية دفاعية أو سياسية نشطت مصر مرة أخرى منادية بالتخطيط الجماعي لأمن عربي، ومن بعده داعية للثورة القومية.

ثانياً: مرحلة المد القومي (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠)

تتوافق معظم هذه المرحلة مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية، إذ بلغ خلالها التوتر الدولي أشده، نتيجة اتساع مجالات العمل السياسي الخارجي للدولتين العظميين إلى حدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لكل منهما. ولا شك أن قلة تجارب هاتين الدولتين، بالمقارنة بالدول الأوروبية الاستعمارية، كانت من أهم العوامل التي أسهمت في اتساع حدود التوتر الدولي، وامتدادها إلى مناطق متعددة. وفي ظل سيادة فكر التوسع الاستراتيجي، وهو الفكر الذي استحوذ على السياسة الأمريكية بالذات خلال هذه المرحلة، أقامت الولايات المتحدة سلسلة من الأحلاف العسكرية تحيط بالاتحاد السوفياتي، وحاول الاتحاد السوفياتي باستمرار النفاذ من هذا الطوق، وتشجيع حركات التحرر، أو اثارة المشاكل في وجه الاستراتيجية الأمريكية. وازاء هذا الوضع لم يكن أمام عديد من الدول الحديثة الاستقلال، إلا أن تؤكد بأي شكل قدرتها على ملء الفراغ والخلاص بنفسها من أخطار تطاحن العملاقين على أراضيها، ووجدت في سياسة الحياد «الايجابي» أسلوباً تتقي به شر الانحياز لطرف أو آخر، ووسيلة تدعم بها ارادتها السياسية الناشئة في مواجهة القمة الدولية[11].

إلا أن نشأة مجموعة دول الحياد الايجابي لم توفر للنظام العربي الحماية أو المناعة ضد التدخلات الأجنبية، بل على العكس اثارت هذه السياسة الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت بكل الوسائل على محاربتها ومنع انتشارها بين بلدان النظام العربي، بخاصة أنها كانت تتضمن تحريض الشعوب على اثارة المتاعب للقوات المسلحة الغربية المتمركزة في أراضيها، وتشجع حركات التحرر والاستقلال. ولم يقف عائقاً أمام الهجمة الغربية الجديدة في المنطقة سوى رد الفعل الذي ولده انبعاث الحركة القومية في أرجاء كثيرة من الوطن العربي، والسرعة التي استثمر بها النظام المصري الجديد هذا الانبعاث وطرح نفسه ـ في شخص عبد الناصر ـ كتجسيد و رمز للحركة القومية العربية. ومنذ ذلك الحين، وحتى حرب ١٩٦٧، تشابكت العلاقة بين القيادة المصرية والحركة القومية العربية، فتبادلتا التأثير، وفرزت العلاقة علامات واضحة اكتست بها كل تطورات النظام

---

(١١) في موضوع السياسة الخارجية المصرية والحياد الايجابي، انظر الدراسة الأساسية للدكتور بهجت قرني في:
Bahgat Korany, *Social Change, Charisma and International Behaviour: Toward a General Theory of Foreign Policy Making in the Third World* (Leiden: Sijthoff, 1976),

وانظر أيضاً:
Peter Worsley, *The Third World* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1964), p.253; Peter Lyon, *Neutralism* (Leicester: Leicester University Press, 1963), pp.138-148; Panayiotis J. Vatikiotis, «Foreign Policy in Egypt,» in: Roy C. Macrides, ed., *Foreign Policy in World Politics*, 2nd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962), p.357; Malcolm Kerr, «Egyptian Forgein Policy and the Revolution,» in: Panayiotis J. Vatikiotis, ed., *Egypt since the Revolution* (London: Allen and Unwin, 1968), p. 120, and

كلوفيس مقصود، **معنى الحياد الايجابي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤)، وعائشة راتب، **العلاقات الدولية العربية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ٢٩٣ ـ ٣٣٧.

العربي وتفاعلاته، سواء مع القمة الدولية أم مع اسرائيل. ولا شك أن الطاقة الايديولوجية التي ولدتها الثورة القومية كانت من أهم العناصر التي جعلت فكرة الحيادة الايجابي أكثر قبولاً في الوطن العربي، وأكسبتها طابعاً ثورياً لم يتوافر لها في أي منطقة أخرى من العالم. وتتضح آثار هذا التلاحم بين الحركة القومية وحركة الحياد الايجابي في الرفض العربي العام لمبدأ ايزنهاور، وغيره من المشاريع الأمريكية، ورد الفعل السلبي للموقف السوفياتي من قيام الوحدة المصرية ـ السورية، كما تتضح آثار هذا التلاحم في القوة السياسية الكبيرة التي اكتسبتها القيادة المصرية وساعدتها في مواجهة الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي بشكل عام، وفي سورية والعراق بشكل خاص[١٢].

الا أن النصف الأخير من هذه المرحلة، والذي بدأ مع بدايات الستينات شهد تطوراً مهماً في النظام الدولي. إذ مع تولي جون كينيدي رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة، وبعد أزمة كوبا عام ١٩٦٢ برزت علامات تشير إلى بدء انحسار الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية، وكان لهذا الانحسار أعمق الآثار على دول العالم الثالث وعلى المنطقة العربية بالذات، لأنه تسبب في حدوث تغير نوعي في علاقات الدولتين العظميين بدول العالم الثالث بحيث رفع ثمن الالتزام بتأييد الدولتين لتلك الدول، إذ طالما كانت الحرب الباردة على أشدها كان تأييد الدولة العظمى لنظام من أنظمة الحكم في البلاد النامية لا يتطلب بالضرورة التلاقي التام في وجهات النظر الايديولوجية والسياسية والدولية، وإنما كانت تكفي تعهدات النظام بحرمان الدولة العظمى الأخرى من مميزات استراتيجية أو مراكز للقوة والنفوذ وكان هذا الحرمان في حد ذاته مكسباً كبيراً في ظل التوتر الدولي الشديد الذي ساد علاقات الحرب الباردة. وحين بدأ انحسار هذا التوتر أصبح المتطلب من دولة صغرى تسعى لكسب تأييد دولة عظمى أن يكون التزامها ايجابياً، أي بتقديم تنازلات استراتيجية وسياسية واحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية تتناسب مع هذا التأييد. وعلى الرغم من أن هذا التغيير النوعي لم يظهر فجأة على سلوك الدول أعضاء حركة عدم الانحياز، الا أن بذوره تم غرسها خلال بدايات هذه المرحلة، وأثمرت في نهايتها وفي المراحل التالية سلوكاً جديداً لأعضاء الحركة. إذ تحول السلوك من «عدم انحياز» الى «حياد منحاز». ومن المهم بالنسبة للمرحلة الثالثة في تطوير النظام العربي أن نلحظ بدايات هذه الظاهرة في سلوك الأقطار العربية تجاه الدولتين العظميين وضغوط هاتين الدولتين لتحقيق «صداقة» ايجابية من جانب بلدان النظام العربي.

وقد جاء الانفصال السوري مرضياً للدولتين العظميين في آنٍ واحد، لأن فشل التطبيق العملي الأول للوحدة العربية كان يعني بالنسبة للاتحاد السوفياتي تحقيق نظريته بأن الوحدة العربية هدف لا يتحقق إلا على أساس نضال اجتماعي ووحدة الطبقات العاملة العربية. وكان الانفصال يعني أيضاً تحقيق خطوة مهمة في السياسة الأمريكية الهادفة إلى عزل مصر الثورية عن التفاعلات العربية، لأنه بهذا العزل أو الانعزال ينفرط عقد النظام العربي ويسهل التعامل مع كل بلد عربي

---

(١٢) عن المواجهة بين النظام المصري والقمة الدولية داخل النظام العربي، انظر:
Leonard Binder, «Transformation in the Middle Eastern Subordinate System after 1967,» in: Michael Confino and Shimon Shamir, eds., *The U.S.S.R. and the Middle East* (New York: Wilev, 1973), p.251.

على حدة. ولذلك وتمشياً مع تطور البيئة الدولية وعلى مستوى القمة بالذات، أصبح المطلوب من الأقطار العربية التي صادقت الاتحاد السوفياتي أن تعمق هذه الصداقة وتكون أكثر التزاماً بخط القوى المعادية «للامبريالية» التي تسعى الى ضرب الوحدة العربية واستغلال ثروات البلدان العربية، وأصبح المطلوب من الأقطار العربية التي صادقت الولايات المتحدة أن تنتهز الفرصة التي وفرها الانفصال والضربة التي تلقتها القومية العربية لتنتهج سياسة هجومية ضد التيار الثوري في الوطن العربي.

وقد اتفق المطلوب من الأقطار العربية الصديقة للولايات المتحدة مع المهمة التي تحملت عبئها الولايات المتحدة لاثارة المتاعب لكل القيادات الثورية والوطنية في العالم الثالث التي قادت حركات الاستقلال الوطني وتزعمت حركة عدم الانحياز وحاولت تحرير اقتصاد بلادها من سيطرة الشركات الغربية الكبرى. واتضح بعض أبعاد هذه المهمة خلال التحقيقات التي عقبت أزمة «ووترغيت» في الولايات المتحدة، حين تبين حجم وتشابك العمليات التي قامت بها وكالة الاستخبارات الأمريكية خلال أعوام الستينات في العالم الثالث، فقد تعددت صور التآمر ضد نظم العالم الثالث واختلفت باختلاف ظروفها الاقليمية والداخلية، ويظهر ذلك من أساليب التعامل مع نكروما في غانا، وسوكارنو في أندونيسيا، ولومومبا في الكونغو، وعبد الناصر والبعث في النظام العربي، وهي الأساليب التي راوحت بين الاغتيال (لومومبا) والتأثير في أسعار سلعة التصدير الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد الدولة (نكروما) والى التشهير بالسمعة وتدبير الحروب الأهلية (سوكارنو) والى الحصار الاقتصادي وشن الحروب (عبد الناصر).

١ ـ نمط الامكانات

من أهم معالم هذه المرحلة الزيادة الهائلة في امكانات النظام العربي السياسية، وبخاصة الدور الذي لعبته عقيدة النظام الثورية، إلا أنه بالنسبة للامكانات الكلية تنقسم المرحلة الى فترتين، الأولى وتمتد حتى ١٩٦١، والثانية حتى ١٩٦٧.

في الفترة الأولى زادت امكانات كلٍّ من مصر والعراق زيادة كبيرة، ففي مصر تحققت الزيادة في النواحي العسكرية والاقتصادية والاعلامية، نتيجة العديد من الاعتبارات. وفي العراق زاد بعض الامكانات، ولكن كان الأهم من هذه الزيادة الكمية هو الارادة السياسية العراقية التي وضعت نصب أعينها مقاومة انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية، وانتهاز فرصة تقوقع النظام الجديد في مصر وابتعاده النسبي عن المشاركة بفعالية في النظام العربي، خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤.

في مصر، حدث تغير كبير في جميع الامكانات، وبخاصة الامكانات العسكرية. ويميل البعض إلى القول بأن هذه الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦١) تجد بداياتها في يوم ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥، وهو اليوم الذي أغارت فيه اسرائيل على معسكرات الجيش المصري في قطاع غزة، وقتلت عدداً

من الضباط والجنود[١٣]، فحتى ذلك التاريخ كانت القضايا الداخلية هي الغالبة على اهتمامات الحكم بحيث لم تكن القيادة المصرية قادرة على أن تدخل اسرائيل كعنصر أساسي من عناصر طموحاتها السياسية، وكأحد محددات سلوكها الخارجية. ويوجد من القرائن ما يؤكد أن الاتجاه الرسمي بالنسبة للتسليح لم يتسم بالحماسة الشديدة أو يقترن باعتبارات الأمن الخارجي، بل اقترن بوسائل تتعلق بتأمين المؤسسة العسكرية التي تمثل قاعدة الحكم الجديد، وتأكيد هيبتها الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أنه وجدت آراء تدعو إلى ضرورة تسليح الجيش بمعدات حديثة لتأمين الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية، إلا أن هذه الآراء لم تحظ ابتداء بالاهتمام اللازم. ذلك لأن الخطر الاسرائيلي لم يكن ماثلاً مثول الأخطار الأخرى، وخصوصاً الانقسامات الداخلية والوجود العسكري البريطاني. وقد يمكن القول إنه لو لم تحدث غارة غزة لاستمر النظام المصري لوقت أطول لا يعطي الخطر الاسرائيلي وزنه، ولاستمر يقلل من أهمية التسليح لأغراض الأمن الخارجي، ولكن كانت هذه الغارة الدافع الذي جعل التسليح يأتي في مقدمة أولويات القيادة المصرية، وقفزت بالنظام المصري قفزة كبرى إلى قمة النظام العربي، ونقلت المنطقة بأسرها لتصبح مركزاً من مراكز الصراع الدولي الحاد.

ولا شك أن صفقة السلاح السوفياتي[١٤] التي عرفت بالصفقة التشيكية، والتي أضافت رصيداً ضخماً إلى الامكانات العسكرية المصرية، اضافت قوةً أيضاً إلى الامكانات السياسية المصرية، وإلى الامكانات الكلية للنظام العربي. إذ في ظل الصراع الدولي القائم وقتئذٍ كان القرار بمثابة اعلان عن تحرر ارادة دولة من دول العالم الثالث، في تقرير أمر من أخطر الأمور بسبب ما يرتبه هذا القرار من اختلال في توازن الامكانات الاقليمية، وبسبب تأثيراته المباشرة على النظامين الدولي والعربي. كذلك فإنه ضاعف من طاقة الحركة القومية، وأكد قدرتها على التحرك نحو أهدافها في التحرر من السيطرة الغربية. وتأكدت خطورة القرار حين تلته قرارات أخرى شكلت في مجموعها بداية سياسة تحررية وقومية، حازت على تأييد واسع من الجماهير العربية، ولذلك فإنه حين تعرضت مصر للغزو الثلاثي عام ١٩٥٦، استطاع هذا التأييد القومي الجارف أن يخفف من مضاعفات الخسارة العسكرية، بل ويحولها الى انتصار سياسي كانت له أصداء كثيرة في العالم الثالث، وبالذات في منطقة الوطن العربي[١٥].

هذه النجاحات في السياسة الخارجية (تحدي حلف بغداد والدول العظمى، كسر احتكار السلاح الغربي، تحرير الارادة المصرية، التفاعل بقوة مع الحركة القومية العربية، تبني حركة الحياد

---

(١٣) A [deed] L. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan, 1976), p.12.

(١٤) في دلالة صفقة السلاح والآثار التي ترتبت عليها، انظر:
Robert St. John, *The Boss: The Story of Gamal Abdel Nasser* (New York: McGraw-Hill, 1960), p.204; Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign* (New York: Shoken Books, 1967), p.4, and Walter Laqueur, *The Soviet Union and the Middle East* (New York: Praeger, 1959).

(١٥) Walter Laqueur, *The Road To War, 1967: The Origins of the Arab-Israeli Conflict* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968), p.36.

الايجـابي، الاعتراف بالصين الشعبية، تأميم شركة قناة السويس. . . الخ) قابلها على الصعيد الداخلي نجاحات أخرى تمثلت في القضاء على خلافات السلطة وانقساماتها، وتنفيذ الخطوات الأولى للاصلاح الزراعي بتفتيت الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وبدء تمصير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الوطنية في المجالات الصناعية[١٦]. وقد ضاعفت من آثار هذه النجـاحـات الـزيادة الهـائلة في امكانات الاعلام والتوجيه والاثارة، إذ واكب هذه المرحلة الانتشار الواسع للراديو الترانزستور، وقد أصبح من المتعارف عليه أن أصدق تعبير عما صار يعرف بـ «ثورة الترانزستور»، هو ما حدث خلال هذه المرحلة بالذات من مراحل تطور النظام العربي. وقد برعت القيادة المصرية في استخدام اداة الاذاعة وجعلتها سلاحاً أساسياً في توجيه مسار تطورات النظام العربي، ورصدت لها الامكانات اللازمة لكي يتأكد صوت مصر كصوت أوحد للعرب، لا ينافسه أو يعلو عليه صوت آخر[١٧].

بفضل هذه الامكانات تمركزت السياسة المصرية في بؤرة السياسة العربية خلال مرحلة المد القـومي العربي، وأصبحت قوة الجذب الرئيسية للحركة السياسية في الوطن العربي، وتفاعلت بشكل قوي مع مختلف القيادات السياسية، مؤيدة كانت أم معارضة، فارتفعت حدة التفاعلات العربية إلى درجة قصوى، واصطبغ النظام العربي بصبغة النمو الثوري، حين أصبحت الحدود الجغرافية لا تمثل حدوداً لعمليتي صنع وتنفيذ القرارات السياسية، وصارت الآراء المحلية أجزاء مؤثرة في الرأي العام العربي الواحد.

وفي العـراق، شهدت هذه المرحلة استمرار الزيادة في امكاناتها العسكرية والاقتصادية، نتيجة استقرار نظام الحكم والتأييد القوي من جانب الدول الغربية، بينما استمرت الامكانات السياسية للنظام العراقي تتناقص في مواجهة الهجوم الشديد من جانب النظام المصري، ونجاحه في احباط أهداف حلف بغداد في ضم بلدان عربية جديدة اليه. وكان اصرار النظام العراقي على التعاون مع الدول الغربية ذات النفوذ الاستعماري، وبخاصة خلال أزمة السويس، من الأسباب المباشرة التي أدت الى انعزال العراق، الأمر الذي جعل التحسن في امكانات العراق العسكرية والاقتصـادية غير ذي تأثير كبير. وحين انتهى الأمر بسقوط النظام الهاشمي عقب قيام الوحدة السورية ـ المصرية (في تموز / يوليو ١٩٥٨) أساء النظام الجديد استخدام واستثمار الامكانات العـراقية. وربما رجع ذلك الى أن التبدل في النظام العراقي جاء متأخراً حين كانت الامكانات المصرية قد شكلت بالفعل اتجاهات سياسية واضحة في المنطقة العربية، وكان الشعور العام أن العراق، بشكله الجديد، يمثل اضافة لهذه الامكانات انتصاراً لها وليس بديلاً عنها. وحين أراد النظام الجديد استثمار امكاناته، منفصلاً عن التيار العام في المنطقة، دخل صراعاً حاداً أضعفه وأصاب العراق بحال عدم استقرار استمرت فترة غير قصيرة.

وفي الفترة الثانية من هذه المرحلة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) حدث تغير في توازنات الامكانات في

---

(١٦) Charles Philip Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis* (London: Oxford University Press, 1960), p.54.

(١٧) Dawisha, *Egypt in the World: The Elements of Foreign Policy*, p.163.

النظام العربي. فالامكانات السياسية التي تمتع بها النظام المصري أصيبت بضربة كبيرة نتيجة انهيار الوحدة المصرية ـ السورية، وكانت صدمة الرأي العام المصري نتيجة الانفصال أشد خطراً على القيادة المصرية من الخسائر التي أصيب بها في النظام العربي. فالتراجع العروبي في مصر كان معناه بداية تقليص نفوذها ودورها في النظام العربي، وبالتالي بداية العجز عن تحقيق أمن مصر في مواجهة الولايات المتحدة واسرائيل ولذلك، وعلى الرغم من تصاعد المشاعر الانعزالية في مصر، سارعت القيادة المصرية إلى التدخل بشكل مكثف فور أن أتيحت لها الفرصة في اليمن في أيلول / سبتمبر ١٩٦٢[١٨].

كذلك تأثرت الامكانات السياسية لمصر بسبب قيام النظام المصري بالتأكيد على جانب الثورة الاجتماعية في طروحاته القومية. وبهذا الارتباط بين الدعوة الى الوحدة والدعوة إلى التغيير الاجتماعي والثوري دعم تضامن القوى المعادية للوحدة وأفسح لها المجال لأن تناهض الفكر القومي الذي مثله النظام المصري، ومن ناحية أخرى، أدى تعدد التوجهات العقائدية الى تحميل النظام المصري عبئاً جديداً في ظروف صعبة ومعقدة، فضلاً عن أنه وضعه أمام امتحان متواصل لقدرته على انجاز طموحاته الاجتماعية.

وعلى الناحية الأخرى امتد العجز في الامكانات السياسية ليشمل بقية أطراف النظام، ففي سورية ترسخت عقدة الذنب المترتبة على الانفصال، ثم انه حتى بعد وصول تيار قومي إلى الحكم لم تنشط الامكانات السياسية السورية، لأن القيادة المصرية رفضت معظم الوقت أن يكون تعاملها مع سورية على أساس الهياكل القومية فقط، متمثلة في حزب واحد أو حكومة حزبية، ولم يحدث التلاقي إلا حين تدخل الاتحاد السوفياتي عام ١٩٦٦، مستخدماً ضغوطاً شتى كي يقبل النظام المصري التلاقي مع النظام السوري.

ولا شك أن فتور العلاقة أو توترها داخل التيارات القائدة للحركة القومية خلال هذه الفترة، كان من أهم العوامل التي أحدثت أعمق الآثار في السبعينات وما بعدها. فالقيادة المصرية تصورت أن القيادة السورية لم تكن مخلصة للعمل القومي العام بقدر ما كان هدفها الوصول الى الحكم، كما تصورت أن النظامين الحاكمين في بغداد ودمشق كانا يهدفان بمحاولات التقرب من القاهرة تدعيم سلطتهما أو قوة كل منهما في مواجهة الآخر، وليس تنشيط الطاقة القومية الكلية للنظام العربي. وفي هذا الاطار، وبخاصة إذا أضفنا استمرار الضعف في الامكانات السياسية للعراق بسبب عدم الاستقرار السياسي، وبسبب ما خلفه عربياً من انطباعات نتيجة عنف اجراءات التصفية للقيادات المعارضة، بدأت تظهر أفكار تدل على ادراك القوى المناوئة للفكر القومي لمدى ضعف الامكانات السياسية للنظام العربي، إذ شهدت هذه الفترة دعوة الحبيب بورقيبة الى التعايش مع اسرائيل ودعوة السعودية الى قيام حلف اسلامي في مواجهة التيار القومي.

وفي السعودية بدأ بعض التحسن في امكاناتها السياسية بعد تنحية الملك سعود وتحسين صورة

(١٨) A [deed] L. Dawisha, «The Intervention in Yemen: An Analysis of Egyptian Perceptions and Policies,» *Middle East Journal*, vol. 29, no.1 (Winter 1979), pp.47-63.

الحكم السعودي، وكنتيجة أيضاً لضعف الامكانات السياسية المصرية والفشل المصري في تحقيق انجاز سريع في اليمن. كذلك بدأ التحسن يمتد إلى الامكانات الاقتصادية السعودية بسبب اجراءات الاصلاح الداخلية في الوقت الذي تعرضت فيه الامكانات الاقتصادية المصرية لنزف متواصل بسبب حرب اليمن. وعلى الرغم من أن الهيكل الاقتصادي المصري كان يتطور بتأثير الانطلاق الأوسع نحو التصنيع وزيادة الانتاج الصناعي إلا أن ذلك كان على حساب القطاع الزراعي(١٩). وفي نهاية المرحلة كان التوسع في القطاع الصناعي قد أدى الى تضخم نقدي ومشكلات اجتماعية واقتصادية أخرى، أثرت بشكل خطير على الامكانات الكلية للنظام وبخاصة امكاناته السياسية.

وفي نطاق الامكانات العسكرية للنظام العربي يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت كذلك اتساع الهوة، بشكل لم يسبق له مثيل، بين امكانات النظام العسكرية والامكانات الاسرائيلية. إذ بينما استمرت المعونات العسكرية السوفياتية وتواصل انشاء المصانع الحربية في مصر، وتدفق أسلحة أمريكية على العربية السعودية، إلا أن الهوة ازدادت اتساعاً. ومن أسباب ذلك أن التدفق الخارجي من الأسلحة لم يكن متساوياً، إذ حصلت اسرائيل خلال هذه المرحلة على كميات وأنواع من الأسلحة تسببت في تغيير الهيكل العسكري الاسرائيلي تغييراً كاملاً، ونخص بالتحديد الصفقة الالمانية والصفقات الفرنسية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد تسبب انهاك مصر في اليمن إلى انهاك القوة العسكرية المصرية مادياً وبشرياً، فضلاً عن أن المؤسسة العسكرية المصرية كانت قد دخلت مرحلة الانهيار بعد الانفصال، نتيجة خلافها مع القيادة السياسية وتضخّم المسؤولية الملقاة على عاتقها لحماية الأمن الداخلي في مصر، وتعاظم الطموحات السياسية للقادة العسكريين نتيجة اختلاط الضباط المتزايد بالحياة المدنية، وتدخل المؤسسة العسكرية في ادارة عديد من القطاعات الادارية والانتاجية والسياسية.

خلاصة القول إنه قرب نهاية هذه المرحلة وسواء من ناحية النظام العربي ككل، أم من ناحية أطرافه منفردة، كانت الامكانات العربية متدهورة، بالمقارنة بالعدو الرئيسي للنظام، أم بالنسبة لحجم وكثافة التدخل من جانب الدول الكبرى في شؤونه.

٢ ـ نمط السياسات

بينما كان عبد الله ونوري السعيد يقودان حركة التغيير والمراجعة في النظام العربي خلال مرحلة تطوره الأولى، بسعيهما المتواصل لاقامة شكل أو آخر من أشكال سورية الكبرى أو الهلال الخصيب، أصبحت مصر الطرف الأساسي المراجع في النظام، خلال مرحلة تطوره الثانية، ويأتي بعدها العراق. ولا شك أن السياسة المصرية خلال معظم فترات هذه المرحلة بدأت كرد فعل

---

(١٩) E. Kanovsky, «The Economic Aftermath of Six-Day War,» *Middle East Journal,* vol.22, no.1 (Spring 1968), pp.134-135.

دفاعي في مواجهة الحلف العراقي الغربي، ثم تحولت بالممارسة وبتواصل النجاحات السياسية وزيادة امكانات القيادة المصرية، في المجالات المصرية والعربية والدولية، إلى سياسة هجومية بالغة الحدة.

ولـذلك تعتبر هذه المرحلة «ثورية» في تطور النظام العربي ليس فقط لأن الطرف الأقوى والأكثر تأثيراً في النظام اتخذ مسلكاً «مراجعاً»، مستخدماً في سبيل تحقيق ذلك كل الامكانات المتوافرة لديه، بل أيضاً لأن معظم تفاعلات النظام العربي خلال هذه المرحلة اتسمت بالعنف وهدفت نحو التغييرات الجذرية، سواء في شكل النظم السياسية لوحدات النظام وتوجهاتها، أم في طبيعة العلاقات بينها، أم في علاقاتها ببيئة النظام. فعلى سبيل المثال كانت جميع النظم الحاكمة في النظام مهددة بخطر أو بآخر: خطر التهديد القادم من الطرف المصري وقواعده ومؤيديه داخل النظام العربي، أو خطر التهديد من جانب الدول الغربية التي فقدت مكانتها وصارت تخشى على مصالحها في المنطقة، أو خطر ازدياد النفوذ السوفياتي ونشاط الأحزاب الشيوعية العربية، أو الخطر الاسرائيلي المستمر. كذلك كان من معالم «ثورية النظام» في هذه المرحلة أن أهداف التغيير تجاوزت أساليب العمل الفوقي، حين أصبحت أهدافاً جماهيرية، فضلاً عن أن كل القوى السياسية كانت معبأة سواء للدفاع أم للهجوم. ومن ناحية ثالثة تعددت وتشعبت أدوات التفاعلات العربية، إذ إلى جانب التأثير الهائل الذي مارسته الاذاعات المصرية في هذه المرحلة من أجل التحريض على التمرد والثورة، والدور الكبير الذي قامت به لتعبئة الشعب العربي، شهد النظام العربي استخدام العديد من أدوات العنف وأعمال التخريب والنشاط السري واستعمال المال واثارة الأقليات[٢٠].

كذلك كان نمط التفاعل مع النظام الدولي لا يقل «ثورية» فقد لجأ بعض الأطراف العربية إلى الاستعانة بنظام القمة الدولية، لتأييده في صراعاته مع أطراف أخرى في النظام، كما لجأت أطراف أخرى الى تحدي القمة الدولية وحلفائها في النظام العربي، كوسيلة لكسب تأييد الرأي العام العربي، ولتحقيق أهدافها في إحداث تغيرات جذرية في النظام. لذلك شهدت المرحلة تفاعلات بين النظام الاقليمي ونظام القمة، بلغت من الخطورة حد الغزو المسلح لمصر (١٩٥٦) واحتلال لبنان وارسال قوات عسكرية للاردن (١٩٥٨) أو التدخلات السياسية السافرة، كمبدأ ايزنهاور ومشروع الغزو التركي لسورية قبل الوحدة مع مصر، والمواجهة العربية ـ السوفياتية في أزمة العراق عام ١٩٥٩.

ضمن هذا الاطار الثوري للنظام العربي تمحورت السياسات بين أعضاء النظام حول أربعة محاور ترافقت مع التطور التاريخي للمد القومي ومحاولات المراجعة الثورية التي قادتها الزعامة المصرية خلال هذه المرحلة:

---

(٢٠) William Zartman, «Military Elements in Regional Unrest,» in: J [acob] C.Hurewitz, ed., *Soviet-American Rivalry in the Middle East* (New York: Praeger, 1969), pp.77-78, and Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*, pp. 159-180.

أ ـ معركة الاحلاف والدفاع عن المنطقة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦)

تبدأ هذه المعركة بتوجه العراق الى تركيا وتوقيع معاهدة تحالف معها، لتدعيم مركزها في مواجهة أوضاع غير مواتية للعراق في النظام العربي[٢١]. وقد كانت هذه الخطوة من جانب العراق أول محاولة من جانب طرف في النظام لادخال طرف هامشي ليكتسب بالتالي معه قوة مضافة تساعده على تحقيق أهـدافه داخل النظام العربي. وكان من الطبيعي أن يكون رد الفعل العربي عنيفاً، وبـالـذات رد فعل مصر، التي فسرت التحالف الجديد بأنه محاولة من الغرب لعزلها عن الوطن العربي[٢٢]، والعودة إلى المنطقة عن طريق الدول الهامشية المحيطة بالنظام العربي، و بأنه رغبة من العراق لزيادة نفوذه وصنع كيان تحالفي يوازن به قوة مصر ونفوذها في الوطن العربي.

وفي البدء حاولت القيادة المصرية اقناع العراق بالعدول عن هذه السياسة، وجرت محادثات بين ممثلي النظام المصري ونوري السعيد، كشفت عن التباعد الكبير بين منطلقات النظامين وفهمهما لتطورات المنطقة وأهداف كل منهما، وعندما تبين فشل هذه المحاولة حاولت مصر حصار «السياسة العراقية» واحتواءها، مستخدمة في ذلك نفوذها في الجامعة العربية. وبفشل المحاولتين ـ سواء على المستوى الثنـائي أم داخل الاطار الجماعي ـ لإثناء العراق عن مسلكه، بدأت القيادة المصرية تستخدم بعض أساليب العنف التي عرفت بها هذه المرحلة.

وقـد شهـدت هذه الفـترة وقـوف السعـودية الى جانب مصر، واعتبرتها السعودية امتداداً لمحـاولات مصر والسعودية منع العراق من احداث تغييرات في منطقة القلب العربي. أما لبنان والاردن وسورية فقد أخذت مصر من كل منها وعداً بعدم الانضمام للحلف الجديد، و لكن لم تبد أي منها تقبلاً للضغوط المصرية. وفشلت محاولات مصر لأن يصدر الرأي الواحد المعارض للحلف عن الجامعة العربية وفي اطارها.

وبشكل أكثر تحديداً اتسمت سياسات كل من السعودية والاردن وسورية خلال هذه الفترة بالسمات التالية:

السعـوديـة: استمرت العلاقات بين السعودية ومصر خلال هذه الفترة وثيقة. وقد اهتمت مصر في أوائـل هذه الفـترة بالسعـودية بسبب صلاتها القوية بالولايات المتحدة، وساد القيادة المصرية وقتئذٍ شعور بأن السعودية كانت سبباً مباشراً في تعطيل انضمام الولايات المتحدة لحلف بغداد. كما شهدت هذه الفترة عقد اتفاقات عسكرية بين مصر والسعودية، وانضمت اليهما اليمن عام ١٩٥٥. ومن ناحية أخرى، كانت الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية السعودية هي منع العراق من تغيير شكل قلب النظام، ولذلك كانت تجد في الدور المصري رصيداً كبيراً.

سوريـة: تولى الحكم، بعـد سقوط أديب الشيشكلي، ائتلاف حزبي يميل الى العراق.

---

(٢١) Malcolm Kerr, «Regional Arab Politics and the Conflict with Israel,» in: Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, eds., *Political Dynamics in the Middle East* (New York: Elsevier, 1972).

(٢٢) Kerr, «Egyptian Policy and the Revolution,» p.122.

ولعبت سورية دوراً كبيراً ضد محاولات مصر في الجامعة العربية في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير ١٩٥٥ لادانة العراق وعزله، إلا أنه في شباط / فبراير انقسم الحزب الوطني تجاه قضية حلف بغداد، وتشكلت جبهة جديدة من العناصر الوطنية المعادية للغرب وصلت إلى الحكم، وفور توليها الحكم أعلنت تأييدها للسياسة المصرية، ووقعت مع مصر اتفاقية دفاع مشترك. ولا شك أن الموقف السوري الجديد كان من أهم العوامل التي أوقفت امتداد حلف بغداد في النظام العربي إن لم يكن أهمها[٢٣].

الاردن: استمر الملك حسين على سياسة الملك طلال، وهي السياسة التي قامت على أساس مهادنة القاهرة والرياض، إلا أن الحملة المصرية المتصاعدة ضد الاحلاف الغربية والنفوذ العسكري الأجنبي في البلدان العربية كانت لا بد من أن تصيب الاردن، حيث كان غلوب باشا يتمتع بنفوذ كبير. ومن ناحية أخرى، كان الاردن يخضع لضغوط شديدة من العراق وبريطانيا للانضمام الى حلف بغداد، وقد حاولت بريطانيا محاولة أخيرة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥ فأرسلت بعثة تمبلر لجذب الاردن الى صف الحلف، إلا أنها كانت المحاولة التي أدت الى أزمة سياسية شديدة، إذ استقال الوزراء الفلسطينيون في الحكومة، ونشبت التظاهرات في معظم المدن الاردنية، وساهمت الامكانات الاعلامية وغير الاعلامية، التي عبأتها القيادة المصرية لهذا الغرض، في فشل المحاولة واعلان الاردن رفضه الاشتراك. وفي آذار / مارس ١٩٥٦ تم طرد غلوب باشا، وفي تشرين الأول / أكتوبر من العام نفسه وقعت الحكومة الاردنية معاهدة دفاع مشترك مع القاهرة.

ب ـ المراجعة المصرية (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨)

في هذه الفترة التي سبقت قيام الوحدة بين مصر وسورية وصلت مصر إلى مركز نفوذ في النظام العربي لا يتناسب بأي معيار مع حجم امكاناتها الملموسة، مما ألقى على كاهلها بأعباء ومسؤوليات انهكت هذه الامكانات المحدودة في المراحل اللاحقة لتطور النظام. وخلال هذه الفترة ساد القلق أطرافاً كثيرة وخصوصاً في الأقطار التالية:

السعودية: اتخذ القلق أشكالاً متعددة، وترجم نفسه في اسراع السعودية عام ١٩٥٧ في قبول مبدأ ايزنهاور، وذلك أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة، إذ استطاع الأمريكيون اقناع السعوديين بأن الأهداف المصرية تساعد الخطط السوفياتية في المنطقة، وتشجع الشيوعيين العرب على تولي المراكز القيادية في أجهزة الاعلام، وفي بعض المراكز الحساسة الأخرى[٢٤]. وأشاروا إلى سورية والاردن على وجه التحديد، كمثال على النشاط الشيوعي العربي. كذلك سارعت السعودية الى تأييد الاردن في خلافه مع مصر، وأبدت استعدادها لوضع قوات سعودية تحت تصرف الملك

(٢٣) Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958*, p.199.
(٢٤) Safran, *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967*, p.71.

حسين، لمواجهة احتمالات الثورة الداخلية ضده، وفي الوقت نفسه أجرت اتصالات مع حكومة بغداد بغية تقريب وجهات النظر بين البلدين.

الاردن: شعر الاردن خلال هذه الفترة (١٩٥٧) بأنه المستهدف الأول والأساسي من حملة المراجعة المصرية في النظام العربي، وأن الخناق يضيق عليه مع كل خطوة جديدة يخطوها النظامان السوري والمصري نحو الوحدة، وتأكد للنظام الاردني هذا الخطر عندما جرت محاولة الانقلاب العسكري ضده، فسعى سريعاً الى كسب تأييد السعودية والعراق وأعلن تأييده لمبدأ ايزنهاور.

لبنان: امام طوفان المشاعر الوحدوية التي اجتاحت سورية وامتدادها داخل لبنان، خرج كميل شمعـون عن الخط اللبنـاني التقليدي، وانحـاز ضد مصر وسورية مخالفاً بذلك القواعد الرئيسية التي حكمت التراضي السياسي بين الطوائف اللبنانية، وبذلك وضع لبنان نفسه في موقع الهدف بالنسبة لتطورات الأحداث في النظام العربي، وبخاصة للمراجعة المصرية ـ السورية.

سورية: بنهاية عام ١٩٥٧ كانت سورية الحليف الفعال للسياسة المصرية، وصارت محكاً لنجاح السياسة المصرية أو فشلها، ويعتبر عام ١٩٥٧ بمثابة القمة لفعالية الدور السوري في منطقة القلب العربي[٢٥]، إذ بلغت الضغوط الخارجية حداً فاق كل الامكانات السورية اللازمة لتحقيق الاستقـرار السياسي الـداخـلي. فمن ناحية، ازدادت محاولات الغـرب والعراق تدبير انقلابات عسكـرية، وتضـاعف النفوذ السوفياتي فيها، ونشط الشيوعيون السوريون نشاطاً فائقاً، وألقت القيادة المصرية بكـل ثقلها وراء القيادات القومية والوطنية، واجتاح سورية شعور بأنها تتحمل مسؤولية تحقيق مهمة تاريخية للأمة العربية، وأن مصر أداة تنفيذ هذه المهمة. وساد الاعتقاد بين القيادات القومية أنه إذا لم تستخدم سورية القيادة المصرية في تنفيذ هذه المهمة، فقد تضيع الفرصة التاريخية لاقامة الوحدة العربية، وأنه لا بد من تكثيف الضغوط على النظام المصري ليجسد الثورة القومية في شكل وحدة دستورية تبدأ مع سورية. وكلما بدا التردد واضحاً في القيادة المصرية خوفاً من نتائج هذه القفزة الكبرى ازداد ضغط القيادات السورية التي كانت تعاني هي نفسها ضغوطاً انقـلابية لمصلحتي الغرب والشيوعيين. وحين تم اكتشاف تفاصيل الخطة الأمريكية لتدبير غزو تركي للأراضي السورية[٢٦]، تحققت للقيادات الفرصة، ولم يعد أمام مصر سوى الأخذ بالحل الذي تطرحه هذه القيادات.

ج ـ الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)

يعتبر عام ١٩٥٨ من أهم الأعوام في مراحل تطور النظام العربي، إن لم يكن أهمها على

---

(٢٥) Leonard Binder, «Tragedy of Syria,» *World Politics*, vol.19, no.3 (1967), pp. 521-549.

(٢٦) George Kirk, «The Syrian Crisis of 1957: Facts and Fiction,» *International Affairs*, vol. 76, no.1 (January 1960), pp.58-61; M. Perlmann, «In the Street Called Straight,» *Middle Eastern Affairs*, vol.8, no.10 (October 1957), pp. 326-332; Peter Mansfield, *Nasser's Egypt*, Penguin African Library, AP 16 (London: Penguin, 1965), p.59, and Dwight Eizenbower, *Waging Peace, 1956-1961: The White House Years* (New York: Doubleday, 1965), pp. 115-116.

الاطلاق، لأنه السنة التي تأكدت خلالها بالدليل الحاسم المقولات النظرية عن وجود رأي عام عربي، يؤمن بالوحدة العربية، ويحلم بتحقيقها. إذ انه مهما قيل عن أن الوحدة السورية ـ المصرية تحققت نتيجة ضغوط سياسية أو اعلامية، كما قال نوري السعيد في ذلك الوقت، فإن الحماسة الشعبية الهائلة التي سادت النظام العربي بأسره، نتيجة قيام دولة الوحدة، جاءت لتؤكد أن الوحدة هدف شعبي وقومي في الوطن العربي. وتأكدت أيضاً خلال السنة نفسها الخطورة التي يمثلها الرأي العام العربي للأنظمة العربية الحاكمة. إذ لا شك أن جميع التفاعلات العربية خلال بقية العام لم تكن سوى ردود فعل لهذه الحماسة الشعبية الجارفة. ففي لبنان خشيت النخبة المارونية الحاكمة على نفوذها وسيطرتها على مختلف المصالح السياسية والاقتصادية، واشتعلت الحرب الأهلية في شهر أيار / مايو بغية القضاء على التيار القومي المتصاعد. وفي العراق والاردن سارعت الأسرة الهاشمية بإقامة اتحاد بين الدولتين، وعين نوري السعيد نفسه رئيساً للوزارة الاتحادية. وحين هددت الحماسة الشعبية النظام في الاردن أمر نوري السعيد القوات المسلحة بالتوجه إلى عمان، ولكنها عادت فاحتلت بغداد وأسقطت النظام الهاشمي. وفي اليوم التالي لسقوط النظام العراقي تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في لبنان، وبعد يومين تدخلت القوات البريطانية لحماية نظام الحكم في الاردن.

ولم تقتصر ردود الفعل على منطقة القلب العربي. بل تعدتها إلى أقصى الجنوب والغرب العربيين، إذ بينما سارع النظام اليمني بطلب الانضمام الى دولة الوحدة المصرية ـ السورية، كان النظام التونسي يستعد لمواجهة كبرى مع القيادة المصرية كادت تفسد عليه عملية تصفية بعض العناصر القيادية في تونس، وهي العناصر التي شاركت في النضال الوطني من أجل الاستقلال، ثم وجدت نفسها محرومة من المشاركة في الحكم. وقد وجدت هذه العناصر في المد القومي رصيداً لها يدعم قوتها ويهدد استقرار النظام الحاكم، وانتهت المواجهة التونسية ـ المصرية بقطع العلاقات الدبلوماسية احتجاجاً على ما اعتبرته تونس «هيمنة» مصرية على الجامعة العربية.

من ناحية أخرى استطاع الحكم الجديد في العراق أن يوقف طوفان المد القومي داخل العراق، مستعيناً بالتيارات الشيوعية. وفي سورية بدأ يتضح لقيادات حزبية عديدة قرب نهاية العام، أن التيار القومي الجماهيري تجاوزها وأهملها، وضاعت الفرصة للمشاركة في الحكم، وانضمت بالتدريج الى القطاعات المتضررة من الوحدة والعاملة ضدها.

ولم ينته عام ١٩٥٨ إلا وقد شعرت القيادة المصرية بأن سياسة المراجعة التي انتهجتها تحمل في ثناياها أخطاراً وسلبيات تجهد الامكانات المصرية. فدولة الوحدة شكلت عبئاً سياسياً، وطرحت على القيادة المصرية مشكلات بسبب الطبيعة المختلفة للنظام الحزبي السوري وتفاعلاته الحادة. وأدت الأزمة اللبنانية الى تهديد أمن المنطقة بأسرها، حين تسببت في عودة القوات الأجنبية الى لبنان والاردن، فضلاً عن أن سقوط النظام الهاشمي في بغداد ـ وهو الحدث الذي كان بمثابة الثمرة الأساسية لسياسة المراجعة المصرية ـ لم يمثل طاقة مضافة الى الامكانات المصرية، لأن النظام الجديد اختار العودة الى سياسة التنافس مع مصر على منطقة القلب العربي. ومع بداية الستينات بات واضحاً أن النظام العربي يتجه تدريجاً الى استقطاب ايديولوجي، ولم يعد ممكناً أن يرتكز على

نمط التحالفات المرنة الذي ساد السياسة العربية لأكثر من خمسة عشر عاماً.

د ـ الاستقطاب الايديولوجي في النظام (١٩٦١ ـ ١٩٦٧)

في هذه الفترة أصبح العنصر الاجتماعي محور السياسات العربية، بعدما كان عاملاً ثانوياً في الصراعات التي نشبت خلال المرحلة السابقة. وفي الحقيقة لا يمكن اغفال دور حزب البعث وأفكاره كأحد العوامل التي ساهمت في تحريك القيادة المصرية تدريجاً في هذا الاتجاه.

مصر: على الرغم من فشل البعث في تطبيق أفكاره على المستوى القومي، حاولت القيادة المصرية جعل هذه الأفكار ركيزة عملها العربي، ووضعت ميثاقاً أضفت عليه الصبغة التقدمية، وأقدمت على اتخاذ عدد من الاجراءات الداخلية وأحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاجتماعي والسياسي المصري(٢٧). إلا أن القيادة المصرية لم تنتظر حتى يكتمل العمل الداخلي المصري ويقدم نموذجاً مقنعاً لتحذو حذوه الأقطار العربية الأخرى، بل أقدمت على الفور وجعلت ايديولوجيتها الجديدة ركيزة عملها العربي، وفي وقت كانت القيادة المصرية نفسها حريصة على الحصول على أي انجاز سياسي في النظام العربي يعوض خسارتها نتيجة الانفصال، ويوقف انتشار التيار الانعزالي المتزايد في مصر، والذي تصاعد عقب مؤتمر شتورة.

وحين بدت ملامح التغيير تظهر في المنطقة العربية لمصلحة التيار التقدمي، بوصول البعثيين إلى حكم العراق، سارعت مصر بالترحيب بالنظام الجديد باعتباره رصيداً جديداً. إلا أنها رفضت التعامل مع البعث حين انفرد بحكم سورية، وبذلك فقد التيار التقدمي العربي فرصة توحيد فصائله، وظهر أمام التيار العربي المحافظ بشكل مهلهل، وظل هكذا فترة طويلة.

ولقد كانت القيادة المصرية خلال هذه الفترة واعية للانهيار المستمر في مختلف امكاناتها الذاتية والامكانات العربية بوجه عام. ولذلك عادت فاستخدمت العمل العربي الجماعي كوسيلة تحذر خلالها من نتائج انهيار الوضع العربي، رغم أنها كانت قد قررت ـ بعد مؤتمر شتورة ـ اهمال الجامعة العربية، وقاطعت اجتماعاتها فترة كما سحبت قواتها من الكويت. لذلك قامت مصر بالدعوة الى مؤتمر قمة في كانون الثاني / يناير ١٩٦٤، تلاه مؤتمر آخر في الاسكندرية في العام نفسه(٢٨)، وفي مؤتمري القمة تبين لجميع الأطراف العربية خطورة الوضع واستطاعت مصر أن تمهد لتهدئة خلافها مع السعودية وللبدء في تخليص نفسها من التزامها العسكري في اليمن.

ولكن المؤكد أن الأطراف الأخرى، دولية أو عربية، كانت قد توصلت الى اقتناع بأن القيادة المصرية قد انهكت، وأن التفاعلات العربية قد تحررت إلى حد كبير من هيمنة الطرف الأكبر.

---

(٢٧) Patrick Karl O'Brien, *The Revolution in Egypt's Economic System: From Private Enterprise to Socialism, 1952-1965*, issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs (London: The Institute, 1966).

(٢٨) Kerr, «Egyptian Foreign Policy and the Revolution,» pp.96-102, and Pierre Rondot, «Le Raid de Samou et le Conflit arab-israelien,» *Revue du Defence National*, vol.23 (Janvier 1967), pp.68-69.

وتظهر نتيجة هذا الاقتناع في الدور الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في الضغط على مصر للتحالف مع النظام السوري، الذي جاء الى الحكم عام ١٩٦٦، وهو التحالف الذي ترددت القيادة المصرية في ابرامه، لأنها شعرت أن الاتحاد السوفياتي يريد أن يؤكد على نشأة وضع جديد في المنطقة.

العربية السعودية: ألقى الاستقطاب الايديولوجي على عاتق السعودية مهمة قيادة التيار المحافظ في النظام العربي، في مواجهة حادة مع مصر، ولجأت السعودية إلى استخدام الدين، أملاً في أن يحقق النصر على كل الايديولوجيات العلمانية الأخرى التي سيطرت على النظام العربي منذ نشأته. وبفضل التأييد الأمريكي نشطت السعودية نشاطاً كبيراً لحث الدول الاسلامية والعربية على الدخول في حلف اسلامي[٢٩]. وكانت هذه الدعوة أول عمل سياسي تقوم به دولة عربية يهدد كيان النظام العربي، لأنه يعني دمج النظام داخل نظام أوسع بايديولوجية وتفاعلات متناثرة ومتشعبة مع أطراف خارجية غير عربية.

وقد ساعد على اتخاذ هذه السياسة الهجومية، بدء استقرار الأحوال السياسية في السعودية إذ كانت القيادة المصرية منذ بداية حربها في اليمن تركز على كل الأساليب التي من شأنها احداث قلاقل في السعودية، وانقسام داخل الأسرة المالكة، منتهزة حال السخط التي سادت بين بعض الأمراء، بسبب سوء استخدام الموارد المالية وانهيار صورة السعودية في الخارج، إلا أن تماسك الأسرة أحبط أهداف القيادة المصرية، وتم تنحية الملك سعود بهدوء، واتخذ فيصل على الفور اجراءات أعادت الثقة الى أعضاء الأسرة المالكة، فتوحدت وراءه.

٣ ـ نمط التحالفات

تطور نمط التحالفات خلال هذه المرحلة تطوراً مهمًا. إذ بينما شهد النصف الأول من هذه المرحلة نمطاً مرناً من التحالفات تعرض النظام خلال النصف الثاني إلى نمط يشوبه الجمود. وقد ساهمت عدة عوامـل في صبغ تحالفات النصف الأول من هذه المرحلة بصبغة المرونة. إذ كانت التحالفات المرنة طبيعة مرحلة نشوء النظام العربي، ولذلك وجدت استمرارية لهذا النمط شجعتها القيادة القومية للنظام، وساعد عليها الضعف النسبي لامكانات أطراف التحالفات تجاه الطرف المراجع الرئيسي وهو النظام المصري، كذلك لم يكن متاحاً أمام أكثر الأطراف العربية خيارات خارجية أو اجتماعية متباينة بشكل جذري. إذ لم تكن الولايات المتحدة قد اتخذت موقف العداء الصريح من الحركة القومية وقياداتها، ولم تكن قد أخذت على عاتقها مسؤولية قيادة الحرب ضدها إلا في عام ١٩٥٧، حين بدت لبعض أعضاء النظام خطورة الاستقطاب السوفياتي ـ الأمريكي وربط الحركـة القومية بالاختراق السوفياتي للمنطقة، ولكن حتى عام ١٩٦١، كان الصراع المتجدد بين القومية والشيوعية في المنطقة حائلاً دون تحول نمط التحالفات الى استقطاب جامد.

---

(٢٩) Kerr, Ibid., p.112, and Iric Rouleau, «Conservative in the Middle East,» *New Outlook,* vol.9, no.3 (March-April 1966).

وفي النصف الثاني من المرحلة، ومع تغير السياسات وغلبة الاستقطاب المستند إلى ايديولوجيات اجتماعية ظهرت ضرورة تماسك أطراف التحالف الواحد، ولكن يلاحظ بصفة عامة أنه على الرغم من عدم المرونة التي اتسم بها نمط التحالفات في هذه المرحلة، الا أن التحالف التقدمي لم يكن متماسكاً بالمقارنة الى التحالف المحافظ. إذ كانت الشكوك وانعدام الثقة أكبر من شعور اطرافه بالخطر الذي تهددها به القوى المحافظة، أو بالخطر المتربص لها من جانب اسرائيل. وكلا العاملين ـ اللامرونة في نظام التحالفات وعدم الثقة داخل التحالف التقدمي ـ كانا بلا شك من الأسباب المباشرة في تعريض المنطقة لحرب ١٩٦٧. إذ بدأت نذر الحرب بينما كانت أطراف التحالفين العربيين مشتركة في أعنف حرب اعلامية شهدتها هذه المرحلة، وكانت مصر تتعرض لانتقادات من جانب سورية بسبب عدم اتخاذ اجراءات فورية ضد اسرائيل. والواقع أن القيادة المصرية لم تكن متحمسة للدخول طرفاً في تحالف مع النظام السوري الذي وصل إلى السلطة في شباط / فبراير ١٩٦٦، ولكنها اضطرت بعد تردد طويل لأن تخضع للضغط السوفياتي الذي احتضن هذا النظام. وقد صدق تقدير القيادة المصرية لأن سورية عملت على تصعيد الموقف مع اسرائيل، ودخلت معها في مواجهات متعددة فقدت خلالها عدداً من طائراتها وطياريها على الرغم من أنه لم يكن قد مضى على قمة ١٩٦٥ وقت طويل، وهي القمة العربية التي طرح أمامها الوضع العسكري العربي بوضوح وبدقة.

ومما لا شك فيه أنه كانت للحكومة السورية دوافع، ربما تعلق بعضها بالخلافات الداخلية في الحزب الحاكم، وبتدهور الامكانات السورية، وبانعزال سورية فترة من الوقت عن مجال العمل العربي المؤثر. وكان للحكومة المصرية أيضاً دوافعها للتردد وعدم الاقبال على تأييد ودعم التصعيد العسكري السوري، فمصر كانت تعاني التقهقر في عدد من الامكانات بسبب الوضع العسكري في اليمن. ومشاكل التنمية الاقتصادية داخلياً. وشعور القيادة المصرية بتصاعد الهجمة الأمريكية ضدها.

ولكن أمام الحملة الاعلامية العنيفة التي شنّتها مختلف أجهزة الاعلام العربية، وأمام خشية النظام المصري من امتدادات هذه الحملة الى الداخل، اضطر إلى اتخاذ اجراءات محدودة استجابة للرأي العام العربي. ولكنه بهذا العمل كان يقدم للرأي العام العربي ما يجعله متعطشاً للمزيد، حتى عاد النظام العربي فجأة إلى وضع ثوري.

ومهما قيل ـ ويحق ـ عن الاعداد الاسرائيلي لهذه الحرب والتخطيط منذ فترة لنشوبها في هذا الوقت، وعن التعاون الكامل والتنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل، أو عن خطط أو أخطاء اقترفتها أطراف دولية أخرى مهدت للحرب أو لم تمنع نشوبها، وهو ما يتهم به أحياناً الاتحاد السوفياتي أو السكرتير العام للأمم المتحدة، ألا أنه يجب أيضاً أن يقال إن الأسابيع الأخيرة التي سبقت الحرب كانت شاهداً على قيادات عربية دفعت القيادة المصرية دفعاً نحو مواجهة لا أمل في الفوز فيها، وسدت أمامها فرص التراجع. بل وربما كان عدد منها يتمنى ـ كما تمنى نوري السعيد عام ١٩٥٦ ـ أن تكون المواجهة العسكرية بمثابة الضربة القاضية لها. ويجب أن يقال أيضاً إن القيادة المصرية تصرفت عام ١٩٦٧ وفق ممارساتها خلال تجارب سابقة رغم اختلاف الظروف،

ووفق مفاهيم لم تعد قائمة، أو على الأقل لم تكن حاسمة المفعول في ظل نوعية التحالفات والأوضاع الدولية السائدة. أما عن الأمل في تحقيق انتصار سياسي بعدما وجدت القيادة المصرية نفسها في اطـار الأزمـة، فقد كان مستحيل التحقيق، ليس فقط لأن القرائن كانت تشير إلى أن اسرائيل والولايات المتحدة قد قررتا ألاّ تفقدا هذه الفرصة لفرض الهزيمة على النظام المصري، بل لأن الانتصار السياسي وحده، مهما بلغ حجمه، لم يكن كافياً لتغيير التوازن في النظام العربي واستعادة القيادة المصرية لمكانتها بالنظر إلى حجم الهزيمة العسكرية.

لقد تجمع عام ١٩٦٧ عديد من الظروف، وصل فيه كثير من سلبيات النظام والأخطار التي تهدده الى قمتهـا. فمن ناحية، ازدادت ضراوة العـداء الأمـريكي للنـظام المصري الى درجة قصوى جعلت مختلف أطراف النظام العربي ـ ومنها النظام المصري نفسه ـ تتوقع ضرراً أكيداً وعاجلاً. في الوقت نفسه ازداد الضغط السوفياتي على القيادة المصرية لكي تلتزم بالدفاع عن نظام البعث السـوري. واضطرت مصر إلى الدخول في اتفاقات عسكرية مع سورية لا تتناسب مع ما كان يضمره نظامها الحاكم للقيادة المصرية بدليل اشتراكه في حملة التشهير ضدها لعدم اتخاذها اجراءات عنيفة ضد اسرائيل عقب الاشتباكات السورية ـ الاسرائيلية في نيسان / ابريل ١٩٦٧.

من ناحية أخرى، فإنه بحلول عام ١٩٦٧ كانت الخلافات العربية قد وصلت إلى درجة أن أكثـر النظم العربية أغفلت خطورة محاولاتها لحصار مصر، وأثر ذلك على سلامة كل منها، وسلامة النظام العربي بأسره. وإذا دلت الأوضاع التي سبقت حرب ١٩٦٧ على شيء فإنها تدل بشكل خاص على أن السياسيين العرب لم يفطنوا إلى أن المنطقة قد تغيرت عمّا كانت عليه في عام ١٩٥٦ حين تمنوا أن يقضي العدوان الثلاثي على النظام المصري، ولم يحسنوا التقدير بالنسبة لأهمية مصر في النـظام العربي، وأخطأوا في تقدير أبعاد علاقاتهم بالدول العظمى و بالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية ثالثة، كان عام ١٩٦٧ هو العام الذي وصلت فيه الهوة التي تفصل بين الامكانات العـربية الكلية والامكـانـات الاسرائيلية إلى أقصى اتسـاع لها منـذ نشـوب الصراع العـربي ـ الاسرائيلي. وفي ظل الحملات الاعلامية المتبادلة بين القيادة المصرية والقيادات العربية الأخرى، لم يدرك أي طرف من هذه الأطراف نتيجة هذا الوضع على تطورات الصراع، بما يمثله من دعوة مفتوحة للعدو لانتهاز الفرصة وتحقيق أهدافه في الصراع.

ونشبت الحرب ولم يسلم من آثارها المباشرة أو غير المباشرة ـ بدرجات متفاوتة بالطبع ـ مختلف الأقطار العربية باختلاف عقائدها ومذاهبها. ويمكن القول إنه رغم هذا فإن ايجابيات النظام التي تولدت خلال مراحل تطوره الأولى وخلال معاناته الطويلة للانقسامات وفي عقب صدمة الحرب دعمت صموده في أوقات كانت نهايتها تبدو في نظر أعداء النظام مسألة وقت. وإلا فكيف يمكن تفسير ظاهرة النمو السريع والايجابي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ليس بدافع القوة الذاتية وتصاعد الوعي الفلسطيني فقط، ولكن أيضاً بمساهمة أكيدة ودعم قوي من نظم عربية وفي مقدمتها النظام المصري.

كذلك فإنه من دون نواحي القوة والتماسك في النظام العربي ما كان من الممكن أن يجتمع العرب في مؤتمر الخرطوم وأن تقابلهم الجماهير السودانية بهذه الحماسة وأن يخرجوا متفقين رغم موقف سورية، وما كان ممكناً أن تستعيد الأمة العربية ثقتها وتقبل التعبئة لحرب انتقامية تشن فعلاً ويكتسب النظام بفضلها اعترافاً دولياً واسعاً نتيجة الحرب ونتيجة القرارات العربية الخاصة بالطاقة. و لكن في مقابل هذه الايجابيات تفوقت السلبيات والتحديات. فمن جهة، سادت أطراف النظام فكرة الأخذ بالواقعية السياسية كأسلوب عمل في السياسة الخارجية بما يتناسب مع حاجة هذه الأطراف إلى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة واستعادة الأرض المحتلة، والتخفيف من حدة الخلافات الايديولوجية وحل المشكلات الاقتصادية. وكان الظن أن الأخذ بالواقعية سيكون ضمن اطار قومي وذا طابع تكتيكي، ولكن ما حدث بالنسبة لبعض الأطراف العربية بعد ١٩٧٣ يدل على أن الواقعية أصبحت أسلوباً ثابتاً للعمل بدليل أنها تجاوزت أهدافها التكتيكية وتعرضت بأبلغ الضرر للأهداف القومية[٣٠].

إن الايجابية الأساسية التي فرزتها سنوات نهاية هذه المرحلة، وهي الايجابية التي فرضت علينا تمديد المرحلة الثانية في تطور النظام الى عام ١٩٧٠، هي المتمثلة في تأجيل النظام اعترافه العملي بهزيمة ١٩٦٧، وبالتالي فقد استطاع أن يحقق انجازاً حين تمكن بفضل تخلصه من نمط التحالفات غير المرنة، وباستخدام امكاناته استخداماً جيداً، وتطوير علاقاته الخارجية، وتنشيط قوى قومية جديدة كمنظمة التحرير الفلسطينية وثورتي ليبيا والسودان، وبفضل حرب الاستنزاف والتشغيل الكيفي للقاعدة الصناعية المصرية، تمكن بفضل كل هذه العوامل من الدخول في حرب رابعة ضد اسرائيل (حرب استنزاف ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) هذه الحرب التي أكدت للقوى المعادية للقومية العربية ضرورة الاسراع بتنفيذ أهدافها الرئيسية وفي مقدمتها عزل مصر عن تفاعلات النظام العربي.

ثالثاً: مرحلة الانحسار القومي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧)

شهدت هذه المرحلة خلال الجزء الغالب منها تحولات مهمة في النظام الدولي، كان أهمها ما يتعلق ببدايات الوفاق على مستوى القمة، ومحاولات بروز القوة الاقتصادية الأوروبية واليابانية، والأزمة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة بسبب الحرب الفيتنامية وانحرافات السلطة السياسية الأمريكية (أزمة «ووترغيت»)، وأزمة الديمقراطية والتخلف التكنولوجي النسبي في الاتحاد السوفياتي، ومحاولات ادخال الصين الشعبية طرفاً في القمة الدولية. وأخيراً حال السيولة

(٣٠) حدد بعض الباحثين العوامل التي ساهمت في تطور السلوك البراغماتي أو الواقعية في النظام العربي بعد حرب ١٩٦٧ بالآتي: تقوقع النظم العربية بعد الحرب؛ الاستقرار السياسي داخل معظم دول المنطقة؛ استقرار شرعية الحدود الجغرافية التي رسمتها الدول الاستعمارية؛ الاتجاه إلى أشكال مختلفة من الاقتصاد الحر؛ الوفاق السوفياتي ـ الأمريكي؛ تصاعد الخطر الاسرائيلي؛ زيادة فوائض رأس المال العربي، وتراجع الناصرية. انظر:
Ijas Gilani, «Pragmatic Arabism: The Logic of Contemporary Inter-Arab Relations,» (Ph.D. Dissertation MIT, Department of Political Science, 1978). and Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs,* vol.57, no.2 (Winter 1978-1979), pp.355-373.

الدولية الناتجة عن تداخل وتفاعل هذه التحولات. وقد ساد الشعور في دول العالم النامي، في فترة من الفترات، بأن الوفاق إذا تحقق فسيكون على حساب مصالحها وأهدافها. وسارع الاتحاد السوفياتي الى الدفاع عن الوفاق مطمئناً شعوب وحكومات العالم النامي ومؤكداً أن تأييده لقوى التحرر سيتواصل وأن دعمه لجهود التنمية سيستمر. ولا شك أن الاتحاد السوفياتي لم يبتعد عن الحقيقة وهو يقدم هذه التأكيدات والتطمينات، ولكنه أيضاً لم يعد يتحمس لهذه القضايا بدرجة حماسته لها في السابق.

ومع ذلك فللاتحاد السوفياتي مصلحة كبيرة في أن تكون له علاقات قوية بأكبر عدد ممكن من الأقطار العربية، وقد سلك في سبيل تحقيق هذا الهدف طرقاً عدة، أهمها الطريق الذي سلكه مع مصر حتى عام ١٩٧٢ وهو طريق التأييد والدعم الكاملين في اطار خطة للتنمية والدفاع ضد الاعتداء الخارجي، إلا أنه منذ هزيمة ١٩٦٧ بدأت القيادة المصرية تشعر بتصلب متزايد من جانب السوفيات في كل عمليات التفاوض من أجل الحصول على السلاح. واضطرت القيادة المصرية في مواجهة هذا التصلب أن تعمل على اشراك السوفيات اشراكاً كاملاً في عملية الاعداد للحرب، بما فيها من تخطيط واعادة بناء القوات المسلحة المصرية.

وعلى الرغم من هذه الثقة التي حاولت القيادة المصرية بثها في نفوس القادة السوفيات ظل التصلب قائماً، وزاد هذا التصلب حين تغيرت القيادة المصرية عام ١٩٧٠ وتصور السوفيات أن التغييرات التي تمت عام ١٩٧١ كانت تستهدف اتجاهاً سياسياً معيناً، يختلف عن الاتجاه الذي سارت عليه مصر خلال الفترة السابقة. وفي واقع الأمر توجد عدة محددات شكلت السياسة السوفياتية تجاه المنطقة العربية. فالاتحاد السوفياتي أكثر حساسية لموضوع المواجهة بين القطبين العظيمين من الولايات المتحدة، الأمر الذي سبب مشكلات متعددة له مع الدول المستفيدة من تأييده ومعونته، والتي تنتظر قدراً من التأييد يتناسب مع قدر الاعتداء أو التدخل الموجه ضدها من الولايات المتحدة أو احدى الدول المؤيدة لها. من جهة أخرى، ومنذ بدايات الوفاق شعر السوفيات أنهم أيضاً أصبحوا في حاجة لكسب تأييد قطاع من الرأي العام الأمريكي لمصلحة عملية الوفاق، وبالتالي بدأوا يدخلون في حساباتهم الدولية قوى الضغط في الولايات المتحدة التي سرعان ما مارست ضد الاتحاد السوفياتي عملية ابتزاز خطيرة في موضوعي التجارة وهجرة اليهود السوفيات.

إلا أنه يسبق هذين الاعتبارين واقع العلاقة بين الاتحاد السوفياتي وأقطار المنطقة العربية، إذ نشأت هذه العلاقة في ظل المد القومي العربي. وليس خافياً أن الأطراف العربية في هذه العلاقة كانت تبالغ في حجم المكاسب التي حصل عليها السوفيات نتيجة قيام علاقات سوفياتية ـ عربية، وكانت بالتالي تنتظر تأييداً أو دعماً بلا حدود. ولا شك أن ما حصل عليه السوفيات نتيجة المراكز التي تمتعوا بها في المنطقة العربية كانت مكاسب كبيرة بخاصة خلال مرحلة الحرب الباردة وبالتأكيد لم تكن مكاسب تستحق المجازفة بأمن الاتحاد السوفياتي أو بمكاسبه في مناطق أخرى في العالم الأكثر استقراراً[٣١].

(٣١) في تفسير سياسة الاتحاد السوفياتي انظر العديد من الدراسات مثل كوهلر، لينكوفسكي وماكلانس وهنتر =

أما الولايات المتحدة ففي ظننا أنها وضعت لنفسها ثلاثة أهداف رئيسية بدأ السعي لتحقيقها من قبل حرب ١٩٦٧ . أول هذه الأهداف يتعلق بترويض العناصر الثورية في النظام العربي، ثم تطويع النظام بأسره. فالمشكلة الأمريكية في المنطقة العربية بدأت مع وبتأثير هذه العناصر المتمردة حين لم يكن الاتهام لأمريكا بتأييد اسرائيل عنصراً قوياً في العلاقات العربية ـ الأمريكية . وعلى الرغم من أن هذا الاتهام أصبح بعد ذلك أساس الخلافات العربية ـ الأمريكية، فقد ظلت السياسة الأمريكية تقلل من شأنه وتعتبر أن أساس الخلاف هو موقف مصر والأقطار العربية الأخرى التي تعبىء الرأي العام العربي ضدها (أمريكا). ولذلك وضعت أمريكا هدف اضعاف هذه النظم في مقدمة أهدافها وسعت بكل الوسائل لتحقيقه ومن بينها حرب ١٩٦٧ والمفاوضات التي عقبت هذه الحرب والتي بدأت بالقرار ٢٤٢، واستمرت حتى قبيل نشوب حرب ١٩٧٣، وكان الغرض من هذه السلسلة الطويلة من المفاوضات جر الأقطار العربية ـ ومصر بالذات ـ إلى تقديم القرائن المتعاقبة التي تثبت نية العرب في تغيير منهج سياستهم والأسس التي يبنون عليها هذه السياسات. ولذلك لم تكتف بالقرار ٢٤٢ الذي يقضي بالقبول السلبي بالوجود الاسرائيلي، ولم تجد في الدعوة المصرية الموجهة الى الولايات المتحدة للمشاركة في ايجاد تسوية دليلاً كافياً على تغيير المنهج المصري، وكان من الضروري الاستمرار في دفع العرب لتنازلات متتالية تشكل بتراكماتها منهاجاً جديداً للعمل السياسي في المنطقة[٣٢].

الهدف الأمريكي الثاني هو اضعاف النفوذ السوفياتي في المنطقة، وهو هدف أمريكي تقليدي ولا يقتصر على المنطقة العربية ولا على هذه المرحلة، ولكنه صار أكثر إلحاحاً لأن الدعم السوفياتي لبعض الأقطار العربية استمر في منحها القوة اللازمة للامتناع عن تقديم التنازلات وشجعها على عدم تغيير مناهج عملها وممارساتها ضد النفوذ الأمريكي. من ناحية أخرى، بدأ يتضح للولايات المتحدة مدى اعتمادها على النفط المستورد من المنطقة العربية، وضرورة تأمين مصادره ومساراته بعيداً عن ممارسات النفوذ السوفياتي. ولا شك أن طرد مصر للخبراء السوفيات وتدهور العلاقات المصرية ـ السوفياتية ودورها في رفع الحظر النفطي الذي فرض عقب حرب أكتوبر / تشرين الأول كانت من أهم العوامل التي شجعت صانعي السياسة الأمريكية على التعامل بشكل مختلف مع مصر.

أما الهدف الثالث فهو المتعلق بضمان تدفق النفط بكميات وبأسعار تناسب الظروف

= الواردة في قائمة المراجع وبالذات:

R [onald] D. Maclaurin, *The Middle East in Soviet Policy* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1975); Robert O. Freedman, *Soviet Policy Toward The Middle East since 1970* (New York: Praeger, 1978); Yaacov Ro'i, ed., *The Limits to Power: Soviet Policy in the Middle East* (London: Croom Helm, 1979); Karen Dawisha: *Soviet Foreign Policy Toward Egypt* (London: Macmillan, 1979), and «Soviet Policy in the Arab World: Permanent Interests and Changing Influence,» *Arab Studies Quarterly,* vol.2, no.1 (Winter 1980), pp.19-37.

(٣٢) جميل مطر، «انطباعات حول مذكرات محمود رياض: الحرب الأمريكية ضد الأمة العربية،» شؤون عربية، العدد ١٣ (آذار / مارس ١٩٨٠)، ص ٥٥١ ـ ٥٥٩.

الأمريكية وقد أصبح من أهم الأهداف الأمريكية في المنطقة، فتحقيقه مرتبط أشد الارتباط بتحقيق الهدفين الأولين وبنجاح الولايات المتحدة في تفادي موقف تضطر فيه الى أرضاء الأطراف المنتجة على حساب اسرائيل أو العكس أي ارضاء اسرائيل على حساب البلدان العربية المصدرة للنفط. ولتحقيق هذا الهدف لجأت إلى اضعاف العناصر العربية الضاغطة على الأقطار العربية المنتجة للنفط، أو ترويضها وزرع الخصومات بين القيادات العربية، وهو ما ركزت عليه السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه المرحلة.

لقد اكتسب النظام العربي خلال هذه المرحلة أرصدة ايجابية كبيرة، نتيجة احساس بقية أعضاء النظام الدولي بأهميته الاقتصادية، وإن كان بعض الدول الأوروبية قد بدأ في تغيير نظرته الى المنطقة العربية منذ وقت غير قصير. ويرتبط الموقف الأوروبي بالموقف على القمة الدولية، إذ لا شك أن دول غرب اوروبا ـ وخصوصاً فرنسا ـ شعرت بضرورة ممارسة دور سياسي مستقل عن الدور الأمريكي، ليس في المنطقة العربية فقط، بل في مناطق أخرى من العالم. وقد شجع أوروبا على اتخاذ هذا المسلك ما بدا على السياسة الامريكية في فترة من الفترات من مظاهر الضعف نتيجة هزائمها في فيتنام وأزماتها السياسية الداخلية. ولا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي مارسته دول السوق الأوروبية المشتركة خلال هذه المرحلة لأنه كان في حد ذاته عنصراً من عناصر الضغط على السياسة الأمريكية التي خشيت أن يصبح النفط العربي سلاحاً يتقاتل به أعضاء الحلف الغربي. وبدت فترة أن الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة كانت تعمل ليس لاضعاف النفوذ السوفياتي فقط، ولكن أيضاً لتمنع النفوذ الأوروبي وخصوصاً الفرنسي من أن تصبح له قواعد سعياً منه وراء أسواق السلاح ومنابع النفط.

ولذلك، كان لا بد للولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية ان تركز أشد التركيز على اختراق النظام العربي من عدة جوانب وأن تعمل على النفاذ الى شبكة تفاعلاته بحيث تتمكن من احداث تحولات جذرية في قيم النظام وهياكله وقواعد السلوك السائدة فيه، ولا شك أن ظروف النظام ساهمت من جانبها في تسهيل المهمة الأمريكية، إذ كان غياب جمال عبد الناصر كشخصية «كاريزمية» عام ١٩٧٠، فرصة هائلة في وقت كان النفط العربي قد بدأ فعلاً يضع مبادىء قواعد سلوك مختلفة ويمهد لتحولات قيمية وهيكلية بالغة العمق. ومع ذلك ورغم رصيد الشخصية الكاريزمية تعمدت الولايات المتحدة خلال الفترة الاولى من هذه المرحلة ان تبدي عدم الاهتمام بمشكلات المنطقة. إذ إلى جانب أنها كانت تركز آنئذٍ على تحقيق انسحابها من فيتنام فإنها كانت مطمئنة إلى أن هزيمة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لأراضٍ شاسعة ومناطق حيوية، يدفعان الى الاطمئنان وتأجيل الاهتمام.

١ ـ نمط الامكانات

بشكل عام زادت الامكانات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة زيادة ضخمة بفضل ارتفاع أسعار النفط، وهو الارتفاع الذي بدأ تدريجياً ثم قفز قفزة واسعة عقب حرب تشرين

الأول / أكتوبر. ومن الضروري لفهم تطور النظام العربي خلال هذه المرحلة والمرحلة التي تليها التفرقة بين الزيادة الكلية لامكانات النظام وبين الزيادة في امكانات البلدان النفطية. فالنظام اكتسب رصيداً هائلاً بفضل هذه الزيادة في تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى ومع الدول الأجنبية، ولا شك أن أهم تفاعلات هذه المرحلة مع الخارج كانت متأثرة بهذه الطفرة الهائلة في امكانات النظام الاقتصادية لدى قطاع معين من أعضاء النظام وهي البلدان المنتجة للنفط، كما أن هذه الزيادة «القطاعية» كانت لها أيضاً تأثيرات بالغة العمق على تفاعلات النظام الداخلية وتحالفاته وأنماط سياسات أعضائه وعلى قيم النظام وعقيدته الأساسية.

ولهذه التفرقة أهمية ثالثة، إذ أن الزيادة حسبت على النظام ككل لأنها ترتبت عن حرب شنت باسم النظام ضد عدوه التقليدي. فالزيادة بهذا المفهوم جاءت نتيجة عمل قومي وبالتالي اعتبرها بعض أطراف النظام زيادة في امكانات النظام الكلية ونظر اليها كثروة قومية. ولذلك تحمس الاقتصاديون القوميون وكثير من الحريصين على الأمن القومي لوضع خطة للتنمية العربية المشتركة تحسباً منهم الى ان الثروة النفطية والمالية المفاجئة، فرصة لن تعوض لبناء ركائز الوحدة الاقتصادية العربية. وبذلك ألقي عبء التنمية القومية على البلدان ذات الفوائض النقدية الضخمة، كما ألقي عليها عبء تحمل مواجهة النظام الدولي باسم النظام العربي. من هنا نقول إن الزيادة المفاجئة والهائلة في الامكانات الاقتصادية للنظام العربي تسببت مباشرة في احداث تحول جذري في النظام لأنها ألقت بالمهمة القومية على عاتق أقطار لم تبد حماسة في السابق لهذه المهمة، وبعضها قاوم الفكرة القومية وحاول هدمها، ولأنها طغت على غيرها من الامكانات الكلية ففرضت سلوكيات معينة على الأقطار الفقيرة والأقطار الثرية وأبرزت عمق واتساع الهوة التي تفصل بين شدة وحدّة الفقر وضخامة وترهل الثراء في النظام العربي.

أما من ناحية امكانات الاطراف الرئيسية في النظام، فقد استمرت القيادة المصرية خلال جزء من هذه المرحلة في استخدام أرصدتها السياسية التي تكوّنت خلال المرحلة الثانية من مراحل تطور النظام. ولقد كانت هذه الأرصدة العامل الأساسي الذي حافظ على استمراريتها في الحكم وساعدها على اعادة البناء العسكري. الا ان الاستنزاف المتتالي لهذه الأرصدة أضعف كثيراً من الدور المصري في المنطقة العربية، الامر الذي دفع القيادة المصرية الى تشجيع تكوين امكانات سياسية جديدة في النظام العربي قادرة على التعبئة والحركة في الفترة التي تنهمك فيها هذه القيادة بتدعيم امكاناتها الذاتية وبخاصة العسكرية. وبانتقال الحكم من قيادة الى قيادة في مصر لم تحاول القيادة الجديدة الاعتماد على الارصدة السياسية المصرية في الهياكل التحتية للنظام العربي ولجأت الى أسلوب التعامل المباشر مع الهياكل الفوقية في الأنظمة السياسية العربية.

كذلك استمر التدهور في الامكانات الاقتصادية المصرية نتيجة التركيز على التعبئة العسكرية، ووقف التوسع في المشاريع الصناعية، وسوء أحوال المرافق الأساسية. أما الامكانات العسكرية فقد حققت تقدماً كبيراً في مختلف النواحي خلال الفترة حتى حرب ١٩٧٣ وذلك لأسباب متعددة أهمها نجاح القيادة المصرية بعد ١٩٦٧ في كسب التزام السوفيات بالمشاركة في الاعداد لاستعادة الأرض بالقوة، وادخال تعديلات جذرية على القيادة العسكرية وأساليب التعبئة

والتدريب ووضع الخطط العسكرية ورفع المعنويات العامة للقوات المسلحة خلال حرب الاستنزاف. الا أن هذه الامكانات تدهورت عقب ١٩٧٣ نتيجة اسقاط خيار الحرب ونشر الوعي بضرورة التركيز على سياسة استرداد الارض المصرية المحتلة بالطرق السلمية، إضافة الى تكثيف الحملة الاعلامية التي أبرزت ضخامة نفقات الحروب وآثارها المدمرة على الاقتصاد المصري، ثم تطوير هذه الحملة على ايدي بعض الكتاب لتبرز مسؤولية البلدان العربية في اشعال نيران هذه الحروب.

وهنا يبدو واضحاً الفرق بين «الواقعية التكتيكية» التي ميزت السياسة المصرية فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ وبين «الواقعية الاستراتيجية» التي عقبت حرب ١٩٧٣، إذ بينما حرصت القيادة المصرية بعد حرب ١٩٦٧ على أن تجرب طرق التسوية السلمية، فإنها لم تتراخ في تدعيم الامكانات العسكرية مع ابقاء جميع الخيارات قائمة وهو الأمر الذي جعل حرب ١٩٧٣ ممكنة التحقيق. اما بعد ذلك فقد استلزمت الواقعية الاستراتيجية اغلاق منافذ جميع الخيارات الاخرى لكي يصبح طريق التسوية السلمية ممهداً ومقنعاً.

وبالنسبة لامكانات الاطراف الاخرى للنظام العربي، فقد زادت بشكل محسوس الامكانات العسكرية السورية على الرغم من بعض التأثير السلبي الناتج عن الدور السوري في لبنان، كما تناقصت الامكانات السياسية بسبب خلاف البعثين: بعث العراق وبعث سورية والصدام مع الفلسطينيين وعدم توافر الثقة المتبادلة بين القاهرة ودمشق وتصاعد حدة مشكلات سورية الداخلية.

وزادت امكانات العراق الاقتصادية والعسكرية زيادة ملحوظة رغم وجود المشكلة الكردية، وكان لهذه الزيادة آثار كبيرة داخل النظام العربي كما سيرد فيما بعد. واستمرت الزيادة التدريجية في الامكانات الاقتصادية في أقطار الجزيرة العربية حتى نهاية عام ١٩٧٣ حين تضخمت هذه الزيادة في طفرة واحدة، وكذلك ازدادت امكاناتها العسكرية وبخاصة في مجالات الأسلحة المتقدمة، كما ازدادت بشكل عام الامكانات الاقتصادية والعسكرية لأقطار المغرب العربي وبخاصة في ليبيا والجزائر.

وبشكل عام يمكن القول إنه أخذاً بكل معيار على حدة فإن امكانات النظام العربي قد زادت زيادة ملحوظة، إلا أننا إذا أخذنا بمعيار فعالية الامكانات الكلية لوجدنا اختلالاً كبيراً في هذا المجال مما كان له أبعد الآثار على نمط السياسات ونمط التحالفات والعلاقات مع العالم الخارجي.

فقد اكتسب النظام العربي طاقة مضافة حين أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً فاعلاً ومؤثراً في تفاعلات النظام الداخلية وتفاعلاته مع المحيط الدولي. واكتسب اضافة أخرى حين تغيرت القيادة الليبية وجاء الى الحكم نظام جديد نقل النظام العربي نقلة كبيرة لأنه أدخل المغرب العربي ولأول مرة الى بؤرة تفاعلات القلب العربي. واكتسب اضافة ثالثة حين شعرت الكويت بأن الانسحاب المصري التدريجي من مجالات النفوذ والتأثير في منطقة الجزيرة والخليج

العربي سيجعل الكويت في موقف استراتيجي دقيق بين السعودية والعراق وايران، ووجدت القيادة الكويتية البديل في ضرورة تأكيد قدرتها على التأثير بايجابية في التفاعلات العربية، وقد ظهر ذلك واضحاً في مختلف مجالات تطور النظام خلال هذه المرحلة.

كذلك اكتسب النظام طاقة سياسية كبيرة نتيجة الارتفاع المفاجىء والتضخم في أسعار النفط، وبالتالي نتيجة زيادة الودائع المالية العربية في السوق الرأسمالية العالمية، وزيادة القدرة الشرائية العربية حتى تنبأ بعض القادة العرب ومراكز الأبحاث العالمية بأن الأمة العربية قد تصبح القوة السادسة في العالم. واكتسب النظام طاقة عسكرية تتجاوز في حدود المعايير المادية أي طاقة عسكرية عربية في أي مرحلة من المراحل السابقة في تطور النظام العربي، وحظي باعتراف أوسع من أوروبا ودول افريقية وغيرها من دول العالم الثالث.

ومع ذلك لم يحقق النظام ككل درجة مناسبة من درجات الفعالية السياسية سواء فيما يتعلق بعلاقاته بالمحيط الدولي الذي يعيش فيه أم فيما يتعلق بعلاقاته بالدول الهامشية أم فيما يتعلق بتطلعاته الأساسية بما يتناسب مع هذه الطاقات المضافة. فالطاقات التي توافرت للنظام ككل لم تجد القيادة التي تستطيع تشغيلها أو الاطار الفكري الذي يسمح بتنظيمها، بينما نجد في مراحل سابقة انه حين توافرت القيادة ووجد الاطار أمكن تعبئة الامكانات وتوجيهها نحو مسارات حققت للنظام حيوية فائقة. ولا شك أن فقدان هذه العناصر الأساسية في أي نظام يشتت تفاعلات النظام ويضعف من ارادات أعضائه في مواجهة الارادات الخارجية.

٢ ـ نمط السياسات

مما يسترعي الانتباه أن حرب ١٩٦٧ لم تنشب آثارها السلبية في النظام العربي الا بعد مرور وقت غير قصير، وتعتبر هذه الحقيقة رصيداً يحسب لمصلحة النظام العربي الذي استطاع أن يصمد في مواجهة هذه الضربة القاتلة[٣٣]. وان اشاعة الاضطراب والفوضى داخل النظام احتاجت إلى ما هو أكثر من هذه الحرب، وهو تفتيت الارادة الكلية للنظام وضرب القناعات الأساسية للرأي العام العربي ونقل التناقضات الفرعية الى قمة النظام.

مصر: مرة أخرى تسارع مصر لممارسة امتصاص آثار الهزيمة، ولذلك جاء اجتماع قمة الخرطوم كأول عمل قامت به القيادة المصرية[٣٤] للمحافظة على النظام العربي من الانهيار تحت وطأة نتائج الحرب وتجميد التناقضات والخلافات العربية. ويبدو أن الدافع وراء تدبير الاجتماع كان الخشية من عودة المشاعر الانعزالية في مصر إلى الظهور، والرغبة في عزل عملية اعادة البناء

---

(٣٣) انظر وجهة نظر مخالفة في:
Ajami, «The End of Pan-Arabism,» and Kerr, «Egyptian Foreign Policy and the Revolution,» pp. 137-140.

(٣٤) *Arab Political Documents, 1968* (Beirut: The American University of Beirut, [n.d.]), p.378, as quoted in: Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*, p. 55.

العسكري عن خلافات وتناقضات النظام العربي. ولذلك يلاحظ أن القيادة المصرية تجنبت إلقاء اللوم على الأقطار العربية التي شنت حملة اعلامية شديدة قبل الحرب مستغلة ضعف الامكانات المصرية بشكل عام بغرض احراج القيادة المصرية. كذلك كانت واعية لخطورة تسرب أي شعور بالهزيمة رغم فداحة الخسائر، بل شجعت على تصعيد نشاط المقاومة الفلسطينية وعبّأت امكانات مصر الاعلامية لتدعيم منظمة التحرير واعتبرتها ـ كما اعتبرت تغير النظام في ليبيا والسودان ـ مؤشرات على تجدد الأمل في النظام العربي وحيويته وقدرته على امتصاص الضربات الخطيرة. ولم تيأس لفشل محاولتها في قمة الرباط في ١٩٦٩ لإحياء الجبهة الشرقية.

هذه الركائز التي استندت اليها السياسة المصرية حتى ١٩٧٠، وإن كانت قد سمحت لمصر باعادة بناء امكاناتها العسكرية وسمحت لها بمسايرة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن اطار واقعية تكتيكية، إلا أنها كانت البداية في طريق تشتت الارادات العربية لأنها سمحت في الوقت نفسه لكل طرف في النظام أن يركز على تحقيق مصالح جزئية ضيقة ومحدودة فاختلفت السبل وتضاربت المصالح وكانت أولى نتائجها الصدام الاردني ـ الفلسطيني في أيلول / سبتمبر ١٩٧٠. وقد ظلت هذه الركائز قائمة حتى نهاية حرب ١٩٧٣ مع اختلاف في درجات الارتكاز عليها. إذ بينما شعرت القيادة الجديدة بحاجتها الماسة الى الاستناد الى الاستمرارية تدعيماً للشرعية، شعرت في الوقت نفسه بضغوط عربية ربما كان هدفها اختبار هذه القيادة الجديدة. وفي الواقع لم تكن هذه الضغوط الوحيدة، إذ وقعت ايضاً تحت ضغوط سوفياتية وايماءات أمريكية وضغوط داخلية واشتركت جميعها في الهدف نفسه: ألا وهو جس نبض القيادة المصرية الجديدة واختبار نياتها الحقيقية. وكان من أهم هذه العوامل الضغوط الداخلية والتي كانت توصف وبحق بحال التمزق الداخلي، وكان الاتجاه العام لهذه الضغوط ناحية القتال وذلك لأن الجيش كان معبأ بدرجة كبيرة وعدد من قطاعات الدولة موجهاً إلى تدعيم هذه التعبئة، وقد تأكد لدى القيادة الجديدة أن الموقف السياسي المتجمد لن يتحرك الا بصدمة تهز مختلف الأوضاع.

ولذلك لم يكن هناك خيار بديل ـ في تصور القيادة المصرية ـ عن الحرب المحدودة وسيلة للتخلص من هذه الضغوط الداخلية وتحرير السياسة المصرية منها، لتنطلق نحو مختلف الأبعاد التي تفرضها الواقعية الاستراتيجية التي تؤمن بها. من هنا فرضت الظروف ضرورة التنسيق مع النظام السوري بالذات والجزائر بشكل أقل، والصبر على الامتحانات اليومية التي يفرضها النظام الليبي على القيادة المصرية. وفور الانتهاء من عملية القتال بدأ التنفيذ الفوري لسياسة الانسلاخ عن الضغوط العربية والدولية والمحلية، وتفجرت نقاط الخلاف مع النظامين السوري والليبي واستبعدا تماماً من قائمة الضغوط. كما تدهورت بسرعة العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وتمت تعبئة جميع أجهزة الاعلام بغرض وضع أساس جديد لشرعية القيادة القائمة.

بذلك تحررت القيادة المصرية من أهم الضغوط، باستثناء ضغوط النظم العربية المحافظة التي شعرت بايجابية الفارق بين القيادة المصرية الجديدة والقيادة المصرية القديمة فيما يتعلق بقضايا الاستقرار الداخلي لهذه البلدان والعلاقات مع دولتي القمة الدولية وانهاء ثورية النظام السياسي

المصري وتغيير نوعية التفاعلات العربية. الا أن واقع الأمر فرض ظروفاً لم تكن محسوبة، اذ بينما نجحت القيادة المصرية في التخلص من معظم الضغوط العربية والداخلية، استمرت البلدان المحافظة تحسب حساب انتقال هذه الضغوط اليها، وبالتالي اضطرت لأن تلعب دور الوسيط بين الضغوط العربية والنظام المصري فتنتقل اليه هذه الضغوط بعد تخفيفها. ورغم ذلك فقد شعرت القيادة المصرية بأن ضغوط النظم العربية الصديقة قد تمثل قيداً مماثلاً لضغوط النظم العربية الاخرى، ولذلك كان من المحتم تحييدها هي الاخرى باحدى وسيلتين او كلتاهما معاً وهما: ايجاد الصديق البديل لهذه النظم من خارج النظام العربي (ايران مثلاً) او بتجاهلها والدخول معها في مواجهة[٣٥].

العربية السعودية: تعلقت الانظار خلال فترات متعددة من هذه المرحلة بالسعودية باعتبارها القوة التي تستطيع بفضل ما أوتيت من ثراء وبفضل تصاعد التيار المحافظ إن تتولى قيادة النظام العربي. وتشهد تطورات المرحلة على ان السعودية مارست نفوذاً ولكنها لم تمارس قيادة، وما مارسته من نفوذ تناسب مع مقومات قوتها وتناسب مع اهدافها، أما ممارسة القيادة فتتطلب علاقات قوة من نوع مختلف عن تلك العلاقات التي تستلزمها ممارسة النفوذ وفي مقدمتها ضرورة توافر الارادة لممارسة القيادة وتحمل مسؤولياتها واستثمار طاقة القوة كاملة لتحقيق اهداف النظام. فضلاً عن ان قيادة النظام العربي بالذات تتطلب توافر تكامل بين مقومات القوة المادية الملموسة ومقومات القوة المعنوية غير الملموسة ويمكن حينئذ لمقومات القوة غير الملموسة ان تعوض النقص في المقومات الملموسة.

وقد تعرضت السعودية خلال هذه المرحلة لضغط الظروف والتطورات التي تجاوز بعضها خبرة السعودية وتجاربها السابقة في ميدان السياسة الخارجية، واضطرت في احيان ان تستخدم نفوذها لمنع أطراف النظام العربي من تحميلها منفردة مسؤولية القيادة وفضلت أن تكون قضايا النظام الرئيسية محل حوار وقرارات جماعية أو شبه ذلك. وتشعر السعودية بالفارق الكبير بين قيادة «المؤتمر الاسلامي» وقيادة «النظام العربي»، فالمؤتمر الاسلامي لا يزيد عن كونه تجمعاً لدول يصدر قرارات دورية تعكس درجة محدودة من العلاقات بين الدول اعضاء التجمع، بينما يشكل النظام العربي شبكة معقدة من التفاعلات تؤثر تأثيراً عميقاً على كل طرف من أطرافه لأنها تصبح اطاراً عاماً يصعب تجاهله عند وضع السياسات والقرارات الداخلية والخارجية.

وإذا كانت المرحلة الراهنة من تطور النظام العربي قد شهدت رفض أو عجز السعودية عن تولي مسؤولية قيادة النظام، فإنها بلا شك قد شهدت اتساعاً في دائرة العمل السياسي الخارجي للسعودية وبالتالي اتسع مجال ممارستها النفوذ. ويمكننا بشيء من التحديد أن نشير الى عدد من

---

(٣٥) Shlomo Slomin, «Egypt's Conflict of Alliances,» *World Today,* vol.27, no.3 (March 1972); A [nwar] Sadat, «Where Egypt Stands,» *Foreign Affairs,* vol. 51, no.1 (October 1972); Robert Michael Burrel and Abbas R. Kelidar, *Egypt: The Dilemmas of a Nation, 1970-1977* (Beverly Hills, Calif.; London: Sage Publications for Georgetown University, the Center for Strategic and International Studies, 1977), and Foud Ajami, «Stress in the Arab Triangle,» *Foreign Policy,* no.29 (Winter 1977/1978), pp.90-109.

الركائز التي تستند اليها السياسة الخارجية السعودية في هذه المرحلة في ضوء التغيرات التي طرأت على النظام العربي وعلى علاقاته بالمحيط الدولي(٣٦).

(١) توسيع دائرة المصالح الحيوية السعودية وتطوير مفاهيم الأمن السعودي: شهدت هذه المرحلة تغييرات مهمة في عدن وعمان والامارات العربية المتحدة وقطر، في الوقت نفسه الذي شهدت فيه هذه المنطقة بدء غياب النفوذ المصري الذي كان يوازن الوجود البريطاني. وبعد فترة وجيزة بدأ شاه ايران في ممارسة الوصاية على منطقة الخليج بأسلوب عدواني وتهجمي. أدت هذه التطورات الى ظهور وعي في السعودية بخطورة الموقف وضرورة قيام السعودية إن آجلاً أم عاجلاً بدور يوفر أمن مناطقها الجنوبية والشرقية. وقد كشف هذا الوضع حقيقة ان الولايات المتحدة لم تستطع أو لم ترغب في رسم حدود للقوة الايرانية الناشئة، وبخاصة أن القوة السعودية لم تكن بأي معيار نداً للقوة الايرانية.

ولمواجهة هذا الموقف حافظت السعودية على حد أدنى من العلاقات مع حكومة الشاه، في الوقت نفسه الذي دخلت فيه سباقاً للتسلح(٣٧)، وبدأت في تنفيذ سياسة خليجية الغرض منها تنسيق السياسات بين بلدان الخليج العربية بغرض ملء الفراغ السياسي الناتج عن انسحاب النفوذ البريطاني وانشغال مصر باعادة بناء قواتها المسلحة التي دمرتها حرب ١٩٦٧، بل انها حاولت فعلاً بعد هذه الحرب اتباع نمط من العلاقات مع البلدان الخليجية يقوم على أن تشرف السعودية كوسيط على كل العلاقات التي تقيمها أقطار الجزيرة مع مصر، وبالتدرج وبخاصة بعد سنة ١٩٧٠ فرضت على القيادة المصرية الاعتراف بشرعية الدور السعودي المهيمن في الجزيرة والعمل على اضعاف التيارات الليبرالية التي نشأت في البحرين والكويت والتي كانت تتردد اصداؤها في بقية أقطار الخليج. إلا أنها في الوقت الذي كانت تحاول فيه ابقاء الدور الايراني على الهامش، كانت القيادة المصرية تجذب طهران في اتجاه القلب العربي وتتشاور مع الشاه في أمور من صميم قضايا النظام العربي، وحذا حذوها بعض الاقطار العربية الأخرى.

(٢) المحافظة على التضامن العربي: فهمت السعودية التضامن العربي على أنه ذلك الحد من وحدة الصف الذي لا يفرض تبعات ضخمة على السعودية او يجرها الى نزاعات عربية تستنفد طاقاتها السياسية. وقد دأبت السياسة السعودية خلال هذه المرحلة على المشاركة في محاولات علاج الخلافات العربية بشكل سطحي وتقديم حلول ظاهرية لا تتناول جذور المشاكل ولا تعالج قضايا دولية معقدة تتداخل فيها الاطراف والادوار وتتعقد القضايا بشكل حاد، من نوع الازمة اللبنانية

---

(٣٦) John Duke Anthony, *Saudi Arabia's Influence in the Arab World* (New York: Praeger, 1982).

(٣٧) لم يصدر عن السعودية في ذلك الحين تعليق على احتلال ايران للجزر العربية في الخليج، أو تهديداتها للبحرين أو تدخلها في عمان. كما أنها لم تعلق على مشروع الشاه لعقد معاهدة أمن مشترك لدول الخليج. انظر: غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٥٩٩.

أو الخلافات الفلسطينية ـ العربية أو الانقسامات الايديولوجية، ولذا فإن النفوذ الاقتصادي السعودي لم يجد في معظم فترات هذه المرحلة ترجمته السياسية[٣٨].

(٣) اباحة «الاجتهاد» في وسائل وطرق تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي: لم يُعرف عن السعودية رفضها المعلن والصريح لأي وسيلة أو طريق لمعالجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل على العكس عرف عنها القبول ـ المتحفظ احياناً ـ بكل ما تقدمت به الاطراف المختلفة من وسائل وطرق ابتداء من الكفاح المسلح الى التفاوض المباشر. ومع ذلك فمن الضروري الملاحظة ان سياسة «اللاموقف» تجاه وسائل وطرق تسوية الصراع ترتبط بمعادلة دقيقة. إذ ان اتخاذ موقف محدد معناه عدة أمور في وقت واحد، معناه أولا اشتراك السعودية في اتخاذ قرارات حاسمة تجاه التسوية حرباً أم سلمًا، وبالتالي تعريض العائلة المالكة لخطر الانقسام وتعريض أمن الجزيرة لتهديد جانب أو آخر من اطراف الصراع. ولذلك، وعلى الرغم من احتلال اسرائيل لجزر سعودية في خليج العقبة، لم تحاول السعودية في أي وقت تصنيف نفسها كدولة مواجهة[٣٩]، وفضلت باستمرار ـ بل وشجعت على استعمال ـ تقسيم البلدان العربية الى بلدان مواجهة وبلدان مساندة. وهذا معناه أيضاً تهديد التضامن العربي كما تفهمه السعودية وتحرص عليه. فضلاً عن ذلك فالسعودية تخشى ان تكون نتيجة اتخاذها موقفاً معيناً اعادة تنشيط نمط من التحالفات العربية يقوم على أسس ايديولوجية أو يقود مرة أخرى الى استقطاب حاد بين أعضاء النظام.

ومعناه ثالثاً وأخيراً تغيير «الاسلوب السعودي» في اتخاذ القرارات السياسية والانخراط داخل حلقة من التفاعلات السياسية الحادة التي تتطلب سرعة وأجهزة وتعبئة لا قبل للسعودية بها في هذه المرحلة. في الوقت نفسه وتحت ضغط التطورات العربية وضغط أسلوب الصدمات السياسية الذي استخدم ضد النظام العربي فور انتهاء حرب **١٩٧٣** وازدياد الامكانات السعودية زيادة هائلة أصبح الموقف يتطلب من السعودية رأياً واضحاً في اجتهاد أو آخر. ولم يعد كافياً من بلد عربي رئيسي كالسعودية أن يصر على أن موقفه هو تشجيع كل الاجتهادات والموافقة عليها مع تحفظ شكلي على نقطة هنا أو خطوة هناك.

(٤) محاربة الشيوعية ودعم النظام الرأسمالي العالمي: فالسعودية تعتبر أن الشيوعية والصهيونية وجهان لعملة واحدة. وأن الخطر الشيوعي لا يهدد فقط منطقة الشرق الأوسط أو العقيدة الاسلامية، بل يهدد أيضاً الدول الغربية الرأسمالية. وعلى أساس هذه الركيزة من ركائز السياسة الخارجية السعودية، يمكن فهم قرارات سعودية متعددة في شؤون النفط وأسعاره وسياسة الأوبك تبدو في الشكل قرارات اقتصادية[٤٠] وهي في حقيقة الأمر قرارات سياسية الهدف منها حماية

---

(٣٨) John C. Campbell, «Oil Power in the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol.56, no.1 (October 1977), pp. 89-110.

(٣٩) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥٤٦.

(٤٠) William Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's* (Washington D.C.: The Brookings Institution, 1981), p.124.

النظام الرأسمالي العالمي خشية الامتداد الشيوعي السوفياتي.

سورية: تؤكد جميع مراحل تطور النظام العربي ان سورية تمثل قوة مضافة للبلد العربي الذي تتفاهم معه وخصماً على نفسها اذا عملت منفردة[41]. فسورية صوت عال قابل للتصديق إذا ساندته امكانات قطر عربي آخر وصوت عال غير مؤثر إذا استند الى الامكانات السورية وحدها، وسورية لا يمكنها تشكيل تحالفات قوية ولكن قوتها الذاتية تتضاعف حين تصبح طرفاً في تحالف.

ولا شك أنه يوجد أكثر من تفسير «للظاهرة السورية» في النظام العربي. فمن الناحية العسكرية تمثل سورية جبهة مواجهة معرضة دائماً وبسهولة للتهديد من اسرائيل وحمايتها الوحيدة تكمن في توافر عمق استراتيجي دفاعي وهجومي داخل أراضي بلد عربي ثان أو توافر جبهة مواجهة أخرى. ومن الناحية السياسية فإن المبادىء القومية التي تنبض بها سورية منذ استقلالها مطروحة باستمرار على البلدان العربية القادرة على دعم هذه المبادىء بالامكانات المادية اللازمة. ولذلك فإن محاولات أي نظام حكم يأتي الى سورية للاستقلال بالعمل السياسي تنتهي دائماً بحال من التجمد السياسي واستهلاك للامكانات المحدودة لسورية في تحركات باهظة التكاليف. ولذلك تعاني سورية غير المتحالفة مشكلة عدم التصديق العربي وهي المعاناة التي تنتقل آثارها ومضاعفاتها الى مختلف تفاعلات النظام العربي بسبب الاهمية القومية والاستراتيجية الكبرى لسورية في هذا النظام. فتصبح سورية خصماً على امكاناتها الذاتية وخصماً على الامكانات الكلية للنظام العربي.

وقد شهدت هذه المرحلة ترجمة واقعية لهذا الوضع، فالاتجاه نحو التفاعل مع مصر والنظام الجديد في ليبيا في شكل علاقات مرنة وغير محكمة انتهى بالفشل، وفي اطار علاقات سيئة مع العراق ترجع الى عام ١٩٦٦ وبشكل أكثر وضوحاً عام ١٩٦٨ قررت سورية ـ ولأول مرة ـ أن تكون قطباً لفلك خاص بها. وبعودة الى الوراء قليلاً قد نجد بدايات هذا القرار في عام ١٩٦٦، ولكن وجود قيادة كاريزمية في مصر حال دون تحقيق هذه السياسة السورية وإن كانت دفعت سورية الى محاولات جذب القيادة المصرية اليها باستخدام الضغط السوفياتي وبتصعيد المواجهة المحدودة مع اسرائيل، وبالاعلام المناهض للقيادة المصرية. و بعد حرب أكتوبر بدأت السياسة السورية الجديدة تدخل حيز التنفيذ الفعلي، وساعدتها عدة عوامل أهمها الاتجاه للانعزال المتزايد في مصر ورغبة حكومة مصر في تخفيف الضغوط العربية عليها، وتصاعد الخلاف مع العراق، وخوف حكومة الاردن من عزلتها عقب قمة الرباط، وتوتر الاوضاع في لبنان قبل الانفجار، ورغبة الاتحاد السوفياتي في تأييد النظام السوري للضغط على النظام المصري وعزله عربياً.

في ظل هذه الشبكة من المتغيرات بدأ الحديث في سورية عن سورية الكبرى، والاشارة الى الاردن وفلسطين كسورية الجنوبية، كما تعددت المحاولات لفرض الهيمنة على العمل الفلسطيني

---

(٤١) Malcolm Kerr, «Hafiz Asad and the Changing Patterns of Syrian Politics,» *International Journal,* vol.28, no.4 (Autumn 1973), pp.689-706, and Daniel Dishon, «The Web of Inter Arab Relations, 1973-1976,» *The Jerusalem Quarterly,* no.2 (Winter 1977), p.54.

ومن هذه المحاولات اصطدام سورية بالقوات الفلسطينية في لبنان. وعلى الرغم من أن حكومة مصر كانت تعمل جاهدة لتخفيف الضغوط العربية عليها، الا انها ـ ولأسباب تتعلق بتفاعلاتها في النظام العربي وحساسياتها لتحالفات وسياسات منطقة القلب في النظام ـ شعرت ان سورية تهدف الى عمل تحالف توازن به نفوذ مصر. ولذلك كان هدف السادات في قمة الرياض كبح جماح سورية في المنطقة وهو الهدف الذي لم يتحقق.

وإذا كانت سورية قد هدفت الى عمل توازن مع مصر الا انها أيضاً كانت تهدف الى خلق قوة تستند الى الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وعمق للنفوذ السوري في لبنان(٤٢)، لتستطيع بهذه القوة ان تدعم مواقفها تجاه العراق ولتفرض على البلدان العربية النفطية دعماً مادياً. والمؤكد أن حصيلة هذه الاهداف لم تكن ايجابية بالنسبة للنظام العربي، لأنها ساهمت في عزل أو انعزال مصر، وانهكت القوة الفلسطينية ودفعت تيارات فيها الى السعي للاحتماء بمظلات بلدان عربية اخرى. ولم تمنع انفجار لبنان أو تقلل من آثاره داخلياً وعربياً. وساهمت في توسيع فجوة الثقة بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، ولكنها مع كل ذلك حافظت على فكرة الصمود ومنعت النظام العربي من التخلي عن أحد مقوماته الرئيسية.

العراق: انتهج العراق خلال معظم فترات هذه المرحلة سياسة تسير في اتجاهين متوازيين، يركز أحدهما كل التركيز على سورية وهدفه شل حركة القيادة السورية داخلياً وخارجياً لاسقاطها واعادة الجناح القومي من حزب البعث الى الحكم، ونتيجة التركيز لتحقيق هذا الهدف ارتكبت السياسة العراقية العديد من التناقضات سواء على صعيد المبادىء القومية أم السياسات الواقعية. أما الاتجاه الثاني فكان نحو الجنوب، وكان الغرض منه انشاء قاعدة للنفوذ السياسي العراقي في منطقة الخليج العربي. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استخدمت السياسة العراقية في بادىء الأمر بعض أساليب العمل التحتي، ثم تراجعت عنها بعض الشيء، وبدأت تبرز حسن نيتها لتحقيق علاقات تعاون قوية في اطار منطقة الخليج(٤٣). وقد ساعدت العراق على الاستمرار في هذين الاتجاهين الزيادة الكبيرة في معظم امكاناته. ولولا بعض مظاهر الضعف في امكاناته السياسية، سواء الداخلية أم العربية، لاستطاع من خلال انسحاب مصر من مركز التأثير الأساسي أن يلعب دوراً أكثر فعالية، ليس على المستوى الفوقي للنظام العربي فقط، ولكن أيضاً على بعض مستوياته التحتية.

ولمشكلة ضعف الامكانات السياسية للعراق أسباب متعددة، لعل أهمها الصورة الخارجية لعنف الاجراءات السياسية والأمنية ضد التيارات المعارضة، والشكوك المتوافرة لدى الرأي العام

---

(٤٢) A [deed] L. Dawisha, «Syrian Intervention in Lebanon, 1975-1976,» *The Jerusalem Journal of International Relations*, vol.3, nos. 2-3 (Winter-Spring 1978), pp. 245-263.

(٤٣) حول سياسة العراق ازاء دول الخليج في منتصف السبعينات انظر:

Edmond Ghareeb, «Iraq: Emergent Gulf Power,» in: Hossein Amirsadeghi, ed., *The Security of the Persian Gulf* (London: Croom Helm, 1981), p.206.

العربي عن حدود شعبية النظم السياسية الحاكمة فيه، اذ لا جدال ان تجاوب القاعدة العربية الواسعة مع اهداف ومبادىء نظام معين من الأنظمة العربية يستند الى حد كبير على مدى التأييد والتجاوب الذي يلقاه النظام من الرأي العام المحلي. وقد تسبب كذلك في ضعف الامكانات السياسية للعراق في النظام العربي التبدل السريع في سياسة العراق بين المشاركة الفعلية في تفاعلات النظام والانسحاب منها، وهو الأمر الذي تكرر حدوثه بشكل أدى الى صعوبة قيام قاعدة جماهيرية أو قومية ثابتة في الوطن العربي تنحاز للعراق أو ترتبط به.

وقد أوضحت التطورات بعد عام ١٩٧٩ أن عزل أو انعزال مصر قد خلّف علامات لا تخفى في السياسة العراقية. إذ أدى غياب مصر الى تواري عنصر التنافس العراقي ـ المصري، مما جعل كلٌّ من منطقة القلب العربي ومنطقة الخليج ـ بل ومنطقة القرن الافريقي ـ ساحات مفتوحة لاختبار الامكانات السياسية العراقية في ظل ظروف «مثلى»[٤٤]. ولكن هذا الوضع فرض على العراق اتخاذ مواقف وسياسات متعجلة، وأحياناً متناقضة، بسبب اختلاف الظروف ومحدودية الامكانات السياسية والعسكرية. وربما بدا للعراق، بشكل أو بآخر، أن هذه الظروف «المثلى» قد لا تتكرر مرة أخرى. ولكنها ظروف تحمل في طياتها مخاطر لا قبل لبلد عربي ـ غير مصر ـ بها، وبخاصة إذا كان هذا البلد ـ بحكم موقعه الجغرافي ـ مضطراً للاهتمام بحدوده الشرقية، وبحكم ظروف المواجهة الاسرائيلية ملزماً بالاهتمام بحدوده الغربية.

منظمة التحرير الفلسطينية: أصبحت المنظمة طرفاً من أطراف النظام العربي عقب حرب ١٩٦٧، ومنذ الأيام الأولى لانضمامها احدثت آثاراً في تفاعلات النظام العربي تفوق بكثير امكاناتها الحقيقية، وتجاوزت الاطار العربي الى التأثير في المحيط الدولي. بهذا التفوق والتجاوز تسببت المنظمة في تطورين متناقضين. فمن جهة، كانت أفعال المنظمة وانتقالها الى مركز الأحداث في القلب العربي بمثابة عامل من العوامل التي حافظت على حيوية النظام، ومنعت تشتته عقب الحرب. ومن جهة أخرى، تسببت التعددية القائمة في قياداتها، وافتقارها الى أرض فلسطينية تنطلق منها، إلى تعميق الخلافات العربية. ولا شك أن ظروف النشأة لعبت دوراً مهماً في تطور المنظمة، وفي شكل علاقاتها بالأقطار العربية الأخرى. فالمنظمة اصبحت طرفاً في النظام في وقت كان يدخل فيه مرحلة الواقعية السياسية، وحين بدا النظام وكأنه بلا قيادة تحرك مساراته او مقاديره، وفي وقت تركزت فيه جهود معظم الاطراف على البناء الداخلي، فتركت الساحة العربية خالية للمنظمة تحدث فيها آثارها. ومع ذلك فقد كان التيار الرئيسي في المنظمة حريصاً على أن يعمل قدر الامكان في ظل غطاء عربي شامل، وذلك لأن وضع المنظمة كعضو من أعضاء النظام يضعف اذا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأحد الأعضاء، أو بدت كتابعة له، فضلاً عن أن الامكانات السياسية الكبيرة التي تتمتع بها المنظمة على صعيد النظام العربي تفترض وتستلزم الاستقلالية. ان قاعدة

---

(٤٤) يعبر عن ذلك أحد الدارسين بقوله «انه في لحظة تحولت مركزية العالم العربي من النيل الى الفرات». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

القوة الأساسية التي ترتكز عليها المنظمة هي واقع الاعتراف العربي العام بأن قضية فلسطين هي قضية كل العرب، وهذا ما يدركه زعماء المنظمة. ولذلك فهم يدركون أيضاً بديهية أن المنظمة اذا فقدت صفتها التمثيلية «لقضية كل العرب» فإنها تفقد شرعيتها في نظر الرأي العام العربي، وإذا فقدت هذه الشرعية لم تعد لها مقومات قوة مقنعة أو قابلة للتصديق.

من هنا تبرز دقة وصعوبة وضع المنظمة السياسي داخل النظام العربي، لأنها احياناً لا تجد الغطاء العربي اللازم للعمل من تحته بسبب خلافات الاقطار العربية ولذلك فهي تسعى دائماً لتوفيره، ولأنها احياناً أخرى توضع عمداً في موضع الاختيار الملزم بين نظم ونظم أخرى، فتحاول أن تكون هنا وهناك. وهي مضطرة في كل الاحوال لأن تستقر على ارض واحدة على الاقل، لتمارس عملها والا فقدت سبب وجودها. وهي مطالبة من جهات الدعم المالي بأن تجتهد في الخيارات المطروحة، لانها صاحبة الشأن ولا أحد غيرها يستطيع ان يقرر لها. ولكنها في الوقت نفسه غير مطلقة الحرية في الاجتهاد، لأنها محصورة بين الانقسامات العربية. هذه الابعاد المختلفة والمتناقضة للوضع الفلسطيني تجسدت في اتجاهات السياسة الفلسطينية خلال هذه المرحلة من مراحل تطور النظام العربي.

ليبيا: يوجد شبه اجماع بين المثقفين العرب على اختلاف مشاربهم على عجز عام في تحديد أو فهم الخطوط العامة للسياسة الخارجية الليبية داخل النظام العربي، ولعله يكون من المناسب قبل عرض تصورنا لهذه الخطوط أن نعرض للبيئة الاقليمية التي قام في ظلها نظام الحكم الحالي في ليبيا، ولأسسه الفكرية(٤٥).

فقد تولى هذا النظام مقاليد الحكم في ليبيا في ظل هزيمة ١٩٦٧، وكما حدث مع منظمة التحرير وجد النظام الجديد تدعيماً، أملاً في أن يسهم في اعادة الحيوية الى النظام العربي. وكان قيامه ولا شك اضافة مهمة الى الامكانات الكلية للنظام العربي، ليس لأنه كان مستعداً لوضع امكانات ليبيا الاقتصادية في خدمة صمود النظام فقط، بل أيضاً لأنه زاد في العمق الاستراتيجي لقوة المواجهة الرئيسية، واضاف امتداداً عضوياً يربط المشرق العربي بالمغرب، أي جعل ليبيا معبراً بينهما، بينما كانت في السابق فاصلاً صحراوياً يبعدهما عن بعضهما البعض.

وكانت الأفكار العامة التي اعتنقها الحكم الجديد تمثل حصاد المرحلة الثانية من مراحل تطور النظام العربي، وتتناقض من الناحية النظرية مع التطبيقات السائدة في المرحلة الثالثة، وهي المرحلة التي أذنت بسقوط هذه الأفكار تحت ثقل وسيطرة الاتجاهات الواقعية والآثار النفسية والفكرية لحرب ١٩٦٧. لذلك بدأ النظام الليبي بعد فترة من توليه الحكم يبحث عن شيء جديد، شيء يشبع طموح الثورة التي قامت متأخرة، ويتفق مع الظروف القبلية في ليبيا، ويملأ الفراغ الايديولوجي العربي، ويساير متطلبات نقل المجتمع الليبي الى العصر الحديث، ويستعيد للإسلام وأمة المسلمين المجد. ولكي يقوم هذا الشيء كان الاتجاه نحو رفض كل ما هو قائم.

---

(٤٥) Andrew Carvely, «Libya: International Relations and Political Purpose,» *International Journal*, vol.28, no.4 (Autumn 1973), pp.707-728.

على هذا الأساس تبلورت السياسة الخارجية الليبية في الأشكال التالية:

ـ رفض العمل تحت مظلة العمل العربي المشترك، وابراز عدم الاهتمام بها.
ـ اتخاذ موقف العداء ضد القيادة المصرية الجديدة، واستخدام جميع الأساليب والامكانات الليبية المتاحة لإثارة المتاعب ضد هذه القيادة.
ـ التقوقع والخروج في تلاحق سريع و مفاجىء مما سبب ضرراً بالغاً بالصورة العربية لنظام الحكم في ليبيا.

ـ التقدم والتراجع بغير نظام حيال قضايا حيوية، الأمر الذي نتج عنه احياناً الالتزام بتأييد الطرف الخطأ، أو التدخل الخطأ لمصلحة طرف والتراجع المفاجىء عن التأييد في وقت غير مناسب، وكلها تسببت في خسائر كبيرة تحملتها الامكانات السياسية والاقتصادية الليبية.

الكويت: تدين الكويت بوجودها وبقائها لفعالية وحيوية النظام الاقليمي العربي، بل وربما يفوق دينها لهذا النظام وحاجتها اليه دين منظمة التحرير الفلسطينية له. فالكويت ظهرت طرفاً في النظام خلال مرحلة من أقوى مراحل تطور هذا النظام، ومن هذه القوة، ونتيجة كثافة التفاعلات العربية، ضمنت وظلت حاجتها الى النظام العربي ككل حاجة متزايدة، لأنها كانت جزءاً متميزاً في محيط من الدول والدويلات لم تبدأ احداها بعد ـ باستثناء البحرين ـ الطريق الذي سلكته. اذ قدمت بديلاً يسمح بالتطور التدريجي نحو انشاء طبقة وسطى لا تهدد الاستقرار السياسي، وأقامت نظام حكم استطاع ان يجمع بين القديم والجديد، بقدر من الانسجام والاتساق. وإضافة الى هذا كانت تمثل رقعة صغيرة بين عمالقة ثلاثة، اذا تصارعوا سحقوها، وإذا اتفقوا ابتلعوها. لذلك كان من الضروري ان ترتكز السياسة الخارجية الكويتية على عدد من الركائز الأساسية، أهمها توسيع مجال حركتها وسياستها الخارجية، والانتشار عربياً ودولياً بالاتفاقيات والمعاهدات والصلات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ومسايرة الرأي العام العربي واكتساب تصديقه لنياتها ومواقفها القومية، وتنويع مصادرها البشرية. واستناداً الى هذه الركائز الأساسية تحددت خطوط واضحة للسياسة الخارجية الكويتية منذ بدء مرحلة الانحسار القومي، أهمها الآتي:

ـ بذل أقصى الجهود الممكنة من أجل تشجيع مصر على عدم سحب نفوذها من المنطقة العربية، خصوصاً منطقة الجزيرة والخليج، والحرص على عدم التورط في نزاع مصري ـ سعودي، أو مصري ـ عراقي. إلا أن هذا الخط تبدل مع بدايات مرحلة التبعثر وتوقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية.

ـ تشجيع وتدعيم العلاقات العربية داخل اطار العمل العربي المشترك، والمشاركة بفاعلية وكثافة في الاجتماعات والمؤتمرات العربية.

ـ اقناع أقطار الجزيرة العربية بفائدة وجدوى الأخذ بنظامها السياسي وتشجيع ظهور الطبقة الوسطى.

ـ التحرك باستمرار داخل منطقة الخليج العربي للتشاور في الشؤون المشتركة والوساطة في

حل النزاعات. ومقاومة محاولات الأقطار العربية الأكبر، لفرض عقوبات أو تهديد الأقطار الاصغر أو الاضعف.

أقطار المغرب العربي: لعبت اقطار المغرب أدواراً متفاوتة في مراحل متفرقة في تفاعلات النظام العربي، ولذلك فالجمع بين هذه الاقطار في أي مناقشة لتطور النظام العربي عمل تعسفي. ومع ذلك فمن الممكن القول بأنه في أغلب مراحل تطور النظام لم تلعب هذه الاقطار سوى دور هامشي بالنسبة لنمط تحالفاته ونمط امكاناته خصوصاً امكاناته السياسية وفي مقدمتها عقيدة النظام. اذ انه على الرغم من أن النظام العربي قام بدور رئيسي في تدعيم حركات الاستقلال في الأقطار الثلاثة سواء على المستوى الجماهيري وانطلاقاً من فكر وطموحات قومية، أم على المستوى التنظيمي في جامعة الدول العربية، وكان هذا الدور أحد أسباب حرب السويس، إلا أن الأقطار الثلاثة تصرفت ـ بدرجات متفاوتة ـ بعد الاستقلال بشكل لم يكن منسجماً مع المد القومي الذي ساهم في تحقيق استقلالها. ولا شك ان لهذه الاقطار ظروفها الخاصة الناتجة عن طبيعة الاستعمار الفرنسي والتركيب السكاني والبعد الجغرافي عن قلب النظام، وهي الظروف التي دفعت بحكومات هذه الاقطار احياناً الى تغليب التوجهات الاوروبية والافريقية على التوجهات العربية.

وبصفة عامة، اختلفت درجات تفاعل هذه الاقطار في النظام العربي أو تباعدها عنها، إذ بينما سلكت القيادة التونسية سلوكاً معادياً لعقيدة النظام وسلبياً تجاه تفاعلاته وهياكله، انخرطت الجزائر بقوة في بدء الأمر في تفاعلات النظام، ثم عادت لظروف داخلية وبسبب صراعات الهوية واللغة الى الانسحاب تدريجاً، ولكن لم تنسحب القيادة الجزائرية في أي وقت كلياً بسبب مكانتها السياسية التي اكتسبتها خلال تفاعل ثورتها مع مرحلة المد القومي، ولذلك استمرت الجزائر تمثل طاقة مضافة الى الطاقة السياسية للنظام، كما استمرت مستفيدة من هذا الوضع، وان تعمدت احياناً استثماره في النظام الاقليمي الافريقي.

وفي المغرب خضعت التوجهات العربية الى العديد من الاعتبارات الداخلية، وبخاصة رغبة الحكم في تدعيم الشرعية عن طريق الاسلام. الا انه في معظم الوقت الذي عقب استقلال الجزائر، لعب النزاع الجزائري ـ المغربي دوراً رئيسياً الى جانب الشرعية الاسلامية في توجيه السياسة المغربية في النظام العربي. وشعرت المغرب منذ البدء ان النظام العربي لن يدعم تطلعاتها تجاه موريتانيا استناداً الى موقف النظام من تطلعات العراق تجاه الكويت، كما شعرت الجزائر ان النظام لن يشجع سياسة «المراجعة» التي انتهجتها ضد المغرب، لذلك اتجه كلاهما الى الساحة الافريقية.

وفي المرحلة الاخيرة من مراحل تطور النظام تدخلت ثلاثة متغيرات رئيسية لجذب منطقة المغرب العربي الى شبكة التفاعلات العربية مرة أخرى. هذه المتغيرات هي الثورة الليبية، وحرب تشرين الاول / أكتوبر، والنفط. فالثورة الليبية أدخلت عنصر التفاعل الحاد الى المنطقة ضمن اطار التفاعلات الكلية للنظام، والحرب ألهبت الحس القومي في اقطار المغرب، والنفط أضاف الى امكانات الجزائر وعدل في التطلعات التنموية لكل من تونس والمغرب. هذه المتغيرات ساهمت في تحولات مهمة في علاقات منطقة المغرب بالشرق.

٣ ـ نمط التحالفات

ساد خلال معظم المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظام العربي نمط أقرب في الشكل الى نمط تعدد القوى(٤٦). لقد أدت حرب ١٩٦٧ الى تفتيت الاستقطاب الذي ساد النصف الأخير من المرحلة الثانية، بين ما أطلق عليه بالتحالف المحافظ والتحالف التقدمي. وكانت الخسائر باهظة للنظام بأسره، لأن اسرائيل في حربها الموجهة أساساً ضد الفكرة القومية لم تفرق بين عربي تقدمي وعربي محافظ، ولو أن تطور الاوضاع العربية بعد الحرب، أظهر وكأن المعركة كانت هزيمة للنظم التقدمية العربية.

وفي الواقع فإنه لم تتوافر خلال هذه المرحلة المقومات اللازمة لقيام تحالفات عربية جديدة، إذ تنشأ التحالفات في ظل تقارب نسبي بين امكانات الاطراف الرئيسية للنظام، وفي ظل تفاعلات قوية داخل النظام، خصوصاً اذا وجدت أطراف «مراجعة» تسعى الى إحداث تغييرات جذرية في الاطراف الاخرى. وتكشف مؤشرات امكانات النظام خلال المرحلة الاخيرة عن تفاوت شديد فيها بين الاعضاء، وتفاوت أشد بين الامكانات عينها داخل كل عضو. الى جانب ذلك فقد اهتمت الوحدات الرئيسية في النظام بالتركيز على العمل الداخلي في معظم فترات هذه المرحلة. وقد بدا في لحظة ما وكأن النظام العربي يتجه صوب نظام القطب الواحد، وذلك حين زادت الامكانات السعودية زيادة مفاجئة وهائلة. الا أن افتقار السعودية الى عناصر مهمة أخرى من عناصر القوة الدولية أضعف هذا التصور، وأكد من جديد حال السيولة التي يمر فيها النظام العربي(٤٧).

ومن الظواهر الجديدة في النظام العربي التي حالت دون قيام تحالفات رئيسة خلال هذه المرحلة ظاهرة تشابك المصالح المتعارضة. فالأقطار الغنية تشترك في مصالح اساسية، مثل اسعار النفط وسعر الدولار والمعونات للأقطار الاخرى، بينما تتعارض واحياناً تتناقض افكارها وممارساتها السياسية في ميادين اخرى. وبعض الأقطار الغنية يجد نفسه على وفاق واتفاق مع اقطار عربية فقيرة، بخاصة فيما يتعلق بعلاقات النظام مع دول خارجية، أو فيما يتعلق بسياسات اقطار أخرى في النظام. ولذلك فالرأي الراجح انه إذا ضعف ارتباط المصالح والممارسات بين بعض الاقطار الغنية وبعض الاقطار الفقيرة فإن التحالف المنطقي في ظل اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء سيكون تحالفاً «طبقياً» أساسه الانقسام الى طبقة تتكوّن من عدد محدود من الاقطار الغنية وطبقة أخرى من الاقطار الفقيرة تشمل اغلب اعضاء النظام العربي.

وفي الواقع كانت كل متغيرات المرحلة تعمل ضد قيام نمط واضح من التحالفات، ولا شك أن النفط كأهم متغيرات هذه المرحلة لعب الدور الاكبر في هذا المجال. إذ ان النفط ـ بعدما قام

---

(٤٦) Yair Evron and Y. Simontov, «Coalitions in the Arab World,» *Jerusalem Journal of International Relations*, vol.1, no.2 (1975), pp.71-108.

(٤٧) Panayiotis J. Vatikiotis, «Inter Arab Relation,» in: A[braham] L. Udovitch, ed., *The Middle East: Oil, Conflict and Hope* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976), pp.155 and 163-167.

بدور سياسي عقب حرب تشرين الأول / اكتوبر ـ دخل، أو أدخل، في دائرة دولية اكثر اتساعاً من دائرته العربية. لقد تشتت جهد البلدان النفطية ذات الفوائض في مجالات تتعلق بأسواق النفط ومشكلاته الاقتصادية والتضخم واستثمارات عوائده واعادة تدويرها والتنمية الداخلية وصفقات التجارة والمقاولات، مما لم يترك الا أقل الجهد والوقت لحمايته أو تشغيله قومياً. فضلاً عن ذلك فإن البلدان النفطية ذات الفوائض، وبخاصة السعودية، لم تجد ضرورة للتحالفات السياسية داخل النظام، إذ لاحظت اقبال اطراف النظام عليها أملاً في الحصول على المعونات والقروض وليس سعياً وراء تحالف. وبدا لقيادات بلدان النفط ان النظام العربي بأسره قد دخل مرحلة جديدة يمكن أن يتحقق خلالها حد أدنى من التضامن العربي حول المال النفطي، وانها ـ أي العربية السعودية ـ على ثقة من أن النفوذ النفطي المالي يستطيع وحده، دون عمل قومي محدد، ان يفرض على النظام الدولي حلولاً لقضايا النظام العربي. هذا المفهوم للقوة النفطية ـ سواء على المستوى العربي أم على المستوى الدولي ـ يفترض أن النفط وحده ـ دون قوة تساندہ، أو قومية تحميه، أو قيادة تحدد اتجاهاته ـ قادر على رسم خريطة جديدة لتفاعلات النظام العربي في داخله، وتفاعلاته مع الخارج، وقد شجع على الاقتناع بهذا المفهوم واقع انه خلال معظم سنوات هذه المرحلة تصرفت كل الاطراف ـ عربية وأجنبية ـ تصرفات تتفق معه، فبعض الأطراف العربية اقبلت بالفعل على البلدان ذات الفائض دون ان تطلب أو تنتظر اقامة تحالفات، كما بدأت اطراف عربية أخرى تتغير لتتأقلم مع سلوكيات النفط التي لا ترتبط بالهوية القومية، كذلك اهتمت الدول الاجنبية بقضايا النظام العربي بأشكال شتى، ولكنها ارتبطت جميعها بأربعة اجراءات لم تتنبه لها الاقطار النفطية في ذلك الوقت بشكل كاف. اولها إبعاد النفط عن مؤثراته السياسية وتخديره بتحركات دبلوماسية وصدمات متلاحقة. وثانيها العمل بكفاية وبسرعة من اجل إبطال تأثيرات النفط على النظام الدولي، وخصوصاً على تفاعلات الدول العظمى والكبرى. وثالثها الاحتفاظ بمعظم العائدات المالية في شكل استثمارات وودائع ومشتريات في دولها. ورابعها تخويف الاقطار النفطية بتهديدات عسكرية وهمية او بخلق الظروف لتهديدات حقيقية، وبذلك وقعت هذه الاقطار بعيداً عن احتمالات انشاء تحالفات عربية.

وتصادف ان حدث في مصر من التغيرات المتعلقة بالقيم وبالهياكل ما ينسجم مع التغيرات التي احدثها النفط، وربما تسببت احداهما في تضخيم الآثار الناجمة عن الاخرى. اذ حاولت القيادة المصرية بعد حرب تشرين الأول / اكتوبر أن تجد حلفاء يساندون خط التسويات السلمية. واشتد التركيز المصري بصفة عامة على البلدان النفطية ذات الفائض وعلى الاردن كطرف مباشر في المواجهة، الا أن الطرف السوري كان باستمرار يشك في استعادة اراضيه المحتلة في ظل تسوية تقودها مصر، وكانت تساوره الريبة في ان القيادة المصرية سوف تنفرد بحل خاص بها إذا اتيحت لها الفرصة، ولذلك قامت القيادة السورية بدور مهم ضد محاولات انشاء تحالف مصري ـ نفطي، لأن هذا التحالف يعني فقدان سورية القوة التفاوضية المصرية الى جانبها وفقدانها في الوقت نفسه العون المالي الذي تحصل عليه من البلدان النفطية. وفي كل الاحوال اختارت العربية السعودية أن تساند خطوات القيادة المصرية في كلا المجالين الداخلي والخارجي، دون الدخول في تحالفات

قد تؤدي الى «تسييس» النفط، وفرض تبعات والتزامات دولية أو اقليمية على السعودية، وعلى مجموعة البلدان النفطية.

كذلك لم تتوقف ليبيا عن السعي لانشاء تحالفات، ولكنها لم تتمكن من أن تضع لنفسها قواعد سلوك ثابتة في العمل العربي، فضلاً عن أن سياستها افتقرت الى قاعدة جماهيرية واسعة أو ذات امتدادات في اطراف عربية اخرى. ان تطلع القيادة الليبية الى موقع صدارة في التحالفات والسياسات العربية لم يتناسب في أي وقت مع الامكانات الليبية المطلقة او النسبية، الى جانب ان موقعها الجغرافي على حافة المشرق الغربية وحافة المغرب الشرقية يجعلها أكفأ «كحلقة اتصال» منها «كقيادة تحالفات». ولذلك فليبيا رصيد لتحالف قومي بين أطراف في المغرب والمشرق العربيين، أو هي هدف رئيسي لنفوذ اجنبي يسعى لاختراق النظام العربي بفرض عزل مشرقه عن مغربه أو للسيطرة على كليهما، أو لعزل النفط الليبي «المسيّس» عن بقية النفط العربي.

لقد تمثلت محاولات انشاء تحالفات في محاولة التحالف بين سورية والاردن في منتصف السبعينات، وقد استندت هذه المحاولة الى تقارب بين الدولتين منذ عام ١٩٧٠ ووصل هذا التقارب الى ما يشبه التحالف حين كان الطرفان يخططان الى تحقيق تكامل بين الدولتين. والواقع ان الاردن كانت تجد مصلحة في الوجود السوري في لبنان خصوصاً حين كان هذا الوجود ضابطاً للقدرة الفلسطينية في لبنان. اما على الناحية السورية فكانت المحاولة مع الاردن ضرورية لمقاومة الحملة السياسية العراقية ضد دمشق. وفي ١٩٧٦ بدأت الاردن في تحسين علاقاتها بمصر لتوازن بها الضغط السوري المتزايد. وفي ١٩٧٧ ازداد الاقتراب الاردني من مصر املاً في أن يحصل الاردن على نصيب من ثمار الجهود التي يبذلها النظام المصري مع الولايات المتحدة لتحقيق تقدم على صعيد التسوية، خصوصاً ان العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت تتدهور تدريجاً.

وقد حاولت كل من ليبيا والعراق عام ١٩٧٦ جذب سورية لتحالف مناوىء لمصر، الا ان الخلافات العراقية ـ السورية، والشك السوري في نيات العراق وعدم الاطمئنان الى ثبات الموقف الليبي، والخشية من ضغوط هذين الحليفين للتأثير على موقف سورية في لبنان، أحبطت المساعي المبذولة لتشكيل تحالف يناوىء مصر. الا أن هذه المحاولة وغيرها كانت كفيلة لأن تجعل مصر تتخذ موقع الدفاع في معظم سنوات هذه المرحلة. اذ انها لم تتمكن من تطوير علاقاتها بالبلدان النفطية الخليجية الى درجة التحالف او ما يقرب من ذلك. ويعود فشلها في ذلك الى سياسة العربية السعودية التي حاولت تفادي التحالف الصريح مع مصر، في وقت كانت تعمل فيه اطراف كثيرة ضد سياستها، بل وعلى العكس فضلت ان تبذل جهدها لتحسين العلاقات بين سورية ومصر، وهو الأمر الذي حدا بها الى الدعوة الى قمة في الرياض للنظر في موضوع التدخل العسكري السوري في لبنان. وقد أسفرت القمة كما كان متوقعاً عن مباركة عربية للتدخل السوري مقابل انقاذ القوة العسكرية الفلسطينية، كما استفادت منظمة التحرير ايضا من اكتساب تأكيد جديد لتأييد السعودية ومصر لها. أما السعودية فقد حققت بهذه القمة اول ممارسة حقيقية لنفوذها، وأكدت عربياً شرعية «الادارة» الجديدة بقيادة الملك خالد والامير فهد.

إن قمة الرياض كانت تعبيراً عن توازن القوة في النظام العربي في هذه الفترة بالتحديد، لأنه

تعرض لقضية تفجرت بسبب اختلال نمط التحالفات ولأن السعودية وسورية استخدمتا هذه القمة كتجربة تقيسان بها قوتيهما، كل في مواجهة الأخرى وفي تغيب مصري تدريجي. ففي اطار فشل النظام في انشاء تحالفات لها طابع الاستمرار، ولسبب الفراغ في القيادة، ولسبب الاضطراب الناشىء عن تغير قواعد السلوك، تفجرت الازمة اللبنانية، فكانت تعبيراً عن اجتماع عناصر الضعف في النظام في أضعف أعضائه وعند أضعف لحظاته. إذ كانت القيادة المصرية ببعض افعالها قد كشفت عن نيتها في الانعزال عن تفاعلات النظام الأساسية، تساعدها في هذا الاتجاه المجهودات المكثفة التي بذلها وزير الخارجية الامريكية ومصاعب الحصول على معونات وقروض من البلدان النفطية العربية. وكانت العلاقات بين حليفي حرب تشرين الأول / أكتوبر قد تدهورت الى حد كبير. كذلك شعرت اطراف لبنانية بأن منظمة التحرير الفلسطينية تعاني بسبب الملامح الانعزالية لمصر وتوجهاتها تجاه التسوية وخلافاتها مع سوريا، وتعاني أيضاً بسبب التغيرات السلوكية الناتجة عن النفط خصوصاً في مجال انتكاسة الحركة القومية وتشتت تياراتها واختفاء زعامتها. وقتئذٍ شعرت هذه الاطراف اللبنانية تساندها قوى خارجية - بينها اسرائيل - ان الفرصة سانحة لضرب الثورة الفلسطينية لاخراج الفلسطينيين من لبنان. وفي غياب تحالفات عربية تمنع تردي الازمة اللبنانية، تدخلت سورية وفرضت على النظام العربي واقعاً جديداً، اضطرت أمامه الأقطار العربية الى اضفاء الشرعية على التدخل السوري في لبنان وبذلك منحت سورية الحق في محاولة احتكار السيطرة على الفلسطينيين. وأصبحت الأزمة اللبنانية مسرحاً تتوازن عليه القوى العربية، نفطية وغير نفطية، والقوى الدولية، غربية - غربية، وغربية - شرقية، وأمكن في الوقت نفسه تقييد مجال الاجتهادات الفلسطينية في وسائل تسوية قضيتهم داخل أضيق حيز ممكن، واكتسب المفاوض السوري رصيداً ضخماً استخدمه في مساوماته المالية مع بلدان النفط، ومساوماته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي.

وفي النهاية نخلص الى ان مختلف المتغيرات خلال هذه المرحلة كانت تدفع النظام العربي نحو كارثة محققة. انتشار الواقعية المفرطة منهاجاً للعمل السياسي، واستقرار بيروقراطيات سياسية وحزبية في شكل طبقات متميزة أساءت بسلوكها الى شعارات عقيدة النظام، وتراجع منتظم للفكر القومي تحت وطأة القيود المفروضة على الصحافة والمنظمات الشعبية، وانقسام الحركات والأحزاب القومية، وتحول بعضها الى نظم قطرية متناقضة ومتنافسة، ورحيل الزعامة الكاريزمية، وأزمة الثورة الفلسطينية في الاردن ولبنان، واختراق الولايات المتحدة لمصر كطرف رئيسي في النظام، وانفجار الثروة النفطية وانفجارات الفقر في مصر والسودان والمغرب وشطري اليمن وغيرها، وتغير سلوكي عام في النظام تحت تأثير النفط وأمواله وأخلاقياته، واتجاه متزايد نحو العمل الثنائي وتفضيله على العمل الجماعي، وتدهور الامكانات السياسية والعسكرية.. وغيرها من المتغيرات التي شكلت الاطار الذي تمت فيه زيارة الرئيس المصري إلى اسرائيل. وإذا كان الاعلام الغربي - والأمريكي بالذات - قد أضفى على هذه الزيارة صفات المفاجأة والشجاعة، فلأن له أهدافاً واضحة ومعروفة، ولكن الزيارة لم تكن مفاجأة، لأنها إذا وضعت في سياقها السياسي والتاريخي وفي اطار البيئة المحيط بها تصبح ثمرة لعدد كبير من المتغيرات السائدة وقتها، وإذا درست ووثق لها تصبح حادثاً دفعت الى تحقيقه قوى متعددة، وساهمت في صنعه وتدشينه أطراف عربية مختلفة.

الفصل الثالث

تطور النظام العربي

١٩٧٧ ـ ١٩٨٢

من أصعب الامور على الباحث محاولة تحليل مرحلة معاصرة، لم يكتمل بعد نضوج تطوراتها أو تكاملها، ولم تفرز بعد نتائجها بشكل نهائي أو حاسم. فالكاتب السياسي أو الكاتب في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، هو أولاً طرف في المرحلة التي يسجلها أو يكتب عنها متأثراً بتطوراتها، منفعلاً بما يمسه منها أو يمسه منها أو يمس أفكاره الأساسية، مندفعاً أحياناً ومنفعلاً أحياناً أخرى في الحكم عليها، وينحاز بدرجة تزيد أو تنقص بقدر ما ينقص أو يزيد التزامه بالموضوعية، وفي الحصيلة النهائية لن تكون قراءته للأحداث المعاصرة خالية من تحيز ما. لقد حاولنا خلال عملنا في هذا الكتاب ان نكون موضوعيين ليس في تفسيرنا للأحداث والتطورات العربية فقط، ولكن أيضاً في تقديمها داخل إطار من نسق متكامل يربط بعضها ببعض ويضمن حدا أقصى من موضوعية العرض والتحليل، هذه الموضوعية لم تكن ـ ولا يمكن أن تكون ـ مطلقة، لأنها ترتبط برؤية قومية لم نحاول اخفاءها خلف موضوعية البحث والتحليل، بل تعمدنا أن تكون واضحة منذ البداية، ومنذ أن أعددنا الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٧٩ أردناها واضحة أمام القارىء ليكون شريكاً لنا في فهم ما يجري على الساحة العربية ومستعداً معنا لتفسير الاحداث واستشراف مستقبل هذه الأمة، من منطلق الاقتناع والايمان بها.

لقد تتبعنا في الفصل السابق مراحل تطور النظام العربي منذ النشأة ومروراً بالمد القومي وانتهاء بمرحلة الانحسار، هذه المراحل ـ كما ذكرنا ـ مراحل تعسفية، ولأن تغير الظواهر السياسية لا تحدث في غيبة التاريخ، أو بين عشية وضحاها، وانما تسبقها متغيرات تمهد لها وتصبح هي نفسها مقدمةً لظواهر وتغيرات أخرى. وقد يأتي بعد عشرات السنين من يعتبر هذه المراحل الثلاث فترات في مرحلة واحدة هي مرحلة النشأة. حينئذٍ قد يكون معياره أن نسق القيم الذي يبدو لنا الآن في تحول، لم يكن يتحول حقاً وانما يتأثر صعوداً وهبوطاً بفعل متغيرات أخرى وقد يكون معياره آنئذ ان ما نراه من تحول جذري في هياكل النظام العربي ليس بالتحول الجذري إذا قورن بالتحولات التي قد تحدث في المستقبل.

ولكننا في إطار ما اخترناه من معايير، نشعر بأن المراحل الثلاث التي تطور النظام خلالها هي

الاشد انسجاماً مع تحولات القيم والهياكل. ونبدأ في هذا الفصل بدراسة حدث خطير اهتز بسببه النظام العربي، عقيدة وهياكل، ولكنه كأي حدث أو ظاهرة سياسية، لم يولد من فراغ أو في فراغ، ونستطيع وفق المعايير التي وضعناها أن نجعله بداءةً لمرحلة، ولكننا نتمنى في أعماقنا أن يكون بدء نهاية لمرحلة، حتى إن كان بدء نهاية طويلة ومؤلمة، بعدها يدخل النظام مرحلة جديدة على أسس قوية ومتينة.

ولذلك يبدو من الضرورة أن نعود لنلم شتات المتغيرات التي شكلت في معظمها البيئة التي في إطارها صدر القرار المصري بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، قبل أن نتابع رد فعل النظام العربي ومدى قدرته على امتصاص هذا القرار والتأقلم معه، أو للفظه والتمرد عليه.

أولاً: المحيط الدولي

بعد الانسحاب الامريكي من فيتنام ركزت الولايات المتحدة الامريكية على إعادة التوازن إلى القمة الدولية، وبدأ هنري كيسنجر تنفيذ سياسة تقوم على دعامتين أساسيتين: الاولى في مجال اضعاف الخصم السوفياتي وتشتيت جهوده العسكرية والسياسية عن طريق الاقتراب الامريكي من الصين، ولكنه اقتراب حذر بحيث لا يشجع الصينيين على محاولة الاخلال بنظام القمة الثنائية. والثانية في مجال إعادة ثقة أعضاء حلف الاطلسي والدول التي تجري في فلك الصداقة الامريكية بالزعامة الامريكية. ولم تكن قضية الشرق الأوسط تحتل مكانة ذات أهمية في أولويات السياسة الخارجية الامريكية، وان احتلت مكانة أهم قليلاً في السياسة السوفياتية لأسباب تتعلق ببرامج التسليح والنفوذ السوفياتي في بعض أقطار المنطقة. وما دام الوضع العسكري لا يمثل خطراً ظلت مكانة الشرق الاوسط ثانوية لدى الولايات المتحدة[1]. إلا أن هذا لا يعني ان الولايات المتحدة كانت من دون سياسة «شرق أوسطية» واضحة. إذ عقب حرب ١٩٦٧ برزت حركة امريكية دائبة لتحقيق ثلاثة اغراض رئيسية هي:

انهاك السياسة الخارجية المصرية وراء سراب السعي لانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، والقضاء على الوجود السوفياتي في مصر واضعاف العلاقة بين موسكو والقاهرة، ومنع توحيد السياسات العربية حول هدف محدد أيا كان. وقد بدأت الولايات المتحدة خطواتها نحو تحقيق الغرض الاول بتقديم مشاريع للتفاوض وحث القيادة المصرية على الاعتراف بأهمية الدور الأمريكي، ومن خلال التفاوض فرض القبول بتنازلات علنية والقبول بنتائج الهزيمة. من ناحية أخرى، نسقت الولايات المتحدة مع العربية السعودية لإقناع أو اغراء مصر لطرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر والاساءة للعلاقات السوفياتية ـ المصرية[2].

---

(١) يقول هنري كيسنجر في مذكراته: «ان كل دبلوماسيتنا وكل وسائل اعادة تموين اسرائيل كانت موجهة بقصد تحقيق نصر اسرائيلي سريع». انظر: *Newsweek*, 1/3/1982.

(٢) William Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981), p. 148.

من ناحية أخرى، حاولت الولايات المتحدة افشال مختلف الاجتماعات العربية وبخاصة مؤتمرات القمة واضعاف مركز مصر فيها. إذ تعمدت ـ قبل انعقاد قمة الخرطوم بخمسة أيام ـ الاعلان عن رسالة الرئيس جونسون الى الاقطار العربية التي لم تقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة والتي تؤكد فيها مبادئه الخمسة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي وكان الهدف من الرسالة والاعلان عنها «اقناع هذه الدول بحسن النوايا الامريكية عن طريق وعوده الغامضة، ولمحاولة بث الخلافات بين الدول العربية والحيلولة دون توحيد موقفهم في اجتماع الخرطوم، لمواجهة العدوان الاسرائيلي»[3]. وبعد المؤتمر طالبت البلدان العربية الولايات المتحدة بتنفيذ هذه المبادىء الخمسة فرفضت بالمراوغة والخداع. وقبل انعقاد مؤتمر قمة الرباط في ١٩٦٩، وهو المؤتمر الذي مني بالفشل منذ الساعات الاولى لانعقاده، اذاعت الولايات المتحدة أن مصر كانت على وشك توقيع اتفاق منفرد. ثم انتقلت الولايات المتحدة إلى أسلوب جديد بعد حرب تشرين الاول/ أكتوبر، إذ أعلنت في إطار حملة إعلامية وسياسية كاسحة عن انشاء قوة للانتشار السريع موجهة ضد اقطار الخليج التي تجاسرت واستخدمت النفط كسلاح سياسي، وبعد ذلك ركز وزير الخارجية الامريكية على رحلات مكوكية تنقل خلالها بين العواصم العربية ناقلاً إلى الزعماء العرب ما زعم انها آراؤهم في بعضهم البعض. ثم نجحت الولايات المتحدة في تأجيل عقد مؤتمر قمة كان من المقرر انعقاده في الصومال بعد حملة لدى الاقطار الخليجية صورت الصومال كقاعدة سوفياتية تهدد أمن الجزيرة العربية[4].

لقد أحرزت حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ حقائق متعددة، وأكدت الولايات المتحدة حقائق كانت معروفة، فعزل مصر أو انعزالها عن النظام العربي واختراقها من جانب الولايات المتحدة صار أهم القضايا التي عبئت لها امكانات مادية واعلامية وسياسية كبيرة. فمن ناحية، أعيد تشكيل صورة القيادة المصرية للرأي العام الأمريكي، حتى تمكنت أجهزة الاعلام الأمريكية من أن تحاصر القيادة المصرية حصاراً شاملاً وتصبح احد المدخلات الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي المصري. وبالفعل وصلت القيادة المصرية الى مرحلة تلونت فيها تماماً باللون الاعلامي الأمريكي وخضعت خضوعاً يكاد يكون مطلقاً للمفاهيم الأمريكية. ومن ناحية أخرى لعبت الدبلوماسية الأمريكية دوراً كبيراً لكي تصبح المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لصنع القرار المصري المناسب، فبالزيارات المتكررة لهنري كسينجر ولعمليات «التثقيف» التي باشرها مع هذه القيادة استطاع أن ينسق بين التحليل المصري للأوضاع الدولية والاقليمية والتحليل الأمريكي لها، وفي أحيان بدا التحليل المصري كأنه البرهان أمام رجال الكونغرس الأمريكي على صدق التحليل الحكومي الأمريكي. كذلك قام كيسنجر بالايحاء لدى القيادة المصرية لادخال تعديلات على أجهزة الاعلام المصرية، واشترك بشخصه وبأجهزته في محاربة شخصيات اعلامية مصرية لها مواقف محددة في قضايا المنطقة وقضايا التعامل مع القوتين العظميين، كما شكل جهازاً دبلوماسياً

---

(٣) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١٦.

فتسلم السفارة الأمريكية في القاهرة واستطاع في سنوات قليلة أن يخترق ـ بمساعدة القيادة المصرية ـ قطاعات رئيسية في المجتمع، كقطاع المثقفين وقطاعات العمال والسياسيين القدامى ورجال الأعمال.. الخ، وفي نهاية الحقبة كانت السفارة الأمريكية في القاهرة أكبر سفارة للولايات المتحدة الأمريكية بعد سفارتها في موسكو؛ وارتفعت حصة مصر من القروض والمعونات الأمريكية الى حد لم تعرفه مصر من قبل، بل ولم تعرفه دولة أخرى في العالم الثالث سوى إسرائيل. وصاحبت هذه القروض والمعونات حملة اعلامية مصرية وأمريكية صورت الرخاء في ظل «اعتدال» السياسية المصرية مقدمة للثراء في ظل «السلام» مع اسرائيل.

الا أنه مع كل ذلك كانت الولايات المتحدة حريصة كل الحرص على أن تبقى القوة العسكرية المصرية دون مستواها الذي كانت عليه قبل حرب تشرين الأول / أكتوبر، إذ انتهزت فرصة سوء العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي وتقدمت بوعود لاعادة تسليح الجيش المصري بشرط أن يتخلى ليس عن السلاح السوفياتي فقط، بل عن الفن السوفياتي في الحرب، ولذلك شجعت مصر على تصدير سلاحها إلى دول أخرى في المنطقة، ولكنها لم تعوض مصر خسارتها نتيجة فقدانها السوق السوفياتية، ولم تفلح محاولات مصر في اقناع الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفياتي يغرق ليبيا بالأسلحة، ويهدد بها أمن مصر، الأمر الذي أدى في النهاية الى اشتباك مسلح بين الدولتين بسبب ادراك القيادتين لاختلال ميزان التسلح بينهما. بل حاولت القيادة المصرية عرض مصر في أوضاع جذابة للمؤسسة العسكرية الأمريكية، ولعبت بالفعل أدواراً محددة في افريقية وفي عُمان والقرن الافريقي أملاً في أن تحصل على مركز متقدم بين الدول الصديقة للولايات المتحدة.

بمعنى آخر هدفت السياسة الأمريكية الى تحقيق اختراق امريكي كامل لمصر يتم بموجبه القضاء على القيم الوطنية والقومية والانجازات الاجتماعية ويفرض قيماً جديدة في مجالات الاستهلاك والانعزالية والعداء للعروبة والعرب، وفي الوقت نفسه الذي يتحقق فيه هذا الاختراق تحرم مصر من الوصول الى نقطة الثقة بالقدرات الذاتية، بل فرضت عليها أن تظل دائماً عند حد الحاجة الى الولايات المتحدة، والحاجة الى مزيد من التنازلات الداخلية والخارجية لتحصل على أقل الضروريات وتحفظ الاستقرار الداخلي، كما فرضت على القيادة السياسية مزاجاً معيناً يدفع الى الشعور بأهمية ارضاء الرأي العام الأمريكي خاصة والغربي عامة وذلك بالتقدم بتنازلات يصورها الاعلام الأمريكي في شكل مبادرات شجاعة وعقلانية متحضرة.

وعلى الرغم من أنه قد يبدو أن الولايات المتحدة قد اختصت مصر بهذا الاهتمام دون بقية الوطن العربي إلا أن الحقيقة غير ذلك، فقد تحركت السياسة الأمريكية بخطى سريعة في اتجاهات متعددة في النظام العربي. إذ اختار الاعلام الأمريكي شخصيات عربية لها أهمية في مواقعها، وأبْرَزَها دولياً وعربياً وأحاطها بهالات من العبقرية والذكاء والتحضر. ففي قطاع النفط والاعتدال السياسي وقع الاختيار على شخصيات كبرى في الجزيرة العربية، وتم اختراق الساحة الفلسطينية بالاعلاميين الأمريكيين وغيرهم من الغربيين لابراز قيمة الاعتدال والاستجابة للمزاج الغربي في

تسوية القضايا الدولية، حتى إنه جاءت مرحلة عانت فيها المنظمة عدم المصداقية والتناقض، مما كان له أعمق الاثر ليس على مسار الاحداث في المنطقة فقط، بل على الرأي العام العربي، وبخاصة في دول المواجهة.

من ناحية أخرى، عملت الولايات المتحدة على تحطيم الطاقة المعنوية التي انبعثت من النفط بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر. وقد تطلب ذلك أن تقوم الولايات المتحدة بعدة اجراءات واستخدمت حداثة عهد العرب بالسوق العالمية ومناورات أسواق العملة فتمكنت من تسخير رفع سعر النفط لتشغيل آبار هامشية في بحر الشمال والولايات المتحدة وكندا، وربطت النفط بعملتها فتحكمت في ايداعاته وفي موازنات الدول الأوروبية واحتياطيات الدول المنتجة، ولكنها ركزت بشكل خاص على هدف نقل السيطرة على النفط من المنتجين الى المستهلكين. واستخدمت امكاناتها لتتدخل في توجهات العوائد النفطية، وبخاصة في مجال المعونات العربية داخل النظام العربي وفي العالم الثالث لكي تستطيع توجيه العائد الاجتماعي والسياسي لمصلحتها. وحين بدت هذه الاجراءات غير كافية لضمان التزام الدول النفطية بقواعد السوق الدولية وعدم ربط النفط بالمشكلات السياسية العربية، لجأت السياسة الأمريكية الى استخدام وسيلتين هدفهما الرئيسي هو خلق حالة من التوتر المحكوم في شبه الجزيرة العربية. فمن جهة، تكرر تسريب تقارير نسبت الى أجهزة المخابرات الأمريكية والدولية تزعم وجود خلافات داخل نظم الحكم في دول النفط، ومن جهة أخرى، ركزت الدبلوماسية والاعلام الأمريكيان على أخطار التهديد الداخلي والخارجي على منطقة الخليج. ولا شك ان أغلب هذه الاجراءات حققت أهدافها إما لأنها اثارت التوتر داخل النظم الحاكمة في أقطار الخليج توقعاً لأخطار داخلية وخارجية، أو لأنها أثارت فعلاً أخطاراً داخلية وخارجية، وفي كل الأحوال لم نصل الى منتصف السبعينات الا وكانت منطقة الخليج العربي ملتهبة بالتوتر، منهمكة بمسائل الامن المحلي، منزعجة لما صار اليه حال النفط والودائع ومتمنية أكثر من أي وقت مضى اختفاء المشكلة الفلسطينية أو على الأقل تسويتها «عقلانياً» وبالاعتدال.

وجاء تولي رونالد ريغان الرئاسة الأمريكية دليلاً جديداً على تصاعد قوة التيار المحافظ في الولايات المتحدة. وتعهد ريغان أن تشهد فترة حكمه استعادة ثقة الشعب الأمريكي في مؤسسة الرئاسة الأمريكية التي انتابها الضعف وعدم المصداقية منذ عهد رتشارد نيكسون. ولذلك أقدم ريغان على اتخاذ اجراءات رئيسية في قطاعات الاقتصاد والسياسة الخارجية والتسلح، ورفع حدة التوتر مع الاتحاد السوفياتي منتهزاً فرصة تعاقب شيوخ مرضى على قيادة الكرملين، وكسر شوكة التمرد الأوروبي على القيادة الأمريكية للمعسكر الغربي، وقاد حملة اعلامية ضخمة لتغيير صورة حرب فيتنام معتبراً هذه الصورة أحد أسباب المشكلة الأمريكية في السبعينات، وفي الوقت نفسه دخل معارك غير متكافئة مع كرانادا وهي دويلة صغيرة في البحر الكاريبي، ومع نيكاراغوا. وحاول اتباع الأسلوب نفسه في الشرق الأوسط، وخصوصاً في لبنان، وهو التدخل الذي أثبت فشله حدود القوة للدولة العظمى، ولكنه عاد مرة أخرى وأمر الأسطول السادس باختطاف طائرة مدنية مصرية في الأجواء الدولية. ولا شك أن هذه الاجراءات التي اتخذها الرئيس الأمريكي قد اكسبت الولايات المتحدة قوة مضافة لردع الدول الصغرى، وأكسبته شخصياً شعبية هائلة في الولايات

المتحدة، ولكنها تكشف عن حاجة النظام السياسي الأمريكي الى اتباع أساليب غير تقليدية في السياسة الخارجية لتحقيق أهداف داخلية.

أما بالنسبة للصراع العربي ـ الإسرائيلي فقد استمرت الولايات المتحدة تتبع النهج الذي وضعه هنري كيسنجر ولكن مع حذر واضح وتردد شديد. إذ تواصلت سياسة تشجيع الخلافات العربية، ورفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وطرق أبواب الحلول المنفردة، والتدخل في أعمال مؤتمرات القمة العربية والمشاركة في التحضير لها(٥). وفي الوقت نفسه تواصلت سياسة دعم اسرائيل وتأكيد تفوقها العسكري والسياسي، ولذلك عقدت الولايات المتحدة مع اسرائيل اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي في ١٩٨٣ يسمح للولايات المتحدة بتخزين أسلحتها في اسرائيل ويسمح لاسرائيل بالاعتماد على مصادر المعلومات الأمريكية. كما وقعتا اتفاقية لانشاء منطقة تجارة حرة تفتح سوقاً واسعة في الولايات المتحدة للمنتجات الاسرائيلية. ومن ناحية أخرى، ضمنت الولايات المتحدة لاسرائيل تمسك مصر بمعاهدة الصلح ومنعها من تحقيق أي تقدم حقيقي اقتصادي أو عسكري. وفي الحقيقة تعتبر مصر واسرائيل مثلان متناقضان لدولتين احداهما فرطت في أرصدتها الهائلة التي تكونت لها من خلال العلاقة السوفياتية ـ المصرية من أجل علاقة أمريكية ـ مصرية لم يتكون بفضلها لمصر أرصدة سياسية تذكر سواء على الصعيد العربي أم الافريقي أم الدولي(٦)، والثانية استمرت تحافظ على أرصدتها الهائلة التي تكونت لها من خلال العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية وهي الآن تستخدم هذه الأرصدة لتضغط بها على الاتحاد السوفياتي لتغيير مواقفه من اسرائيل والشرق الأوسط.

---

(٥) قبل انعقاد قمة فاس أعلن الرئيس الامريكي رونالد ريغان عن «مبادرة» جديدة كان المقصود منها التأثير على مؤتمر القمة العربي المزمع عقده لمناقشة مبادرة الملك فهد. انظر تحليلاً لمبادرة ريغان في:

Naseer Aruri and Fouad Maghrabi, «The Reagan Middle East Initiatives,» in: Naseer Aruri et al., *Reagan and the Middle East* (Belmont, Mass.: AAUG, 1983), pp. 49-78.

(٦) بالرغم من هذه العلاقة التي كثيراً ما يصفها المسؤولون المصريون بأنها علاقة خاصة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تترك فرصة دون أن تستغلها لتحجيم الدور السياسي المصري في المنطقة العربية بل وعلى المستوى الدولي. من أمثلة ذلك المعاملة غير المناسبة للمسؤولين المصريين الذين يزورون الولايات المتحدة الامريكية، والتركيز الامريكي السياسي والاعلامي على مبادرات وسياسات قيادات عربية أخرى، والاهانة المتعمدة للقيادة المصرية اثناء حادث اختطاف الطائرات الامريكية لطائرة مدنية مصرية ورفضه تقديم الاعتذار الذي طلبته مصر بالشكل المناسب أو المطلوب، وتوريط مصر في حوادث ومشكلات متعاقبة، إضافة إلى موقف الاعلام الامريكي من مصر وعودة أحد كبار المعلقين الامريكيين المقربين من البيت الابيض إلى استعمال تعبير «مصر الرجل المريض في العالم العربي» وهو التعبير الذي سبق استعماله في عام ١٩٨٠، وخطورة هذا التعبير هي ما يحمله من مضمون تاريخي عميق، وما يمكن أن ينبني عليه من سلوك امريكي. انظر:

Joseph Kraft, «Egypt's Deepening Dilemma as Sick Man of Arab World,» *International Herald Tribune*, 28/11/1985, p.4.

انظر أيضاً:

Hamid Ansari, «Egypt in Search of a New Role in the Middle East,» *American Arab Affairs* (Spring 1985), pp. 43-49.

أما الاتحاد السوفياتي، فقد كانت هذه الحقبة امتحاناً لقدراته وسياساته أكثر من أي مرحلة أخرى من مراحل النظام العربي، إذ انه منذ أن غامر قبل حرب ١٩٦٧ بضغطه على مصر لنقل سوريا نقلة نوعية في اطار التفاعلات العربية لم يستطع أن يحقق انجازاً ملموساً في نطاق تنافسه مع القطب الأمريكي في المنطقة. لذلك يمكن القول إن النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط يستند الى مقومين رئيسيين احدهما المد القومي المناهض للاستعمار الغربي والولايات المتحدة بالذات، وثانيهما مصر، فقد ارتبط بهما في دخوله الى المنطقة وارتبطت بضعفهما وانحسارهما عودة الولايات المتحدة الى المنطقة، وعلى حساب النفوذ السوفياتي. والملاحظ في الحالتين أنه على عكس الولايات المتحدة لم يبذل الاتحاد السوفياتي الجهد الذي يتناسب مع أهمية المنطقة العربية لا في دخوله ولا في منع عودة الولايات المتحدة. في الحالة الأولى دعي الى الدخول، وفي الحالة الثانية وجد نفسهُ غير مؤهل كدولة عظمى لأن يفعل أكثر من أن ينتظر حتى تهدأ الهجمة الأمريكية أو تنشط الحركة القومية في الوطن العربي وبالتحديد يرى بعض دارسي الكرملين أن الموقف السوفياتي اتسم بالسلبية تجاه مشاريع وخطط الولايات المتحدة «للتسوية السياسية في الشرق الأوسط» وتجاه التنكر الأمريكي للبيان السوفياتي ـ الأمريكي الصادر في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧. ولا شك أن تقدير الاتحاد السوفياتي كان يقضي بأن يحتل الوفاق ومفاوضات «سالت» الثانية مكانة متقدمة في أولويات السياسة الخارجية السوفياتية وأن يقل الاهتمام بتطور الاحداث في الشرق الأوسط(٧)، كما اتسم هذا الموقف السوفياتي بالركون الى قناعات «حتمية» وايديولوجية. فالخطوات التي اتخذها الرئيس المصري لم تكن سوى انحرافات في مسار التاريخ والقوانين الموضوعية، وأن التغيرات في المنطقة سوف تنتج عن تغيرات سياسية واجتماعية تستند الى قوانين موضوعية عن التطور التاريخي. ومع ذلك فلم يحاول الاتحاد السوفياتي من جانبه أن يسيء إلى مركزه في مصر، فعلى الرغم من طرد الخبراء السوفيات في عام ١٩٧٢، استمر الاتحاد السوفياتي في تزويد مصر بالسلاح وبكميات وأنواع كان يتردد في تقديمها قبل ذلك، وحين حاول الرئيس المصري أن يوازن بين سياستي التسوية السياسية مع الولايات المتحدة والاستعداد العسكري مع الاتحاد السوفياتي بدأ الاتحاد السوفياتي يحذر الرئيس المصري من أخطار «السلام الأمريكي»، ورفض مسايرته في هذا الطريق(٨). وتطور الخلاف المستند إلى عدم الثقة بين القادة السوفيات والقادة المصريين(٩) إذ تصور القادة السوفيات أن الرئيس المصري ينوي تعبئة الامكانات السياسية المصرية في افريقيا والوطن العربي بهدف مطاردة السوفيات

---

(٧) Rashid I. Khalidi, *Soviet Middle East Policy in the Wake of Camp David* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1979), pp. 9 and 75-76, and David Pollock, «Great Power Intervention in the Middle East, 1977-1978,» in: Milton Leitenberg and Gabriel Sheffer, eds., *Great Power Intervention in the Middle East* (New York: Pergamon Press, 1979), p. 327.

(٨) Amnon Sella, *Soviet Political and Military Conduct in the Middle East* (London: Macmillan, 1981), p.111.

(٩) حول اتهام السوفيات بالتدخل في شؤون مصر الداخلية، انظر:

Muhammed Hasanayn Heikal, *The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence* (New York: Harper and Row, 1978), pp. 200-202.

والاساءة الى منجزاتهم. وتصور الرئيس المصري أن الاتحاد السوفياتي يحاصر مصر في افريقيا عن طريق زيادة نفوذه في ليبيا وأوغندا ومحاولة قلب نظام الحكم في السودان وعن طريق التمركز في قواعد ثابتة في أثيوبيا والقرن الافريقي[١٠] ولا شك أن الصورة العامة للامتداد السوفياتي في المنطقة وتشجيعه سورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتخاذ مواقف ضد مصر، وبخاصة بعد الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك، أكدت انطباع القيادة المصرية بأن الاتحاد السوفياتي يعمل لمحاصرة مصر عربياً واقليمياً، وفي مناطق تعتبر ضمن صميم الأمن الوطني المصري، وهي المناطق المتصلة بمنابع النيل وبالعمق الافريقي لمصر[١١].

وقد تزامنت معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية وأصداؤها في المنطقة مع فترة سوفياتية بدأ الاتحاد السوفياتي خلالها وكأنه مشلول الحركة في كل الساحات الدولية، باستثناء شهور قليلة خلال حكم اندروبوف، ومنذ تولي غورباتشوف في ١٩٨٥. ففي الوقت الذي كان الرئيس الأمريكي ريغان يعيد للسياسة الخارجية الأمريكية سمعتها الهجومية ويتدخل بفعالية في كل أقاليم العالم، مستعيداً للولايات المتحدة الهيمنة والنفوذ ولسياستها القدرة على الحسم، اتسم السلوك السوفياتي بالحذر واتخذ وضع الدفاع سواء في بولندا أم أفغانستان أم الشرق الأوسط. وفي ظل أزمة القيادة السوفياتية بدأ الحديث عن اعادة تقويم السياسة الخارجية السوفياتية في ضوء النكسات المتعاقبة في الشرق الأوسط والقرن الافريقي، وعن جدوى الاستثمارات السوفياتية في دول العالم الثالث[١٢].

وبالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي تأكد خلال السنوات الأخيرة عمق المأزق السوفياتي، إذ نجحت الولايات المتحدة في ابراز اللافعالية السوفياتية في مواجهة انهيار قيم النظام العربي وتعقد الخلافات العربية وتصاعد تيار التبعية العربية للهيمنة الأمريكية. ولم يكن الاتحاد السوفياتي في أي وقت مضى في وضع ضعيف في الشرق الأوسط كما كان منذ توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية. بينما بلغ النفوذ الأمريكي أقصاه في الفترة نفسها. وكان واضحاً أن الولايات المتحدة مستفيدة بدرجة أكبر بعد كل عمل عسكري اسرائيلي على دولة عربية. وتشهد تطورات هذه المرحلة على ذلك. فالعلاقات العراقية ـ الأمريكية تحسنت بعد تدمير المفاعل النووي العراقي[١٣]، وتدعمت العلاقات التونسية ـ الأمريكية بعد غارة اسرائيل على تونس، وتتوالى بلا انقطاع محاولات منظمة التحرير الفلسطينية للتقارب مع الولايات المتحدة بالرغم من كل ما أصاب المنظمة من تدمير واغتيال وانعزال على أيدي اسرائيل والولايات المتحدة. أما الاتحاد السوفياتي فبالرغم من ثباته

---

(١٠) Pollock, «Great Power Intervention in the Middle East, 1977-1978,» pp. 318-319.

(١١) انظر الحملة الاثيوبية ضد مصر في تلك الفترة في:
Wandimreh Tilhaum, *Egypt's Imperial Aspirations over Lake Tana and the Blue Nile* (Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 1979).

(١٢) Richard Ned Lebau, «The Superpowers in the Middle East: The Dynamics of Involvement,» in: Mark Kaupp and Craig Nation, eds., *The Soviet Union and the Middle East in the 1980's* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1983), p. 275.

(١٣) حول تفاصيل عملية قصف المفاعل النووي في بغداد، انظر:
Amos Perlmutter, et al., *Two Minutes over Baghdad* (London: CORGI, 1982).

وثبـات كتلتـه في أوروبـا لمدة طويلة إلا أنه لازال فاقداً معظم النفوذ الذي يستحقه في الشرق الأوسط. وقد لا يكون من السهل عليه استعادة مكانته في هذه المنطقة في الأجل القصير لأن القيادة السوفياتية الجديدة حريصة بالدرجة الأولى على مواجهة الخطط الأمريكية التي تهدف الى استنزاف امكانات الاتحاد السوفياتي في مشاريع الاستعداد لحرب الفضاء، بل وقد يضطر بسبب استمرار وضع الانهيار في النظام العربي إلى تقديم بعض التنازلات للطرفين الأمريكي والاسرائيلي والتيار النفطي أو على الأقل تأجيل اتخاذ اجراءات تجاه مشكلات المنطقة الى ما بعد تسوية مشكلات أكثر حيوية مع القطب الأمريكي وفي القارة الأوروبية.

أمـا دول أوروبـا الغربية فقد جاءت حرب تشرين الأول / أكتوبر وارتفاع أسعار النفط لتضعف من مكانتها الدولية، وهي المكانة التي كانت دول السوق الأوروبية تسعى لتعزها. إذ كانت دول السوق قد حققت مستوى في النمو الصناعي وفي تنسيق المواقف السياسية يسمح لها بأن تستعد لاتخاذ مواقف سياسية موحدة. ولا شك أن الظروف الدولية ـ لو استمرت ـ لسمحت لها بتحقيق هذا الهدف، فالوفاق بين القطبين الأعظمين فتح قنوات تجارية وائتمانية متعددة بين دول شرق أوروبا ودول السوق، فضلاً عن أن أزمات القيادة الأمريكية وحرب فيتنام كانت أيضاً من العوامل التي أضيفت الى الثقل الدولي لدول السوق. ولكن بعد ارتفاع أسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣، وتحول الولايات المتحدة من موقف السلبية المدعم للاحتلال الاسرائيلي الى موقف الايجابية الهادف الى تصفية مصادر القوة العربية الناشئة، وضع أوروبا الغربية في موقع مواجهة مع الولايات المتحدة لم تكن بعد قد استعدت له، بخاصة أن الضرر الذي أصاب أوروبا من ارتفاع أسعار النفط فاق الضرر الذي أصاب الولايات المتحدة.

ولـذلـك اضـطرت اوروبـا تحت ضغط الولايات المتحدة الى تقييد آفاق الحوار العربي ـ الأوروبي، وكان شرط الولايات المتحدة لاستمرار الحوار هو أن لا يتضمن الوصول الى اتفاقيات بين المجموعتين حول النفط وحول أزمة الشرق الأوسط وبوجه خاص موضوع فلسطين[١٤]. في الوقت نفسه لم تكن البلدان العربية النفطية متحمسة للحوار من أساسه، وغير مستعدة لأن تواجه الضغط الأمـريكي على أوروبا بحوافز عربية لأوروبا سواء على صعيد النفط أم استثمار ودائع، وبذلك لم تعط أمريكا أو العرب لأوروبا الفرصة لكي تطور موقفها من القضايا العربية الى موقف عملي، بخاصة وأن الدول شعرت منذ البداية أن الأقطار العربية صاحبة النفوذ سواء أكانت نفطية أم أقطار مواجهة مع اسرائيل، انشغلت كلياً بالمجهود الأمريكي الهائل في المنطقة، كما شعرت أن

---

(١٤) Udo Steinbach, «The European Community and the US in the Arab World,» Shaked and Itamar Rabinovich, eds. *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1980), p. 128.

وقـد اتفقت الـدول الأوروبية على عدم اتخاذ قرار يمس المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وهو الاتفاق المعروف بإتفاق «Gyminch» الموقع في ١١ حزيران/يونيو ١٩٧٤.

الولايات المتحدة جادة في عزل النفط عن السياسة العربية، وفي تخفيف التوتر في المنطقة، واتضح لها أيضاً أن المال العربي يتجه نحو خدمة المصالح الأمريكية ليس فقط في الوطن العربي، بل أيضاً في افريقية والعالم الثالث، على حساب عدد من المصالح الأوروبية. كذلك وجدت دول السوق أن الأقطار العربية النفطية ترحب بالعلاقات التجارية على المستوى الثنائي وتفضلها على المشاريع الجماعية التي كانت أساس الحوار العربي ـ الأوروبي.

وقد تأكدت النظرة الأوروبية حين تخلت دول مجلس التعاون الخليجي عن الحوار العربي الأوروبي ودخلت في منتصف الثمانينات في حوار خليجي ـ أوروبي منفصل تماماً عن الحوار العربي الأوروبي(١٥).

ثانياً: النظام العربي

في مقدمة خصوصيات النظام العربي وقع الخلط بين الامكانات وبين الارادة التي تستخدم هذه الامكانات، وهو الخلط الناتج عن خصوصية أخرى تتعلق بالدور الذي يلعبه الرأي العام العربي عبر الحدود السياسية لدول النظام، وهو الدور المرتبط بالشرعية القومية للنظم السياسية الحاكمة. ويفسر لنا الكثير من تفاعلات النظام التي أدت في جملتها الى الانحراف عن الخط القومي في نهاية الحقبة. إذ حين دخل النظامان السوري والمصري الحرب وحققا الانتصارات الأولى، لم يحاول أي منهما أن يعلن عن أهدافه المحدودة من هذه الحرب، ولذلك فإنه حين حدثت انتكاسات على الجبهتين في الأيام الأخيرة للحرب لم يتأثر الرأي العام بهذه الانتكاسات بقدر ما تأثر عند اكتشافه قبول النظامين الدخول في اتفاقيات لفك الاشتباك على الجبهتين. وهنا تعرض التضامن العربي الذي سبق الحرب الى صدمة، وبدأت الخلافات تظهر على سطح العلاقات العربية، واتخذت كل من ليبيا والعراق بالذات مواقف تستند الى الشرعية القومية، واتهمتا النظامين المصري والسوري بالخروج عنها. ولا شك أنه كان يمكن تفادي هذا الوضع لو أن النظامين المصري والسوري أعلنا بوضوح أهداف حربهما المحدودة، بل كان يمكن أيضاً تفادي انقسام جبهة

---

(١٥) دخلت المحادثات مرحلة متقدمة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥ بهدف عقد اتفاقية اقتصادية للتعاون بين السوق الاوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي. وتبدو خطورة هذا الحوار على الحوار العربي الاوروبي من ملاحظة ان الجانب العربي في الحوار العربي الاوروبي سوف يفقد نفوذه الاقتصادي الذي يضغط به من اجل تحسين موقف الجانب الاوروبي من قضية فلسطين. من ناحية أخرى فإن هذا الحوار الجزئي بين مجموعة الخليج والسوق قد يؤدي إلى نشأة علاقة اقتصادية ثلاثية اطرافها الاستثمارات الخليجية والخبرة، والمشروعات الاوروبية والأسواق العربية غير الخليجية. ان هذه العلاقة سوف تتناسب مع اتجاهات بعض دول الخليج وأساليبها في تقديم المعونة للبلدان العربية الاخرى عن طريق اطراف ثالثة، ويحقق هدفاً رئيسياً لدول السوق منذ ان طرحت إقامة علاقة ثلاثية اوروبية ـ عربية ـ افريقية للقصد نفسه. فإذا تحقق هذا تصبح الهيمنة الغربية على الاقطار العربية المستقبلية للمعونات النفطية اكثر احكاماً، خصوصاً بعد ان استخدم صندوق النقد الدولي هذه المعونات للغرض نفسه مع بلدان عربية معينة ومنها مصر، انظر:
John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat* (Princeton: Princeton University Press, 1983), pp.408-409, and 421.

المحاربين اللذين تخاصما بعد ذلك لو نسقا فيما بينهما طلب وقف اطلاق النار. من ناحية أخرى، كان الموقف النفطي الذي اتخذته الأقطار العربية المنتجة للنفط في الأيام الأخيرة للحرب مشابهاً لموقف البلدين المتحاربين. فالأقطار النفطية استجابت لنداء المتحاربين، أو خضعت للمشروعية القومية، ولكنها لم تعلن أهداف خطواتها في مجال النفط بالشكل الذي يسمح لها بالتراجع في الوقت المناسب وبالشكل المقبول. وبالفعل حدث التراجع في وقت وبشكل غير مناسب لهما أدى الى تسرب بعض الظن لدى الرأي العام العربي في أن الغرض من الفعل النفطي لم يكن التأثير على مسار الحرب بقدر ما كان استغلالاً للحرب لرفع السعر. وسواء أكان هذا الظن مبرراً أم مغرضاً، فالذي حدث أن الفعل في حد ذاته عوض كثيراً عن الانتكاسات التي أصابت الجبهتين المحاربتين، فتأجل لبعض الوقت الشعور بخيبة الأمل من حرب ظنها الرأي العام حرباً تحريرية واكتشف أنها كانت محدودة الأهداف، وتقوى الأمل في أن النفط العربي ـ بما أثبته من فعالية وما أصابه من ارادة سياسية ـ يمكن أن يحقق للأمة العربية مالم يحققه بالشكل الواجب الفعل العسكري. وتحول هذا الأمل مع الوقت الى توقعات بالغت في قدرة النفط وفي قوة الارادة السياسية العربية. إذ ألقى على النفط العربي بمسؤوليتين: المسؤولية الأولى تجاه العالم الخارجي من أجل فرض الضغوط على اسرائيل للجلاء عن الأراضي التي احتلتها، والمسؤولية الثانية تجاه الوطن العربي. وتتفرع الى ثلاثة اتجاهات: اتجاه اعادة تسليح وتدعيم قوة الأطراف المحاربة، واتجاه التنمية العربية الشاملة، واتجاه تدعيم التضامن العربي في اطار قومي مستقل. وبمعنى آخر مواصلة ربط النفط بالمشروعية القومية.

ولأسباب متعددة لم ينجح النفط في تحمل هذه المسؤوليات. في مقدمة هذه الأسباب هجمة الولايات المتحدة الدبلوماسية ضد المنطقة وضد النفط بوجه خاص[١٦]. ومع مرور الوقت أصبحت الأسباب الأخرى لا تقل أهمية عن هذا السبب. فمن ناحية، انخفض بالتدريج اعتماد الدول الغربية على النفط العربي، وصاحب هذا الانخفاض زيادة في اعتماد بلدان النفط العربية على الدول الغربية[١٧]. كذلك أدى عدم وجود سيطرة من جانب البلدان المنتجة على شبكة التوزيع الى إضعاف نفوذ البلدان المنتجة على الأسواق، كما أن الوكالة الدولية للطاقة التي سعى هنري كيسنجر لانشائها حققت نجاحاً، فضلاً عمّا ساهمت فيه ظروف الكساد في العالم الصناعي في هذا النجاح. ومن المهم الاشارة الى أن النفط العربي ارتبط في أذهان السياسيين الغربيين بلحظة قومية معينة، فتدعمت ثقتهم في أنه مجرد ظاهرة مرتبطة بحدث أو بظرف، وليس متغيراً أساسياً طويل الأمد في التفاعلات الدولية. وكان لا بد حينئذ من أن يعود النفط العربي مجرد نفط، أي سلعة بلا مضمون أو وزن سياسي. ولا شك أن البلدان العربية المنتجة للنفط قد ساهمت بالقدر الأوفر ولم تواصل ربط النفط بالمشروعية القومية. لكل هذه الأسباب، يمكن القول فعلاً إن النفط العربي

---

(١٦) Marwan R. Buheiry, *U.S. Threats of Intervention against Arab Oil, 1973 - 1979*, IPS papers, 4 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980).

(١٧) محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٨٨.

لم يعد عربياً، أي لم يعد ذا وزن سياسي مؤثر. وبعد أقل من أربع سنوات من تفجره كطاقة ومتغير سياسي في النظام العربي[١٨]، أثبت عجزه عن حماية نفسه.

وإذا كان النفط قد فقد نفوذه السياسي الدولي في وقت مبكر فإنه تمكن من أن يفرض على المنطقة سلوكيات سياسية وأنماطاً اجتماعية خاصة به وبطبيعته كمورد قابل للنضوب، إذ فرض الشعور ببشاعة الفقر لدى الدول الفقيرة وشعوبها[١٩]، وفرض مشروعية معينة لسلوك الفساد والرشوة، ونشر الأمل في رخاء مصطنع مفاجيء، وتسبب في فجوة ثقة داخل مجتمع المثقفين العرب، وساهم - بوعي أحياناً ومن دون وعي أحياناً أخرى - في تكبيل الحريات وضرب الديمقراطية وتدعيم التيارات المتطرفة ليس فقط في دول الثروة، ولكن أيضاً في دول الفقر، وبذلك أضعف الفكرة القومية في النظام العربي ولم ينجح في وضع فكرة محلها تضم أهداف وتطلعات هذه الأمة.

إلا أن أكثر ما يهمنا هنا في هذا الجزء من الكتاب هو الأثر الذي خلّفه على علاقات القوة في المنطقة. فمع كل الآثار التي أحدثها النفط في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي، إلا أنه لم يتمكن من توجيه توازنات القوة في النظام بالشكل الذي يتناسب مع الآثار التي أحدثها، أي أنه هدم قواعد للسلوك السياسي العربي ولم ينسج شبكة لقواعد جديدة تلم البعثرة وتحدد الأهداف. ولذلك وتحت تأثير التغيرات السلوكية التي أحدثها النفط، بولغ في تقدير قوة السعودية[٢٠]، سواء قوتها داخل النظام أم قوتها الدولية. بولغ مثلاً في تصوير بدايات تحالف مصري - ايراني - سعودي، وبولغ في تصوير احتمالات ممارسة السعودية للنفوذ في الولايات المتحدة، وبولغ في قوتها داخل العالم الاسلامي. واتضح فيما بعد أن كلا من السعودية ومصر قد تعرضتا لحملة «تفخيم» وتعظيم للقدرات قادتها أجهزة الاعلام الغربية وشاركت فيها الدبلوماسية الأمريكية، بشكل أدى الى نشأة هوة عميقة بين القدرات وبين النفوذ الفعلي، وهو الأمر الذي اكتشفته قبل غيرها القيادات في القطرين، ولكن بعد ما تمت البعثرة في النظام العربي، فاتجهت واحدة الى الانعزال والانفراد بالعمل، والأخرى بعدها الى التقوقع داخل محيط أقليمي في الجزيرة العربية. كذلك اكتشفت سوريا هذه الحقيقة، فانطلقت تمارس نفوذاً على دائرتها الاقليمية[٢١]. وفي لحظة معينة شعرت معظم الأطراف بالعجز، وبضرورة السعي نحو تحميل الدول العظمى مسؤولية حل مشكلات النظام العربي وحماية أعضائه وتسهيل اختراق القمة الدولية لجميع تفاعلات النظام، وان هذا الاتجاه يعني التسليم بما سبق وصرح به أحد المسؤولين الأمريكيين من أن «العرب لا يملكون النفط انما يقعدون فوقه».

مصر: «ان نقطة الارتكاز الطبيعية للعالم العربي ينبغي أن تكون مصر دائماً بموقعها على الجسر الموصل

---

(١٨) حديث أدلى به محمد حسنين هيكل إلى: *Events* (London), (October 1977).

(١٩) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٢٠) Uzi Arad, «The Short-Term Effectiveness of An Arab Oil Embargo,» in: Shaked and Rabinovich, eds., *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies*, pp. 241 - 274.

(٢١) David Hirst and Irene Beeson, *Sadat* (London: Faber and Faber, 1981), p. 197.

بين افريقيا الشمالية وآسيا وامتلاكها لتقاليد القيادة اللازمة بفضل تعداد شعبها وقدراته، ولكن حين تتخلى مصر عن مسؤولياتها القيادية وتقرر أن تسلك طريقها وحدها، فإن بقية العالم العربي يعقد تحالفاته حتماً على أساس اقليمي»[٢٢].

في هذه الفقرة يوجز الفكر القومي في مصر رؤيته لعروبة مصر ودورها ورسالته تجاهها، ولكنها فقرة توجز أيضاً أحد أهم أهداف الولايات المتحدة في مصر[٢٣]وتوجز ما حدث بالفعل خلال ما سمي بالحقبة النفطية. فقيام اسرائيل في الأساس كان عملاً من شأنه تدمير هذا الجسر حين سدت المنافذ البرية بين مصر وسائر عرب الشرق، ولكن جاء المد القومي فأعاد بناء الجسر على أسس أقوى من أسس الاتصال البري، فجرت عدة محاولات لتدمير هذه الأسس الجديدة بحرب ١٩٥٦، وبالحصار الاقتصادي، وبالحلف الاسلامي، وبالدعوة البورقيبية للتعايش مع اسرائيل، وبحرب ١٩٦٧، وبجهود متواصلة لجر مصر للتفاوض المباشر مع اسرائيل. ثم تغيرت القيادة المصرية وتفجر النفط. وكان لا بد لكي يتبعثر النظام العربي أن تفقد مصر حيازتها لتقاليد القيادة اللازمة وأن تتخلى عن مسؤوليات القيادة.

لقد اتخذت في مصر عدة اجراءات وسياسات من شأنها أن تؤدي ـ بوعي أو من دون وعي ـ إلى فقدان تقاليد القيادة. من بينها ضرب الفكر القومي في مصر ومطاردته، فحدثت عدة خطوات تم بمقتضاها إبعاد عدد من القوميين عن وظائفهم، وبخاصة في المجال الاعلامي، أو إضعاف تأثيراتهم. وقامت السلطة بتشجيع القيادات الاسلامية المتطرفة بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية بين الشباب، وفرضت تعتيماً شاملاً على كل الانجازات القومية في السياسة المصرية. وارتبطت هذه الاجراءات بحملة اعلامية وسياسية مضادة للفكر القومي[٢٤]، ركزت على خسائر مصر بسبب مواقفها وسياساتها العربية وصورت حروب مصر مع اسرائيل على أنها حروب فرضتها هذه المواقف والسياسات، وأنها أغفلت مصالح مصر لمصلحة الفلسطينيين أو أحلام القيادة. وبتشجيع من السلطة قامت عناصر انعزالية بشن هجوم على الفكر القومي، وكانت هذه الحملة ضمن اطار أوسع تستغل المشكلة الاقتصادية المتفاقمة وتنشر صورة بديعة عن مزايا ترضية الولايات المتحدة والسير في ركابها. وساعدت على فعالية هذه الحملة الحوافز المادية والمهنية التي أغرقت بها الولايات المتحدة وأقطار النفط، المجتمع الثقافي في مصر، والتضخم الذي ضيق الخناق على

---

(٢٢) محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة ايران والثورة (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٦٤.

(٢٣) انظر تصريح دافيد روكفلر الذي قال فيه «اعتقد ان مصر قد أصبحت تعرف ان الاشتراكية والقومية العربية المتطرفة... لم تساعدها على تحسين احوال ٣٧ مليون مصري...» في:
John Waterbury, *Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1975), p. 207.

وانظر أيضاً: Ali E, Hillal- Dessouki, «Policy in Egypt: A Case Study of the Open Door: Economic Policy,» *Social Problems*, vol.28, no.4 (1981), pp. 410-416.

(٢٤) انظر سجلاً وتحليلاً لهذه المناقشات في: سعد الدين إبراهيم، محرر، عروبة مصر: حوار السبعينات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨)، ورجاء النقاش، الانعزاليون في مصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

الكثيرين، وتدفق السلع الاستهلاكية وتعدد مزايا ومنافع الارتباط بالسلطة وبالطبقة الجديدة التي انبعثت عنها أو التفت حولها، فانحدرت القدرات الشعبية المصرية موضوعياً وذاتياً، إذ انها في ظل انفجار الثروة في الأقطار النفطية برزت شدة حاجتها الى العمل وابتعادها عن ممارسة العمل السياسي، أو على الأقل القبول المؤقت بالواقع العربي أملاً في أن تبرز متغيرات جديدة تبدل الواقع.

أما القيادة السياسية ـ وقد قررت أن تبتعد عن موقع القيادة العربية وتترك الساحة دون بديل قادر على القيادة ـ فقد وجدت نفسها متمتعة بغطاء اعلامي وسياسي غربي عوضها عن فقدانها القيادة العربية. إذ تعمدت الدبلوماسية الأمريكية تضخيم صورة الرئيس المصري كقيادة على مستوى مختلف عن القيادات العربية الأخرى[٢٥]، وركزت على الجانب الحضاري في الثقافة المصرية في مقابل التركيز على الجانب «المتخلف» في الثقافة العربية. وقد وجدت هذه الصيغة وهذا التضخيم قبولاً متزايداً لدى الرئيس المصري لأسباب تتعلق بمقوماته الشخصية والنفسية وبتاريخه قبل وأثناء الثورة المصرية، كما أنه سمح لعدد من المقربين اليه بفتح قنوات ضغط مباشرة بعيداً عن مراقبة المؤسسات والتيارات الأخرى في المجتمع. وكان هدف هذه العناصر تشجيع ميل الرئيس للانعزال الشخصي عن بقية أجهزة صنع القرار، والانعزال بمصر عن زخم التفاعلات العربية. وكنتيجة لهذه العناصر: سوء الوضع الاقتصادي، والحملة الاعلامية عن الرخاء المنتظر بعد الحرب، والتضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية وانفاق سياح النفط والطبقة الجديدة في مصر، وبلبلة الفكر السياسي والاجتماعي، وانعزال الرئيس المصري، وتضخم المديونية المصرية، وتركيز الاعلام المصري على المعاملة غير اللائقة التي عومل بها المفاوضون المصريون في بلدان النفط والشروط المجحفة المرتبطة بالقروض والمعونات[٢٦]، وكنتيجة لعناصر أخرى تتعلق بسلوك الرئيس الشخصي والعائلي وانغماسه في الاعلام الغربي وانعزاله عن المجتمع المصري، انفجر فقر مصر في ثورة شعبية عمت كل المدن الكبرى في مصر، فكانت المفجر الذي ألهب خيال القيادة المصرية نحو الاسراع في تأصيل كل هذه العناصر السلبية في شكل قواعد وفلسفة متكاملة للنظام، معتبرة أن انفجار الثورة الشعبية يعود إلى أن النظام اتخذ خطوات جزئية وخجولة، وأن الحل يكمن في مبادرات أكبر ضمن الاطار نفسه.

ثالثاً: الصلح المصري ـ الاسرائيلي

نعرف الآن الكثير عن معظم المداخلات التي دفعت الرئيس المصري الى اتخاذ قرار زيارة القدس والقاء خطاب في البرلمان الاسرائيلي، ابتداء من الظروف الدولية التي أحاطت بمصر

---

(٢٥) ذكر كيسنجر في معرض اطرائه للسادات انه «الاعظم... من بعد بسمارك»، انظر: *Esquire*, 30/1/1979.

(٢٦) عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية**، ٢ ج (بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨١).

والوطن العربي مروراً بأوضاع النظام العربي وأحوال مصر الداخلية، وانتهاء بمكونات شخصية الرئيس المصري وادراكه لكل الظروف المحيطة به خلال تلك الفترة من حكمه. وقد أوجزنا في الصفحات الأولى من هذا الفصل مختلف متغيرات البيئة الدولية والبيئة العربية والبيئة المصرية، ويبقى أن نعرض لشخصية الرئيس المصري وأسلوبه في صنع القرار ورؤيته للبيئة الموضوعية المحيطة به، عسى أن تكتمل شبكة المتغيرات التي خرج منها في النهاية قرار الرئيس المصري بزيارة القدس.

«أن يصبح بطلاً: هذا ما يبدو أنه كان طموح محمد أنور السادات منذ طفولته»[٢٧]. هكذا وصف أحد الكتّاب البريطانيين طموح الرئيس المصري. وقد تختلف مع الكاتب البريطاني، بل مع الرئيس المصري الذي ألح بنفسه الى هذا الطموح[٢٨]. فالرئيس المصري كان يحلم بالشهرة ولا يحلم بالبطولة. البطولة في حد ذاتها لم تكن هدفاً أو حلمًا، وإنما وسيلة تحقق له الشهرة، وإذا ضاقت ساحة البطولات أو تعقدت المخاطر، سعى الى الشهرة في مجالات أخرى. فاستناداً الى مختلف المصادر التي تتبعت تطور شخصية الرئيس المصري وعاشرته عن قرب، والى المصادر الاعلامية الغربية التي امتدحت فيه حبه للأناقة والظهور والتباهي بمعرفة اللغات الأجنبية والتفاخر بنبوءاته وتحليلاته السياسية[٢٩]. واستناداً الى ما كتبه بنفسه عن كل هذه السمات في شخصيته، والى مبالغته في كثرة التحدث عن نفسه ومديحها، وسعيه الدائم في شبابه للعمل في قطاعات تحقق الشهرة أو الارتباط والاختلاط بالطبقة الحاكمة في مصر قبل الثورة، استناداً الى كل هذا نميل الى اعتبار أن الشهرة وليست البطولة كانت تمثل طموح الرئيس المصري في شبابه وخلال فترة رئاسته. هذا الطموح هو الذي سمح لأجهزة الاعلام الغربية أن تصبح متغيراً أساسياً في عملية صنع القرار المصري، لأنها خلقت للرئيس المصري صورة تتمشى مع طموحاته ودفعته الى الاقدام على اتخاذ القرارات والسياسات التي تنسجم مع هذه الصورة. ولا شك أن اختياره لتعدد الأحزاب ولبعض المظاهر الليبرالية كان بغرض ارضاء الاعلام الغربي الى جانب أسباب داخلية أخرى لا شك فيها. إنّ هذا الاختيار لم يكن صادراً عن اقتناع أو تبدل في المبادىء السياسية التي كان يعتنقها، بدليل أنه لم يسمح بالتعددية في عملية صنع القرار السياسي، بل احتكرها احتكاراً كاملاً ولم يترك للمؤسسات السياسية الحكومية أو الشعبية سوى المشاركة المظهرية أو مشاركة ما بعد الحدث. كذلك اتسم سلوك الرئيس المصري منذ شبابه بالتطرف والمبالغة وحدة المزاج وتبدل المواقف. فقد انشغل في فترة شبابه بأعمال العنف السياسي وتعددت خلالها مواقفه وتحالفاته المتناقضة[٣٠]، وساهم

---

(٢٧) Anwar el Sadat, *In Search of Identity: An Autobiography* (London: Collins. 1977), p.77, and Hirst and Beeson, *Sadat*, p.50.

(٢٨) Hirst and Beeson, Ibid., p.80.

(٢٩) عن دور الاعلام الغربي ومسؤوليته، انظر:
Doreen Kay, *Frogs and Scorpion, Egypt's Sadat and the Media* (London: Frederick Muller Ltd., 1983), pp. 258-259.

(٣٠) احمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ - ١٩٧٨)، ج ١: مصر والعسكريون، ص ٩٥.

خلال حكم عبد الناصر بأكبر قسط في تمجيده وتضخيم انجازاته بشكل لم يفعله أحد من بقية زملاء عبد الناصر، واعترف له بدوره في تنظيم خلايا الثورة والاعداد لها ثم عاد بعد موت عبد الناصر وانكر على عبد الناصر هذا الدور وامتنع عن الاشادة به ودفع أجهزة الاعلام المصرية للانقضاض على انجازات عهده، وشارك بنفسه في هذه العملية. وعلى صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، عرف عنه تصلب مواقفه، وصرح في مرات متتالية أنه يستبعد قيام صلح، في الأجل القصير، وكان آخر هذه المرات قبل زيارته للقدس بأشهر قليلة. واعتمد في معظم الأوقات على التحليلات الغربية للأوضاع السياسية الدولية وتأثر معظم قراراته السياسية بتقلبات مزاجه الحار، وبميله المستمر لمفاجأة من حوله بقرار أو آخر.

من خلال هذه الشخصية تشكَّل ادراك الرئيس المصري للبيئة المحيطة به، إذ بدا الاتحاد السوفياتي في صورة تختلف تماماً عن الصورة التي سبق أن قدمها الرئيس للشعب المصري، وفي أعوام قليلة جعل منه العدو الأول لمصر، مقدماً بهذا التقلب المفاجىء في الموقف تضحيات كبرى تحملها الاقتصاد المصري والمرافق الأساسية لفترة طويلة. والعكس فعله مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تصور أن حل مشكلتي مصر: الداخلية والخارجية يوجد في واشنطن وأنه لكي يصل الى هذا الحل يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفياتي وأن تتزعم حملة مطاردته وازالة نفوذه في المنطقة العربية وفي افريقيا، وأن تنبذ مصر طريق المواجهة مع اسرائيل، وتخطو خطوات نحو التقرب الى مجموعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة، وأن تقف معارضة للنظم العربية غير المعتدلة في الوطن العربي، وأن تقترب أكثر فأكثر من النظم التقليدية أو المحافظة، وأنه يتعين على مصر أيضاً أن تجتث تراث ثورة ٢٣ تموز / يوليو بخاصة في قطاعاته القومية والاجتماعية، وأن تشكك في قدرة القطاع العام على تحمل مسؤولية الاقتصاد المصري، وأن يكتسي النظام السياسي المصري بمسحة ديمقراطية تتمشى مع موجات حقوق الانسان في الولايات المتحدة والدول الغربية، وأن تفتح أبواب مصر على مصراعيها لاستقبال الغرب، نفوذاً وثقافة وشخصيات ومناهج فكر واعلام وتنشئة اجتماعية وسياسية. وتسرب الى ادراك الرئيس المصري أن حرب ١٩٧٣ كانت أقصى ما يستطيع العرب أن يقدموه في ساحات المعارك مع اسرائيل وأنها آخر حروب هذا الجيل بخاصة عندما اكتشف في ١٩٧٧ حجم الهوة بين مصر واسرائيل في مجال السلاح، وفشله في سياسة تنويع مصادر السلاح[٣١]. كما أدرك أن المال النفطي غير مستعد لأن ينقذ مصر من محنتها الاقتصادية، وأن شروطه تشتد عسفاً، وأنه لكي يحصل لمصر على حاجتها من العون العربي يتعين على مصر أولاً أن تصبح القاعدة الأساسية للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية. وأن مصر لا يمكن أن تدخل شريكة لسوريا في جبهة تواجه جبهة النفط والمال، لأن هذه الجبهة تفترض في تشكيلها انتهاج سياسة مشتركة تتسم ببعض التطرف والمجاهرة بالعداء للولايات المتحدة. وشعر الرئيس المصري أن سوريا بعد أحداث لبنان صارت تتمتع فعلياً بحق الاعتراض في السياسة العربية، وأن دورها العربي سوف يسبب ارتباكاً لأي محاولة لتجميع الصف العربي وراء

---

(٣١) Eitan Haber et al., *The Year of the Dove* (New York: Bantham Books, 1979), p. 74.

سياسة مصرية ـ أمريكية في المنطقة. وفي الوقت نفسه تصور أن منظمة التحرير الفلسطينية، لأسباب تتعلق بتغير نوعية وحجم علاقاتها مع سوريا، وبوضعها العسكري والسياسي في لبنان، وباختلافها مع خط الرئيس المصري تجاه الولايات المتحدة وتجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى الرغم من حاجتها الماسة الى مصر، لن تقف الى جانبه. كما أدرك أن الاردن بسبب التحولات الجذرية في النظام العربي اختار أسلوباً في السياسة العربية يضمن له حصة في المال النفطي وأمناً مع الأقطار العربية الصاعدة في النفوذ كسورية والعراق. وفي ظل هذا الادراك لتفاعلات النظام العربي كان من الطبيعي أن يجد نظام الشاه في ايران حيزاً متسعاً في تفكير الرئيس المصري، إذ كانت القرارات والسياسات المصرية تخدم أهداف الشاه في ضرب الحركة القومية العربية والثورة الاشتراكية والنفوذ السوفياتي وفي اختراق النظام العربي بالوصول الى تحالف مع قاعدته الأساسية في مصر.

ولا شك أن السلوك العربي خلال الشهور الأخيرة التي سبقت زيارة القدس دعَّم هذه المقومات المختلفة لادراك الرئيس المصري للبيئة الدولية والعربية. إذ بدا على العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية أنها تسير في طريق التحسن، وأن الولايات المتحدة لم تعد تمانع في أن يلعب الاتحاد السوفياتي دوراً في تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وهذا التطور كان يعني ان تفاعلات القطبين الأعظمين سوف تطغى على التفاعلات التي كان يسعى النظام المصري لتحقيقها عن طريق حوافزه المتعددة التي قدمها للولايات المتحدة، ويعني أيضاً أن الاتحاد السوفياتي سوف يدعم النفوذ السوري على حساب مصالح النظام المصري في تحقيق انسحاب سريع من سيناء. كذلك شعر الرئيس المصري أن سورية عادت تضع العراقيل أمام انعقاد مؤتمر جنيف بالاصرار أحياناً على تشكيل وفد موحد، وهو الاصرار الذي يدل على عدم توافر الثقة في نية النظام المصري للوصول إلى تسوية شاملة عن طريق جنيف.

أما عن ادراك الرئيس المصري للموقف الداخلي في مصر[٣٢] فلا شك أنه لعب دوراً حاسماً في صنع قرار الزيارة. إذ تصور الرئيس المصري أنه اكتسب شرعية جديدة لنظامه بفضل حرب تشرين الأول / أكتوبر، ولكنه كان يدرك أيضاً أن الشرعية الجديدة كالحرب التي شنها في تشرين الأول / أكتوبر لم تكن كاملة وكان عليه أن يواجه عقب الحرب مباشرة أزمة اقتصادية عنيفة. وكانت وسيلته في المواجهة انفتاحاً اقتصادياً استهلاكياً وحملة اعلامية شاركت فيها أجهزة الاعلام الأمريكية. أدت هذه المواجهة الى رفع توقعات الغالبية العظمى من الشعب الى حدود غير مألوفة، كما أدت ـ إضافة الى عوامل أخرى دولية ـ الى تضخم نقدي وارتفاع في تكاليف المعيشة واختلال في التوازنات الاجتماعية. وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ انفجر الشارع المصري انفجاراً عنيفاً، وتصور الرئيس المصري أن قوى سياسية في مصر انتهزت المسحة الديمقراطية وسوء الأحوال الاقتصادية وعودة المشكلة المصرية ـ الاسرائيلية الى الجمود لتحرض فئات معينة في الشعب للقيام

---

(٣٢) انظر: Melvin A. Friedman, *Sadat and Begin: The Domestic Politics of Peace-making* (Boulder: Westview Press, Inc., 1983).

بانتفاضة ضد النظام، وأدرك بحسه وبطموحه أنه هو شخصياً المستهدف للاساءة. وبالسرعة اللازمة ألقى المسؤولية على الحكومة والمعارضة، وبدأ باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من الحريات المسموح بها للأحزاب وتولى بنفسه مهمة التوجيه الاعلامي وازالة آثار هذه الانتفاضة عن صورته الدولية، وهي الآثار التي احتاج ازالتها الى فعل كبير، يجدد أمل الشعب المصري في نهاية قريبة للمعاناة الاقتصادية، ويعيد الرئيس المصري الى صدارة القادة السياسيين ورجال الدولة المشهورين، وهي من الأوصاف التي اسبغها عليه بذكاء شديد هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس نيكسون.

من ناحية أخرى، كان الرئيس المصري متأثراً برؤية الشاه السياسية لتطور العلاقات بين القطبين الأعظمين، واحتمالات تطور النظام العربي، وبانطباعات الشاه عن اتصالاته مع بعض القادة الاسرائيليين، وبعدائه لمنظمة التحرير الفلسطينية[٣٣]. وفي الوقت نفسه كانت الحكومة المغربية وحكومة رومانيا تسعيان حثيثاً ـ وبعلم وتشجيع الرئيس المصري ـ للاتصال باسرائيل لبحث مدى استعدادها لبدء اتصالات مباشرة أو شبه مباشرة مع مصر. كذلك بدأت الولايات المتحدة في تلك الشهور الأخيرة تبعث للقاهرة باشارات فحواها أن الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك في سيناء تعتبر أقصى حد تسمح جميع متغيرات الصراع بأن تصل اليه جهود التسوية، ولا أمل في تحريك هذا الحد الا بعمل كبير على صعيد التسوية تقوم به مصر ويكون منسجماً مع صورة الرئيس المصري لدى الرأي العام الأمريكي، صورة الزعيم القادر على تغيير الواقع[٣٤].

وعند الثامنة والدقيقة الواحدة مساء يوم السبت ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٧٧ وصلت إلى مطار بن غوريون طائرة تحمل رئيس مصر، وسط أكبر استقبال اعلامي عرفه الرأي العام الأمريكي خاصة والغربي عامة، وهو الرأي العام الذي عبىء خلال الأيام القليلة السابقة على الزيارة تعبئة لم يسبق لها مثيل، هيأ لها وشارك فيها عدد من الذين كانوا يتربعون على قمة المؤسسة الاعلامية في الولايات المتحدة وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وقع الأطراف الثلاثة ـ مصر واسرائيل والولايات المتحدة ـ اتفاقية كامب ديفيد، وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ تم التوقيع ـ في واشنطن ـ على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية فكانت علامة جديدة تضاف الى علامات سابقة على طريق الهجمة الشرسة على الأمة العربية.

رابعاً: النظام العربي بعد كامب ديفيد

لا جدال في أن حادث زيارة القدس أثر بأشكال مباشرة وغير مباشرة على النظام الدولي، واكتسب هذا الحادث بفضل تلك الآثار أهمية لا تقل عن الحظر النفطي عام ١٩٧٣، وبالتأكيد تزيد عن حرب ١٩٦٧. إذ ان الزيارة، وما لحق بها من معارضات وتطورات توجتها معاهدة السلام

---

(٣٣) عن رؤية الشاه للسياسة العربية، انظر:

Mohamed H. Heikal, *Iran, the Untold Story* (New York: Pantleon Books, 1982), p.110.

(٣٤) *Newsweek*, 1/3/1982, p. 40.

المصرية ـ الاسرائيلية، كانت عمـلاً قامت به دولة صغرى (أو متوسطة) تتحدى به نظام القمة وقواعد السلوك المتعارف عليها ليس فقط في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل في القواعد المعمول بها في نظام القمـة بالنسبة إلى هذا الصراع. إذ انه مع طموح الدور الأمريكي في دفع الرئيس المصري نحو اتخاذ خطوة غير تقليدية لم تكن الولايات المتحدة مستعدة بالقدر الكافي لمواجهة آثار هذه الزيارة بالنسبة لعلاقاتها بالأقطار العربية أو بالاتحاد السوفياتي ودول حلف الاطلسي. إذ انه مع موافقتنا على احتمال أن تكون أجهزة أمريكية معينة قد ساهمت في تحقيق هذه الزيارة أو على الاقل في الضغط على الرئيس المصري لاتخاذ خطوة ما على هذا الطريق، إلا انه من المؤكد أن معظم المؤسسـات الأمـريكية العاملة في مجال السياسة الخارجية فوجئت بالزيارة، الأمر الذي لا شك أضاف اليها عنصر المفاجأة وضاعف من وقعها وآثارها على الرأي العام الأمريكي والغربي[٣٥].

من ناحية أخرى، فإننا نفترض أيضاً ان الاتحاد السوفياتي لم يكن على علم كامل بتفاصيل المحادثات الرومانية ـ المصرية، ولذلك فوجىء أيضاً بالزيارة. إلا أن الاتحاد السوفياتي ربما اعتبر الزيارة خطوة قد تقود الى اعادة البحث في عقد مؤتمر جنيف، أي الى ايجاد دور للاتحاد السوفياتي حرمه منه هنري كيسنجر، وكاد يمارسه في ظل حكومة كارتر، ثم فقده عندما تدخل موشي ديان في واشنطن لاسقاط البيان السوفياتي ـ الأمريكي في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧، أي قبل زيارة القدس بأسابيع قليلة. وفي كل الأحوال أكدت الزيارة، ثم التطورات التي لحقت بها، ان الدور السـوفياتي في مجال التسـوية السلمية دور غير رئيسي[٣٦] وان الاتحاد السوفياتي يفضل في الحقيقة مسايرة الأقطار العربية الصديقة والاعلان عن تأييده لمواقف هذه الأقطار، على أن يتخذ مبادرات لا يملك النفـوذ اللازم لضمان نجاحها. هكذا تواصلت السياسة السوفياتية طوال مخاض زيارة القدس وحتى توقيع اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية. ومع ذلك فقد ظل الاتحاد السوفياتي على اقتناعه بأن النجاح الأمريكي في الشرق الأوسط نجاح مؤقت لأنه يعتمد على شرطين: أولهما تحقيق نجاحات متتالية ومتعاقبة لمبادرة الرئيس المصري، وهو شرط من الصعب تحقيقه في ضوء المقاومة القوية من جانب سوريا وبعض الأقطار العربية الأخرى؛ وثانيهما، القدرة على التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المصرية، وهذه لن تتحقق بسبب المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تتسبب فيها سياسات الانفتاح في مصر[٣٧] ولأن التغييرات في الشرق الأوسط ـ كما في غيره من مناطق العالم ـ تنتج عن تغييرات سياسية واجتماعية تستند الى قوانين موضوعية مستمدة من التطور

---

(٣٥) يقول وليم كوانت ان المسؤولية تقع على عاتق كيسنجر بسبب تخبطه وعدم وضوح اهدافه تجاه التسوية او الفلسطينيين أو السوفيات. انظر:
William Baur Quandt, *A Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab Israeli Conflict, 1967 - 1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1979), p. 286.

(٣٦) Milton Leitenberg and Gabriel Sheffer, «Epilogue,» in: Leitenberg and Sheffer, eds., *Great Power Intervention in the Middle East,* p. 336.

(٣٧) Wilfred Knopp, «The US and the Middle East: How Many Special Relations,» in: Shaked and Rabinovich, eds., *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies,* p. 26.

التاريخي. ولذلك فالتطورات التي تحدث في المنطقة حتى لو كانت سلبية في الأجل القصير، فإنها في الأجل الطويل أو المتوسط تؤدي الى تغيرات ايجابية، ويكون حينئذ من غير المنطقي أن يضحي الاتحاد السوفياتي بتغيرات ايجابية وهيكلية في نظام القمة كمفاوضات «سالت ٢» من أجل مقاومة أو معارضة تطورات سلبية مؤقتة في منطقة الشرق الأوسط(٣٨).

وحين نشبت الثورة الايرانية شعر الاتحاد السوفياتي أن هذا التطور قد لا يكون مجرد ظرف طارىء أو مؤقت، لأنه يهدد بالامتداد عبر حدوده الجنوبية بأسرها. إذ إضافة الى أهمية الثورة وقوتها، فقد تصادف اشتعالها مع حملة أمريكية تتهم الاتحاد السوفياتي بالسعي للوصول الى منابع النفط في الخليج، ومع محاولات تخريبية ضد نظام الحكم في أفغانستان. ولذلك فإن تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان لا يمكن اعتباره جزءاً من اطماع سوفياتية في آسيا بقدر ما هو جزء من تفاعلات القمة الدولية، وأمن الدولة السوفياتية، على الرغم من كل الآثار التي خلفها على صعيد التفاعلات العربية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبما أكده لدى حكومات بلدان الخليج من خوف تجاه نيات الاتحاد السوفياتي. ومع اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية بدا وكأن للقوتين العظميين مصلحة في هذه الحرب، فقد ربطت الحرب بين «أقوى» قوة عربية فاعلة في هذا الوقت، وبين «أقوى» ظاهرة شرق أوسطية، فتضاءلت مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وخف الضغط على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وقلت أهمية الغزو السوفياتي لأفغانستان، وأوجدت الحرب صيغة جديدة لخلاف جذري داخل النظام العربي، ولم تعد المقارنة بين النظامين «الاقليمي العربي» و«الاقليمي الشرق أوسطي» تجري على أساس نظام قومي تقدمي ونظام آخر رجعي، إذ تشابكت التحالفات بين النظامين، وتلاقت مصالح القمة الدولية في العلاقة الجديدة بين النظامين، وهي العلاقة القائمة على تعارض وتحالف في وقت واحد(٣٩).

ولكن يبدو ان ديناميات النظام الاقليمي العربي تفرض تطورات لا تدخلها القمة الدولية في حساباتها. فالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية التي حققت انعزال مصر عن الوطن العربي، لم تكن كافية لضمان استمرار وتكريس هذا الانعزال، لأن الحرب العراقية ـ الايرانية والتي خدمت أهدافاً أخرى للقمة الدولية، ضغطت على النظام العربي بكل قوة لتخرج مصر من انعزالها قبل أن يخرجها منها خرقها للمعاهدة. فمع حرص الولايات المتحدة على أن يتوقف دور مصر العربي، وأن تنتبه الى مصالحها الداخلية العاجلة، أثبتت تفاعلات النظام العربي أنها تتحدى تنبؤات وتخطيط القمة الدولية، وأنها قادرة على أن تفرض خصوصيتها ودينامياتها.

لقد أكدت زيارة القدس أن عقيدة النظام العربي تتعرض لانتكاسة خطيرة. فالقرار في حد ذاته ـ بغض النظر عن الأهداف التي أعلن الرئيس المصري أنه يسعى لتحقيقها من ورائه ـ لم يكن

---

(٣٨) Khalidi, *Soviet Middle East in the Wake of Camp David*, p.76.

(٣٩) في التمييز بين المفهومين، انظر:

M [uhammed] H [assanayn] Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 714-727

من الممكن اتخاذه الا في ظل انحسار للتيار القومي، إذ كان القرار، على الرغم من كل المتغيرات الدولية والاقليمية التي ساهمت في الاعداد له، يمثل تجاسراً على واحد من أهم مصادر شرعية نظم الحكم في أقطار الوطن العربي. من ناحية أخرى، لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المتناسبة مع خطورة القرار. ولا شك أن الوجوم الذي ساد أنحاء الوطن كان مرده الى شدة الصدمة النفسية وبراعة الهجمة الاعلامية الأمريكية التي سبقت ورافقت الزيارة. ولكن بأي حال لا يبرر أيهما رد الفعل غير العنيف وغير المتوقع. ثم ان الزيارة حين تمت أعطت قوة دافعة الى كل العوامل التي تسببت في الانتكاسة وخلقت عوامل جديدة حين فرضت واقعاً اتسم باليأس وبعجز الأقطار العربية عن تقديم بديل واضح يختلف عن خط الرئيس المصري في الجوهر، إذ بدا واضحاً للرأي العام العربي أن معظم الحكومات العربية ظلت ممسكة بخط لا يختلف عن الخط الذي انتهجه الرئيس المصري الا في الدرجة أو الشكل. ولا جدال ان هذا الوضع أثر بعمق على فعالية العناصر الوطنية والقومية المصرية التي اتخذت موقفاً معارضاً من المبادرة، بل وكان مبرراً سياسياً واعلامياً استخدمه الرئيس المصري لمواصلة الطريق حتى نهايته.

كذلك أدى القرار ومضاعفاته الى اختلال جذري في الامكانات الكلية العربية، فالانعزال المصري كان معناه فجوة شديدة في الامكانات العسكرية والسياسية الكلية، لأن القرار ارتبط بالالتزام بانهاء حالة الحرب مع العدو الاسرائيلي ولأن الحكومات العربية ظهرت بمظهر المنقسمة فيما بينها حول القرار المصري، ولأنها دخلت مع مجموعات دولية أخرى في صراعات حول عضوية مصر في المؤسسات الدولية، بعدما أجمع الرأي الغالب في مؤتمر قمة بغداد على مقاطعة مصر. ورغم الجهود الضخمة التي بذلتها أقطار عربية، توقف الحوار العربي ـ الأوروبي كما توقف التعاون العربي ـ الافريقي. وفي مجال التحالفات أنشئت جبهة للصمود والتصدي قاطعت أعمال الجامعة العربية في القاهرة وتصدت لخط الرئيس المصري، ولكنها لم تتمكن من تسخير هذا التحالف لمنع تشرذم أعضاء النظام.

كذلك تسبب الانعزال المصري في نشأة أو تقوية أنماط معينة في السياسات العربية تمثلت في محاولة كل من العراق وسورية للاضطلاع بمهام الدور القيادي في النظام وآثار هذا التنافس ليس فقط على العلاقات بين القطرين، ولكن أيضاً على علاقات كل منهما بايران ومنطقة الخليج، كما فرضت التطورات على تونس التي وقع عليها الاختيار لتكون مقراً مؤقتاً للجامعة العربية ان تتخلى عن كثير من قواعد سلوكها السياسي وتتوجه صوب الشرق ومشكلاته.

١ ـ نمط الامكانات

تأثرت الامكانات الكلية للنظام العربي سلبياً خلال الفترة التي عقبت زيارة القدس. إذ أدى الانعزال المصري التدريجي ـ ثم المقاطعة العربية لمصر ـ الى فقدان النظام لطاقة سياسية وعسكرية كبيرة، وهي الطاقة التي توجهت الى أغراض أخرى لا تخدم امكانات النظام، وبشكل محدد لا تخدم امكانات النظام في مواجهة امكانات العدو الرئيسي له. وقد ساعد أيضاً على النقص النسبي في الامكانات الكلية تعدد الأخطار الحقيقية والمبالغ فيها التي برزت خلال هذه الفترة. إذ

تحول التهديد الأمريكي بالتدخل العسكري في الخليج ضد أقطار المنطقة إذا عادت إلى استخدام سلاح النفط، الى التخويف بخطر النفوذ العراقي والفلسطيني، ثم بخطر الامتداد السوفياتي الذي صوّره الأمريكيون قادماً من أفغانستان عبر ايران، وأخيراً بخطر الثورة الاسلامية المنطلقة من ايران والمتفاعلة مع التيار الاسلامي في النظام العربي.

من ناحية أخرى، تبعثرت امكانات عربية أخرى، سياسية واقتصادية وعسكرية، في صراعات عربية - عربية، أو عربية - افريقية. فالصحراء المغربية استنزفت امكانات ضخمة من أقطار عربية عدة في مقدمتها المغرب والجزائر وليبيا، وتوتر الموقف بين مصر وليبيا وبين السودان وليبيا أضر بامكانات الأقطار الثلاثة، واستمرار الأزمة اللبنانية استهلك أموالاً عربية طائلة واستنفاراً عسكرياً سورياً متواصلاً كما أرهق امكانات منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك أرهقت حرب الأوغادين امكانات الصومال التي اضطرت للاستعانة بالامكانات العسكرية المصرية. ثم نشبت حرب العراق وايران فتسببت في إضعاف الامكانات الاقتصادية والعسكرية العراقية، كما تسببت في إضعاف الامكانات السياسية الكلية للنظام العربي بما أحدثته من انقسامات في داخله.

وتظهر فداحة الخسارة في الامكانات الكلية خلال هذه الفترة من متابعة تطور الامكانات القطرية المخصصة للنظام العربي. ففي مصر لم تعد امكانات مصر السياسية جزءاً من امكانات النظام الكلية، إذ إنها على الرغم من المنفعة السياسية التي حصلت عليها القضية الفلسطينية، نتيجة ارتباط الخطوات المصرية بالرأي العام الغربي، وعدم تمكن الرئيس المصري من التخلي نهائياً عن المشروعية القومية التي تتمثل جزئياً في القضية الفلسطينية، إلا أن حصيلة العمل السياسي المصري خلال هذه الفترة كانت بالغة الضرر بالنسبة للامكانات السياسية الكلية للنظام العربي. إذ أدى انفراد الرئيس المصري بالعمل، وتهجمه في المحافل الدولية والعواصم الغربية على الأقطار العربية والسلوك العام وارتباطه المتزايد بالمؤسسات العسكرية والسياسية الغربية، أدى كل هذا الى إضعاف فعالية العمل السياسي العربي.

كذلك فإننا إذا اعتبرنا ان القاعدة الصناعية المصرية كانت الطاقة التي استند اليها الإعداد لحرب تشرين الأول / أكتوبر، أي إذا اعتبرناها جزءاً مهماً من الامكانات الكلية للنظام، فإننا بالتالي وبسبب سياسة الانفتاح الاستهلاكي التي انتهجها الرئيس المصري نعتبر أن هذه الطاقة قد أصابها نصيب من الضعف الشديد الذي أصاب الاقتصاد المصري بأسره. لقد كان التوجه الأساسي للنظام المصري خلال فترة التحضير للتسوية السلمية نشر مفهوم رخاء السلام، واحتاج تعميق هذا المفهوم الى تدفق متواصل وهائل من الأموال العربية ثم الأمريكية. وعلى الرغم من هذه المعونات والظروف كانت الحصيلة بالنسبة للاقتصاد المصري سلبية، وذلك لأسباب منها توجهات النظام السياسية والاقتصادية، وسوء ادارة هذه الأموال، وانتشار الفساد وانهيار القيم الوطنية، وشيوع أنماط السلوك الاستهلاكي والاستثماري النفطي المتباهي بالانفاق والمتعجل للربح والمفسد للسلطة. ولذلك فقد أضاع النظام المصري فرصة انتقال العمالة المصرية للعمل في البلدان العربية لأنه لم ينظمها أو ينظم الاستفادة من عائداتها، فهي لم تنفع الصناعة المصرية، ولم تشترك في بناء صناعة عربية، وساهمت بعائداتها في نشر مفهوم رخاء السلام بتمويلها استيراد الكماليات

والسلع الاستهلاكية ولترويجها لأنماط السلوك النفطي. وقرر الرئيس المصري بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر تنويع مصادر شراء السلاح، في الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وفي الوقت الذي انتبهت فيه الولايات المتحدة الى ضرورة الاعتماد على تفوق نسبي اسرائيلي، وضرورة أن يكون هذا التفوق مطلقاً بحيث لا تقترب القدرة العسكرية العربية جماعية أو فردية من القدرة الاسرائيلية. وبالفعل فلم يصل عام ١٩٨٠ إلا وكانت قوة النار الاسرائيلية ضعف القوة المصرية بخاصة في الدبابات والمدرعات والطائرات. إذ انه في الوقت الذي حرمت فيه مصر نفسها من السلاح السوفياتي لم تحصل من المصادر الأخرى على تعويض لما فقدته، بل أصبحت تعاني من النقص في قطع الغيار اللازمة للسلاح السوفياتي، بينما كانت كل الأسلحة الأمريكية تتدفق على اسرائيل[٤٠].

من ناحية أخرى، تعرضت الجبهة الشرقية كذلك لتغيرات أثرت بعمق على امكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. إذ على الرغم من تمويل بعض الأقطار العربية للقوات السورية الموجودة في لبنان، إلا أن التوتر اللبناني المستمر ظل يمتص طاقة سورية هائلة ويعقد الخيارات السورية ويضاف الى مشكلاتها الداخلية. أما العراق الذي خرج من حرب تشرين الأول/أكتوبر بقوته الأساسية سليمة، فإنه هو الآخر دخل حرباً طويلة مع ايران كبدته خسائر فادحة وأضعفت كل امكاناته، إذ أصابت الحرب منشآت النفط اصابات تكاد تكون مدمرة، أو عطلتها على الأقل لمدة قد تطول. فضلاً عن أنه رغم اصرار العراق على مواصلة الأنشطة التنموية الى جانب أنشطة القتال لفترة من الوقت، إلا أنه تحت ضغط الانفاق الحربي والحاجة إلى الأيدي القتالية اضطر الى الابطاء في تنفيذ عدد من المشاريع المهمة. أما بقية الأقطار العربية فلم تزد قدرتها العسكرية زيادة كبيرة هذا إذا استثنينا العربية السعودية، لأن الانفاق العسكري فيها قفز أكثر من أربعين مثلاً خلال عشر سنوات تقريباً، إذ بينما لم يجاوز نصف مليار دولار عام ١٩٦٩ وصل في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٢٠ ملياراً من الدولارات ولا شك أن هذه الاضافة الكمية الهائلة الى امكانات النظام، تصبح اضافة كيفية لها قيمتها إذا لم تكن مقيدة الاستخدام، أو مفتقرة الى العناصر العربية البشرية والمدربة عليها تدريباً عالياً.

أما من ناحية الامكانات المالية للنظام العربي، فقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالزيادة في انتاج وأسعار النفط، فزادت زيادة كبيرة بخاصة في عام ١٩٧٩، وعقب حرب الخليج بين العراق وايران. إلا أنه فيما يبدو كانت هذه الزيادة كالصحوة الأخيرة، لأنه لم ينته عام ١٩٨١ إلا و كانت مختلف المؤشرات تشير الى وجود أزمة سيولة نقدية لدى عدد من البلدان المنتجة للنفط، وظهرت تنبؤات متعددة تتوقع أزمة مالية خطيرة في مجموعة بلدان النفط قبل ١٩٨٥.

وبالفعل لم ينتصف عام ١٩٨٥ إلا وتعددت التقارير التي تؤكد ان عدداً من البلاد العربية النفطية تجتاز أزمة سيولة حقيقية، وأن خطط التنمية الاقتصادية في كثير منها إن لم يكن جميعها قد

---

(٤٠) Stephen Green and Frank Bonvilain, «Egypt's Unilateral Disarmament: A Field Experiment,» *American Arab Affairs* (Spring 1979), pp. 51-58.

تقلصت بشكل خطير. وتحدثت تقارير أخرى عن أن أكثر من بلد عربي نفطي يبيع أرصدته الخارجية المودعة في مصارف عالمية أو لدى خزائن دول كبرى لتغطية العجز في الميزان التجاري(٤١). وقد تعاقبت في الأعوام الخمسة الأولى من الثمانينات أزمات اقتصادية في بلدان الخليج العربي، كان منها الأزمة المصرفية في معظم بلدان الخليج(٤٢) والأزمة العقارية في الامارات، وأزمة الثقة والمناخ في الكويت، ولا شك أن النصف الثاني من الثمانينات ـ على عكس النصف الأول ـ يبدأ بحالة انكماش اقتصادي قد تترتب عليه مسائل كثيرة تتجاوز حدود بلدان الخليج والجزيرة العربية(٤٣) لأن هذا الانكماش قد يولد ـ ويبدأ بالفعل يولد ـ نزوحاً في العمالة العربية من هذه البلدان الى البلدان المرسلة للعمالة، كما بدأت التنبؤات عن احتمالات نشوب مشاكل اجتماعية نتيجة اجراءات التقشف الحكومي وامساك المصارف عن إقراض الطبقة الوسطى الجديدة. من ناحية أخرى، برزت على الفور بعض الآثار الدولية للتقلص في الامكانات النقدية للبلدان النفطية العربية وبخاصة السعودية، وأولها بدء تراجع النفوذ العربي عامة والسعودي خاصة في النظام النفطي الدولي، وفي افريقيا والعالم الثالث وفي الولايات المتحدة.

واستندت أغلب التنبؤات الى أدلة معروفة أهمها ضخامة احتياطي النفط الذي خزنته الدول المستهلكة، وحجم الانفاق في البلدان المنتجة، وعودة الشركات الدولية والدول المستهلكة الى السيطرة على سوق النفط العالمية. ولا شك أن تطورات الشهور الأولى من عام ١٩٨٢ في سوق النفط أدت الى نشأة أوضاع بالغة التوتر في مجتمعات النفط، إذ انها جاءت في وقت تصاعدت فيه حرب الخليج، وتعددت اجراءات الدول الصناعية في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية فاستخدمته مع ايران بسبب أزمة الرهائن، واستخدمته فيما بينها أثناء الأزمة البولندية، واستخدمته ضد الأرجنتين بسبب خلافها مع دولة أوروبية حول جزر المالوين (الفوكلاند)، كما استخدمته بين أمريكا وبعض دول غرب أوروبا بسبب الخلاف حول أنبوب الغاز السوفياتي الى أوروبا.

اذن فالامكانات العسكرية للنظام ـ رغم الانفاق الهائل، وبالمقارنة بالأخطار التي يتعرض لها ـ تدهورت وامكاناته المالية لم تستثمر في تطوير مشاريع زراعية قومية رغم الازدياد المطرد في الاعتماد على استيراد المواد الغذائية، ولم تضع أساس نهضة صناعية جديدة في الوطن العربي، بل أصبحت رهينة في الدول الغربية وسلاحاً في يدها وليس في يد أصحابها، والنفط بدأ يفقد أهميته

---

(٤١) ورد في تقرير أن العجز في الميزان التجاري السعودي بلغ ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥، مقارناً بفائض بلغ ٤٠ بليونا عام ١٩٨١. وان هذا العجز يفرض على السعودية السحب من أرصدتها الموجودة في الخارج. كما ورد في التقرير أنه بالمقارنة بعام ١٩٨١ هبطت عوائد النفط في السعودية بنسبة ٦١ بالمائة أي إلى حوالى ٤٣,٧ بليون دولار عام ١٩٨٤. وهبطت الأرصدة في الخارج من ١٥٠ بليون دولار عام ١٩٨١/١٩٨٢ إلى حوالى ١٠٠ بليون دولار. انظر:

National West Minister Bank, *Report: Saudi Arabia* (August 1985).

(٤٢) «Arab Banking,» *The Financial Times* (London), 14/10/1985, Section iii, p.1.

(٤٣) انظر وجهة نظر متفائلة عن مستقبل النفط في:

Abdul - Aziz Hussein Sowayyegh, *Arab Petro-Politics* (London: Croom Helm, 1984), pp. 198-199.

الاستراتيجية، وازدادت بشكل ملحوظ التعبئة الاقتصادية لنظم دولية واقليمية أخرى. وتعددت الأخطار الحقيقية والوهمية التي تهدد العديد من الأقطار العربية.

في اطار هذا الوضع المتردي لامكانات النظام، ومع تصاعد المد الانعزالي القطري أو الاقليمي في النظام العربي، اشتد انحسار الفكر القومي، فكان بمثابة تعبير عن خيبة أمل الجماهير العربية في أحلام الانتصار التي ولدتها حرب تشرين الأول / أكتوبر، أو أحلام الرخاء والاستقرار التي خلقها النفط والمال، وفي كل الأحوال جاء هذا الانحسار ليعجل بتردي الامكانات الكلية للنظام وبصنع فجوة متزايدة الاتساع بين الجماهير والنظم الحاكمة.

٢ ـ نمط السياسات

أدى الانسحاب المصري من العمل الايجابي في النظام العربي الى آثار بعيدة المدى. ولقد بدأ الانسحاب تدريجياً قبل زيارة الرئيس المصري للقدس، وربما كانت آخر مشاركة مصرية تلك التي تجسدت في مؤتمري القاهرة والرياض عام ١٩٧٦، رغم أنها لم تكن مشاركة قوية[٤٤]، أو أنها كانت تعبيراً عن رغبة الرئيس المصري في الانسحاب نهائياً بعدها، إذ اتضح خلال المؤتمرين أن مصر مستعدة لأن تعترف لسوريا بالهيمنة داخل مجال نفوذها، وتم استبعاد دور كل من العراق والأردن والسماح لسوريا بفرض دورها كاملاً على لبنان ضمن اطار رمزي من الشرعية العربية. إلا أن الانسحاب النهائي لمصر كان له أبعاد أكثر أهمية وأعمق أثراً على تفاعلات النظام ونمط السياسات فيه، إذ انه أخلى الساحة العربية من قيادة تقليدية وفتح الباب أمام عدة بدائل رشحت نفسها لهذا الدور. وتبين على الفور استحالة استيعاب احدى البدائل لبقيتها أو تفوقها عليها وذلك لأسباب متعددة أهمها تقارب امكانات الأقطار التي طرحت نفسها كبدائل وضخامة تكلفة انشاء مجالات النفوذ، والضعف النسبي لكل الأطراف في مواجهة النفوذ والاختراق الخارجي سواء من جانب الدول الكبرى أم من الدول الهامشية الأقوى، وأخيراً حدة المشكلات الداخلية في كل قطر مرشح للقيادة.

من ناحية أخرى، كان للغياب المصري ثقل محسوس. إذ ان مصر بانسحابها سحبت معها كل بدائل تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فالبدائل السلمية أصبح عليها أن تقترب قدر الامكان من الحل المصري الأمريكي ـ الاسرائيلي الذي ثبتته اتفاقيتا كامب ديفيد، وإذا لم تقترب فهي مرفوضة من الأطراف الثلاثة. والبدائل القتالية على جهة واحدة كان محكوماً عليها بالفشل نظراً للهوة الساحقة والمتسعة باستمرار منذ حرب ١٩٧٣ بين القوة العسكرية الاسرائيلية وقوة أي تجمع أو تحالف عربي ممكن لا توجد فيه مصر. ولذلك نشأت للتبعثر في النظام وظيفة مزدوجة: إذ

---

(٤٤) ويقدم مسؤول مصري سابق رأياً مختلفاً عن دور مصر في تلك الفترة ويستند إلى أدلة مشكوك في دقتها وأهميتها. انظر: اسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

أصبح التبعثر يبرر فقدان البدائل لكامب ديفيد ودافعاً لانشاء تحالفات ومجالات للنفوذ. وبسبب الفشل في التقدم ببدائل سلمية أو قتالية لتسوية الصراع الأساسي وجدت بعض الأقطار أعضاء النظام الفرصة سانحة، أو هيئت لها الفرصة، لمحاولة الحصول على نفوذ وامكانات أقوى، عن طريق الدخول في تفاعلات حادة، ومسلحة أحياناً، مع دول هامشية، فدخل العراق حرباً مع ايران، وتدخلت ليبيا في تشاد، وتعاظم دور السعودية في تأييد المقاومة الأفغانية ضد القوات السوفياتية، وفي مساندة الحركات والنظم المناهضة للاتحاد السوفياتي في القارة الافريقية. وفي النهاية تشابكت التفاعلات العربية تشابكاً خطيراً مع تفاعلات النظم الاقليمية المجاورة، فانقسم العرب في المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد، وانقسموا داخل منظمة الوحدة الافريقية وكادوا يتسببون في انفراطها، وانقسموا تجاه الحرب العراقية ـ الايرانية، وفي كل هذه الحالات جعلوا الساحات الخارجية ساحات لنزاعات عربية ولسباق النفوذ.

لذلك جاءت فترة نهاية السبعينات ولم تكن مصر البلد العربي الوحيد الغائب عن التفاعلات العربية الايجابية، بل انه يجوز القول ان ثقل الغياب المصري كان في بعض الأحيان أوقع وأعمق أثراً في تفاعلات النظام من ثقل أقطار عربية أخرى حاضرة شكلاً، ولكنها غائبة فعلاً ومضموناً. إذ بينما كان الرئيس المصري يمد جسوراً في ظل الغياب الى السودان والصومال وعمان.. ويخطط ويدعو لقوة الانتشار السريع ودور لمصر فيها «لحماية» أقطار الخليج، كانت أقطار أخرى حاضرة اسماً منهمكة بالجزء الأعظم من امكاناتها في حروب خارجية، أو باحثة عن شركاء خارجيين لانشاء تحالفات، أو منكمشة داخل قوقعة من الحرص أو الخوف، وهكذا كادت تكتمل بعثرة أعضاء النظام العربي. ففي داخله اشتد الميل الى انشاء تحالفات تقوم على أساس اقليمي إما لتوسيع مجال النفوذ أو لدرء خطر فرض العزلة أو للانعزال داخل قوقعة أوسع، ومن داخله امتدت سياسات أعضاء تشد شبكة التفاعلات العربية في اتجاهات طاردة وأكثرها متناقض، الأمر الذي أضعف خيوط هذه الشبكة وهدد بتمزيقها، ومن الخارج اشتدت محاولات اختراق هذه الشبكة في أكثر من موقع، أو ربطها بشبكات أخرى ومنها محاولة كامب ديفيد الأمريكية، ومحاولات الشاه المتكررة وغيرها.

ثم كان اغتيال الرئيس المصري الذي وقّع على اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية. كان الحدث الذي ألقى الضوء على خريطة الوضع السياسي في المنطقة، إذ بدا النظام العربي في حال توازن لم يشهد له مثيلاً منذ نشأته. لقد انهكت البعثرة مختلف القوى الطامحة في قيادة النظام. فالقوى النفطية انهكها هدر الامكانات وضياع فرصة التنمية القومية وضعف ممارسة النفوذ، وأساءت اليها قيود التعبئة وابتزاز التهديد الأمريكي، وتراجعت أمام انتصار مستهلكي النفط، وصدمة المقاومة الفلسطينية العنيفة في مؤتمر قمة فاس الأول وفي مجالس الجامعة العربية. كذلك حجّمت الحرب الايرانية ـ العراقية طموحات العراق الذي تحول إلى مستورد للمال النفطي ومعتمد على تأييد ومساندة الخليج والاردن ومصر ووساطة الجزائر. ولعل من أهم سمات النظام العربي، وبالأخص في مرحلة الانحسار القومي، أن تكون قضية قومية كقضية حرب العراق وايران، هي التي تدفع بالعراق ومصر الى اقامة جسور التعاون بينهما، بعدما كان العراق الدافع الرئيسي لمقاطعة

النظام المصري وكانت عاصمته مقر مؤتمر القمة العربي الذي أوقف عضوية مصر في كل الهياكل التنظيمية العربية.

ولا شك ان سوريا لم تلجأ الى تحالف مع دولة من خارج النظام الا حين شعرت أن طموحاتها تواجه هي الأخرى عقبات كبيرة. فالحرب اللبنانية ليست مجرد حرب أهلية تقليدية، وإنما حرب اقليمية ودولية فضلاً عن كونها معركة من معارك الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والمشكلات الداخلية في سوريا ليست كلها صراعات داخلية أو طائفية، وإنما أيضاً امتدادات لصراعات القوة في النظام العربي، والحسم فيها لن يكون بالقمع وحده، وإنما يكون أيضاً بتقديم تنازلات لقوى عربية أخرى. ولكن تظل المشكلة بالنسبة لسورية أعقد من مشكلة أي قطر عربي آخر، لأن سورية حين تتنازل فإنها تتنازل عن جزء حيوي من مصادر قوتها في النظام العربي ذلك أن مصدر القوة في سورية هو ما ترفعه من شعارات قومية[٤٥]، وما تفرضه على السلوك العربي من قواعد للسلوك القومي، ولذلك فهي لا تستطيع التفريط في الشعارات القومية المتصلة بالقضية الفلسطينية أو في فهمها لمستقبل حل القضية الفلسطينية.

ولكن الوضع يختلف حين يتعلق الأمر بمنظمة التحرير الفلسطينية، فوفقاً لمبدأ ان القضية الفلسطينية ليست قضية منظمة التحرير الفلسطينية وحدها وإنما قضية كل العرب، يصبح المطلوب سورياً من المنظمة أن لا تجتهد في الحلول والتسويات وحدها أو مع أطراف عربية أخرى ليست سوريا بينها، ولذلك كانت اجتهادات منظمة التحرير الفلسطينية واتجاهات سلوكها السياسي خلال النصف الأول من الثمانينات بمثابة موقف التحدي بالنسبة لمشروعية السلطة في سوريا. ذلك لأن هذه الاستقلالية في القرار الفلسطيني عن القرار السوري لا يمكن أن تعتبرها سوريا مجرد اختلاف في الاجتهاد أو سبباً لخلاف بين قيادتين لنظامين عربيين، إنما تعتبرها موقفاً منشقاً وعدائياً ضد كل ما تمثله سوريا. ويؤكد هذه الحالة حقيقة أن سوريا لا تحاسب الاردن مثلاً بالشدة والعنف اللتين تحاسب بهما منظمة التحرير الفلسطينية. ويؤكدها أيضاً تنوع أساليب الحرب السورية ضد المنظمة ومطاردتها عسكرياً وسياسياً منذ أن دب الخلاف بينهما وحاولت المنظمة الاستقلال بقرارها[٤٦].

ان التطور الأساسي في مرحلة السبعينات في النظام العربي تجسد في الحقيقة في انتقال سورية من موقع الرصيد القوي لأي تحالف يضمها، إلى موقع الدولة المنشئة لتحالف والطامحة إلى قيادة النظام. وإذا كانت سورية فشلت في تحقيق طموحاتها لأسباب تتعلق بطبيعة نظامها السياسي وحال

---

(٤٥) حول أهمية استمرار رفع الشعارات من أجل المشروعية القومية، انظر:
Alan R. Taylor, *The Arab Balance of Power* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982), p. 110.

(٤٦) يسود الاعتقاد لدى الكثير من المسؤولين السياسيين العرب أن عدم انعقاد دورة عادية للقمة منذ مؤتمر قمة فاس، وعدم مشاركة سوريا في القمة الاستثنائية التي عقدت في الدار البيضاء في اب/أغسطس ١٩٨٥ هو رفض سوريا حضور مؤتمر يضمها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

الانحسار القومي ونفوذ النفط وانقسام حزب البعث وغيرها من العوامل، فإنها قد نجحت في أن تحتكر لنفسها قوة الاعتراض أو النقض داخل النظام العربي.

وفيما يلي نعرض بايجاز لأهم الاتجاهات في سياسات الأقطار العربية الفاعلة سلباً أو ايجاباً في هذه المرحلة:

ففي مصر، اكتشف الرئيس المصري الذي زار القدس ان الولايات المتحدة واسرائيل نجحتا في تفريغ مبادرته من شمولية أهدافها، وهي الشمولية التي احتواها خطابه الذي ألقاه في الكنيست الاسرائيلي، وأن عليه أن يواجه كليهما منفرداً في وقت تواصل فيه تدهور امكانات مصر العسكرية والاقتصادية، وأصبح الاعتماد على المعونات المالية والاقتصادية الأمريكية شبه مطلق. وتأكد هذا الأمر حين فشلت الولايات المتحدة أو هكذا تصور، في جذب أقطار عربية أخرى الى تأييد كامب ديفيد. وكان من الطبيعي في ظل هذا العزل أن يحاول بشتى الطرق أن يبرهن للأمريكيين أن مصر ليست دون أرصدة أو دون فائدة. لذلك اتخذ من السياسات ما يحمل معنى الولاء المطلق للسياسة الغربية وقبول وضع التبعية الكاملة، والاستعداد للتنسيق مع أجهزة وسياسات دول حلف الأطلسي[٤٧] وتمادى في هذا الاتجاه فبالغ في تصوير الخطر السوفياتي والدور الليبي في افريقيا والوطن العربي ومنطقة القرن الافريقي، واستخدم مكانته في الرأي العام الأمريكي، وهي المكانة التي حصل عليها بعد زيارته للقدس، ليشكل قوة ضاغطة على عملية صنع القرار السياسي في اتجاه مزيد من التصلب الأمريكي في مواجهة الاتحاد السوفياتي، والأقطار العربية الأخرى، آملاً في أن تسمح له الولايات المتحدة بأن يتولى مهمة الوكالة عنها في الشرق الأوسط وافريقية.

إلا أن هذا الأمل وقفت دون تحقيقه عقبات أساسية، فالدور الذي سعى إليه الرئيس المصري يتطلب للقيام به تدعيماً عسكرياً فائقاً ونفوذاً سياسياً مؤثراً، وهو عكس ما سعت اليه دائماً كل من الولايات المتحدة واسرائيل[٤٨]. إذ لم يكن من المقبول أنه بعدما تحقق هدف عزل مصر عن الوطن العربي اعادتها اليه في أي شكل، حتى لو كان هذا الشكل، الوكالة لأمريكا أو حماية مصالحها في المنطقة، وليس أقدر على القيام بهذا الدور من اسرائيل، فهي العنصر الذي أثبت كفاءة هائلة في تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية، فاسرائيل قادرة على أن تضرب باطمئنان مصادر القوة العربية وتستنزفها وتطارد القوى القومية بالارهاب والحرب، بينما تظهر الولايات المتحدة بمظهر الدولة الخاضعة للضغوط الصهيونية والداخلية، والعاجزة بسبب ذلك عن اتخاذ مواقف ضد اسرائيل. أما مصر ففيما أبدت من رغبة في التعبئة وقدرة على الولاء للولايات المتحدة أو نية المحافظة على مصالحها في المنطقة، فإنها لن تتمكن من القيام بالدور

---

(٤٧) Ibrahim Karawan, «Egypt and Western Alliance: «The Politics of Westamania,» in: Steven L. Spiegel, ed., *The Middle East and its Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, 1982), pp. 163-193.

(٤٨) Robert Springborg. «U.S. Policy Toward Egypt: Problems and Prospects,» *Orbis*, vol. 24, no. 4 (Winter 1981), pp. 805-818.

الاسرائيلي بفاعلية ومصداقية، وربما لن تتمكن من القيام بأي دور في هذا المجال لأنها لن تضرب مفاعلات نووية في العراق أو غيرها، ولن تدخل حرباً ضد الفلسطينيين في لبنان أو غيرها.

ولا شك أن الرئيس المصري شعر في أواخر أيامه بفشل أحلامه هذه، وبأن الولايات المتحدة اعادت لاسرائيل حرية الحركة في المنطقة، متذرعة بأن المعارضة السياسية في مصر قوية وأن النظام يواجه مشكلات لا تسمح له بالقيام بالدور الذي يطلبه. وكان هذا الشعور، أو الاكتشاف، فيما يبدو السبب الذي تفجرت به انفعالات متعددة عجلت بنهاية الرئيس المصري. وبموت الرئيس المصري بدأت تظهر بوادر وآثار في التفاعلات العربية. أولى هذه البوادر أن الدور المصري الذي حاول الرئيس السابق فرضه على النظام العربي أصبح دوراً مطلوباً من أقطار عربية متعددة، الأمر الذي يعني أنه لا بد من أن يكون دوراً عربياً وليس دوراً بالوكالة عن الولايات المتحدة أو غيرها، وبالتالي فهو الدور الذي سوف يفرض على مصر تحولات جذرية ويعرضها إن آجلاً أو عاجلاً لمواجهات مع اسرائيل والولايات المتحدة، والأكثر من ذلك أنه قد يدعو الى اعادة صوغ وتشكيل التحالفات العربية، بخاصة وأن الغياب المصري قد خلق مصالح ذاتية لأطراف عربية معينة، تعودت على هذا الغياب واستفادت منه مكانة أو مادة.

والسياسة الخارجية المصرية منذ وفاة الرئيس السادات وحتى منتصف الثمانينات تستحق وقفة خاصة. إذ انه لأول مرة منذ عقود متعددة يمتد الشلل أحياناً والتخبط أحياناً أخرى الى هذا القطاع من قطاعات عمل السلطة في مصر. ففي وقت، بل في معظم الأوقات، كانت السياسة الخارجية المصرية أفضل انجازاً من السياسة الداخلية. واستندت في تلك الأوقات إلى رؤية واضحة لدور مصر في منطقتها ولقدرة مناسبة على انتهاج سياسات تضمن التوازن الذي يحفظ لمصر مكانتها في الرأي العام المصري والعربي وفي الوقت نفسه يحقق لمصر النفوذ بين النظم الحاكمة في المنطقة. وكانت هذه الرؤية الواضحة والتي تجسدت في ممارسات مناسبة، سبباً في تحول العاصمة المصرية الى مصدر للمشروعية القومية، إذ كانت زيارة زعيم عربي الى القاهرة رصيداً يحسب له لدى الرأي العام المحلي في بلده، وبالمقارنة تبرز ملاحظة مهمة وهي أن القيادة المصرية بعد السادات زارت بلداناً عربية أكثر مما استقبلت من زعماء عرب، ويمكن تفسير هذه الملاحظة بأن زيارات القيادة المصرية للبلدان العربية تمثل رغبة في الحصول على «مشروعية قومية» افتقدتها مصر نتيجة سياسة التبعية المفروضة والعلاقات مع اسرائيل. ولا جدال في أن هناك ظروفاً موضوعية تتسبب في هذا الوضع الشاذ الذي تردت اليه السياسة الخارجية المصرية. فقد ترك السادات لخليفته مأزقاً حقيقياً وضخماً ارتبطت به مآزق أخرى. ويتجسد المأزق الأساس في توقيعه معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية بإطار أمريكي. أما المآزق الأخرى، وهي كثيرة، من بينها تخريب مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي، تبعية اقتصادية متزايدة للولايات المتحدة(٤٩)، ديون خارجية كبيرة، اقتصاد داخلي مرهق ويواجه مشاكل حادة، توقعات استهلاكية مرتفعة، قيادات سياسية ضعيفة أو غير

---

(٤٩) William Burns, *Economic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955-1981* (Albany: State University of New York, 1985), p.201.

مدربة، تيارات سياسية متطرفة، فقدان هيبة السلطة وانفلاتها. الخ. وإلى جانب المأزق الأساس والمآزق الأخرى افتقر النظام السياسي المصري الى نسق فكري تنتظم فيه توجهاته الأساسية، سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية. ولا شك أن الافتقار الى هذا النسق كان من أهم أسباب تعقد المآزق المختلفة التي يعاني منها نظام الحكم في مصر، وكذلك من أهم أسباب التردد أو الضعف في السياسة الخارجية.

ومع ذلك فإن التخبط أو التردد قد يكون دليلاً على أن مصر تحاول طرق منافذ في السياسة الخارجية كانت مسدودة في عهد الرئيس السادات، وأن ما يبدو حيرة في السياسة المصرية مرده - إلى جانب عوامل أخرى - الى إحكام الطوق الذي فرضته معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية - الأمريكية على حرية الحركة السياسية المصرية، ومحاولة الحكومة المصرية التحرك بحياء أو حذر. ومن المؤكد أن النظام يدرك جيداً أن هذه الاتفاقية صارت مع مرور الوقت تتطلب من الحكومة طاقة أمنية أكبر لحمايتها من الغضب المتزايد في الشارع المصري. ويدرك أيضاً أنه من دون استمرار فرض حالة الطوارىء التي لازمت عمر الاتفاقية لا يمكن لهذه الاتفاقية أن تعمر، ولا يمكن للعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة أن تتواصل.

وفي الواقع تتجاذب السياسة الخارجية المصرية في منتصف الثمانينات ثلاثة تيارات رسمية رئيسية: تيار قوي يتمسك بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، ويتخذ موقف العداء من مشكلات وقضايا العرب وخصوصاً القضية الفلسطينية، ويحذر من أي قرار سياسي خارجي يثير الشك في نيات مصر تجاه الولايات المتحدة، بدعوى أن معيشة الانسان الفرد في مصر تعتمد يومياً على المعونة الأمريكية. ولذلك يرفض هذا التيار أي اقتراب من الاتحاد السوفياتي ويؤيد ضرورة مسايرة الاسرائيليين في مسائل التطبيع، ويشكك في قيمة أي تحرك مصري تجاه البلدان العربية[٥٠]. هذا التيار بالرغم من أنه أقوى التيارات الرسمية، إلا أن قوته بدأت تتضاءل بسبب تطورات متعددة أهمها: تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر بالرغم من المعونات الأمريكية، ضعف الانتاج الاقتصادي وانخفاض الانتاجية والدعم الأمريكي المتزايد لاسرائيل وخصوصاً في مجال السلاح مما جعل الهوة بين مصر واسرائيل شاسعة، أي أن هذا التيار بدأ يفقد الجزء الأكبر من حجته وأسباب قوته وحقه في أن يسود بقية تيارات الحكم في مصر.

---

(٥٠) ينتهز هذا التيار أي فرصة مناسبة لإثارة الرأي العام المصري ضد النظم والشعوب العربية وليدعم تيار الانعزالية. وقد شهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات أدباً غزيراً تصدى لهذه المحاولات الانعزالية. انظر: منح الصلح، **مصر والعروبة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)؛ سعد الدين ابراهيم وآخرون، **مصر والعروبة وثورة يوليو** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)؛ صلاح زكي، **مصر والمسألة القومية: بحث في عروبة مصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)؛ رجاء النقاش، **الانعزالية في مصر** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، وأحمد عبد المعطي حجازي، **رؤية حضارية طبقية لعروبة مصر** (بيروت: دار الآداب، ١٩٧٩). من ناحية أخرى تواصلت الحملة الخارجية على عروبة مصر والتشكيك فيها: انظر مثلاً:
Israel Gershoni, *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt* (Tel Aviv: Tel Aviv University Press, 1981), p. 87.

ويمثل التيار الرسمي الثاني الرأي الذي يقول ان العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة واتفاقية الصلح كلتاهما لا تفرض على مصر أن تعزل نفسها عن الوطن العربي، بمعنى آخر أنه طالما لم تتجاوز مصر الخط الأحمر الذي عنده تتأثر المصالح الأمريكية أو الاسرائيلية فإن كلاً من الولايات المتحدة واسرائيل لن يضيرهما أن تكسب مصر لها أصدقاء جدد أو تعزل لها «المتطرفين» في الوطن العربي. وفي المقابل يمكن لمصر أن تتبادل المنافع والمصالح مع البلدان العربية التي تستعيد علاقاتها معها، وبذلك ينكسر الطوق الخانق الذي يشل العمل المصري الدولي والداخلي. وبما أن هذا التيار يضم بين جناحيه أطرافاً تمثل اتجاهات يسارية فقد تراوحت الأهداف أيضاً، فبينما ترى أطراف في هذا التيار أن توسيع اتفاقيات كامب ديفيد لتشمل بلداناً عربية أخرى يكسب الاتفاقيات المصرية ـ الاسرائيلية مناعة ويخفف من التيار الشعبي المعادي لها، ترى أطراف أخرى أن مصر بالرغم من الاتفاقية والعلاقة مع أمريكا وربما بسببهما تستطيع بثقلها ـ لو استخدمته ـ أن تمنع شروطاً مجحفة تفرض على منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وربما تنجح في ايقاف حدة الانهيار العربي.

أما التيار الثالث ـ وهو أضعف التيارات ـ فيذهب الى أن مصر مستفيدة لو تعمدت تعقيد عملية التطبيع مع اسرائيل وشجعت انتقاد أجهزة اعلام السياسة الاسرائيلية في المنطقة وتقاربت من منظمة التحرير الفلسطينية وحاولت التدخل في بعض القضايا العربية. وينادي هذا التيار بضرورة فتح قنوات مع الاتحاد السوفياتي، وربما أيضاً مع سوريا وليبيا باستخدام أحزاب المعارضة وشخصيات مستقلة. ويستند هذا التيار الى حجة أن مصر قد وقعت في شرك خطير، وأنها تنزلق تدريجياً الى الانشغال بحدودها الجنوبية والغربية، وأن قوى خارجية تتدخل لاستنزاف مصر في تدخلات عبر هذه الحدود. ويستند أيضاً إلى اقتناع جديد مؤداه أن قوى عربية معينة استفادت من غياب مصر وشجعت عليه وتعمل جاهدة لمنع عودة مصر إلى الساحة العربية، أياً كان شكل وأسلوب العودة، وأياً كان الهدف منها.

ويلاحظ أن التيارات الثلاثة تنطلق من قاعدة واحدة وهي استحالة التخلص فوراً من اتفاقية الصلح مع اسرائيل ومن العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. ويلاحظ أيضاً أن كل التيارات تعمل وتترجم عملها في قرارات سياسية وسياسات خارجية. وهاتان الملاحظتان تفسران حالتي التردد والتخبط اللتين تتبادلان فيما بينهما سياسة مصر الخارجية منذ وفاة الرئيس السادات، ولا شك أن الأزمة الحادة التي أصابت العلاقات المصرية ـ السودانية في عام ١٩٨٥ جاءت نتيجة تداخل تأثيرات تلك التيارات، إضافة الى اعتبارات أخرى. كذلك يفسر هذا التداخل بعض جوانب السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق، ودورها في التوصل الى الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني الذي وقع في شباط / فبراير ١٩٨٥، ويفسر مساعي التقارب مع الجزائر وتونس، والموقف المتبدل تجاه المغرب والمشكلة الصحراوية، ويدفع بالضرورة الى مسلسل الأحداث الذي بدأ بالموقف المصري في أعقاب الغارة الاسرائيلية على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط في تونس يوم أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، وتصاعد رد الفعل المصري على اختطاف الطائرات الأمريكية لطائرة مصرية في الأجواء الدولية في الشهر نفسه.

وبشكـل عام يمكن القول مرة أخرى ان الذين حاولوا من خارج مصر عزلها عن النظام العربي، والذي حاولوا من داخلها فرض انعزالها عن هذا النظام، لم يفهموا أن تعليق عضوية دولة في الجامعة العربية أو قطع العلاقات معها لا يعني بأي حال عزلها عن النظام العربي[٥١]. فالنظام العربي ليس مجموعة اتفاقيات أو معاهدات أو علاقات بين عدد من الدول العربية، إنما هو شبكة من التفـاعلات العربية. ويتضح هذا الأمر بجلاء إذا قمنا بقياس حجم الجهد الذي يبذل في العواصم العربية لمتابعة العمل السياسي المصري في الداخل وفي المجال العربي ومحاولة التأثير عليه، وفي العمل الثقافي والفني والاعلامي وكذلك بقياس حجم الجهد المصري الذي يبذل للعودة إلى المشاركة في التأثير على الأوضاع العربية.

وفي السعودية، تسبب الانسحاب المصري في أكثر من مشكلة بالنسبة لسياستها الخارجية؛ فمن ناحية، كانت مصر السادات قبل زيارة القدس مصر المثالية، مصر المنكفئة على مشكلاتها الـداخلية والمعتمـدة على المعونات والقروض النفطية، والمتقلبة على الناصرية والقومية العربية، والمنـاهضـة للنفـوذ السـوفياتي، ولكنهـا في الـوقت نفسه تظل مصر الكثافة السكانية والثقل في التحالفات العربية والخبرة السياسية في المجال الدولي، أما مصر القدس فقد أصبحت عبئاً، لأنها وضعت التحالف السعودي ـ الأمريكي في موضع حرج، وألقت بأعباء الاعتدال السياسي على السعودية في وقت ازدادت فيه القوى الطامحة الى القيادة في النظام العربي، وفي الوقت نفسه كشفت عن فشل السعودية في منع مصر من سلوك اتجاه معاكس للاتجاه العام في النظام، وفي مرحلة عرفت أحياناً بالمرحلة النفطية أو الحقبة السعودية. كذلك ـ وهو الأخطر ـ طرحت «مصر ـ السادات ـ القـدس» مشكلة عائلية داخـل الأسرة المـالكـة، مشكلة تعلقت بتـوجهات السعودية الخارجية وبخاصة مع الولايات المتحدة.

ولم يكن تصعيد «مصـر ـ السادات» للحملة على السعودية يمثل خطراً مباشراً على أمنها الداخلي أو مكانتها في النظام العربي، وإنما كان تهديداً لمكانتها الدولية وعلاقاتها بالولايات المتحدة. إذ انه على الرغم مما أحرزه الرئيس المصري من تفهم في الرأي العام الأمريكي لطروحاته بالنسبة للسلام، وبالنسبة للقضية الفلسطينية، إلا أنه تعمد الاساءة الى مكانة الأقطار العربية الأخرى ومواقعها من هذه الطروحات وهي الاساءة التي دفعت بالسعودية الى مزيد من الارتباط بالولايات المتحدة ولسياستها تأكيداً لحسن نياتها، ولمنع الرئيس المصري من تحقيق أهدافه وبخاصة هدف الانفراد بالتأييد الأمريكي. وفي الواقع لم ترحّب الولايات المتحدة بالحملة المصرية على السعودية، لأنها كانت ترى ضرورة تمهيد الـطريق أمام السياسة السعودية لتمارس نفوذاً في النظام العربي، وقامت فعلاً بتشجيع عدد من الممارسات وبخاصة في مباحثات وقف اطلاق النار في جنوب لبنان، وفي تخفيف حدة التوتر بين الاردن وسورية وغيرهما، مما شجع السعودية على التقدم بمبادئها الثمانية لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، قبل أن تتأكد تماماً من أن نفوذها السياسي قد وصل فعلاً إلى

---

(٥١) Panayiotis J. Vatikiotis, *Arab Regional Politics in the Middle East* (London: Croom Helm, 1984), p. 236.

الحد الذي يضمن توفير الاجماع العربي لها. ولا جدال في أن الاعلام الغربي ساهم الى حد كبير في تشجيع السعودية على التقدم بمبادرتها، بل وهو الذي أوحى الى عدد من المسؤولين العرب باعتبار هذه المبادىء بديلاً مناسباً لاتفاقيتي كامب ديفيد....

وبين دورتي القمة العربية في فاس، الأولى التي رفض الملك الحسن رئيس المؤتمر منحها رقماً بسبب فشلها[52]، والثانية التي أطلق عليها الدورة المستأنفة وحصلت على رقم، بذلت جهود عربية ودولية ضخمة لتمهيد الأرضية العربية لتبني المبادىء التي أعلنتها السعودية والتي اشتهرت بعد تعديلها بمبادرة فاس، فكانت حرب لبنان التي أضعفت القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أسقط خلالها ١٠٠ طائرة سورية فوق البقاع، ودفعت السعودية أموالاً وفيرة، وأصدر الرئيس الأمريكي ريغان مبادرة قبل أيام من انعقاد القمة المستأنفة، وتحركت وفود أمريكية تزور عواصم عربية متعددة. وحين صدرت المبادرة في شكل التزام عربي ضمني بالاعتراف بدولة اسرائيل تصورت معظم الحكومات العربية أنه أمكن التوصل إلى البديل المناسب لاتفاقيات كامب ديفيد، وأن العرب قد قدموا التنازل المطلوب منهم كشرط أساس لبدء مفاوضات السلام[53]. ويمكن

---

(٥٢) فشلت هذه القمة بسبب الموقف السوري من المبادىء السعودية الثمانية. ويتلخص هذا الموقف فيما يلي: أولا: عدم توافر مناخ للتسوية السياسية لأسباب أهمها: أ ـ الاختلاف في توازن القوى؛ ب ـ ورفض اسرائيل إعادة الارض؛ ج ـ وفشل جميع التجارب السابقة كمبادرتي يارنغ وروجرز؛ د ـ الرفض الامريكي لتحقيق تسوية عادلة؛ هـ ـ والتمزق العربي؛ و ـ وخطورة طرح مسألة التسوية على نفسية المواطن العربي؛ ز ـ عدم جواز تقديم مبادرات عربية. ثانياً: الفقرة السابعة من المشروع السعودي تعني الاعتراف بإسرائيل، وتعني في الوقت نفسه التنازل عن اربعة اخماس فلسطين. ثالثاً: القمة العربية لا تملك التنازل عن أرض عربية حتى لو استمر الاحتلال. رابعاً: المشروع السعودي يلغي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لأنه يجعل القمة العربية تحل محل الشعب الفلسطيني وتقرر هي مصيره.

وكان موقف الجزائر هو أن بعض المباديء السعودية تشكل تطوراً نوعياً للعمل العربي المشترك منذ مؤتمر القمة الفاشل. وان هذه المقترحات السعودية إذا قدمت أساساً للتفاوض قد تنزل إلى أدنى من الحد الادنى المتفق عليه في المؤتمرات السابقة.

أما موقف الجماهيرية العربية الليبية فيتلخص في رفض عرض المباديء أساساً على مؤتمر قمة بسبب تعارضها مع القرارات العربية واعترافها بالعدو الصهيوني، واعتبار هذه المباديء حلقة مكملة لاتفاقات «معسكر داود». وأن المشروع السعودي يسقط الخيار العسكري ويركن إلى الاختيار السياسي في الحد الادنى لصالح العدو الصهيوني وأمريكا وتحالف كامب ديفيد.

(٥٣) يعترف الامين العام لجامعة الدول العربية بهذا التنازل فيقول «.. فالفلسطينيون الذين حرموا من حقوقهم، وسلبوا وطنهم، ظنوا سنة ١٩٨٢، ان زمن الويلات قد ولى لما صادقوا على مشروع السلام الذي أقرته قمة فاس، وقبلوا بالتنازلات التي تضمنها المشروع والتي كان العدو الاسرائيلي وحلفاؤه يعتبرونها شرطاً مسبقاً لمفاوضات السلام». انظر: تصريح الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، في: *Réalités* (Tunis), (13 Octobre 1985).

ومع ذلك يعتبر كاتبان صهيونيان مبادرة فاس أكثر تشدداً من المبادرة البورقيبية ومبادرة الملك فهد التي قدمها في قمة فاس، انظر: Phil Bauss and Raphael Danziger, «The Fez Declaration: An Analysis and Commentary,» *Political Communication and Persuasion,* vol. 2, no. 3 (1984).

القول ان تبني مؤتمر القمة العربية لهذه المبادرة السعودية رغم التعديل الذي أدخله عليها، كان بمثـابة أهم الأدلة المعلنة والمعترف بها على أن النظام العربي يمر في أزمة، لأنها المرة الأولى التي تتنـاقض فيهـا القمة العربية مع عقيدة النظام. فالقمة كانت دائماً تصر على أن تكون قراراتها منسجمة مع عقيدة النظام، وبذلك كانت القمة تجسيداً لمشروعية القرار القومي، والدرع الواقية ضد السلوك الجماعي المنحرف عن العقيدة القومية. والقمم السابقة لقمة فاس أكدت جميعها هذه القاعدة؛ فقمة بغداد انسجمت مع العقيدة حين اتخذت قرارات في شأن خروج مصر على الاجماع العـربي، وقمـة عمان عام ١٩٨٠ اتخذت قرارات اقتصادية تحقق أهدافاً عديدة للنظام العربي، وجاءت قمة تونس تؤكد من جديد هذه القاعدة المعمول بها في النظام، أما قمة فاس فكانت أول نقض لهذه القاعدة.

في الوقت نفسه كانت السعودية قد قررت العمل سياسياً ضمن اطار أصغر دوائر عملها الخارجي. فالدائرة الكبرى وهي الدائرة الاسلامية أصيبت بشرخ كبير نتيجة التدخل السوفياتي في أفغانستان، ونتيجة الاستخدام غير المناسب لدعوة الجهاد مما أساء الى مصداقية العمل الاسلامي المشترك، ونتيجة الحرب العراقية ـ الايرانية، وأثبتت عجزها في مواجهة مشكلات أمن الخليج عامة والسعودية خاصة. ومن خلال الدائرة العربية لم تتمكن السعودية من تحقيق التضامن الذي يكفل لها توجيه الحركة العامة للنظام العربي وجهة «الاعتدال» وبعيداً عن هوة الفقر والثورة. لذلك لجأت الى دائرة الخليج حيث تتقارب جداً الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحيث يبدو الخطر الخارجي متوحداً، وحيث يكون التوجيه أسهل نسبياً بحكم الفوارق في الامكانات والمكانات.. وتمثل ذلك في مجلس التعاون الخليجي.

وقد بدأت آثار هذا الاختيار السعودي الأخير تتضح خصوصاً على تفاعلات النظام العربي وامكاناته الكلية وعلى هياكله التنظيمية كالجامعة العربية ومنظماتها. أما بالنسبة للسياسة الخارجية السعـودية فقد نجح هذا الاختيار في تحقيق فائدتين مهمتين، الأولى وهي أنه أصبح في امكان السعودية أن تجد ساتراً تنظيمياً تصد به عن نفسها بعض سلبيات موقعها القيادي الذي آل اليها في ظروف القدرة النفطية والفيض النقدي. ويتضح هذا من تكرار الاصرار على عرض المسائل المتصلة بالنـظام العربي على أجهزة المجلس لتتولى عن طريقه درء الضغوط عليها، ومثال ذلك الضغوط المتكررة لعقد القمة العربية المقرر عقدها في الرياض ورفض السعودية الدعوة اليها لثلاثة أعوام متعاقبة. الفائدة الثانية التي حققها انشاء مجلس التعاون الخليجي للسياسة السعودية هي المتعلقة بنجاح السعودية في تقليص تفاعلات بقية دول الخليج كوحدات أو أطراف متنافسة أو متناقضة في تفاعلات النظام العربي بصفة رئيسية والنظام النفطي الدولي والنظام السياسي الدولي بصفة عامة.

وبعد أعوام قليلة من نشأة المجلس تحققت للسعودية هيمنة شبه مطلقة، اكتسبت بها قوة تفاوضية مناسبة في اطار تفاعلات النظام الخليجي الأوسع أي الذي يضم العراق وايران أيضاً، وفي اطار تدعيم بعض الركائز المستجدة منذ بداية السبعينات في السياسة السعودية ومنها إحكام

الحصار العربي حول مصر ومنع بقية دول الخليج من احتذاء حذو عُمان التي رفضت في قمة بغداد ـ أي قبل قيام مجلس التعاون ـ الالتزام بقراراته.

ومع ذلك فقد ظلت السمة الغالبة على السياسة السعودية خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات هي سمة عدم الحسم[٥٤] في معظم الموضوعات المتعلقة بمشكلات النظام العربي. وقد فرضت هذه السمة نمطاً معيناً من السلوك السياسي السعودي يبرز في الأساليب التالية:

أولاً: أسلوب المهادنة Appeasement تجاه الأطراف المراجعة Revisionist في النظام العربي مثل ليبيا وتجاه الأطراف الناشطة والقادرة على افتعال واستثمار الأزمات في النظام مثل سوريا[٥٥].

ثانياً: أسلوب كتم النزاعات العربية والسعي المتواصل لكبت أي توتر بين أطراف النظام أو في داخل هذه الأطراف، مثال ذلك الموقف السعودي من النزاع التونسي ـ الليبي في منتصف عام ١٩٨٥.

ثالثاً: أسلوب اللامواجهة أو اللاتصدي في معالجة القضايا القومية، ومثال ذلك عدم مشاركة الملك فهد في قمة الدار البيضاء الاستثنائية في عام ١٩٨٥ التي اتخذت سوريا منها موقفاً عدائياً.

رابعاً: أسلوب الهبات النقدية ـ وليس أسلوب المعونة الاقتصادية ـ لتعويض العجز في القدرة على استخدام النفوذ السياسي في تسوية النزاعات والتأثير على التحالفات السياسية وتوسيع قاعدة التيارات والشخصيات المنتفعة من الثراء السعودي. ولا شك أن هذه الأساليب قد تبادلت التأثير مع حالة النظام العربي خلال مرحلة التبعثر ليس فقط لأن للسعودية في هذه المرحلة موقعاً خاصاً في النظام، ولكن أيضاً لأن الأطراف الناشطة في المراجعة استفادت من عائد هذه الأساليب لتحقيق أهداف تكتيكية وليس لتحقيق أهداف على مستوى النظام ككل، ولأن هذه الأطراف تعلم أن السياسة السعودية مستعدة لدفع أي ثمن مادي لتحقيق التضامن أو الوفاق[٥٦] والمحافظة على الوضع القائم.

أما سورية، فقد أتيح لها خلال هذه السنوات الأخيرة العمل باستقلال كبير، وهو الهدف الذي كانت تسعى لتحقيقه منذ شباط / فبراير ١٩٦٦. ولا شك أنها نجحت في تجميع مصادر

---

(٥٤) Bahgat Korany, «The Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Korany and Ali E., H. Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1984), p. 275.

(٥٥) John C. Campbell, «Indecision in the Desert,» *The New York Times Book Review*, 6 (October 1985).

(٥٦) William Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981), p. 155.

قوة ملموسة تجاوزت بها امكاناتها التقليدية المختلفة في مصادر القوة غير الملموسة كالشعارات القومية، لذلك تدعم مركزها التفاوضي، منذ رحلات كيسنجر المكوكية، وبشكل خاص منذ أن بلورت دورها في لبنان، ومنذ أن سيطرت على بعض تفاعلات منظمة التحرير الفلسطينية وبعض امكاناتها. وإذا كانت الحقبة النفطية قد أثرت على نسق القيم في سورية كما أثرت عليه في غيرها من الأقطار، إلا أن سورية نجحت خلال هذه الحقبة في أن تجعل من سياستها ومواقفها حاجزاً يحول دون الهيمنة النفطية الكاملة على النظام العربي. ولذلك يبدو صحيحاً القول انه على الرغم من أن التحولات التي أحدثتها الحقبة النفطية في النظام العربي كانت مهمة، إلا أن سورية منعت هذه التحولات من أن تصبح جذرية وعميقة، على الأقل فيما يتعلق بشعارات النظام القومية وتوجهاته الدولية.

إلا أنه من ناحية أخرى، كانت السياسة السورية سبباً ـ من بين أسباب أخرى ـ في انحسار عقيدة النظام، لأن سوريا حين طورت نزاعها مع العراق، ساهمت في اضعاف أحد الرموز المتبقية من تيار المد القومي، إذ ان خلافاً يقع بين نظامين منضمين الى تجمع قومي واحد ويرفعان شعاراً قومياً واحداً لا شك يؤدي الى عواقب كتلك التي حدثت نتيجة الخلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي، والتي لا يزال يعاني منها النظام الشيوعي الدولي. الى جانب ذلك عجز العقل القومي العربي عن استيعاب المصلحة القومية في القفز الى خارج حدود النظام القومي العربي بحثاً عن حلف هو في الوقت نفسه طرف في حرب مع دولة عضو في النظام العربي. وقد تكون لسورية مبرراتها في الأخذ بهذا السلوك، بعضها حزبي وبعضها قطري وبعض المعلن من المبررات أيضاً قومي، ولكن المؤكد أنها بهذا الاختيار أضافت مشكلة جديدة الى المشكلات التي يواجهها الفكر القومي المعاصر والرأي العام العربي.

ان سورية، في سعيها لتحقيق توازن استراتيجي مع اسرائيل، حاولت جهدها أن تقنع الأقطار النفطية بقدرتها منفردة على مواجهة اسرائيل إذا توافر لها المال والسلاح[٥٧] وربما يعود فشلها في اقناع هذه الأقطار الى أنها لم تحاول جدياً أو لم تنجح في خلق تضامن بين أقطار الجبهة الشرقية، وربما أيضاً لأنها توجهت نحو ايران بغرض تحقيق هذا التوازن الاستراتيجي ولو كان على حساب التضامن العربي.

وفي كل الأحوال فإن سوريا تنطلق في عملها العربي من منطلق الثقة في قدراتها على التأثير على مسار التفاعلات العربية[٥٨] وتأكدها من أنها تملك حق النقض داخل النظام العربي، ومن أن الأقطار العربية الأخرى ـ وبخاصة البلدان الخليجية النفطية ـ لا تستطيع تجاهل دورها. لقد لعبت

---

(٥٧) بلغت ميزانية الدفاع في سوريا في عام ١٩٨٤ وحده مبلغ ٣,٢ بليون دولار أي حوالى ٣٣ بالمائة من الميزانية العامة للقطر. انظر:
MEED (8 June 1984), and Jehia M. Sadowski, «Cadres, Guns, and Money: The Eighth Regional Congress of the Syrian Ba'ath,» *Merip Report* (July-August 1985), p.5.

(٥٨) حديث الرئيس حافظ الاسد لمجلة: المستقبل (باريس)، (٨ أيار/ مايو ١٩٨٢)، ص ٢١ ـ ٢٨.

سوريا دوراً أساسياً في النظام العربي في المرحلة التي غاب فيها الفعل الايجابي لمصر، بل ويمكن القول انها نجحت في استخدام امكاناتها غير الملموسة استخداماً فاق قدرة أقطار عربية أخرى على استخدام امكاناتها المادية الأكثر وفرة وتفوقاً من الامكانات المادية السورية. وتمكنت بفضل حسن توظيف علاقاتها الدولية وتحالفاتها العربية من تدعيم ارادتها السياسية في النظام العربي والتأثير بفاعلية على تفاعلاته، وإن بدا هذا النجاح أحياناً باهظ التكاليف....

وتتمثل انجازات السياسة الخارجية السورية في هذه المرحلة في عدد من التطورات منها اسقاط اتفاق أيار / مايو الذي عقد بين اسرائيل ولبنان[٥٩]، وتجميد نفوذ معظم البلدان العربية في لبنان ووقف اختراق الأنظمة والعقائد لها، وكسب سوريا احترام الدولتين الأعظم وهي بذلك تكون الدولة العربية الوحيدة التي تحظى بهذا الوضع المتميز واحتفاظها في الوقت نفسه بوضع الدولة العربية الأقل تبعية لأي من هاتين الدولتين. ومن الانجازات أيضاً نجاحها في الاحتفاظ بحق النقض حيال القرارات العربية، وبقدرتها على التأثير بنجاح وبفعالية على قرارات التجمع الخليجي، وأخيراً ضمان استقرار النظام السوري داخلياً[٦٠].

ولكن تكلف تحقيق هذه الانجازات كلفة باهظة، إذ جاءت هذه الانجازات على حساب إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وشل حركتها في لبنان وسوريا وحصارها في بقية أطراف النظام العربي، كما ساهمت سوريا بقسط كبير في إضعاف المركز الدولي للمنظمة. من ناحية أخرى، تسبب الانغماس السوري في لبنان في انهاك القدرات السورية وفي آثار اجتماعية سلبية[٦١]. من ناحية ثالثة، وقعت أطراف كثيرة وتيارات متعددة في لبنان وسوريا وبلدان خليجية وفي الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ضحية استخدام السياسة الخارجية السورية أساليب قاسية وغير تقليدية. ومن ناحية رابعة ولأسباب عديدة أهمها: غياب الديمقراطية وحالة الانحسار القومي في المنطقة وصراعات الخلافة على حكم سوريا[٦٢] بدأت تظهر فيها ملامح انحسار العقيدة القومية وممارساتها لمصالح عقائد أخرى لها صلة أحياناً بالطائفية، وأحياناً أخرى بمشاريع اقليمية ضيقة كمشروع سوريا الكبرى.

ويبدو من تطورات العمل السياسي السوري خلال هذه المرحلة الأخيرة من مراحل تطور

---

(٥٩) الجمهورية اللبنانية، وزارتا الخارجية والاعلام، وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية، أيار ١٩٨٤ (بيروت: ١٩٨٤). انظر أيضاً: محمد زكريا العيتاني، الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية وخطرها على الاقتصاد الوطني (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٤).

(٦٠) حول الاوضاع الداخلية في سوريا، انظر:

Robert W. Olson, *The Ba'ath and Syria 1947 to 1982: The Evolution of Ideology, Party, and State* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), pp. 136-184, and Umar F. Abdallah, *The Islamic Struggle in Syria* (Berkeley: Mizan Press, 1983).

(٦١) Adeed I. Dawisha, *Syria and its Lebanese Crisis* (New York: St. Martin's Press, 1980).

(٦٢) Alasdair Drydale, «The Succession Question in Syria,» *The Middle East Journal,* vol. 39, no. 2 (Spring 1985), pp. 246-257, and John Delvin, *Syria: A Modern State and Ancient Land* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1983), p. 120.

النظام العربي أن سوريا قد اعتمدت عدداً من الأهداف الرئيسية لتحقيقها، هذه الأهداف هي :

أولاً : المحافظة على التوازن الراهن في النظام العربي مع العمل بتدرج لتحقيق وضع أفضل لسوريا من خلال التأثير على الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: تشجيع مساعي البحث عن السلام ولكن مع الحيلولة دون عقد تسوية عربية ـ اسرائيلية لا تكون سوريا طرفاً أساسياً فيها(٦٣). ثالثاً: الوصول بوضع الأزمة في لبنان الى الحد الذي يضمن لسوريا مستقبلاً الهيمنة الكاملة وفي الوقت نفسه الحصول من أطراف النظام العربي والنظام الدولي على الاعتراف بلبنان مجالاً حيوياً لسوريا.

ومن الجدير بالذكر أن عام ١٩٨٥ شهد حدثان هامان يوضحان إلى حد ما الحدود الحرجة للدور السوري وهما انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي في الدار البيضاء، وانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في عمان رغم المعارضة السورية الصريحة والقوية لكل منهما؛ ومع ذلك فإن مستوى الحضور والتمثيل في مؤتمر القمة في الدار البيضاء أوضح حجم النفوذ السوري.

وفي **العراق**، حدث ما لم يتوقعه أي مراقب لتطور النظام العربي، إذ كان الغياب المصري يعني فرصة العراق لتولي مركز الصدارة في العمل العربي بحكم ما كان يتمتع به من امكانات مادية واعتناق لعقيدة النظام الأساسية، وتبدد الدور الكبير الذي قام به لتعبئة الرأي العام والنظم السياسية العربية ضد نظام الرئيس السادات، وبالفعل كانت المؤشرات الأولى للسياسة العراقية خلال هذه المرحلة تؤكد هذه التوقعات، إذ سحب العراق نفسه من تحالف الصمود والتصدي وأوقف سياسة المواجهة في منطقة الخليج، بل وسعى الى تحسين علاقاته بأقطار الجزيرة العربية، وحاول الاقتراب من سوريا، أي أنه بذل الممكن من أجل أن يكون مقبولاً من جانب معظم أعضاء النظام لتولي مركز الصدارة.

و قد لا يكون هنا مجال الافاضة في الحدث الذي أودى بكل هذه الجهود وأحبط آمال العراق، ولكن المؤكد أن العراق عام ١٩٧٥ كان يستبعد أي احتمال لنشوب نزاع مسلح بين أي بلد عربي وايران، بل أنه كان مناهضاً لأي تلميحات تصدر نتيجة تطرف في الفكر القومي أو توقع يشير الى ضرورة الاستعداد العربي لمقاومة أحلام الشاه في الأراضي العربية أو في فرض الهيمنة العسكرية على منطقة الخليج، ولذلك فحين نشبت الحرب بين ايران الثورة والعراق لم يتمكن العراق في بداية الأمر من اكتساب التأييد القومي اللازم. وتعددت أسباب هذه الظاهرة، إذ نشبت الحرب في وقت غلب التعاطف مع الثورة الايرانية على الخوف منها، لأن التيار الصاعد في ذلك الحين كان التيار الاسلامي في أكثر أركان الوطن العربي، ولأن الثورة الايرانية اتخذت موقفاً ضد اسرائيل وضد معاهدة كامب ديفيد. وكذلك لم يكن الرأي العام العربي مستعداً نفسياً أو قومياً لفتح جبهة عداء أخرى في وقت تعقدت فيه ظروف الجبهة القومية الأساسية في فلسطين ولبنان، وبدت

---

(٦٣) R.D. Mclaurin et al., *Middle East Foreign Policy Making: Issues and Processes* (New York: Praege Publishers, 1982), pp.272, and 274.

الحرب وكأنها أسلوب آخر لهدر الامكانات العربية وإضعاف فرص العراق لقيادة الحركة القومية ومنع حشد الطاقات ضد محاولات تمرير كامب ديفيد. ومع ذلك أيا كانت مبررات العراق سواء في شن الحرب أم في قبول التحدي الايراني في هذا الوقت بالذات، فالمؤكد أن هذه المبررات لم تصل بقوة إلى الرأي العام العربي، أو أنها وصلت ولم يقتنع بها للأسباب التي سبق ايرادها. ولكنه جدير بالملاحظة أنه مع استمرار الحرب وتصاعد التضحيات العراقية بدأ الرأي يتعاطف مع العراق من منطلق قومي، ومن منطلق الحرص على أمن العراق وأمن الخليج. وتحولت الحرب الايرانية ـ العراقية الى نقطة جذب جديدة للتفاعلات العربية المبعثرة، ولكنها في الوقت نفسه كشفت بعمق عن مدى الشروخ التي أصابت الحركة القومية العربية، أحدها تسبب في فتح جبهة جديدة مع قوة هامشية لا تمثل بالضرورة تناقضاً عدائياً مع النظام العربي أو عقيدته القومية، والآخر اختار التحالف مع هذه القوة الهامشية ضد قطر عضو في النظام العربي ورفيق في العقيدة القومية.

إن هذا الشرخ يعتبر من أخطر النكسات التي أصابت الحركة القومية، ليس فقط لأنه أضعف مصداقية الحزب السياسي الذي ساهم في تدعيمها ونشر مبادئها، ولكن أيضاً لأنه وضع المفهوم القومي السائد أمام تحدٍ كبير. إذ بدأ المثقف العربي القومي يفكر في خطورة تحمل القوميين: سياسيين وحزبيين مسؤولية الحكم في قطر من الأقطار العربية، وأنه قد لا يجوز ـ وليس من الانصاف ـ تحجيم القومية داخل اطار قطري، أو إجراء التجارب عليها، كما حدث في كل من سوريا والعراق وما حدث بينهما، وما حدث منهما في مواجهة الغير. فبدلاً من أن يصبح النظامان نواة تجميع للنظام العربي وأداة لوحدته ولتضامنه، تسبّب خلافهما في مزيد من التشتت والبعثرة داخل النظام، وفي إضعاف فعالية الثورة الفلسطينية وفي انحسار الحركة القومية، وفي الاساءة بشكل عام الى العمل القومي....

وبالتأكيد فإن السياسة الخارجية العراقية ـ من حيث الأساليب أو الأهداف ـ قد تغيرت تغيرات محسوسة منذ بدأت الحرب الايرانية ـ العراقية تتصاعد ويطول أمدها. وبالتأكيد أيضاً أن الحرب تسببت في تعديل أولويات هذه السياسة وخصوصاً ما يتعلق بأولوية السعي نحو احتلال موقع توجيه النظام العربي. ولقد شهدت أعوام الثمانينات الأولى تحولاً ملحوظاً تجاه الولايات المتحدة واستؤنفت العلاقات الأمريكية ـ العراقية[٦٤]، كما شهدت تحولاً آخر تجاه دول الخليج النفطية رغم نشأة مجلس التعاون الخليجي دون عضوية العراق وهي النشأة التي لم تكن تتحقق لولا نشوب حرب الخليج وتصاعدها[٦٥]. في الوقت نفسه كثف العراق علاقاته بمصر رغم

---

(٦٤) حول اسباب تحسن العلاقات الامريكية ـ العراقية، انظر:

Christine Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1984).

(٦٥) Joseph A. Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4 (October 1985), pp. 868-870, and Tim Niblock «Iraqi Policies Towards the Arab States of the Gulf, 1958-1981,» in: Tim Niblock, ed., *Iraq: The Contemporary State* (London: Croom Helm, 1982), pp. 125-149.

استمرار الالتزام المصري باتفاقيات كامب ديفيد وعلاقاتها باسرائيل، وأقام علاقات ودية مع الأردن. وبهذه التحولات الرئيسية في السياسة الخارجية كان من الطبيعي أن يلتزم العراق بما يسمى بخط الاعتدال في مساعي التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية(٦٦). ومع ذلك وبالرغم من كل هذه التحولات في السياسة الخارجية العراقية إلا أن بعض السلوك السياسي العراقي في النظام العربي، يكشف أحياناً عن أن العراق لم يتنازل عن هدف تولي تقاليد مركز التوجيه في النظام العربي، وإن اضطر الى تأجيل الكثير من جهود تحقيقه وممارسته.

وربما كان هذا التطلع لممارسة دور قيادي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج هو الذي يجعل القيادة العراقية تستمر في عدم تخليها عن مواقفها المبدئية فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وعودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية تسببت هذه المرحلة في انهاك المنظمة، الأمر الذي أسفر عن آثار سلبية انعكست على سياسة المنظمة في المجالين العربي والدولي. فمن الناحية العسكرية تعرضت المنظمة لانتكاسات عنيفة بسبب الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان(٦٧)، والحرب الأهلية اللبنانية في وسطه وشرقه، والحرب الأهلية الفلسطينية في شماله. نتج عن هذه الانتكاسات توزيع معظم قوات المنظمة على عدد من القواعد في بلدان بعيدة عن فلسطين. ومن الناحية التنظيمية تسبب الانشقاق داخل فتح بالذات، والمنظمة بشكل عام(٦٨)، في إضعاف مكانة القيادة السياسية الفلسطينية عربياً ودولياً. وفي فلسطين ذاتها تواصلت مصادرة الأراضي الفلسطينية واقامة المستوطنات مما شكل ويشكل ضغطاً في اتجاه التعجيل بتقديم التنازلات والنزول بالحد الأدنى المعروض في أي وقت الى حد أدنى منه. وفي المجال العربي هيمنت الحرب العراقية ـ الايرانية على اهتمام عدد كبير من النظم العربية، وانشغل الرأي العربي بقضايا اقتصادية وطائفية وسياسية، بعضها مفتعل أو مبالغ فيه، وبعضها حقيقي.

ومما لا شك فيه أنه حدث تراجع ملموس في مكانة منظمة التحريرالفلسطينية في اطار النظام الاقليمي العربي، بسبب مجمل التطورات التي لحقت بالمنظمة نفسها أو بالنظام العربي. ولم تعد المنظمة قادرة بالدرجة نفسها على أن تحتفظ بصفتها التمثيلية التي آلت اليها بعد حرب ١٩٦٧ كرمز لقضية كل العرب، أو أن تمارس دورها كموازن في التحالفات العربية، أو دورها كوسيط في خلافات النظم العربية مع نظم في دول هامشية غير عربية. من ناحية أخرى، ساهم الاعلام الغربي بصفة رئيسية وقطاع كبير من الاعلام العربي في إضعاف مصداقية القيادة السياسية في

(٦٦) Robert Johansen and Michael Rennan, «Limiting Conflict in the Gulf,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4 (October 1985), pp. 803-838.

(٦٧) Dan Bavly and Elihu Salpater, *Fire in Beirut: Israel's War in Lebanon and the PLO* (New York: Stein and Day, 1984), p. 181.

(٦٨) عن الانشقاق وعن موقف سوريا منه، انظر:

Helena Cobban, *The Palestine Liberation Organization: People, Power and Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), pp. 259-260.

المنظمة، مستغلاً السلوك غير الثوري وغير المنضبط لبعض أعضائها أو مشوهاً عن عمد صورتها الدولية والعربية ومستنداً الى الضعف المتزايد في علاقاتها بمعظم النظم الحاكمة العربية.

وقد فرضت ظروف هذه المرحلة تغييرات على نمط السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أهمها على الاطلاق يدخل في اطار العلاقات السورية ـ الفلسطينية. إذ بالرغم من تراكم التوتر في هذه العلاقات منذ منتصف السبعينات وبالتحديد منذ معركة تل الزعتر[٦٩]، حاولت المنظمة لمدة طويلة تحقيق درجة معقولة من التفاهم مع سوريا خصوصاً بعد أن شعرت المنظمة أنها تفقد مصر كبلد مواجهة بعد أن فقدت الأردن. وحين خرجت المنظمة من لبنان وتواصل التوتر مع سوريا لم يعد للمنظمة وجود حقيقي أو فعال في أي بلد من بلدان المواجهة، وهو الوجود الذي كان يعتبر أهم أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية. والواقع أن المنظمة لم تكن وحدها التي قدرت أن القطيعة مع سوريا حتمية ولا أمل في انهائها، بل إن مختلف أطراف النظام العربي قدر التقدير نفسه وبدأ في منتصف الثمانينات يعامل المنظمة على هذا الأساس. وتكمن المشكلة القائمة بين القيادتين السورية والفلسطينية في نقطة جوهرية: إن سوريا لا يمكن أن توافق على أن تكون مجرد طرف عربي آخر مساند لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأن القيادة السورية إذا قبلت بهذا الوضع تفقد أهم رصيد على الاطلاق، وتكون قد تناقضت ليس مع أهدافها فقط، ولكن كذلك مع طبيعة ومكونات الدور السوري في النظام العربي بشكل عام ونظام سوريا الكبرى الذي هو تحت الانشاء.

وتدل تطورات هذه المرحلة على أن المنظمة أصبحت تواجه مأزقاً عصيباً. إذ ارتفعت بشدة تكلفة أي قرار يتعين على قيادة المنظمة اتخاذه سواء تعلق هذا القرار بمسألة الوجود على أي أرض عربية، أم التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، أم مسايرة الوضع العربي أم الامتناع عن مسايرته. وبحكم مسؤوليتها عن القضية الفلسطينية وتمسكها بصفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، تجد نفسها في وضع قد يفرض عليها القبول بالخيارات المطروحة[٧٠] ودفع الثمن من حقوق الشعب الفلسطيني، أو قد تفضل اعادة القضية الى بقية العرب ـ أي الى الوضع الذي كانت فيه القضية قبل نشأة المنظمة ـ وقد تلجأ الأطراف العربية الأخرى ـ ومنها المتعجلة للتسوية وغير المتعجلة ـ الى سحب صفة الممثل الشرعي والوحيد من المنظمة. إذ بينما يرى بعض الأطراف أن المنظمة صارت عائقاً في وجه الحلول الأمريكية، يرى البعض الآخر أنها عائق في وجه الاستعداد الاستراتيجي المطلوب لتحقيق تسوية أفضل وأشمل. وكل الأطراف تجد حجتها ـ مع اختلاف النيات والسياسات والأهداف ـ في أن حل المشكلة الفلسطينية وحدها لا يحل بالضرورة قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

---

(٦٩) Jillian Becker, *The PLO: The Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984), p. 132.

(٧٠) تتعدد الضغوط على المنظمة بهدف تشجيع ما يسمى بخط الاعتدال فيها. ومن هذه الضغوط ما يمارسه تيار اسرائيلي نشط. انظر:

Hillel Schenber, ed., *After Lebanon: The Israeli-Palestinian Connection* (New York: The Pilgrim Press, 1983).

وفي تونس، كانت هذه المرحلة فرصة لتتعرف على المشرق العربي من موقع الثقة بالنفس وفي الوقت المناسب، إذ كان اختيارها مقراً مؤقتاً للجامعة العربية في وقت الانحسار القومي والأزمة العربية الضارية وسيطرة أفكار «الاعتدال» بالنسبة للتسويات السلمية لقضية فلسطين، اختياراً مثالياً، اعتبرته تونس اعترافاً بأن البورقيبية كتوجه سياسي كانت التجربة الصحيحة. فالبورقيبية اتخذت موقف العداء من الفكر القومي المتطرف وعارضت الاتجاهات الوحدوية الفورية، ودعت الى التعايش مع اسرائيل والى سياسة الخطوة خطوة نحو تحقيق المطالب العربية، كما أنها ابتعدت عن جو الأزمات العربية، وفضلت الانتماء الأوسطي تأكيداً لرفضها المشاركة الايجابية في التفاعلات العربية. وحين طلب العرب من تونس استضافة الجامعة العربية كانت كل مقومات البورقيبية متوافرة عربياً، وأثبتت الأقطار العربية الأخرى أنها لم تجد عاصمة واحدة ليست طرفاً في أزمة أو خلاف عربي إلا تونس.

ولذلك فقد كان لهذا الاختيار أثره العميق على التوجهات التونسية، لأنه خلق مزيجاً جديداً من الزهو القطري والميل الى انكار الانتماء للبحر المتوسط وتأكيد الانتماء العروبي. ولكن الاختيار لم يكن العامل الوحيد، إذ شهدت مرحلة السبعينات بدايات الكساد في أوروبا حيث السوق الأساسية للعمالة التونسية والمصدر الرئيسي للقروض والمعونات والاستثمارات الخارجية، وهي المرحلة نفسها التي تفجرت فيها الثروة المالية العربية، وكان الخيار أمام تونس واضحاً، وهو ضرورة الانفتاح على المشرق العربي لمواجهة ضغط البطالة في تونس وللحصول على معونات وقروض واستثمارات عربية. من ناحية أخرى، شهدت السبعينات في تونس تصاعد المد الاسلامي في مواجهة التطلعات البحر أوسطية[٧١]، ولم تكن تونس القطر العربي الوحيد الذي يشهد تفجر هذا الصراع، إذ ان التوجه العربي في كل شمال افريقيا اتخذ التيار الاسلامي سبيلاً لمقاومة نفوذ الصفوة «المتفرنسة»، فضلاً عن أن التمازج بين الاسلام والعروبة في بلاد المغرب العربي قد حقق لكل منها أفضل صيغة ممكنة ومتناسبة مع التطور التاريخي لهذه البلدان ومع تركيبها السكاني[٧٢].

ولا شك أن وجود الجامعة العربية في تونس قد ساهم الى حد بعيد في تدعيم التيار العروبي الاسلامي، بل جعله قوة ضاغطة لم يعد من الممكن تجاهلها سياسياً. وعلى الرغم من أن التدفق الاستثماري العربي كان دون الطموحات التونسية، إلا أنه على الأقل عوض النقص في الاستثمارات الأوروبية وحقق تحسناً ملحوظاً في الاقتصاد التونسي. كذلك اكتسبت تونس مكانة دولية أفضل باستخدامها الرصيد الجديد المتمثل في وجود الجامعة واستطاعت تنويع علاقاتها الخارجية وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه بمرور الوقت بدأت تونس تعاني من مضاعفات ثلاثة عوامل على الأقل: مشكلة

---

(٧١) Susan E. Waltz, «The Islamist Challenge in Tunisia,» *Journal of Arab Affairs,* vol. 3, no. 1 (Spring 1984), p. 131.

(٧٢) Riall W. Nolan, «Tunisia: Time of Transition,» *Current History,* vol. 80, no. 470 (December 1981), pp. 405-409.

احتمالات التطور بعد بورقيبة، وعجز منهج الواقعية السياسية المفرطة عن التعامل مع مشكلات الاندماج المتزايد لتونس في النظام العربي، وتطور نمط التحالفات السياسية في شمال افريقيا. أما العامل الأول وهو عامل قديم جديد، قديم بمعنى أن قضية الخلافة قضية مطروحة منذ زمن بسبب تقدم عمر الرئيس بورقيبة، وجديد أيضاً بسبب تعرض صحته لنكسة شديدة في العامين الأخيرين. وفي هذه النكسة الأخيرة اشتركت عدة تطورات في جعلها بداية لمرحلة هامة من مراحل تطور النظام التونسي. إذ برز وبشدة اهتمام مفاجىء من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر وليبيا بمستقبل تونس، واحتدم صراع النخبة السياسية ونشطت التيارات الاسلامية وتحركت النقابات.

من ناحية أخرى ـ وبالرغم من الخبرة الجيدة التي يتمتع بها صانع القرار السياسي التونسي ـ بدأ المنهج الواقعي يعاني من عجز واضح في مواجهة مشكلات حقيقية نابعة من الضعف في هيكل هذا المنهج ونابعة أيضاً من تشعب المتغيرات المتصلة بالنظام السياسي التونسي وعلاقاته الخارجية وظروف الاندماج التونسي المتزايد في النظام العربي. فالواقعية السياسية ـ وخصوصاً إذا اتسمت بالافراط في التبني والاستخدام ـ قد تناسب مجتمعاً بسيط التركيب ومتدرج التطور ومستنداً الى شبكة علاقات دولية مستقرة. وتلك كلها كانت الى حد بعيد سمات النظام السياسي التونسي حتى بدايات الثمانينات. ولكن مع الوقت بدأ يظهر التناقض بين الوجود الفلسطيني على أرض تونس وصناعة السياحة الحيوية بالنسبة للاقتصاد التونسي، وبين هذا الوجود والحماية الدولية الضمنية لتونس وخصوصاً عندما أغارت اسرائيل على العاصمة التونسية ودمرت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية هناك. وكان هذا العمل الأخير ضربة حقيقية لأسس الواقعية في السياسة الخارجية، وأحد هذه الأسس حماية الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المتوسطية لأمن تونس. وظهر أيضاً التناقض بين وجود جامعة الدول العربية على أرض تونسية وعدم الالتزام التونسي بتطبيق قواعد المقاطعة ضد اسرائيل، وبين هذا الوجود وممارسة بعض موظفي الجامعة نشاطاً سياسياً معادياً للنظام التونسي. وتأكدت حدة التناقض من تداخل متغيرات متعددة تتصل بالنظرية البورقيبية لحل القضية الفلسطينية، وتعليق عضوية مصر بسبب ارتكابها حلاً هو الأشد اقتراباً بين كل الحلول من الحل البورقيبي، وتتصل بموقف تونس الأقوى معارضة لأي اقتراب عربي جماعي من مصر. وتتصل بالفوائد العائدة من وجود الجامعة في تونس وتتصل كذلك بالتهديدات الليبية ضد تونس.

هذه التناقضات الى جانب العديد من التطورات تشكل ضغطاً متزايداً على المنهج الواقعي وتسبب توتراً واضحاً في النظام السياسي التونسي، وقد تؤدي الى مضاعفات خطيرة بسبب تشابك بعضها مع متغيرات داخلية متعددة منها الأزمة الاجتماعية المتصاعدة والأزمة الاقتصادية[٧٣]. وقد لا تكون الصلة مباشرة بين هذه التناقضات والاندماج التدريجي لتونس في النظام العربي، ولكن المؤكد أن التفاعل بينها صار حقيقة واقعة. ومن المحتمل ـ إذا استمرت المؤشرات الراهنة ـ أن تصبح

---

(٧٣) James Allan, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia* (Leiden: E.J. Brill, 1979), pp. 158-160.

تونس بؤرة نزاع حاد في شمال افريقيا، ولن تساعدها امكاناتها الذاتية على الوقوف بعيداً عن تحالفات المنطقة رغم محاولتها الحالية للتسلح وتدعيم جيشها وتحسين مرافق أمنها الخارجي والداخلي، ومحاولتها الفاشلة في عامي ١٩٨٣، ١٩٨٤ لانعاش مشروع المغرب العربي الكبير، قبل أن تضطر الى اختيار التحالف مع الجزائر في مواجهة التحالف المغربي ـ الليبي. إن تونس مؤهلة لأن تلعب في شمال افريقيا الدور الذي تلعبه الكويت في الخليج بكل مقومات قوته وضعفه، وإن كان من الممكن أيضاً ـ لو تدهورت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً إذا اتسعت الفوارق الجهوية والطبقية وتفاقم الاختراق الخارجي[٧٤] ـ أن يجري دفع تونس نحو وضع شبه لبناني.

وربما أمكن القول ان الانحسار القومي قد أفرز ايجابية مهمة، وهي أنه شجع تونس خاصة وأقطار المغرب عامة على اقتحام العمل العربي، وتفسير ذلك يكمن في أنه بينما تصادفت مرحلة المد القومي مع مرحلة بناء القومية التونسية، فإن مرحلة الانحسار الراهنة تتصادف مع اكتمال الهوية التونسية وثقة تونس بنفسها، وحاجة الأقطار العربية الى المحافظة على الجامعة العربية، الرمز المؤسس الرئيسي للفكرة العربية.

وفي ليبيا: تواصل بشكل ملفت للانتباه استقرار النمط الرئيسي في السياسة الخارجية الليبية[٧٥]، فقد شهدت هذه المرحلة من مراحل تطور النظام العربي استمرار السياسة الخارجية الليبية في رفض الحركة تحت مظلة العمل العربي المشترك، إذ لم تشارك ليبيا في قمتي فاس ولم تشارك في القمة الاستثنائية التي عقدت في الدار البيضاء عام ١٩٨٥، كما أنها لم تسهم ايجابياً في أي مشروع تنموي قومي، ولم تبادر بالدعوة الى عمل اقتصادي عربي مشترك، ولكنها دعت الى انشاء اتحاد عربي يضم جميع الحكومات العربية. وتواصل بطبيعة الحال العداء ضد النظام المصري، وإن تخللت هذا العداء المتواصل اتصالات أحاطتها ليبيا بالسرية وتعمدت مصر الاعلان عنها، ومن الصعب فهم الهدف منها.

من ناحية أخرى، تواصل السلوك السياسي الذي بدا في السبعينات متناقضاً واستمر يبدو هكذا، على الأقل بالنسبة للمفكرين القوميين. إذ يبدو متناقضاً مع العقيدة القومية، تشجيع وتسليح التيارات الانعزالية والطائفية في قطر عربي حتى لو كان الهدف زعزعة استقرار[٧٦] نظام حكم معادٍ لهذه العقيدة ويعمل ضدها ويضربها، أو كان هذا النظام على خلاف مع توجهات ليبيا.

---

(٧٤) Werner Ref, «Tunisia Contemporary Politics,» in: Richard Lawlen and Allan Findley, *North Africa* (Kent: Croom Helm, 1984), pp. 89-90.

(٧٥) تقول احد الآراء ان للسياسة الخارجية الليبية أولويات محددة هي: الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتشكيل التحالفات العربية المتناقضة والتنافس على الزعامة العربية ثم الوحدة العربية وأخيراً منح التأييد لحركات التحرير في الوطن العربي أو سحبه منها. انظر:
Marius Deeb and Mary Jame Deeb, *Libya since the Revolution* (New York: Praeger, 1982), pp. 126-127.

(٧٦) I. William Zartmen and A.F. Kloge, «The Foreign Policy of Libya,» in: Korany and Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States*, p. 191.

ويبدو التناقض أيضاً وبوضوح في انشاء الاتحاد العربي الافريقي الذي يسمح نظرياً بأن تنضم اليه دول افـريقية غير عربية. هذا بخلاف مدى الاختلال بين توجهات وعقائد وأنماط سلوك طرفي الاتحاد الرئيسيين[٧٧]. كذلك استمرت السياسة الليبية تمارس الانحياز لايران في حرب الخليج، وفي هذه الحالة قد يكون هناك تبرير، ولكن الحجة نفسها لا تلتزم بها السياسة الخارجية الليبية في منهجها تجاه بعض أطراف النظام الافريقي. وهنا يبرز الاختلاف بين السياستين السورية والليبية تجاه الحرب الخليجية. فمن منطلق المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية يمكن فهم الدوافع السورية خصوصاً وأن الموقف السوري يعود بالفعل بعائد يتمثل في أرصدة قوة ملموسة لسوريا، بينما في حالة ليبيا لا يوجد هذا العائد الملموس.

من ناحية أخرى، أثار طرد ليبيا للعمال العرب العاملين فيها في عام ١٩٨٥ قضية نظرية في موضوع النظام القومي العربي. فبالرغم من مختلف التبريرات الرسمية المتناقضة التي رافقت عملية الـطرد ومنهـا معـاقبـة الـنظام المصري، أو انتهـاء عقـود العمال التونسيين أو موقف سوريا من الفلسطينيين في مخيمات لبنان، إلا أن الواقع يؤكد أن عملية الطرد هذه تتزامن مع عمليات الطرد التي تقوم بها كل البلدان النفطية العربية بسبب تناقص عائدات النفط. وهنا يثور التساؤل عن محورية النفط ـ أي محورية الاقتصاد والامكانات القطرية ـ على حساب محورية العقيدة القومية والأمن القومي العربي في تفاعلات النظام العربي.

ويلاحظ بشكـل عام على السلوك السياسي الليبي في هذه المرحلة وخصوصاً مع بدايات الثمانينات الاتجاه المتزايد الى التفاعل المكثف مع نظام شمال افريقيا. وربما جاء هذا التفاعل نتيجة احساس صانع القرار الليبي أن المحاولة التونسية لبعث فكرة اتحاد المغرب العربي الكبير ـ ورغم دعوة ليبيا للمشاركة فيها ـ تعني في الحقيقة عزل ليبيا عن هذا النظام. إذ ان تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا تجمع بين صفوتها الحاكمة ثقافة أجنبية ومصالح مع الخارج متقاربة ولا تنتمي اليها ليبيا. أي أن ليبيا في اطار هذا النظام ـ إذا تحقق الاتحاد ـ سوف تكون في وضع منفرد ولن تتمتع بالنفوذ المناسب الذي يسمح لها بصياغة عقيدة هذا الاتحاد. من ناحية أخرى، تصادف هذا التطور مع بدايات تحول في السياسة الخارجية الجزائرية وخصوصاً بالنسبة لأولويات اهتمامها وأساليب عملها. إذ بعد أن كانت الجزائر تمنح النظام العربي أقل نصيب من اهتماماتها الخارجية وبعد أن جربت أسلوب الوساطة بدل التفاعل الايجابي المباشر، بدأت مؤخراً تخطو خطوات تجسد النية في المشاركة في تفاعلات النظام العربي وبشكل رئيسي في فرعه شمال الافريقي[٧٨]. هذا التطور كان لا بد وأن

---

(٧٧) انظر:
John Damis, «Morocco, Libya and the Treaty of Union,» *American Arab Affairs*, vol. 13 (Summer 1985), pp. 44-45.

انظر ايضاً: تصريحات الملك الحسن عند طلب المغرب الانضمام الكامل إلى عضوية السوق الاوروبية المشتركة، في: **الانباء** (الرباط)، (١٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، **والتضامن** (لندن)، (٩ آذار/ مارس ١٩٨٥).

(٧٨) حول التغيير في سياسة الجزائر الداخلية والخارجية، انظر:
Robert Barrelt, «U.S. Policy in North Africa,» *American Arab Affairs*, no. 13 (Summer 1985), pp. 38-43.

ينشّط السياسة الخارجية الليبية في الاتجاه نفسه، خصوصاً وأن الجزائر سعت للتقارب مع مصر ودعمت تحالفها مع تونس. وإلى جانب هذا كله فلتونس أهمية خاصة في السياسة الخارجية الليبية ليس بسبب العلاقات العضوية الخاصة القائمة بين الجنوب التونسي وولاية طرابلس فقط(٧٩)، ولكن بسبب ظروف تونس الداخلية والدولية أيضاً، وهي الظروف التي تمثل في آن واحد إغراءً وخوفاً من أن تصبح تونس مجالاً حيوياً للأمن الليبي أو مجالاً حيوياً لطرف آخر يهدد الأمن الليبي. ولا شك أن التوتر الذي شهده صيف ١٩٨٥ والتصعيد الذي شاركت فيه الدولتان الليبية والتونسية لأهداف متباينة، يؤكدان مقولة ان نظام شمال افريقيا مقبل على تطورات وتفاعلات جوهرية، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار التناقص المستمر في الامكانات المادية الليبية، واضطرار ليبيا في ضوء هذا التناقص الى تقليص أنشطتها الخارجية وتركيز اهتمامها على حدودها المباشرة والنظم الفرعية التي تتبعها كنظامي وادي النيل وشمال افريقيا.

ولا جدال في أن السياسة الخارجية الليبية بتعاقب التقوقع والخروج، وبغموض أهدافها وبطابعها غير المستقر لم تتمكن ـ خلال فترة التبعثر العربي ـ من أن تؤثر على تفاعلات النظام العربي أو تمارس نفوذاً يسترعي الاهتمام. فبالرغم من الاستثمارات المادية الكبيرة في مجال السياسة الخارجية لم تنجح ليبيا في أن يكون لها حق النقض الذي تتمتع به سوريا في النظام العربي، أو أن تقود تياراً عربياً قومياً متميزاً ونشطاً في مواجهة قوى الاختراق الأجنبي أو القوى المناهضة للعقيدة القومية. بل على العكس من ذلك دخل النظام الليبي في تناقضات وخلافات مع معظم التيارات القومية والتقدمية في الوطن العربي لعدة أسباب أهمها: أساليب نظام الحكم في ليبيا في مطاردة المعارضة السياسية الليبية في الخارج والداخل.

وفي السودان: تجسد التردي العربي في السلوك السياسي السوداني خصوصاً في الفترة حتى سقوط الرئيس نميري في نيسان / ابريل ١٩٨٥. إذ بلغ القمع السياسي والارهاب الرسمي المنظم ضد المعارضة السياسية درجة لم يعهدها السودان من قبل، وإن كانت معروفة في بلدان عربية أخرى. ولجأ الرئيس نميري الى تجربة الرئيس السادات لضرب المعارضة بتدعيم جناح التيار الاسلامي المتطرف، ثم زايد عليه بفرض نظام حكم اسلامي بطريقة بدائية وفجة أساءت الى الفكرة الاسلامية بقدر ما أساءت الى التوازن السياسي الدقيق في السودان. من ناحية أخرى اندفع في تيار التبعية للولايات المتحدة. وجاهر بهذه التبعية متجاهلاً مشاعر الرأي العام، ثم أقدم في آخر حكمه على التواطؤ مع اسرائيل والولايات المتحدة وشخصيات مالية عربية للمساعدة على هجرة قبائل الأثيوبيين العبرانيين المعروفين باسم الفلاشة.

وبالرغم من وضوح اتجاهات السياسة الخارجية السودانية في الثمانينات من حيث التبعية الصريحة للولايات المتحدة والانخراط في خططها للهيمنة العسكرية على المنطقة، ومن حيث وقوفه المعلن الى جانب «الاعتدال» في موضوع التسويات السلمية، إلا أنه بالنسبة لمصر انتهج سياسة مزدوجة. فالنميري كان يستطيع ـ لولا العلاقة الخاصة بين مصر والسودان ـ أن ينضم الى الأغلبية

---

(٧٩) John Wright, *Libya: A Modern History* (London: Croom Helm, 1983), p. 207.

العــربية التي قاطعت مصر، ولكن منعتـه عن هذا الانضـمام حاجتـه الى حماية مصر لنـظامـه العسكري، خصوصاً وأنه كان يتعرض باستمرار لمحاولات ليبية وأثيوبية تهدد ليس نظامه فقط، ولكن كيان السـودان نفسه. من جهة أخرى، كان النميري معتمداً الى حد كبير على المعونات النقدية السعودية. ولذلك وبينما كان يوقع على اتفاقات شكلية مع مصر حول التكامل كان في الوقت نفسه يعمل ضدها في المؤتمرات العربية، ويسهم في تخريب محاولاتها للخروج من عزلتها.

وقد يكون من المبكر تصور الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية السودانية بعد سقوط النمـيري، ولا يمكن أن تكـون تجارب الحـاضر وحدها كافية لوضع هذا التصور، فالكثير من متغيرات السودان تغير أو هو يتغير الآن[٨٠]. ولا نبالغ إذا قلنا ان السودان صار ضحية كل مظاهر المرحلة الراهنة من تطور النظام العربي، فالطائفية تسللت الى نسيجه الاجتماعي والسياسي بشكل لم يسبق له مثيل حيث تتشكل الجماعات والتيارات السياسية الجديدة والقديمة على أسس طائفية. والحديث عن حرب أهلية طاحنة لم يعد مستغرباً خصوصاً وأن السودان الدولة الوحيدة في الوطن العربي التي تحيط بها ثمان دول، اثنتان منها على الأقل تعملان بطاقة كبيرة على تغيير الأوضاع فيه لمصلحتهـما، وثـالثـة وهي مصر لا تبـذل حالياً الجهد المناسب لايقاف هذا الاختراق، مع أنها المستهدفة بالدرجة الأولى لاستنزاف طاقتها واستكمال عزلها وحرمانها من المشاركة في التفاعلات الأخـرى في النـظام العـربي. والسودان كذلك ضحية انهيار المشروع العربي ـ الافريقي. وفي وقت تتعدد فيه احتمالات توتر العلاقات بين العرب والأفارقة يحتمل أيضاً أن يتزايد عدد الدول الافريقية المجاورة للسودان التي قد تجد مصلحتها في تمزيق السـودان[٨١].

٣ ـ نمط التحالفات

شهدت هذه المرحلة ظاهرة تعدد قيام وسقوط عدد من التحالفات بشكل يدل على مدى ما يعانيه النظام العربي من عدم استقرار، ولا شك أن هناك من المتغيرات المهمة ما ساهم في نشأة واستمرار هذه الظاهرة. أول هذه المتغيرات كان غياب مصر، إذ ان مصر بحكم الاستقرار النسبي في سياستها الخارجية، وبخاصة العربية، كانت تفرض على تحالفات النظام العربي قواعد معينة ومدداً أطول سواء تلك المحالفات التي تشارك فيها أم تنشأ في مواجهتها. كذلك لعب التدخل السوفياتي في أفغانستان وأحداث ايران ثم الحرب العراقية ـ الايرانية أدواراً مهمة في اعادة تشكيل تحالفات النظام، وبالقدر نفسه كانت الأوضاع الخليجية، وأوضاع النفط والمال وازدياد قوة التيارات الاسلامية دافعاً لمحالفات اقليمية جديدة.

إن أهم تحالفات المرحلة تلك هي التي قامت بين مجموعة من البلدان أطلقت على نفسها «جبهة الصمود والتصدي»، كرد فعل لزيارة الرئيس المصري للقدس، ونجحت هذه الجبهة في

---

(٨٠) Peter Woodward, «Sudan After Numeiri,» *Third World Review*, vol. 7, no. 4 (October 1985), pp. 958-972.

(٨١) انظر: Dustin M. Wai, *The African - Arab Conflict in the Sudan* (London: Holmes and Meier, 1981).

تعبئة قطاع كبير من الرأي العام العربي في مواجهة السياسة المصرية، وفي منع قيام تحالف بين مصر والأقطار الأخرى التي لم تعترض بشدة كافية على الزيارة والسياسة المصرية. إلا أن مصر نفسها ساهمت في هذا السبيل لأنها عملت على تشجيع الابتعاد العربي عنها سعياً وراء تخفيف ضغوط الحكومات العربية على سياستها الخارجية. وفي كل الأحوال فإن الجبهة لم تنشط إلا في نهاية عام ١٩٧٩، إذ غطت مساعي وخطوات الوحدة العراقية - السورية ومؤتمري بغداد في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨، آذار / مارس ١٩٧٩ على نشاط الجبهة قبل هذا التاريخ[٨٢]. ويعود الفضل في تحريك الجبهة الى الدور السوري الذي استغل موقف العراق من التدخل السوفياتي في افغانستان ليوحد أعضاء الجبهة تحت القيادة السورية. وعلى الرغم من وجود خلافات ظاهرة ومنتشرة بين أعضاء الجبهة كالخلاف الليبي - الفلسطيني، لعدم توافر الثقة الكاملة بينهم لأسباب كثيرة منها الرغبة المستمرة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المحافظة على علاقاتها بالأقطار العربية الأخرى وفي تأكيد استقلاليتها في اتخاذ القرار الفلسطيني، على الرغم من كل هذا فإن الجبهة بقيادة سورية استطاعت أن تؤثر بفاعلية شديدة على لقائين للقمة العربية، أحدهما عقد في عمان عام ١٩٨٠، وهو اللقاء الذي عرف بالقمة الاقتصادية، ولقاء آخر في فاس عام ١٩٨١ كان مقرراً له أن ينظر في تبني مبادرة عربية للتسوية السلمية تقدمت بمبادئها العامة العربية السعودية، وحاولت بنجاح أقل افشال مؤتمر القمة الاسلامي في اسلام آباد الذي خصص لادانة التدخل السوفياتي في افغانستان.

وقد يرى البعض في التقارب العراقي - السعودي منذ عام ١٩٧٩ شكلاً من أشكال التحالف[٨٣]، تطور فيما بعد ليصبح خليجياً في مواجهة ما تصورته أقطار الخليج خطراً ايرانياً مباشراً. لقد دفعت الى هذا التقارب خمسة عوامل على الأقل هي ابتعاد مصر عن الفعل العربي المباشر في الوقت الذي تعرض فيه الخليج لآثار الثورة الايرانية، وحملة الضغوط الأمريكية في موضوع احتمالات الامتداد السوفياتي من أفغانستان الى الخليج، وأحداث الكعبة في مكة، والخلاف المتصاعد بين العراق وسورية. إلا أن هذا التقارب لم يأخذ في الواقع شكل أو نمط التحالف داخل النظام لأنه لم يكن موجهاً في الأساس ضد تحالف عربي آخر، وإن كانت أطرافه قد استفادت منه؛ كل لمصلحة نفوذه داخل النظام. ولكن ظل هذا التقارب أو شبه التحالف تشوبه شكوك بسبب نشاطات سياسية سابقة للعراق في أقطار الخليج، وإحساس هذه البلدان أن العراق - في غياب مصر - قد يحاول فرض نوع من القيادة أو الهيمنة على منطقة الخليج، تمهيداً لتقلد مركز قيادة العمل السياسي في النظام العربي. ثم نشبت الحرب الايرانية - العراقية وانشغل العراق بها عن ممارسة النفوذ في منطقة الخليج، وشعرت بلدان الخليج أن الفرصة قد سنحت لانشاء نظام أمن خليجي لا تشترك فيه أي من الدولتين الأقوى: ايران والعراق، فضلاً عن أن الظروف صارت تفرض عليها التكتل لمواجهة مطالب دول الفقر وحملات تحالف الصمود والتصدي وتصاعد

---

(٨٢) Bruce Maddy - Weitzmann, «The Fragmentation of Arab Politics: Inter-Arab Affairs since Afghanistan Invasion,» *Orbis*, vol. 25, no.2 (Summer 1981), pp. 389-407

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٩١ - ٣٩٢.

الخلافات العربية، إلى جانب ما تفرضه ضرورات التنسيق في مجالات انتاج النفط وتحديد أسعاره. وفي شباط / فبراير ١٩٨١ اجتمع وزراء خارجية بلدان الامارات العربية المتحدة والعربية السعودية وعمان والكويت في الرياض، وصدر عن الاجتماع بيان عن مشروع اقامة مجلس للتعاون الخليجي، وفي آذار / مارس ١٩٨١ تمّ التوقيع بالأحرف الأولى، وفي أيار / مايو من العام نفسه عقد في أبو ظبي اجتماع قمة للدول الست الأعضاء وهي: العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، ودولة الامارات العربية المتحدة وعمان[٨٤].

وعلى الرغم من تشابه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، إلا أنه اتضح منذ بداية انشاء المجلس، ان الاختلاف في وجهات النظر بالنسبة لقضايا متعددة، أعمق مما كان متصوراً. إذ لا شك أن الأقطار الصغيرة في هذا التحالف لم تكن مرتاحة تماماً الى تحالف يهيمن عليه بلد يتفوق عليها في امكاناتها. يضاعف من عدم الارتياح وجود خلفية من عدد من المشكلات القبلية وقضايا الحدود بين الأعضاء لم تتم تسويتها قبل إقامة التحالف، وهو ما تسبب بالفعل في أزمة داخل التحالف قبل أن يكتمل عامه الأول حين احتدم النزاع بين قطر والبحرين حول جزر «حوار». من ناحية أخرى، اختلفت الأقطار الأعضاء على مفهوم الأمن المشترك، إذ بينما رأت عُمان ضرورة الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق الكامل مع مشروعاتها المتعددة في مجال أمن الخليج كقوة الانتشار السريع ومنح القواعد والتسهيلات، رأت العربية السعودية ضرورة تفادي الارتباط المباشر والمكشوف بالولايات المتحدة، ورأت الكويت أهمية اتخاذ مواقف تؤكد على رغبة أقطار الخليج في إبعاد المنطقة عن الصراع الدولي وأهمية خلق جسور مع الاتحاد السوفياتي.

وقد لا يمكن بسبب حداثة انشاء المجلس تقويم دوره في اطار النظام العربي، فالسؤال ما زال يتردد عما إذا كان انشاء المجلس سوف يؤدي الى تقوقع العربية السعودية وإبعاد الأقطار العربية في الخليج عن الشبكة الأوسع للتفاعلات العربية، أو أن المجلس سوف يضيف الى الامكانات السعودية بما يسمح لها بنفوذ أكبر في النظام العربي، باعتبار أن المجلس قد يصبح قاعدة محلية مؤكدة وثابتة للعمل السياسي السعودي. إن ما حدث من تطورات في النظام العربي منذ انشاء المجلس لا يكفي لحسم هذا الموضوع. إذ بينما اتخذ أعضاء المجلس مواقف موحدة تجاه السلوك السوري في لبنان ومع ايران، لم تنجح العربية السعودية، أثناء وقبل انعقاد مؤتمر قمة فاس ١٩٨١، في الحصول على مواقف غير مشروطة من أعضاء المجلس بالنسبة لمبادئها الثمانية التي عرفت بمبادرة الأمير فهد.

وتحت تأثير استمرار حرب الخليج وتصاعد التهديدات الايرانية ضد دويلات الخليج العربية، وامتداد الارهاب الى الكويت الذي وصل إلى محاولة اغتيال أمير الكويت؛ وتحت تأثير بدايات الأزمة الاقتصادية والتبعثر العربي، اشتد تلاحم دول المجلس خلف السعودية، وضعفت

---

(٨٤) عبد الرحمن النعيمي، «اضواء على مجلس التعاون والأمن الخليجي،» دراسات عربية، السنة ١٧، العدد ٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨١)، ص ٣ - ١٥.

مؤقتاً الاختلافات بين أعضائه، وتعددت مؤسسات المجلس التي شكلت على نمط مؤسسات ومنظمات جامعة الدول العربية، وانتظم انعقاد دورات مجالس القمة والمجالس الوزارية للمجلس بشكل ملفت للانتباه. ومما لا شك فيه أن المجلس صار يشكل تكتلاً عربياً واضحاً، وأصبح يمثل رصيداً مضافاً الى أرصدة السعودية في النظام العربي، ولكنه من ناحية أخرى، يهدد حيوية النظام ويغير الكثير من قواعد تفاعلاته وأنماط سلوك الدول الأعضاء فيه. فمن ناحية، يدفع انشاء مجلس التعاون واستقراره الى محاولات أخرى لانشاء تكتلات على أساس اقليمي كسوريا الكبرى، والمغرب العربي، ووادي النيل. هذه التكتلات لو تحقق قيامها يمكن أن تؤدي الى تغييرات هيكلية بعيدة المدى في أنماط التحالفات والامكانات والسياسات العربية. إذ قد يتحول نمط التحالفات الى النمط الجامد وتصبح تحالفات حدية بمعنى أنها تحالفات مغلقة وثابتة ومحددة الأهداف. ويصبح التنافس بينها حاداً، وتحل قواعد التوازن بين الأقاليم محل قواعد التحالفات المرنة والمتحركة. من ناحية أخرى، فإن هذه التكتلات الاقليمية قد تؤدي الى عزل دول عن المشاركة في تحالفات النظام وامكاناته الكلية فالمجلس استثنى اليمن بشماله وجنوبه من عضويته بحجة اختلاف الطبيعة الاجتماعية والجغرافية، وهو الأمر الذي وضع بذور توتر قد يستفحل. وقيام تكتل في سوريا الكبرى لا شك سوف يستبعد العراق، كما أن قيام تكتل في المغرب العربي وتكتل في وادي النيل قد يؤديا الى عزل ليبيا، وفي كل هذه الأحوال تكون التكتلات قد خلقت بؤراً للتوتر وحافزاً لنزاعات عربية خطرة بين تكتلات جغرافية. إذ في ظل نزاع بين تكتل الخليج وتكتل سوريا مثلاً يستطيع العراق حينذاك أن يلعب دوراً أساسياً في عملية التوازن.

من ناحية ثالثة، فإن استقرار نظام الخليج المستقل نسبياً عن النظام العربي وقيام تكتلات جغرافية أخرى يهددان أسس ورموز العقيدة القومية[٨٥]. والملاحظ بالتأكيد أن بعث ما يسمى بالهوية الخليجية يأتي على حساب الهوية العربية ليس من حيث حجم الاهتمام فقط، ولكن من حيث المشاركة الفعلية الشعبية والرسمية في قضايا النظام العربي أيضاً[٨٦]، ولا سيما القضايا ذات الصلة بعقيدة النظام القومية ومنها قضية فلسطين. وبالتالي يصعب تصور استمرار منظمة التحرير الفلسطينية كطرف من أطراف نظام عربي تشكل تفاعلاته نظم اقليمية فرعية. ومن ناحية رابعة، قد يتسبب هذا الاتجاه نحو التكتل الاقليمي في إضعاف جامعة الدول العربية كاطار تنظيمي للنظام العربي وربما انهيارها. وقد لوحظ بالفعل خلال عامي ١٩٨٤، ١٩٨٥ مدى الأثر الذي

---

(٨٥) للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي رأي واضح ومحدد في مسألة العقيدة القومية إذ يقول عن دور مجلس التعاون في احياء المشاعر الوحدوية انه «نموذج للممكن واطار قابل للتحقيق بعكس المدرسة الشامية التي ناجت الأمال لكنها تمزج الممكن بالمستحيل.» انظر: عبد الله بشارة، «البحث الفكري: دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية،» ورقة قدمت إلى: اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، الرياض، ٢٩ ـ ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٥، ص ٢٢.

(٨٦) انظر رأياً غربياً مخالفاً في:
Alan R. Taylor, *The Arab Balance of Power* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982), p. 119.

ألحقه قيام مجلس التعاون الخليجي واستمراره على الجامعة العربية[87] وأنماط العمل فيها. ويمكن ايراد العديد من الأمثلة على هذا الأثر ولكن تكفي الاشارة الى مدى التدمير الذي أصاب الحوار العربي ـ الأوروبي نتيجة فتح حوار مؤسسي واسع النطاق بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة، والى الضرر الذي أصاب التعاون العربي ـ الافريقي والأمن القومي ومشروعات التنمية الاقتصادية القومية في الوطن العربي نتيجة الاتفاق الجماعي في دول الخليج على أسلوب معالجة القضايا المعروضة على مجالس الجامعة العربية خارج هذه المجالس. ولا شك أنه مع تطور مجلس التعاون الخليجي ورفضه الالتزام عملياً بموقعه المؤسسي تجاه جامعة الدول العربية، وبالنظر الى عدد من التصرفات المعينة تجاه الأمانة العامة، بدأ يتردد التساؤل عن مصير الجامعة العربية في حال استمرار الدول أعضاء المجلس الذين يشكلون حوالى ثلث العضوية في منح الأولوية في اهتماماتهم الى تدعيم مجلس التعاون الخليجي على حساب الجامعة العربية[88].

من ناحية أخرى، يثير قيام هذه التكتلات قضية مشاركة مصر في النظام العربي. فالنظام العربي القائم على نظم تكتل جغرافي سوف يعزز قواعد للتفاعلات والسلوك تستبعد أي دور لمصر أياً كان منطلقها السياسي والعقائدي. وجدير بالملاحظة أن فكرة قيام تكتل مصري ـ سوداني نشأت في ظل رغبة الرئيس السادات في عزل مصر عن النظام العربي، وأن التكتل الخليجي يلعب الآن دوراً فاعلاً في تعقيد عملية خروج مصر من أزمتها التي تسببت فيها اتفاقيات الصلح وخروجها من عزلتها التي فرضتها على نفسها أو فرضت عليها بعد ذلك. وفي كل الأحوال فإن الحكم على دور مجلس التعاون الخليجي في اطار النظام العربي يتوقف في النهاية على التطورات المقبلة التي سوف يشهدها النظام في مجالات متعددة أهمها: الحرب الخليجية والقضية الفلسطينية والنفط وسوريا وتطور نظام التحالفات العربية في النصف الثاني من أعوام الثمانينات.

لقد شهد النصف الأول نشأة تحالفات مصغرة مؤكدة حالة عدم الاستقرار الاقليمي، ويبرز في هذا المجال التحالف الأردني ـ العراقي الذي تجسد في عام ١٩٨٠، وكانت الدوافع اليه متعددة. وأهمها سياسة المراجعة السورية تجاه الأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان، ومنها أيضاً ظروف الحرب العراقية ـ الايرانية واحتياج العراق لمنافذ برية وبحرية لامداداته

---

(٨٧) يقول السيد عبد الله بشارة، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، انه «لا توجد رغبة في القول ان مجلس التعاون إطار فدرالي او كونفدرالي تابع للجامعة العربية أو مكمل لها..»، ويصف علاقة المجلس بالجامعة العربية بأنها «سياسة مودة» ثم لا يخفي حقيقة مكانة الجامعة العربية بالنسبة للمجلس حين يقول ان «اعتماد الجامعة على مجلس التعاون ساهم إلى حد كبير في المحافظة عليها». ويؤكد رأيه مرة أخرى فيقول: أن الجامعة «هي المكان الوحيد الذي يمكن أن نقول عنه أنه منتدى الدول العربية» انظر: بشارة، المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ٢٧.

(٨٨) من اخطر وأهم ما ورد على لسان الامين العام لمجلس التعاون الخليجي «ان على الخليج ان يعتمد على وسائله، بعد الطلاق من المفاهيم القديمة حول وحدة الامن العربي» وقوله ان التغيرات في العلاقات الاقتصادية العالمية أدت إلى «ترابط عضوي بين دول الخليج، معركتها واحدة، مخاوفها واحدة، ودوائرها الحمراء واحدة». انظر: المصدر نفسه، ص ٧، ٩. ويلاحظ ان الجامعة العربية لم تتخذ أي اجراء للرد على هذه المواقف رغم خطورتها على عقيدة الجامعة ومصيرها.

الضرورية للحرب. ويبرز أيضاً خلال هذه الفترة تقارب مصري ـ أردني يصل الى مرتبة التحالف إذا أدخلنا في اعتبارنا أنه استطاع جذب منظمة التحرير الفلسطينية اليه وتوقيعها مع الأردن اتفاقاً حول التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. ولكنه لا يصل الى درجة التحالف إذا كان مفهوم التحالف أنه موجه ضد تحالف أو دولة أخرى، بالرغم من أنه قد ينشىء تخوفاً لدى تكتل آخر أو جهة أخرى. كذلك بالنسبة للتقارب المصري ـ العراقي، فإنه وإن بدا تحالفاً في اطار الحرب العراقية ـ الايرانية، إلا أنه لا يهدد دولة عربية ثالثة أو تكتل عربي معين أو يكون في مواجهته. وبذلك يصعب توصيفه بصفة التحالف في اطار النظام العربي. على عكس هذا الوضع فإن تطور العلاقات بين بلدان المغرب العربي خلال النصف الأول من الثمانينات يؤكد ظاهرة التحالفات المصغرة الممتدة من السبعينات. فالاتحاد العربي الافريقي هو في الحقيقة تحالف بين المغرب وليبيا موجه ضد الجزائر ومشروع الجمهورية الصحراوية. كذلك يعتبر الاتفاق الجزائري ـ التونسي والتقارب الجزائري ـ التونسي ـ المصري الذي تجسد في عام ١٩٨٥ تحالفاً مضاداً لليبيا بوجه خاص. وفي رأينا أن هذا التقارب يمثل أول خطوة حقيقية من جانب مصر للعودة الى التأثير في نمط التحالفات العربية أي الى المشاركة في تفاعلات النظام العربي، ذلك أن كل ما سبق هذه الخطوة من سياسات تقارب مع عمان أو الأردن أو العراق تدخل ضمن علاقات هذه الدول مع دول الهامش، وتتم عادة داخل أطر محدودة ولا تؤثر جذرياً في شبكة تفاعلات النظام العربي، ولذلك فهي لا تخضع لانتقاد شديد من جانب القوى الفاعلة في النظام، كالانتقاد الذي وجهته هذه القوى لتونس أو الجزائر بسبب تقاربهما من مصر. ومن معالم هذه الفترة أيضاً اتجاه دول عربية الى التحالف مع دول هامشية، إذ سعت ليبيا الى انشاء تحالف ثلاثي مع اليمن الديموقراطية وأثيوبيا، وتحالفت سوريا وليبيا مع ايران وهما تحالفان من نوع التحالف الذي أقامه الرئيس السادات مع ايران قبل زيارته للقدس بهدف تدعيم أرصدته السياسية والاقتصادية في مواجهة أطراف عربية. ولا جدال أن هذا النوع من التحالفات يشكل خطراً جسيماً على النظام العربي لأنه يشجع هذه الأطراف الهامشية على التدخل في الشؤون العربية من منطلق التحالف مع جهات عربية، وهو الأمر الذي يؤكده تطور الأحداث في جنوب السودان، والدور الايراني النشط في الأزمة اللبنانية وأحداث الكويت خاصة والخليج بشكل عام، وامتداد نطاق هذا الدور ليشمل تفاعلات أخرى في النظام العربي كالاتفاق الأردني ـ الفلسطيني ولجان تنقية الاجواء ومؤتمرات القمة العربية.

الفصل الرابع

الاطار التنظيمي للنّظام العربيّ

يتناول هذا الفصل مؤسسات النظام العربي، ويقوم التحليل فيه على أساس الاضافة النظرية التي قدمها الاستاذ الامريكي صامويل هنتغتون من جامعة هارفارد[1] بخصوص بناء المؤسسات Institution Building والمستوى المؤسساتي Level of Institutionalization ، ويقصد بذلك دراسة مدى قدرة المؤسسة على ان تكتسب قدراً من الاستمرار والاستقرار. وتجدر الاشارة إلى أن المؤلف، حين قدم هذه المفاهيم، كان يطرحها في إطار دراسة وتحليل مؤسسات وبنى النظام السياسي الداخلي، أي مؤسسات وبنى الدولة، ولكننا رأينا امكانية الاستفادة من هذه المفاهيم لدراسة مؤسسات وبنى النظام الإقليمي مع إدخال التعديلات التي تطلبها موضوع الدراسة ويقترح هنتغتون أربعة معايير لدراسة المستوى المؤسساتي وهي:

١ ـ التكيف Adaptation : ويقصد به قدرة المؤسسة على المواءمة بنجاح مع ظروف البيئة المتغيرة. وتشير البيئة في مجال النظام الاقليمي إلى شكل النظم السياسية والوحدات المكونة للنظام الاقليمي، وانماط العلاقات والتفاعلات بين وحدات النظام وانماط التغلغل الخارجي، أي بيئة النظام. وبصفة عامة، تعتبر القدرة على التكيف احدى علامات المؤسسات المستقرة. ويمكن أن يأخذ التكيف شكل التغير في الاشخاص أو الوظائف أو الاجراءات، دون حدوث أزمة تهدد استمرار المؤسسة. ويمكن دراسة القدرة على التكيف من خلال المؤشرات التالية:

أ ـ العمر الزمني للمؤسسة، فكلما طال العمر كان ذلك دليلاً على القدرة على التكيف.

ب ـ عدد مرات التغيير في القيادة العليا للمؤسسة، وهل تم التغيير وفقاً للقواعد والاجراءات أم من خلال أزمة؟

ج ـ التغير في الاجيال، وهل عبر التغير القيادي عن تغير في الاجيال، أي هل انتقلت القيادة

---

(١) Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp. 12-23.

من جيل إلى جيل سلمياً، ووفق القواعد والاجراءات المقررة مؤسسياً؟

د ـ التغيرات الوظيفية، وهل حدث أن واجهت المؤسسة تغيرات مهمة في وظيفتها أو مهامها الاساسية أو في بيئتها وكيف تمت مواجهة هذا التحدي؟

٢ ـ التعقيد Complexity : ويقصد به أن تكون المؤسسات متعددة الأغراض والوظائف Multi-functional وان تتسم بتعدد الوحدات الداخلية وبالتخصص وتقسيم العمل. ودلالة ذلك أن التعقيد يساعد المؤسسة على التكيف مع الظروف الجديدة، وذلك بالتركيز على إحدى الوظائف على حساب الأخرى، واعادة ترتيب الاولويات. ولا يتسنى هذا إلا بالنسبة للمؤسسات التي تستطيع القيام بأكثر من وظيفة، والتي يؤهلها تنظيمها وقدراتها الادارية والبشرية لذلك. بعبارة أخرى فالمؤسسة التي تقوم بعدة وظائف يمكن لها أن تستمر حتى لو حرمتها الظروف لفترة ما من ممارسة هذه الوظيفة أو تلك، وهو ما لا يمكن تصوره بالنسبة لمؤسسة تقوم بإداء وظيفة واحدة فالتوقف عن ادائها يحمل معه انتهاء المؤسسة.

ويمكن دراسة درجة التعقيد من خلال:

أ ـ مدى التعدد والتنوع في الوحدات التابعة للمؤسسة.

ب ـ مدى التعدد والتنوع في وظائف المؤسسة.

٣ ـ الاستقلال Autonomy : ويقصد بذلك مدى استقلال المؤسسة (وعكس الاستقلال الخضوع وفقدان الارادة الذاتية في التصرف). ويمكن دراسة درجة الاستقلالية في التصرف من حيث:

أ ـ الميزانية.

ب ـ التجنيد للوظائف.

ج ـ مدى وجود قيم ومعايير خاصة للمؤسسة تميزها عن غيرها من المؤسسات المحيطة بها (وفي حالة منظمة اقليمية عن الدول المكونة لها).

٤ ـ التماسك Coherence : ويقصد به درجة وجود اتفاق أو رضاء عام داخل المؤسسة بين اعضائها والموظفين العاملين فيها، ويمكن دراسة درجة التماسك في المؤسسة من خلال:

أ ـ ظروف التغير القيادي، وهل كانت المؤسسة موحدة خلال هذه الظروف، أم ظهرت فيها أجنحة وانقسامات.

ب ـ طبيعة الخلافات داخل المؤسسة، وهل تتعلق هذه الخلافات بأمور اساسية ترتبط بمبادىء المؤسسة واهدافها، أم بأمور هامشية، وهل أطراف الخلاف هي الاطراف ذاتها في الموقع ذاته عبر فترة طويلة أم تتبدل مواقعهم بتبدل قضايا الخلاف.

ج ـ مدى الولاء من جانب الاعضاء للمؤسسة، وحرصهم على استمراريتها ودفاعهم عن مصالحها ومبادئها.

بعـد هذا العـرض الموجز لأفكار الاستاذ هتتغتون يتناول الفصل تطبيق هذا الاطار أأولاً بالنسبة للجامعة العربية، ثم ثانياً بالنسبة للمنظمات والاتحادات العربية الاخرى.

أولاً: الجامعة العربية

يواجـه البـاحث عند دراسة الجامعة العربية عدداً من التناقضات، لعل أبرزها التناقض المرتبط بموضوع الجامعة ذاته ودورها في النظام العربي، وهل هي «أداة» لتحقيق الفكرة القومية أم عامل «معوِّق» لها يكرس التجزئة العربية. لقد كانت الجامعة العربية هدفاً تدعو لتحقيقه مختلف الروابط والتنظيمات الشعبية القومية خلال فترة كان فيها التيار القومي العربي تياراً نشطاً، ولم يكن مفهوم الدولة قد ترسخ، وكان التركيز القومي على مفهوم الأمة العربية الواحدة الممتدة من المحيط إلى الخليج. وأمام تزايد هذا الضغط خلال الحرب العالمية الثانية على حكومات المنطقة، وكانت كلها تستند بشكل أو بآخر إلى النفوذ الاوروبي، أقدمت بريطانيا على تشجيع الحكومات العربية على تبني فكرة انشاء الجامعة، وبطبيعة الحال لم يكن غرض الحكومة البريطانية ارضاء التيار القومي أو تحقيق اهدافه، وانما كانت محاولة لنقل المبادرة من الشارع العربي إلى الحكومات العربية، بحيث تكون الجامعة في شكلها ومضمونها جامعة دول وحكومات تحرص على سيادة كل عضو فيها وليس الجامعة التي دعا لتحقيقها التيار القومي العربي. فضلاً عن ان انشاء جامعة تضم عدداً كبيراً من الحكومات العربية كفيل بأن يدفع العربية السعودية للانضمام اليها، وبالتالي للاقتراب من أهداف الحكومات الموالية لبريطانيا في المنطقة العربية[٢].

---

(٢) حول نشأة جامعة الدول العربية انظر:

Ahmad Gomaa, *The Foundations of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter Arab Politics, 1914-1945* (London: Longman, 1977), and

علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية،» ورقة قدمت إلى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، تونس، ٢٨ نيسان/ ابريل ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٨٢، شارك فيها: علي محافظه، ... جامعة الدول العربية: الواقع والطمـوح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، وفي نشاط الجامعة وانجازاتها انظر البحوث التالية المقدمة إلى الندوة نفسـها: علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،»؛ حسن نافعة، «الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية،»؛ محمد السيد سليم، «دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء،»؛ عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،»؛ مجدي حماد، «دور الجامعة العربية في التعاون العربي الافريقي،»؛ محيي الدين صابر، «دور الجامعة العربية في التوحيد التربـوي الثقافي،»؛ غسان العطية، «دور الجامعة العربية في الاعلام،»، واحمد صدقي الدجاني، «دور الجامعة العـربية في الحـوار العـربي الاوروبي». انظـر أيضاً: مفيد محمود شهاب، معد، جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجـازاتهـا (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨) وكذلك مؤلفات حامد سلطان؛ حافظ غانم؛ عائشة راتب؛ بطرس بطرس ـ غالي؛ وعبد العزيز سرحان. انظر أيضاً:

= **Robert W. Macdonald**, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organiz-*

لقد نشأت الجامعة نتيجة تفاعل عقيدة النظام مع البيئة الدولية ومع هياكل النظام العربي، إذ كان التيار القومي متصاعداً ودافعاً نحو قيام وحدة عربية ترضي تطلعات أجيال متعاقبة في الوطن العربي، بينما كانت القوى الاستعمارية الاوروبية تسعى بالاشتراك مع النظم العربية القائمة وقتئذٍ للتعجيل بإنشاء شكل من اشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات هذا التيار دون ان يحققها. ولذلك برزت الجامعة العربية إلى الوجود تحمل معها تناقضات ثلاثة متغيرات هي: فكر قومي، وتدخل حاد من البيئة الدولية، ومنطق القطرية والسيادة الوطنية[٣].

فالجامعة العربية إذن ليست تنظيماً اقليمياً يضم دولاً مختلفة الهوية القومية كما في منظمة الوحدة الافريقية أو منظمة الدول الامريكية. وهي ليست تنظيماً اقليمياً تندرج في عضويته دولة من دول النظام المهيمن في النظام السياسي الدولي كما في منظمة الدول الامريكية أو منظمة الكوميكون. وليست منظمة قومية فوق الدول لأن ميثاقها أكد السيادة القطرية ولم يأخذ بالأغلبية قاعدة في التصويت. والجامعة تعتبر اكثر المنظمات الاقليمية تعرضاً لتأثيرات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي اليه، ولأسباب أخرى تتعلق بإمكانات هذا النظام الجغرافية وموارده الطبيعية وتفاعلاته الحادة ومحدداته القومية على سلوك اعضاء النظام، وبينهم الجامعة العربية.

ولذلك فالجامعة العربية منظمة اقليمية قومية، تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاثة أنواع من الارادات: ارادة الفكر القومي، ارادة الاقطار الاعضاء، وارادة أو إرادات البيئة الدولية. فهي تخضع لمحددات تفرض عليها أن لا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي، ولمحددات تفرضهاالدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات وسيادة الاقطار الاعضاء، ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية.

ان هذا التناقض الرئيسي الذي لصق بالجامعة منذ إنشائها كان سبباً في أزمة الثقة التي نشبت واستمرت بين الجامعة والرأي العام العربي، وبخاصة قياداته وتنظيماته القومية. إذ ظلت الجامعة رمزاً لفكرة قومية، بينما تجسد ميثاقها مناقضاً لهذه الفكرة. فالميثاق لم يحقق الاماني القومية، بل لم يقدم الحد الأدنى لهذه الاماني ولكنه في الوقت نفسه لم ينجح في القضاء عليها. ولذلك، ومنذ الاعوام الاولى لنشأة الجامعة، استمرت المطالبة بتعديل الميثاق، وفي أكثر الاحيان كانت الامانة العامة هي الجهة الأشد الحاحاً في اجراء التعديل، شعوراً منها بأنها الرمز للحركة القومية. ولم يكن الالحاح لاجراء التعديل يهدف إلى اكتساب الامانة العامة لصلاحيات أوفر بقدر ما كان شعوراً بأن

= *ation* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965); Butrus Butrus - Ghali, *The Arab League, 1945-1955* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1955), and Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts* (New York: Oceana Publications, 1975).

(٣) انظر: أكرم زعيتر، «الروح الوحدوية قبل احدى وأربعين سنة: كيف تأسست الجامعة العربية،» الشرق الأوسط، ٣/١٠/١٩٨٥.

المسؤولية القومية الملقاة على عاتقها لا تجد ترجمتها في نصوص الميثاق. وتبرز أهمية الدور الذي لعبته الامانة العامة للجامعة في السعي المتواصل لاجراء التعديل من واقع انه بعد اكثر من ٣٥ عاماً على وضع الميثاق الأول، وبعدما استقر أو كاد يستقر مفهوم الدولة ذات السيادة على حساب الفكرة القـومية، وفي ظل أعنف انتكـاسـة للحركة القومية في الوطن العربي، ظلت الامانة العامة للجامعة العربية تلح على تعديل الميثاق إلى شكل يقترب أكثر ما يمكن إلى أماني التيار القومي.

وطبقاً لهذا التعريف السياسي للجامعة، يتضح أن الجامعة العربية طرف أصيل من أطراف النظام الاقليمي العربي، وليست مجرد تنظيم قانوني أو شكلي يقف على طرف النظام. اذ انها ترتبط عضوياً بأهداف النظام وأزماته وتفاعلاته الداخليةوالخارجية، فضلاً عن أنها تتعرض لما تتعرض له بقية أعضاء النظام من تدخلات من البيئة الدولية باعتبارها تمثل «الكل» العربي، والفكرة العربية، وان احباط مهامها يعطل بالفعل العمل العربي المشترك ويؤثر مباشرة على فعالية النظام وعلى أهدافه وطموحاته. فالوجود التنظيمي للجامعة في حد ذاته يتفاعل في النظام بأشكال متنوعة، أهمها تعدد لقاءات المسؤولين في اطار الجامعة، فضلاً عن أن الرمز الذي بقيت تمثله الجامعة على الرغم من ميثاقها، وضع قواعد للسلوك العربي الجماعي والثنائي والمنفرد، إذ كان الالتزام الذي يصدر عن البلدان العربية من فوق منبر الجامعة قيداً على حركتها المعاكسة لاتجاهات الرأي العام أو كان دافعاً لمزيد من الحركة الموازية لهذه الاتجاهات. إلى جانب ذلك كانت الجامعة في أحيان كثيرة المكان الذي تستطيع فيه الاقطار العربية مواجهة اختلال توازن النظام نتيجة زيادة في أهمية أحد أطرافه، أو في تغلغل أطراف من النظام الدولي. ولا جدال في ان الجامعة كانت المصدر الاساسي في الوطن العربي الذي جعل من مفهوم التنمية العربية الشاملة مفهوماً ذا مضمون ومحتوى، لأنه ترجم الامكانات العربية المادية والبشرية إلى أرقام وبرامج ومشروعات وهو الأمر الذي رسخ في الوعي العام قدرات النظام العربي، وانشأ شبكة جديدة من التفاعلات بين الأطراف الغنية والأطراف الفقيرة. وبذلك لم يعد ممكناً للاقطار الغنية ـ حتى لو شاءت ـ أن تصف ثروتها بأنها ثروة قطرية وحسب، إذ بفضل التوجه الاقتصادي للأنشطة الاساسية للجامعة خلال حقبة السبعينات تسرب إلى الوعي العربي العـام الاقتنـاع بأن الثروة العربية أينما كانت إنما هي من امكانات الوطن العربي، وأن المطالبة بالتنمية العربية الشاملة مطالبة قومية، ولا تعني إعادة توزيع هذه الثروة بقدر ما تعني تحميل هذه الثروة مسؤولية المصير العربي في الامن والتنمية دونما تفرقة بين جزء من الوطن وجزء آخر. ولا يقلل من أهمية هذا التطور واقع أن مندوبي بعض الاقطار العربية داخل الجلسات المقفلة يتصرفون بغير هذا الفهم، فهكذا تتصارع الممارسات القطرية مع المبادىء القومية منذ نشأة الجامعة.

ويمكن تحديد وظائف الجامعة في إطار تفاعلات النظام العربي من واقع ممارساتها فيما يلي:

الجامعة كمنبر قومي: من المألوف في الوطن العربي تمسك أكثر الحكومات العربية بالسيادة القطرية وتفضيلها المصلحة القطرية على المصلحة القومية إذا تعارضت المصلحتان. ولكن المألوف أيضاً ان الاقطار على اختلاف مشاربها واتجاهاتها تراعي أن تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطار القومي العام، أي مع عقيدة النظام العربي. ولذلك فالجامعة تعتبر

محدداً رئيسياً على عملية صنع القرار في القطر العضو. من هذا المنظور تتضح أهمية الجامعة العربية كطرف في النظام العربي، لأنها بادائها هذه الوظيفة حافظت - ولو رمزياً - على عروبة النظام وساعدت في منع تشرذمه الى نظم اقليمية ضيقة، أو ابتلاعه داخل نظم جغرافية أو مذهبية أوسع.

وربما لهذا السبب، وحين حققت التفاعلات العربية والتفاعلات العربية - الدولية بعثرة النظام في نهاية السبعينات، وحين بدأ النظام تشرذمه إلى نظم اقليمية فرعية، تعرضت الجامعة العربية لإهمال واضح من جانب الدول الأعضاء، وتوقف العمل العربي المشترك أو كاد، وأوشكت الجامعة أن تفقد وظيفتها الأساسية كمنبر قومي وخصوصاً حين صدرت عن مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ المبادىء المشهورة التي أعلنت عن استعداد الدول العربية للاعتراف بدولة اسرائيل. وهي خطوة لم تخطها الجامعة منذ نشأتها. في الوقت نفسه سمحت الجامعة باستخدام منبرها لخدمة تيار الاسلام الثروي[٤] في حربه التي يشنها ضد تياري القومية العربية والاسلام الثوري.

الجامعة كموازن في التحالفات العربية: قامت الجامعة بدور رئيسي في التخفيف من الآثار المترتبة عن اختلال توازن القوى في النظام الاقليمي العربي. إن النظام العربي - وان كان نظاماً يجمع أقطاراً على مستوى نمو متقارب - إلا أنه لأسباب تتعلق بتفاعلات النظام الحادة تشكلت فيه في مرحلة أو أخرى تحالفات هددت توازن القوى بانقسامات خطرة. ولكن أدى وجود الجامعة، والتزام الاعضاء ببقائها وعدم انفراطها، إلى أن يجري داخلها من المساومات والضغوط المتبادلة ما يسمح بالتخفيف من عواقب اختلال موازين القوة. ولا شك ان قاعدة الاجماع في التصويت ساهمت من جانبها، لأنها منعت القطب الرئيسي أو الحلف الأقوى من أن يحتكر العمل العربي، أو يسيطر على الاغلبية سيطرة تؤدي إلى عزل أو انعزال الاقلية. . فيلاحظ مثلاً انه بالرغم من أن مصر خلال مرحلة المد القومي كانت تتمتع بمركز القطب الرئيسي في الجامعة، إلا أن الأطراف المحافظة في الجامعة استطاعت في عدد من القضايا أن تشكل تجمعاً داخل الجامعة يحد من هيمنة القطب الرئيسي. ويلاحظ أيضاً انه خلال مرحلة المد النفطي استطاعت سوريا ومصر معاً منع إقامة حلف مهيمن من قوى النفط العربية داخل الجامعة، بل واستطاعت سوريا وحدها بعد ذلك أن تشكل قوة نقض لا يستهان بها حققت توازناً داخل الجامعة خلال النصف الأول من الثمانينات برز بشكل خاص في مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي عقد في الدار البيضاء في آب/ اغسطس ١٩٨٥، رغم امتناعها عن حضور المؤتمر، لذلك يمكن القول انه لولا وجود الجامعة لما أمكن تحقيق توازن مناسب وسلمي ضد هيمنة قطب أو حلف أو تكتل في النظام العربي.

---

(٤) تعتبر المصارف الاسلامية التي انتشرت مؤخراً أحد أجهزة الاسلام الثروي. ويهدف المسلمون الثرويون إلى اجتذاب طاقة وامكانات الطبقة الوسطى من التجار بعيداً عن المسلمين الثوريين وادخال هذه الطبقة طرفاً في مؤسسة الاسلام الثروي. ويحبذون لهذه الغاية عشرات من الاكاديميين ورجال الدين لوضع نظريات عن الاقتصاد الاسلامي واحلال التكافل محل التكامل ورفض الاسس العلمية للتخطيط الاقتصادي القومي والقطري. انظر أعمال: ندوة الاقتصاد الاسلامي والتنمية العربية، جامعة الدول العربية، تونس، ١١ - ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.

الجامعة كطرف متشدد في علاقات العرب بالعالم: ترتبط هذه الوظيفة بوظيفة الجامعة كمنبر قومي، ولكنها ترتبط ارتباطاً أوثق بممارسات الاقطار الدولية، إذ وجدت هذه الاقطار فائدة لكل منها أن تمثل الجامعة الدور الاكثر تشدداً. فالاقطار «المعتدلة» تظهر حينئذٍ أشد اعتدالاً من الموقف العربي العام الذي تمثله الجامعة، والاقطار «المتشددة» تجد السند لها في هذا الموقف أو تتذرع به. ولقد مارست الجامعة هذه الوظيفة بنتائج مختلفة في مناسبات متعددة، منها على سبيل المثال قمتا القاهرة والاسكندرية، وقمة الخرطوم، وقمة عمان التي رفضت القرار ٢٤٢، وقمة فاس الاولى حين بذلت جهود لإحباط المبادىء الثمانية التي تقدمت بها العربية السعودية لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي. . ولكن مع تعاظم التبعية القطرية العربية لدول أجنبية وزيادة مدى الاختراق الأجنبي للنظام العربي والجامعة العربية وتفاقم قوة تيار الواقعية المفرطة، بدأت الجامعة تفقد تدريجياً هذه الوظيفة. ومع ذلك وبشكل نسبي بدت الجامعة طرفاً أقل «اعتدالاً» من الدول في كثير من الأحيان. نذكر على سبيل المثال ان قرار مؤتمر قمة فاس الذي سبقت الاشارة اليه والذي اعترف ضمناً بإسرائيل جاء متشدداً عن مبادرة أخرى كانت مطروحة على الدول العربية في ذلك الحين وهي مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وأقل «اعتدالاً» من مبادرة الملك فهد. كذلك وإن كان بيان قمة الدار البيضاء في ١٩٨٥ أكثر «اعتدالاً» من قرار قمة فاس عام ١٩٨٢، إلا أنه كان أقل «اعتدالاً» من مبادرة الأردن والاتفاق الأردني - الفلسطيني. بمعنى آخر فإن التطور الذي أصاب الجامعة في ظل مرحلة البعثرة والتروي جعلها تطور وظيفتها من أن تكون الطرف المتشدد في علاقات العرب بالعالم وقضاياهم القومية إلى طرف أقل اعتدالاً أو أقل صراحة.

الجامعة وامتصاص الغضب الشعبي ضد الحكومات: لقد مارست الجامعة هذه الوظيفة منذ اليوم الاول لإعلان ميثاقها، حين استطاعت الاقطار المؤسسة أن تلقي على الجامعة بمسؤولية احباط التطلعات القومية. وتوارت الحكومات خلف الجامعة لتتحمل هذه الاخيرة عبء الغضب الشعبي. ثم ألقيت على أبوابها مسؤوليات ضياع فلسطين والخلافات العربية والتجزئة العربية. . وآخرها مشكلة الفشل في تسوية الازمة اللبنانية. والجامعة بإدائها هذه الوظيفة تخدم الاهداف القطرية والانعزالية، لأن الاقطار حين تتهم الجامعة بالفشل، انما تتهم الفكرة العربية والعمل العربي المشترك، وبذلك تتحقق لهذه الاقطار منفعتان: فهي من ناحية تبرىء نفسها من مسؤولية الفشل، ومن ناحية أخرى تحول مسار الغضب الشعبي تجاه الجامعة فتدعم أزمة الثقة بين الرأي العام والجامعة العربية. والغريب في الامر ان الجامعة نفسها - كأمانة عامة - من كثرة ما مارست هذه الوظيفة بدأت تستخدمها ضد نفسها وضد مراحل سابقة في تاريخها[٥].

ونعرض فيما يلي للتنظيم المؤسسي للجامعة من زاوية المتغيرات الاربعة التي اقترحها الاستاذ هنتغون وهي التكيف والتعقيد والاستقلال والتماسك.

---

(٥) انظر خطاب الشاذلي القليبي في: افتتاح الدورة ٨٤ لمجلس جامعة الدول العربية، تونس، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، والذي تعرض فيه للهزائم العربية على يد اسرائيل منذ عام ١٩٤٨، في: شؤون عربية، العدد ٤٤ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٢٣٤.

١ ـ القدرة على التكيف

أ ـ العمر الزمني للجامعة: استمرت الجامعة العربية في العمل منذ نشأتها في عام ١٩٤٥ دون توقف عن اداء مهامها رغم المشكلات والازمات التي واجهتها، والتي كان بعضها بالغ الحدة. ولاشـك أن من أشـد الازمـات التي واجهتها الجامعة الأزمة التي ترتبت على توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيليـة، والقـرارات التي اتخذتها معظم الاقطار العربية في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ بتعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة مؤقتاً من القاهرة إلى تونس. فإلى جانب أن هذه القرارات قد أكدت أن الجـامعة تقع في قلب الاحداث العربية فقد تأكد أيضاً حرص جميع الاطراف على أن «الجامعة ـ الرمـز» تبقـى سليمة، إذ بينما أعلن مؤتمر بغداد نقلها إلى تونس تمسكت مصر ببقائها في القاهرة. وكان يمكن في لحظات الانفعال أن تتنازل القاهرة نهائياً عن الجامعة وتعلن خروجها منها وقد وجد فعلاً في مصر من كاد يقدم على هذا العمل، إلا أن التيار العام في القيادة السياسية المصرية استطاع أن يمنـع حدوث ذلـك، مؤكـداً بذلك أن للجامعة العربية قيمة ورصيداً في السياسة الخارجية المصرية لا يمكن التنـازل عنها أو تجاهلها، هنا تبين أن «الجامعة ـ الرمز» أقوى من «الجامعة ـ الكيان»، فما تبقى من أجهزة للجامعة في مصر، استمرت تعمل في إطار مواثيقها وفي إطار المبادىء العامة التي تحكم عملها وتصر على رفض محاولات التصفية أو استخدام الارصدة المالية في غير الأهداف التي كانت مخصصة لها قبل نقل الجامعة ومنظماتها إلى مقار أخرى مؤقتة. ومن ناحية أخرى واجهت الجامعة ظروفاً موضوعية دقيقة أثناء عملية النقل إلى تونس وفي بداية ممارساتها لمهامها في المقر المؤقت، ولكنها استطاعت أن تتغلب على معظم المشكلات وتعبر الأزمة. بذلك تكون الجامعة قد أثبتت أنها استطاعت أن تتكيف مع الظروف المحيطة بها رغم دقتها ورغم عمق الازمة التي مرت بها، إذ تمكنت كرمز من أن تحافظ على تمسك القاهرة بها بل تكشف عن مدى عمق الالتزام المصري بها، وتمكنت ككيان من أن تتأقلم في ظروف مختلفة كل الاختلاف.

ب ـ التتابع القيادي: واجهت الجامعة مشكلة التتابع القيادي ثلاث مرات، الأولى بعد استقالة عبد الرحمن عزام، والثانية بعد انتهاء ولاية عبد الخالق حسونة، والثالثة بعد استقالة محمود رياض. ويلاحظ أنه لم تحدث في أي من هذه الحالات أزمة أو خلافات جوهرية تهدد استمرار المؤسسة وانه كان يراعى دائماً مظهر الاجماع في الاختيار أو التجديد.

ج ـ تغير الاجيال: وقد واجهت الجامعة هذه المشكلة بنجاح رغم الاختلاف الجيلي بين الامناء العامين، وهو ما يدل على قدرة الجامعة على التكيف مع أفكار الاجيال المتلاحقة وطموحاتها المتنوعة، وقدرتها في الوقت نفسه على تطويع قياداتها وفق مبادئها الاساسية مع السماح لهم بإدخال أساليب وأفكار جديدة لا تتناقض مع هذه المبادىء وفي كل الاحوال تم الانتقال بين الاجيال بشكل هادىء ودون أزمات أو خلافات جوهرية.

د ـ تغير الوظائف: عبرت الجامعة فترة زمنية اقتضاها بطبيعة الحال تغيير بعض وظائفها وأساليبها في التوجه نحو تحقيق أهدافها. ويشهد الواقع أن تغير وظائف أو أولويات عمل الجامعة لم يكن من صنع الامين العام، بقدر ما كان تعبيراً عن قدرة المؤسسة على التكيف مع الظروف

الموضـوعية والبيئة المحيطة بها. فمرحلة عزام واكبت قيام الجامعة وحماس البلدان الاعضاء لها وايلاءهم إياها الاهمية والمكانة الواجبة، بدليل أن وفود الاقطار كانت تحضر مجلس الجامعة برئاسة رؤساء حكومات البلدان الاعضاء (يقارن ذلك بأن مجلس الجامعة يحضره الآن وزراء الخارجية وفي أكثر الاحيان السفراء) بل ان وزراء المالية كانوا يحضرون اللجنة المالية والادارية الدائمة، وهي التي يحضرها الآن موظفون اداريون في السفارات العربية في دولة المقر، وفي حالات استثنائية توفد البلدان لحضـورهـا موظفـين ماليين من وزارات الخـارجية. وحين دخلت التفاعلات العربية مرحلة جديدة بقيام حكومة الثورة في مصر، ومع بدايات التنافس المصري ـ العراقي، ورغبة الطرفين في الاستحواذ على قيادة العمل العربي، تغيرت النظرة إلى الجامعة العربية وإلى الاهمية المعطاة لها، وذهب عزام ضحية هذه التغيرات[٦].

كذلك كان حسونة ـ ومن ورائه المؤسسة التي قادها ـ قادراً على التكيف مع مرحلة المد القومي الشعبي التي قادتها الزعامة المصرية، وهي المرحلة التي شلت العمل العربي المشترك على المستوى الرسمي، وبالتالي أثرت أعمق تأثير على وظائف الجامعة العربية. وقد ترتب على هذا الوضع أن ظهرت آراء تقول إن الجامعة العربية صارت إدارة من ادارات وزارة الخارجية المصرية، وان الامين العـام يجب ألا يكون من دولة المقر، وهذا تبسيط مخل لواقع الامور وتجاهل لقدرة المؤسسة على التكيف مع البيئة المحيطة بها، إذ لم تكن الجامعة العربية وحدها هي التي تأثرت بالدور المصري في النظام العربي وقتئذٍ وبالمد القومي الكاسح، وانما كانت واحدة من أطراف متعددة من النظام العربي وفي كل أنحائه وتفاعلاته خضعت لهذه التأثيرات وتغيرت وظائفها تحت وقعها. ولم يكن يغير من هذا الوضع أن يكون الامين العام من غير دولة المقر أو أن تكون الجامعة العربية في مقر آخر.

وقد ظل هذا الاتهام قائماً حتى بعدما قررت مصر التراجع تدريجياً عن دورها القيادي للعمل القومي في النظام العربي، ورغم تولي محمود رياض منصب الامين العام. إذ واكبت ولاية محمود رياض أحداث سياسية واقتصادية فرضت على الجامعة العربية مسايرتها في اتجاهات ليست موازية لاتجاهات السياسة المصرية في ذلك الوقت. لقد تسلم محمود رياض مسؤوليته في ظل انتكاس الحركة القومية، وفي إطار حالة من التمزق النفسي العنيف في الوطن العربي. ومع ذلك، أو لذلك، اتجهت الجامعة العربية إلى تحديد طاقاتها وتركيز مهامها على النواحي الاقتصادية املاً في تحريك العمـل العـربي المشترك نحو آفاق جديدة. ولا شك أن النجاحات الكبيرة التي حققتها السوق الاوروبية المشتركة كان لها فضل كبير على ادراك الجامعة في هذه المرحلة لأهمية العمل الاقتصادي المشترك، وكان أساس الادراك الجديد أنه في ظل حالة النكسة القومية قد يكون من الافضل التركيز على أسلوب تدرج العمل والانشطة المشتركة أي على أساس التكامل الاقتصادي في سبيل الوصول إلى شكل من اشكال توحيد القرار السياسي على النمط الاوروبي. ساعد على الاخذ بهذا الاتجاه بروز عوامـل كثـيرة دولية ومحلية أهمها بلا شك تزايد الدخول النفطية في عدد من أقطار الوطن العربي، وازدياد أهمية الكتل الاقتصادية الدولية.

---

(٦) عبد الرحمن عزام، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين للجامعة العربية (القاهرة: المكتب المصري للحديث، ١٩٧٧).

أدى هذا الاتجاه إلى التركيز على أسلوبين لعمل الجامعة العربية في هذه المرحلة:

ـ أسلوب الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع انتقال الثروات والافراد وتنشيط دراسات وخطوات التكامل.

ـ وأسلوب تبسيط عمل الجامعة بتنويع المجالس الوزارية وتشجيعها على العمل بدرجة من الاستقلالية والتنسيق بين مهام المنظمات المتخصصة، وتطعيم الامانة العامة بخبرات فنية وقومية وأجيال جديدة تستطيع الاسهام في عملية تكيف الجامعة مع الظروف الموضوعية التي تعيشها وبخاصة الظروف الاقتصادية والرغبة في تحديث أساليب العمل في مجالات التوثيق والدراسات والاتجاه إلى فتح آفاق واسعة أمام التعاون العربي الدولي.

وعندما تقرر في مؤتمر بغداد في آذار/ مارس ١٩٧٩ تعليق عضوية مصر ونقل المقر إلى تونس بصفة مؤقتة، واجهت الجامعة أخطر أزماتها منذ نشأتها، وكان محمود رياض قد قدم استقالته قبل قرار بغداد بأيام متخذاً بهذا القرار الموقف الذي تحتمه مسؤوليته القومية، وليمنع الحرج الناشىء عن وجوده على رأس الامانة العامة وسط انفعال سياسي وإعلامي خلط أحياناً بين النظام المصري ومصر والمصريين. وبعد فترة صعبة استقر العمل بالامانة العامة المؤقتة وبدأت فترة جديدة بسمات مختلفة، إذ كان على الأمانة العامة أن تتكيف مع ظروف غير التي تعودت عليها أكثر من ثلاثين عاماً وفي بيئة مختلفة وفي إطار مناخ سياسي غير طبيعي. فمن ناحية، فقدت الأمانة العامة بسبب نقل الجهاز الاداري المدرب على عملها وكان عليها أن تنشىء جهازاً جديداً لم تكن لدى اعضائه الخبرة اللازمة لعمل منظمة اقليمية، أما الاعضاء الذين تمكنوا من الالتحاق بالمقر الموقت الجديد فكان اكثرهم من ذوي المراتب العليا والاقامة الممتدة في المقر الدائم مما جعل وظيفة التكيف تأخذ وقتاً غير قصير. من ناحية أخرى، وفرت بعض الاقطار العربية الامكانات المالية الضرورية للأمانة العامة لتباشر مهامها وهو الامر الذي ساعد على التواصل دون انقطاع طويل.

لقد بدأت الأمانة العامة عملها بتونس في ظل اقتناع بأن قرار بغداد، وإن كان قراراً جماعياً، إلا انه لم يحظ بالتقدير او الفهم من جانب الرأي العام الغربي. ولذلك ـ ولأسباب أخرى ـ تتعلق بخلفية الشاذلي القليبي الامين العام الجديد ومعاونيه الجدد، اشتد الاهتمام والتركيز على العمل الاعلامي في الامانة العامة. وأتخذ هذا الاهتمام أسلوبين رئيسيين، الاول يركز على التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط في إطار حل عادل وشامل، والثاني يركز على الانشطة الذاتية للأمانة العامة في تونس. ويمكن القول بصفة عامة ان النشاط الاعلامي للأمانة العامة في هذه الفترة وصل الى درجة من الكثافة واستخدم طاقة من الجهد والوقت بحيث يصح أن توصف هذه الفترة بأنها الفترة الاعلامية في حياة الجامعة. وتظهر أهمية ذلك بالمقارنة بالمراحل السابقة، فباستثناء مرحلة عزام، وهي مرحلة لم يكن الاعلام قد برز فيها بدور سياسي هام، فضلاً عن أن عزام انشغل بمعاركه السياسية مع عدد من النظم العربية كطرف في النظام العربي، فإن كلاً من حسونة ورياض لم يهتما بهذا القطاع الاهتمام الكافي، وكان رياض مقتنعاً بأن الاعلام العربي المشترك لا يمكن أن ينجح إلا إذا وجدت استراتيجية سياسية عربية واضحة. ومع ذلك استطاعت الامانة العامة في

تونس ان تنجز بواسطة الاعلام مكانة لها وتحقق للعمل العربي المشترك ـ وبخاصة الاقتصادي ـ الوعي الكافي على الصعيد العربي وبوجه خاص الصعيد الدولي.

ولكن مع تفاقم حالة البعثرة في النظام العربي، ومع استمرار عجز النظم العربية عن ايجاد حل للقضية الفلسطينية ولخلافاتها، ومع توقف العمل الاقتصادي العربي المشترك، بدأت الجامعة في تونس تعاني من مشكلة تناقص الاهتمام العربي بها، وأحياناً تزايد الهجوم المكثف عليها. فإلى جانب التصريحات الرسمية من أكثر من زعيم عربي ضد الجامعة العربية تكررت مظاهر اهمال الدول لها. ولعل أوضح مثال يؤكد هذا التيار هو التقارب المصري ـ التونسي الذي أعقب توتر العلاقات الليبية ـ التونسية في نهاية عام ١٩٨٥ لأنه حدث رغم أن تونس مقر للجامعة وبالرغم من تمسك تونس ببقاء الجامعة فيها. إن اقدام تونس على هذا التقارب أو الموافقة بتشجيع من الجزائر يعني أنها لم تضع للجامعة أهمية كبرى عند اتخاذها هذا القرار. وهناك أمثلة أخرى متعددة تدل على تضاؤل الاهتمام بالجامعة، أهمها سلوك دول مجلس التعاون الخليجي في مجالس الجامعة وبشكل خاص فيما يتعلق بأولوية الاهتمام بمجلس التعاون الخليجي على حساب جامعة الدول العربية، والتزايد المستمر في عدد الدول التي لا تسدد حصصها في ميزانية الجامعة، والتوقف عن تنفيذ قرارات مجالس الجامعة خصوصاً فيما يتعلق بالتنمية القومية المشتركة، والرفض المتكرر للمشاركة في دورات استثنائية أو طارئة تدعى للانعقاد لأسباب خطيرة مثل غزو اسرائيل للبنان. وعدم اهتمام تونس بعقد دورة طارئة لمناقشة القصف الاسرائيلي للعاصمة التونسية، والرفض المتعاقب من جانب القمة العربية ومجالسها الوزارية التحضيرية مناقشة تعديل الميثاق أو اقرار بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك أو دفع الالتزامات المقررة حسب قرار قمة عمان في شأن عقد التنمية. كذلك يبدو الاهمال متعمداً حين يعمد رئيس عربي إلى اختراع لقب لا تعترف به أنظمة الجامعة ويعين نفسه رئيساً للنظام العربي.

وتبرز خطورة وأهمية تنصيب الملك الحسن لنفسه رئيساً للقمة العربية في عدة جوانب. فالاختلاف بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية التي يقتبس منها هذا التقليد اختلاف جوهري، ليس فقط لأن ميثاق جامعة الدول العربية لا يسمح بهذا الوضع على عكس ميثاق المنظمة الافريقية، ولكن أيضاً لأن الجامعة العربية ظهرت انبعاثاً من عقيدة وليست تنظيماً اقليمياً ادارياً، ولأن خلافات الدول الاعضاء في الجامعة حول الالتزام بهذه العقيدة وانقساماتها على حلول القضايا القومية خلافات وانقسامات تتعلق بأمور مصيرية وجوهرية، ولا يجوز أن يترك القرار في شأن هذه الامور لرئيس عربي واحد ثم يأتي بعده رئيس آخر ليسلك نهجاً متناقضاً كل التناقض.

من ناحية ثانية، ونظراً لتعدد الخلافات بين الدول الاعضاء في الجامعة قد يحدث خلط بين الامور القومية والمسائل القطرية في حسابات وسلوك رئيس القمة، الامر الذي يعقد الخلافات ويسبب في مشكلات جديدة في التنظيم المؤسسي العربي، ومثالا على ذلك تصريح الملك الحسن لمجلة *Jeune Afrique* عدد ١٢٩٩ يوم ١٩٨٥/١١/٢٧ الذي ذكر فيه أنه كرئيس للقمة العربية سوف يتوجه لمقابلة غورباتشوف وريغان ليطرح عليهما الموقف العربي وليطرح عليهما أيضاً مشكلة الصحراء.

من ناحية ثالثة، يخشى أن تؤدي بيانات ومواقف رئيس القمة العربية إلى تفسيرات دولية أو تستخدمها الدول وفق مصالحها ولأغراض أخرى. مثال ذلك النبأ الذي أذاعته اسرائيل صباح يوم ١٩٨٥/١١/٢٦ والـذي جاء فيه بالنص «قـال الملك الحسن الثـاني ملك المغرب أنه على استعداد للاجتماع مع شمعون بيريس للبحث عن تسوية في الشرق الاوسط شريطة أن يحمل السيد بيريس إلى مائدة المباحثات مقترحات جدية وقال الملك الحسن في مقابلة تلفزيونية مع سبعة مراسلين فرنسيين، أن السيد بيريس طلب أن يدعى إلى مراكش لاجراء محادثات معه، والجدير بالذكر أن الملك الحسن هو رئيس جامعة الدول العربية» أي أن اسرائيل تتعمد استغلال التسمية الذاتية للملك الحسن كرئيس للقمة العربية لتوحي بأن الدعوة موجهة باسم أو بموافقة جميع أعضاء الجامعة العربية. وفي كل الاحوال فإن الضحية المباشرة لتنصيب الملك الحسن نفسه رئيساً للجامعة أو للقمة هي جامعة الدول العربية نفسها، ليس فقط لأنه بهذا التنصيب ينزع عن الامين العام للجامعة أي مسؤولية ومكانة سياسية، ولكن أيضاً لأنه يشل حركة مجالس الجامعة وأمانتها ويحرمها من توثيق تحركات ومواقف سياسية تحدث باسمها. ولا شك ان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية لأنها لم تتخذ موقفاً واضحاً وحازماً من البداية ـ أي منذ قمة فاس ـ تجاه هذا التنصيب وتجاه حرمانها من وثائق القمم العربية الاخيرة، وهي المسؤولية نفسها التي تتحملها الامانة العامة نتيجة عدم اتخاذ موقف تجاه قضية التعامل مع مجلس التعاون الخليجي، وهو التقصير الذي أدى في النهاية إلى إضعـاف الموقف العربي السياسي في الحوار العربي ـ الأوروبي، واضعاف مكانة الجامعة العربية كمنظمة قومية.

من ناحية أخـرى، يبدو ان بعض الدول الاعضاء تجاوزت مرحلة الاهمال وبدأت تنتقد الجامعة العربية كمنظمة وبعض تصرفات وسلوك الأمانة العامة. ويلفت النظر تكرار وحدّة هذا الانتقاد خصوصاً في عام ١٩٨٥ بالرغم من أن هذه الدول كانت تتغافل عن نواحي القصور في تصرفات الأمانة العامة في بداية عهد نقلها إلى تونس. وبالتدقيق في أنشطة الامانة العامة التقليدية يلاحظ أن اهمال الدول للجامعة العربية وحالة التبعثر العربي قد شلت تماماً أو كادت تشل عدداً من أجهـزتهـا مثل الأمانة العسكرية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية والشؤون الاقتصادية وعدد كبير من المنظمات العربية المتخصصة.

وختـامـاً وعلى الرغم من هذه التطورات يمكن القول ان الجامعة استطاعت التكيف مع التغيرات الحادة في البيئة العربية، من حيث شكل الوحدات السياسية المكونة للنظام العربي، سواء من حيث الكم أم الكيف. فقد ازداد عدد اعضاء المؤسسة من ٧ مؤسسين إلى ٢٢ عضواً. ومن النـاحية الكيفية شهـدت النـظم السياسية العـربية العديد من الانقلابات العسكرية والثورات والانتفاضات التي غيرت من شكل وطبيعة نظم الحكم السائدة، ومن الملكية إلى الجمهورية ومن الرأسمالية إلى أشكال مختلفة من التخطيط والتوجيه الاقتصادي. كما تكيفت مع حالات متباينة من الوفاق العربي والحرب الباردة العربية، التي بلغت أحياناً حد القتال المسلح، واستطاعت الجامعة أن تنجو في كل هذه الظروف من احتمالات الانقسام أو البعثرة التنظيمية أو الفقد الدائم لأحد أعضائها.

٢ ـ التعقيد

فرضت ظروف النشـأة والبيئة المحيطة على الجامعة أن تكون معقدة التنظيم. إذ تحملت الجامعة مسؤولية العمل كرمز للنشاط العربي المشترك، كما تحملت في الوقت نفسه مسؤولية أعقد قضية عربية، وهي مشكلة فلسطين. إذ المعروف أنه عند نهاية حرب ١٩٤٨ لم تكن توجد القيادة الفلسطينية التي تحمل عبء الدفاع عن حقوق فلسطين في المجالات الدولية وأصبحت القضية الفلسطينية قضية كل العرب وبالتالي قضية الجامعة العربية.

إضافة إلى هذه الاعباء التي لا تتحملها عادة المنظمات الاقليمية، تميز هيكل الجامعة بالتنوع الواسع، فتعددت اللجان الدائمة بتعدد مجالات العمل العربي المشترك التي دأبت الجامعة على اقتحـامهـا مجالاً بعـد الآخـر. وبـدأت الزيادة في المهام بعقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصـادي في عام ١٩٥٠، ثم بإنشاء هيئات أخرى كهيئة استغلال مياه نهر الاردن وغيرها. وللدلالة على مدى التنوع الهائل في تطور عمل الجامعة وجود ٢١ منظمة متخصصة تدور في فلك الجامعة العربية، ومعظمها نشأ داخل الامانة العامة أو بمبادرة منها؛ مثل الاتحاد البريدي العربي (١٩٤٦)، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية (١٩٥٣)، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة (١٩٦٠)، والمنظمة العربية للعلوم الادارية (١٩٦١)، وصندوق النقد العربي (١٩٧٦)، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (١٩٧٦) وغيرها. يضاف إلى ذلك توجه الجامعة، عقب حرب ١٩٧٣، إلى انشاء علاقات تنظيمية وسياسية وفنية مع السوق الاوروبية المشـتركة، فيما صار يعرف بالحوار العربي ـ الاوروبي. فأنشئت لجان في عديد من فروع العمل المشترك بين الجامعة والسوق، كذلك تدعم التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، وبدأ ما عرف بالتعاون العربي ـ الافريقي ممثلاً في مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية ولجان مشتركة متعددة، وفي انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية والصندوق العربي للمعونة الفنية.

من ناحية أخرى، أمكن للجامعة العربية أن تنشىء قوة ردع خاصة بها لتساهم بها في تسوية الأزمة اللبنانية (وكان للجامعة دورها من قبل في كل من الكويت واليمن)[٧]، وعلى الرغم من أن الظروف قد فرضت فيما بعد أن تكون هذه القوة تابعة لقيادة من خارج الجامعة، إلا أن الجامعة استطاعت وبنجاح تجميع القوة وإرسالها والتنسيق بين الاقطار في شأن تمويلها، إلى أن أسلمت قيادتها للرئيس اللبناني بناء على قرار من مؤتمر القمة العربي.

وقد شمل التنوع مختلف نواحي العمل في الجامعة، فإلى جانب المهام الجديدة التي فرضتها ظروف الحـرب في لبنـان، أو ظروف الانفتـاح العـربي الجماعي على مناطق أخرى مثل أوروبا وافريقيا، اقتحمت الجامعة مجالات لم يسبق لها الاهتمام بها، فركزت جهداً كبيراً لوضع استراتيجية للعمـل الاقتصـادي المشترك وتوحيد قوانين الاستثمار في الوطن العربي، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال بحرية وبضمانات كافية، وكذلك انتقال الأيدي العاملة، وخصصت جهازاً تابعاً لها يقوم

---

(٧) بطرس بطرس ـ غالي، دراسات في الدبلوماسية العربية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣).

بدراسات جدوى المشاريع الصناعية في الاقطار العربية، لتقديم الخبرة اللازمة لإقامة مشروعات جديدة. وفي المجالات الاجتماعية اقتحمت ميدان السكان ومشكلات البيئة الحضرية والريفية وتبنت العديد من المشاريع التي تحقق عقد مهرجانات رياضية ولقاءات للشباب العربي من جميع الاقطار العربية، واهتمت بالدراسات الاجتماعية الخاصة بتربية الاطفال ورعايتهم وتثقيف المرأة وبحث مشكلاتها، كما كان لها الفضل الاول في تشجيع العمل العربي المشترك في مجال محاربة الأوبئة وإنشاء صناديق خاصة لشؤون الصحة وإقامة مشاريع لتصنيع الدواء في الوطن العربي.

وقد أدى هذا التنوع في المهام وما يترتب عليه من التعقيد المؤسساتي إلى نتائج مختلفة أهمها بلا جدال، أن بعض أنشطة الجامعة العربية تتواصل في ظل أعنف الأزمات العربية، فضلاً عن أن الجامعة قد نجحت في حصر الخبرة العربية والاستفادة منها وانشاء روابط الخبراء العرب. وقد انعكس هذا التعدد الوظيفي والتعقد التنظيمي في عدد الاجتماعات التي تمت في إطار الأمانة العامة وعدد الأيام التي استغرقتها، والتي عرضنا لها في الفصل الاول من الكتاب.

ولا شك ان التعقيد الذي تتصف به هياكل الجامعة العربية لم يكن هدفاً سعى اليه واضعو الميثاق أو الذين تصوروا مهام الجامعة وأنشأوا أجهزتها ومؤسساتها في المرحلة الاولى. فقد خلا الميثاق من اشارات على تشابك المهام أو الأجهزة، بل وكان عزام من أشد المعارضين لتعقيد مؤسسات الجامعة أو تعدد مهامها. لذلك فإن التعقيد المؤسساتي في الجامعة جاء يسبب عبئاً ثقيلاً على جهاز الامانة العامة لأنه لم يجد في الميثاق أساساً له، فضلاً عن أنه لم يجد في الأمانة العامة الكفاءات البشرية اللازمة لمواجهته. لقد نشأ هذا التعقيد نتيجة ظروف البيئة وتطور النظام العربي وحاجة الجامعة العربية كطرف من هذا النظام لأن تؤدي دوراً. ولكن لا يمكن تجاهل دور الاقطار الاعضاء في هذا الشأن، فالاقطار بلا شك شجعت هذا التطور في الجامعة ربما لأنها وجدت فيه سبيلاً لتفادي تزايد وتلاقي الاتحادات المهنية والحرفية، وهي الظاهرة، التي تطورت تلقائياً وقومياً بعيداً عن مظلة الجامعة أو الاقطار، وفضلت أن يكون العمل الجماعي العربي في اطار الجامعة، أي تحت اشراف البلدان الاعضاء مباشرة. وربما شجعت هذا التعقيد لأنها احتاجت لخبرات جهاز مهما كان ضعيفاً، فقد كان أكثر كفاءة وخبرة من أجهزة دول أو دويلات حديثة النشأة محدودة القدرات.

ولكن إذا كان التعقيد سمة أساسية من سمات مؤسسة الجامعة، فإنه يتطلب توافر ظروف تكفل استمراره لمصلحة المؤسسة ومصلحة أهدافها. فالتعقيد المؤسسي لا يمكن أن يستمر في بيئة بسيطة التركيب وبسيطة الهياكل لأنه إذا حدث ووجدت هذه المؤسسة المعقدة الهياكل والمهام في وسط بيئة تتسم بالبساطة المؤسسية، فإن التفاعل بين المؤسسة المعقدة والبيئة المبسطة يكون عادة لغير مصلحة المؤسسة. إلى جانب ذلك فالمؤسسة المعقدة التركيب والاعمال تحتاج إلى ادارة من نوع متمرس على هذا التعقيد، فإذا خضعت لقيادة ادارية أو فنية لم تتمرس ـ بحكم البيئة التي أنشئت وتدربت فيها ـ على ادارة هذا النوع المعقد من المؤسسات، حدث خلل في عمل المؤسسة، وفي ثقة المتعاملين معها أو المستفيدين منها، وتكون النتيجة الحتمية لهذا الوضع هو انفراط اجهزة الجامعة وفقدان السيطرة على الفروع وتشابك وازدواجيات في اداء المهام. إن كثيراً من المشكلات التي

واجهتها الجامعة في مقرها المؤقت في تونس نابع من هذا الوضع، فالبيروقراطية التونسية بسيطة التركيب وأساليبها في الإداء تستند إلى هذه البساطة كالاعتماد على الاتصال الشخصي والمعرفة المباشرة، وهذا يختلف عن بيئة مركبة ومعقدة كالبيئة المصرية. يضاف الى هذه البساطة المؤسسية في بيئة المقر المؤقت، واقع الوزن السياسي لدولة المقر، فالنظام التونسي تعمد لمدة أن يبتعد عما كان يسمى في تونس بمشاكل «أهل المشرق»، كما تعمد أن يضفي على العقل التونسي صفات تقربه من العقل الفرنسي خاصة والاوروبي عامة. ولذلك فإن المشكلات «المشرقية» حين امتزجت بالادارة التونسية وبالتوجه «العقلاني» التونسي بدت أكثر تعقيداً مما هي عليه، وبالتالي، فقد استغلت بعض الأجهزة هذا التناقض أو التباين لتحصل إما على استقلالية أكثر في عملها، وإما لتتدخل بشكل غير مؤسسي في عملية صنع القرار في الجامعة، وإما لتجعل لدولة أو أخرى الرأي الأسبق والأقوى في الجامعة خارج اطار المؤسسات المعقدة.

٣ ـ الاستقلال الذاتي

الجامعة العربية كأي تنظيم إقليمي أو دولي لا يمكن أن تتمتع بقدر عال من الاستقلال الذاتي، بسبب غلبة عنصر السيادة الذي تتمسك به الدول الاعضاء، ولأسباب أخرى تتصل بعلاقة الأمانة العامة بدولة المقر وبالميزانية التي تخصصها الدول لهذه الجامعة واشرافها على توزيع بنودها ووسائل انفاقها، وبنظام توزيع المناصب وترشيح الموظفين. ويمكن أن نثير عدداً من النقاط بخصوص الاستقلال الذاتي للجامعة:

أ ـ تحتم على الجامعة العربية بسبب ظروف النشأة وبسبب طبيعة النظام العربي في تلك المرحلة أن تعتمد على امكانات دولة المقر اعتماداً يكاد يكون كلياً. ولا شك ان هذا الاعتماد اضعف إلى حد كبير استقلال الجامعة أو أنه على الأقل قوى نفوذ دولة المقر داخل الأمانة العامة. ومع ذلك فقد لعبت شخصية الامين العام للجامعة ـ وهو أيضاً من دولة المقر ـ دوراً كبيراً في محاولة التأكيد على الاستقلالية. وتشير الاحداث إلى أن جميع الامناء العامين المصريين حاولوا بشكل أو بآخر تعزيز هذه الاستقلالية، وقد استمد كل منهم قوته من ظروف المرحلة التي عاش فيها؛ فالأمين العام الأول استند إلى المفاهيم القومية التي اعتنقها ودافع عنها زمناً طويلاً قبل قيام الجامعة، كما استند إلى تاريخه وعلاقاته الوثيقة بأكثر الحكومات العربية، وحين اصطدم بدولة المقر فضل الاعتزال. والامين العام الثاني لم تسمح له ظروف تطور النظام العربي بأن يلعب هو أو الجامعة دوراً بارزاً في العمل القومي بسبب قوة العمل القومي الذي تحملت مسؤوليته دولة المقر، ومع ذلك تعمد في كثير من الاحوال أن يؤكد استقلالية الجامعة عن القرار المصري كما ظهر مثلاً في موقفه من مؤتمر الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧. أما الأمين العام الثالث فقد سمحت ظروفه الشخصية وانتماؤه إلى العهد الناصري كوزير خارجية؛ كما سمحت علاقاته غير الطيبة بالنظام الحاكم في مصر فيما بعد بأن يدعم استقلالية قرار الجامعة، وأن يحد قدر الامكان من نفوذ بلد المقر واستطاع أن يوازنه بالنفوذ المتزايد لبعض الاقطار العربية الأخرى.

ومما لا جدال فيه ان لطبيعة دولة المقر أثراً كبيراً في هذا الشأن. إذ ان وجود الجامعة العربية

في دولة تتعدد فيها مقومات القوة اللازمة لتنفيذ سياستها العربية والدولية لا يعتبر رصيداً أساسياً من وجهة نظر هذه الدولة، وإن كان بلا شك أحد الارصدة المهمة. بينما يعتبر وجود الجامعة في دولـة صغيرة ضعيفة المقومات رصيداً أساسياً لها وبالتالي يصبح أكثر احتمالاً الاستفادة من هذا الوجود عن طريق تدخل دولة المقر في صنع القرار داخل الامانة العامة. وفي النهاية تضطر الدول الاعضاء الأخرى ـ إذا شعرت بهذا التدخل ـ أن تحاول هي الاخرى التدخل. ولذلك يلاحظ انه عندما نقلت الجامعة إلى تونس زاد في البداية بشكل واضح نفوذ المندوبين الدائمين الذين يمثلون دولهم لدى الجامعة ليضعف مرة أخرى في منتصف الثمانينات تحت تأثير عوامل متعددة نخص بالذكر منها تدهور الوضع العربي وزيادة حدة تبعثر النظام العربي وبدء اهمال الدول للجامعة كما سلفت الاشارة.

ب ـ أدى التفاوت في توزيع أنصبة الاقطار الأعضاء في الميزانية إلى انفراد قطر في معظم مراحل عمر الجامعة بنصيب كبير من الميزانية، مما قاد إلى اضعاف الاستقلال الذاتي للجامعة. وقد أكدت هذا الضعف حقيقة أن هذا القطر نفسه قدم معظم العاملين بحكم درجة نموه الاجتماعي والثقافي. وحين تقرر تعديل الانصبة بما يتفق والتغيرات الاقتصادية التي شملت بيئة الجامعة كان من الطبيعي أن تتحمل مجموعة البلدان التي حظيت بالثروة النقدية المفاجئة، نتيجة زيادة أسعار النفط، النصيب الاوفر، إلا أن هذه الاقطار لم تستطع أن تقدم الخبرة الفنية والبشرية اللازمة والمناسبة مع حجم مساهمتها المالية. ولم يحدث ما كان منتظراً نتيجة تعديل الأنصبة، وهو ان يؤدي إلى زيادة مقابلة في درجة استقلال الجامعة، وذلك نتيجة تزايد تدخلات الاقطار الغنية في مجالات عمل الجامعة استناداً إلى الاعتماد المالي عليها، دون أن يقابل هذا التدخل تطعيم الجامعة بعناصر بشرية من هذه الاقطار تتناسب مع حجم المساهمات في الأنصبة. وفي بعض الاحوال أصبحت التدخلات من جانب هذه المجموعة من الاقطار، تدخلات معرقلة لنشاط الجامعة وقدرتها على التحرك بفاعلية في النواحي الفنية وبخاصة نواحي التكامل.

ج ـ ويظهر تأثير هذه التدخلات على سبيل المثال في عمل اللجنة المالية والادارية الدائمة، وهي اللجنة المكلفة بوضع ميزانية الانفاق. فإضافة إلى أن هذه اللجنة كانت تجتمع على مستوى مندوبين لا تتوافر في أكثرهم شروط الدراية السياسية بأهداف الجامعة، بسبب تخصصاتهم الادارية البحتة، فإن اللجنة دأبت على التدخل في شؤون العمل عن طريق رقابتها على الميزانية، الأمر الذي أضعف أحياناً من الاستقلال الذاتي للجامعة، وبخاصة في مجال تقرير انشطتها ووضع أولوياتها.

د ـ كان من نتائج ذلك أن استغل الامين العام في أحيان كثيرة ظروف البيئة وطبيعة العلاقات العـربية، وتمكن عن طريق مؤتمـرات القمـة من تدعيم استقلال الجامعة الذاتي بالحصول على موازنـات لمشـاريع خاصـة لا يخضـع انفاقها لتدخلات الاقطار، وإن كانت تخضع في النهايـة ـ بالـطبـع ـ لرقابتها المالية من حيث حجم وأوجه الانفاق. ومن الأمثلة على هذا النمط في سلوك الامـين العام لكسب استقلال أوفر، المساهمات التي خصصت لانشاء صندوق خاص للإعلام وصندوق المعونة الفنية للدول الافريقية والعربية وقوة الردع العربية والموازنة الخاصة بالحوار العربي ـ الاوروبي.

هـ ـ أما من ناحية العاملين، فلا تختلف الجامعة كثيراً عن عديد من المنظمات الدولية والاقليمية، من حيث عدم توافر العدد الضروري من العاملين المؤمنين أو الواعين بدورهم كموظفين «دوليين» بينما كان من المنتظر أن تكون الاغلبية في الجامعة العربية بالذات من الموظفين الملتزمين بالفكرة القومية، وليس فقط التزامهم الوظيفي تجاه المنظمة الدولية التي يعملون فيها. وقد أثر هذا النقص على الاستقلال الذاتي للجامعة تأثيراً مباشراً وعميقاً لأنه نقل إلى الامانة العامة بعض المشكلات التي تتعرض لها العلاقات بين الاقطار العربية، وسمح للدول بأن تتدخل في كثير من أعمال الجامعة. وربما كان هناك عدد من الأسباب التي دفعت بهذه النقيصة في عمل الجامعة العربية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ سوء عملية تجنيد الموظفين، وبخاصة في المراحل الأولى لإنشاء الجامعة. إذ كان التركيز على تجنيد عاملين في المجالات الكتابية والادارية، ممن لم تتوافر فيهم الشروط السياسية والثقافية الضرورية، وسمح لهؤلاء بعد ذلك بالتدرج في الوظائف دون أن يمروا بتدريب سياسي أو فني مناسب.

وفي المراحل الأخيرة لجأت الأمانة العامة إلى أسلوب في التجنيد يشترط أن تكون الدولة هي صاحبة الحق في الترشيح لوظائف الأمانة العامة. وفي ضوء الظروف الراهنة التي تمر بها معظم الدول العربية تكون الأمانة العامة قد دعمت تيار القطرية الذي تفشى أخيراً بين موظفيها، وحرمت نفسها من حق تحقيق الانضباط اللازم قومياً ووظيفياً. وقد أكدت ذلك أحداث معينة وقعت عام ١٩٨٥ شارك فيها موظفون في الأمانة العامة نتيجة توجيهات محددة من دولهم، وقامت دولة المقر بترحيلهم.

ـ أدت ظروف البيئة عند النشأة وفي مراحل التطور الأولى للجامعة أن يقتصر التجنيد للوظائف الدنيا على بلد المقر، حيث لم تكن الفكرة العربية قد تعمقت بدرجة مناسبة وتكررت هذه الظروف عند الانتقال إلى المقر المؤقت، وإن كانت في هذه الحال لم تقتصر فقط على الوظائف الدنيا بل شملت أيضاً عدداً من الوظائف الأخرى.

ـ ندرة الكفاءات السياسية والتنظيمية في معظم اقطار الجامعة، مما أضطر الجامعة في بعض الحالات إلى تجنيد عناصر على درجة غير عالية من الكفاءة والوعي القومي، أو القبول بترشيحات من الاقطار لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة.

ـ غياب أو ضعف الحريات الديمقراطية في بعض الاقطار العربية، وخضوع المواطن خضوعاً شبه مطلق لحكومة البلد التابع له، نتيجة عوامل الترهيب أو الترغيب، ورفض الاقطار العربية السماح للجامعة بأن تحصل لموظفيها على حقوق وامتيازات تضمن استقلالهم النسبي. وقد أدى هذا إلى أن معظم العاملين الذين توافرت لديهم شروط الكفاءة والوعي عجزوا في أغلب الاوقات عن اتخاذ مواقف تتفق مع عقيدتهم القومية، ولكنها تتعارض مع سياسات حكوماتهم وتعليماتها اليهم.

ـ وجود صورة غير ايجابية عن الجامعة العربية لدى التيارات والعناصر القومية في الوطن

العربي، ووجود انطباع عام بأن الجامعة ليست أفضل المجالات لممارسة الخدمة القومية الامر الذي أوجد حلقة مفرغة بسبب عجز الجامعة وبيئتها عن تنمية الشعور القومي لدى العاملين بها، أو التخلص من العناصر غير الهادفة قومياً، وفي الوقت نفسه رفض عديد من العناصر القومية صاحبة الكفاءة الانتساب للجامعة لهذه الاسباب نفسها. . . .

ـ انتقال مظاهر التردي التي تسود حالياً الوطن العربي وحالة التبعثر في النظام العربي إلى داخل الأمانة العامة. إذ لوحظ في الآونة الأخيرة غلبة المصالح الشخصية والقطرية وأحياناً الطائفية على شعور الولاء للمؤسسة القومية التي يعمل فيها الموظف، وانقسم الموظفون الى جاليات تتبع بالدرجة الأولى تعليمات وتوجيهات سفاراتها أو المواطن الأعلى درجة في الأمانة العامة. وقد أثرت هذه الظاهرة تأثيراً سلبياً على مكانة الأمانة العامة في الرأي العام العربي ولدى العديد من صانعي هذا الرأي في الوطن العربي.

وجدير بالذكر ان الجامعة حاولت أن تستفيد من تبعية الموظفين لدولهم، إذ درج الامين العام للجامعة على استخدام كبار معاونيه ليتلمسوا مواقف بلدانهم تجاه مشاريع يزمع القيام بها أو لتأييد خطوات ينوي القيام بها، أي أنه حاول الاستفادة من الظروف المفروضة عليه بالتكيف معها والتضييق قدر الامكان من مجالات تدخل الاقطار عن طريق التشاور المسبق وتدعيم مكانة كبار موظفيه لدى حكوماتهم، وزيادة احساسهم بثقته فيهم في اطار المتعارف عليه من مدى تبعيتهم لتوجيهات وتعليمات هذه الحكومات.

ومن الناحية الأخرى كانت الحكومات نفسها تخفف عن غير قصد من درجة الضعف في استقلال الجامعة حين تجد من مصلحتها أن تحمل الجامعة العربية مسؤولية فشل بعض نواحي العمل العربي المشترك. ولكي يكون موقفها مقنعاً اضطرت في أحيان كثيرة لأن تسمح للأمانة العامة بأن تلعب أدواراً مهمة، كما حدث خلال بعض مراحل الازمة اللبنانية أو حين كانت تشعر انه يمكن تحقيق اهدافها عن طريق عمل جماعي، كالحوار العربي ـ الاوروبي أو التعاون العربي ـ الافريقي.

ولذلك يمكن القول بان الجامعة العربية ليست فاقدة للاستقلال الذاتي، وإنما استطاعت أن تجد حيزاً متفاوت الاتساع لتعمل من خلاله، ولا جدال أن من أكبر العوامل التي سمحت للجامعة بحد أدنى من الاستقلال لا تستطيع الحكومات حرمانها منه هو العامل المتعلق بحق الأمين العام للجامعة في إبداء رأيه في القضايا التي تمس أمن الوطن العربي بشكل عام، أو القضايا التي تمس الاهداف القومية للجامعة[٨].

---

(٨) انظر نموذجاً لذلك في تصريح محمود رياض إلى: أخبار اليوم (القاهرة)، ١٩٧٦/٨/٢٨، الذي فجر فيه عددا من القضايا بشكل واضح وصريح وكانت عناوين الجريدة «العرب مهددون بنكسة اخطر مائة مرة من نكسة ضياع فلسطين ـ التقسيم في لبنان تم فعلا والمذبحة ستظل مستمرة حتى تجتمع القمة العربية وتتخذ موقفاً».

٤ ـ التماسك

نشأت الجامعة العربية في بيئة شديدة الاضطراب، إذ لم تكد تقوم حتى نشبت حرب فلسطين، وشاءت الظروف العربية وأوضاع فلسطين أن تكون هذه الحرب المحك الاول لقدرات المنظمة الوليدة وهي ما زالت في عامها الثالث. ومنذ أن أضيفت المشكلة الفلسطينية إلى مسؤوليات الجامعة العربية وحتى يومنا هذا، تعيش الجامعة في ظل اتهام التقصير والفشل في تحرير فلسطين، علماً بأن الجامعة العربية هي العضو الوحيد في النظام العربي الذي لا يستطيع أن يحرك جندياً واحداً، وكغيره من الاقطار العربية لا يستطيع أن يأخذ قراراً بالنيابة عن شعب فلسطين.

ولذلك فالقول بأن القضية الفلسطينية كانت أحد أهم أسباب ضعف الجامعة العربية قول يستحق التأمل. لأن هذه القضية أخذت من وقت الجامعة وأموالها وجهود مجالسها وموظفيها ما كان يمكن أن يوجه لاغراض أخرى، لو وجد من البداية الجهاز الفلسطيني الذي يتحمل مسؤولية التحدث باسم فلسطين واتخاذ قرارات بشأنها. ولا جدال ان المسؤولية تتقاسمها جميع البلدان الاعضاء في الجامعة، لأنها أرادت أن تكون الجامعة العربية ـ على ضعفها ـ الجهاز الذي يعالج القضية، بصفته جهازاً يتخذ قرارات غير ملزمة أو غير ممكنة التنفيذ، وبذلك يكون كل قطر قد برأ نفسه أمام الرأي العام العربي، بأن قال كلمة الحق الفلسطيني وترك للجامعة تنفيذ المستحيل من قرارات يعلم صانعوها، في مجلس الجامعة أو غيره من المجالس، أنها لا تنفذ، لغياب البيئة الموضوعية والقدرات اللازمة لذلك، وحينئذ تبدو الجامعة العربية مقصرة في حق العمل العربي. بذلك تشكلت عن الجامعة في أذهان الرأي العام العربي صورة الجهاز العاجز، القليل الكفاءة الغزير القرارات، ولم تجد هذه الصورة في الاقطار العربية من يصححها ويفسر للرأي العام أن الجامعة العربية لا تتخذ قرارات، وانما يتخذها مجلس الجامعة المشكل من وزراء الخارجية لهذه الاقطار.

وتماسكت الجامعة في مواجهة بيئة زاخرة بكل أنواع الصراعات الدولية المعروفة. فبين الكثير من اعضاء النظام العربي صراعات حدود، وبينهم صراعات ايديولوجية، تارة بين دعاة القومية وتيار الانعزالية والشعوبية، وتارة بين دعاة التقدمية ودعاة الفكر المحافظ، وتارة بين دعاة العلمانية وأنصار الدينية، وبينهم صراعات طائفية، وصراعات اقتصادية بين الاغنياء والفقراء، وصراعات بين الكبار والصغار، وصراعات على الزعامة أو صراعات عائلية وشخصية، وصراعات تعكس نفوذ الدول الكبرى ومصالحها في المنطقة، وبينهم صراعات من أجل النفوذ والهيمنة، وأخيراً وليس آخراً وجدت وتوجد بينهم صراعات لتغطية أو خدمة أهداف داخلية لشغل الرأي العام المحلي، في هذه الدولة أو تلك، بمعركة خارجية تشغل الانظار عن الوضع الداخلي وعدم الاستقرار. وكانت الجامعة أحياناً تفقد عضواً لا يلبث أن يعود، أو تعاقب عضواً ثم لا تهدأ حتى تعيده، ولولا هذه المرونة الفائقة والقدرة الكبيرة على التماسك في وجه هذه التحديات الموضوعية لانهارت الجامعة منذ وقت طويل.

وفي رأينا ان هذه القدرة على التماسك تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

أ ـ حاجة البلدان العربية إلى الجامعة، فالجامعة المكان الافضل للتراضي من خلال اجتماعاتها الدورية والاستثنائية، لأن هذه الاجتماعات تكفل حفظ ماء الوجه للمتصارعين، ولأنها تتم داخل الاطار والجهاز القومي، وفي ظل شعار المصلحة العربية والقومية العليا. كذلك فإن الجامعة توفر للأعضاء الاقل نفوذاً وثروة حماية الاشقاء الاوفر تأثيراً وغنى. كما توفر الجامعة أنسب مكان لتجديد وتأكيد التزام الاقطار لمواقف قومية، وبالفعل استخدمتها بعض الحكومات لإعلان مواقف لا تستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلي. وإلى جانب ذلك كله، فالجامعة بالنسبة لكل قطر على حدة تمثل سنداً مهماً لها في صراعاتها الدولية وفي مفاوضاتها التي تجريها مع دول خارجية. ويتأكد هذا من الاهتمام الكبير الذي توليه الاقطار الاعضاء للقرارات التي يصدرها مجلس الجامعة في شأن ترشيحات الاقطار الاعضاء لعضوية مجالس المنظمات الدولية، وفي شأن اتخاذ مواقف في الأمم المتحدة، عند عرض قضية تتعلق بأحد الاقطار العربية.

ب ـ وجود المقر الدائم للجامعة في القاهرة، إذ لا جدال ان القاهرة فضلاً عن كونها عاصمة تجمع مختلف الامكانات اللازمة لمقر منظمة دولية، فإنها تعتبر نموذجاً نادراً في الاستقرار السياسي والأمني، إذا قورنت بعدد كبير من العواصم العربية. والمشهود للقاهرة أيضاً أنها في ظل أعنف خلافات بين مصر وأقطار عربية أخرى، لم تشعر الجامعة بما يهدد كيانها أو سلامة الوفود العربية والعاملين فيها. ولا شك كذلك انه في مرحلة مبكرة من حياة الجامعة وقبل تقدم وسائل المواصلات، ساعد الموقع المتوسط للقاهرة بين المشرق والمغرب على عدم التفكير في ايجاد بديل لها. وحين نقلت الأمانة العامة إلى تونس تعمد معظم الاقطار الاعضاء أن يؤكد على الطبيعة الموقتة للمقر الجديد وان معايير الاختيار الأساسية هي الاستقرار السياسي والأمني وعزلة تونس النسبية عن المشكلات والخلافات العربية.

ج ـ علاقات المنطقة العربية بالعالم الخارجي والتغيرات التي شملت مختلف أبعاد العلاقات الدولية، وبخاصة في مجال المنظمات العالمية والاقليمية. إذ أصبح العمل الدولي يتسم بصفة التكتل الاقليمي أو السياسي أو الاقتصادي. وتدل الشواهد على أن الجامعة قد نجحت في ان تدخل المضمار، وتقدم الاقطار العربية إلى المجتمع الدولي في إطار جماعي أو شبه جماعي. واستحدثت أساليب في العمل الدولي لم تكن معروفة، إذ كانت من المبادرين إلى فتح علاقات جماعية مع المجموعة الاوروبية والمجموعة الافريقية. فضلاً عن أنها كانت المبادرة في إقامة جهاز دائم في مقر الأمم المتحدة لتنسيق العمل العربي المشترك.

ومع ذلك فقد بدأت علامات تشير إلى تناقص تدريجي في اهتمام الدول بالجامعة وحاجتها اليها. فيلاحظ مثلاً تخلف سوريا وعدد آخر من الدول عن مؤتمرين للقمة من بين ثلاثة مؤتمرات عقدت منذ عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٥. كما يلاحظ الانخفاض المتزايد في مستوى تمثيل رؤساء الوفود لمجالس الجامعة الوزارية. ويلاحظ كذلك تكرار انتقادات علنية من جانب عدد من ملوك ورؤساء الدول العربية للجامعة العربية[٩].

---

(٩) انظر مثلاً: تصريح الملك الحسن إلى: الشرق الاوسط (لندن)، ١٩٨٥/١/٨.

على أن حرص أغلب الاقطار العربية على استمرار الجامعة لم ينعكس دائماً في السياسات المالية لبعضها، بخصوص دفع أنصبتها في ميزانية الجامعة. إذ يعتبر وفاء الاعضاء بتسديد أنصبتهم للمؤسسة التي ينتمون اليها من معايير قياس قوة انتماء الاعضاء لها، وقدرة المؤسسة على الاستمرار. ومهما قيل عن اعتراضات على أسلوب ممارسة القائمين على المؤسسة لعملهم أو ضعف فاعلياتها ونظام تجنيد الموظفين العاملين فيها، فإن هذه الاعتراضات لا تبرر بالقدر الكافي عدم قيام الاعضاء بالوفاء بالتزاماتهم المادية تجاهها، وبخاصة إذا كان البلد العضو نفسه مسؤولاً عن معظم جوانب التقصير في المؤسسة.

وبدراسة موازنة الجامعة العربية، خلال فترة تمتد من عام ١٩٧٤ إلى نهاية عام ١٩٧٨، يتضح ان الاقطار الاعضاء كانت في نهاية عام ١٩٧٤ مدينة للجامعة العربية بمبلغ يصل إلى حوالى سبعة ملايين دولار يمثل متأخرات لم تسددها الاقطار الاعضاء، وان هذا المبلغ لم يتناقص خلال المدة من ١٩٧٤ وحتى نهاية ١٩٧٨، بل على العكس بلغت ديون الاقطار الاعضاء مجتمعة في نهاية ١٩٧٨ حوالى ١٤ مليون دولار. وتظهر ضخامة هذا المبلغ وأهمية مغزاه إذا عرفنا ان موازنة الجامعة السنوية كانت في ذلك الحين لا تجاوز السبعة ملايين دولار.

كما يتضح ان الاقطار التي كانت تسدد بانتظام حصتها في الموازنة تجمع خليطاً بين الاقطار العربية النفطية وغير النفطية، كما أنه لا يوجد عنصر مشترك يتعلق بالنظم السياسية في هذه الأقطار، بل مزيج من كل الانظمة المعروفة في النظام العربي. ومن الناحية الأخرى، فإنه لا يوجد كذلك ما يربط بين الاقطار التي عرف عنها انها لم تكن تسدد اطلاقاً، فأحدها كان قطراً نفطياً والآخر قطراً من الاقطار المؤسسة للجامعة. ولكن الملاحظ بصفة عامة أن الاقطار التي امتنعت عن السداد بعد عام ١٩٧٤ كانت تسدد بانتظام أو بغير انتظام قبل هذا التاريخ. وعلى كل حال لا يمكن اعتبار العنصر المادي وحده سبباً كافياً لعدم السداد.

وفي مقدمة الاقطار التي كانت تسدد حصصها في موازنة الجامعة بانتظام: العراق والكويت وقطر والامارات وعمان، كذلك بدأت السعودية تسدد بانتظام بعد عام ١٩٧٤. وهناك أقطار اعضاء كانت تسدد أحياناً وتمتنع عن السداد أو تتأخر أحياناً أخرى مثل الجزائر التي بلغت متأخرات انصبتها حتى نهاية عام ١٩٧٨ حوالى المليون دولار، وجمهورية اليمن العربية التي وصلت متأخرات أنصبتها حوالى ٨٥٥ الفاً، وأكثر هذه المتأخرات متخلف عن المدة السابقة على عام ١٩٧٤، لأنها سددت أنصبتها عن أعوام ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٨ ولم تسدد حصتها عن عام ١٩٧٧. أما لاقطار التي كانت تمتنع عن السداد ففي مقدمتها السودان إذ بلغت ديونها للجامعة في نهاية عام ١٩٧٨ حوالى ثلاثة ملايين ونصف المليون من الدولارات، تليها ليبيا بمتأخرات بلغت حوالى ٣,٤ مليون دولار، ثم تونس بحوالى مليونين ونصف المليون من الدولارات، ولو أن تونس تعتبر أن هذا المبلغ يساوي حصتها عن الاعوام التي امتنعت خلالها عن الاشتراك في أعمال الجامعة.

وفي عام ١٩٧٩ والأعوام التالية حدث تطور مهم في مسألة سداد الميزانية. إذ لوحظ بوجه عام ان الحماس لسداد الانصبة والمتأخرات بلغ حداً يثير الانتباه. إذ لم تتجاوز متأخرات الاقطار

عن موازنة ١٩٨٠ وحدها مبلغ المليون دولار إلا بقليل بينما بلغت في عام ١٩٧٩ مبلغ المليونين ونصف. وفي عام ١٩٨١ حيث بلغت ميزانية الجامعة اكثر من ٢٢ مليون دولار ونصف، وصلت نسبة السداد إلى ٦٩ بالمائة في الشهر الثامن من العام، وهي نسبة كبيرة كان يمكن أن تصل إلى أعلى من ذلك بكثير لو ان ليبيا سددت نصيبها ويبلغ حوالى ثلاثة ملايين دولار في موعد مبكر كبقية الاقطار ذات الانصبة المرتفعة. ومما لا شك فيه ان التزام الاقطار بالسداد بعد عام ١٩٧٩ يرجع إلى ظروف نقل الجامعة إلى تونس وما تطلبه ذلك من ضرورة توافر سيولة نقدية بصفة عاجلة لمواجهة دفع ايجارات للمقر وشراء أثاث وسيارات وتجنيد موظفين محليين للعمل، إلا أنه يكشف من ناحية أخرى عن وجود ارادة عربية عامة للمحافظة على الجامعة وتدعيم تماسكها خلال أزمة من أشد الازمات التي واجهتها. وجدير بالملاحظة أن ميزانية الجامعة قد زادت خلال هذه الفترة الاخيرة زيادة كبيرة إذا قورنت بميزانيات منتصف السبعينات، وإن كانت لا تتناسب مع الزيادة في الدخل القومي العربي، إذ بلغت في عام ١٩٨٠ وهي أول ميزانية يجري اعدادها في تونس حوالى ١٥ مليون دولار ونصف، وبلغت في عام ١٩٨١ حوالى ٢٢ مليون دولار ونصف.

وبلغت ميزانية الجامعة في عام ١٩٨٥ مبلغ ٣١,٦٨٩,٣٨٨ دولاراً امريكياً. والجدير بالملاحظة أنه بعد فترة من الحماس لسداد الانصبة والمتأخرات عادت ظاهرة التخلف عن السداد بشكل ملفت للنظر ويثير قلق المهتمين بمصير الجامعة العربية. ففي عام ١٩٨٥ مثلا لم تسدد الدول حتى نهاية شهر تموز/ يوليو أكثر من ١٢,٢١٣,٧٧٣ دولاراً امريكياً من الميزانية. ويلفت النظر أيضاً بأن من بين الدول المتخلفة عن السداد خمس دول من الدول النفطية الاعضاء في منظمة الأوبك، وقد وصل حجم المبالغ المستحقة على هذه الدول النفطية الخمس في ميزانية عام ١٩٨٥ أكثر من ١٣ مليون دولار.

وقد بدأت ظاهرة التخلف عن السداد تسوء منذ عام ١٩٨٢ إذ بلغت المتأخرات على الدول مبلغ ٢,٦٣٩,١٨٠ دولاراً ومبلغ ٥,٧١٢,٧٣١ دولاراً ومبلغ ٧,٨٢٤,٧٥٩ دولاراً في الأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ على التوالي. وتظهر أهمية هذا الاتجاه نحو عدم السداد من مقارنة هذه الأرقام بمبالغ المتأخرات عن عامي ١٩٨٠، ١٩٨١ أي في أعقاب نقل الجامعة إلى تونس حيث بلغت ٢٦٨,١٨١ و ٣٨٣,٧٧٦ دولاراً على التوالي.

ولا يمكن الانتهاء من دراسة الجامعة العربية كإطار تنظيمي دون تناول موضوع تعديل ميثاقها وهو الأمر المطروح للنقاش من سنوات طويلة. فالميثاق المعمول به حالياً هو الميثاق نفسه الذي وضعته سبعة اقطار عربية عام ١٩٤٥ أي منذ حوالى ٣٥ عاماً في ظل ظروف مختلفة عن الظروف الراهنة التي يعيشها النظام العربي. وقد وضح منذ بداية مناقشات تعديل الميثاق أن الاهتمام منصب على النصوص التي قيل أنها لم تعد تتفق والتغيرات المتعلقة بالاطار التنظيمي للنظام العربي وكذلك بالتطورات السياسية في المنطقة، وكان حماس البلدان الاعضاء في الجامعة للتعديل يثور لفترات تعقبها فترات أطول يفتر فيها. ولا شك ان تفسير ذلك يكمن في خشية بعض الاقطار الاعضاء من أن يفتح التعديل باباً لاجتهادات تسعى لتحويل الجامعة العربية إلى منظمة اكثر

فاعلية، وبخاصة في نواحي الزامية القرارات وفرض العقوبات وتسوية المنازعات. ومع مرور الوقت وتراكم التغيرات التي شملت المنطقة العربية تعمق الاتجاه لدى كثير من الاقطار الاعضاء في الجامعة بضرورة معارضة فكرة وضع ميثاق جديد للجامعة، أو احداث تغيرات جذرية في أسلوب العمل العربي المشترك.

ونتصور أنه خلف هذا الاتجاه تقف عدة اعتبارات مهمة:

(١) ان وضع ميثاق جديد للجامعة العربية يعني في الوقت نفسه فتح نقاش صريح مع الفكرة القومية ومواجهات متعددة بين الاقطار الاعضاء، بسبب اجتهاداتها حول مفهومها للقومية والوحدة العربية في ظل ترسيخ منطق (الدولة) وقد يكون من الأفضل لبعض هذه الاقطار، وبخاصة تلك التي تريد تفادي المواجهة في النواحي الفكرية والايديولوجية، أن يستمر العمل بالميثاق الحالي والاكتفاء بالاشادة بمبادئه بين الحين والآخر، هذا الموقف يتفق مع بعض الاقطار التي دأبت على ممارسة سياسة عدم مواجهة المشكلات التي تحتاج إلى حلول ايديولوجية أو متطلبات مالية أو قيود على حركتها السياسية الدولية.

(٢) ان أي مناقشة لاجراء تعديل جذري في ميثاق الجامعة العربية، أو وضع ميثاق جديد في ظل البيئة الدولية الراهنة، يجعل من المحتم الأخذ في الاعتبار بالاتجاهات السائدة حالياً في هذه البيئة. ولعل أهم هذه الاتجاهات هي تلك الخاصة بالتكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي. ولا شك أن الحكومات العربية قد لمست عن قرب مدى التقدم الذي أحرزته المجموعة الاوروبية، وتدرك تأثير هذا التقدم على فكر المشرعين والاقتصاديين والمفاوضين العرب الذين اكتسبوا هذه الخبرة من خلال الاتصال والحوار بين العرب والاوروبيين. ويستبعد بالتالي أن يأتي ميثاق جديد لا يتضمن قواعد أشمل وأوسع للتكامل الاقتصادي من القواعد التي جاءت في الميثاق الحالي والاتفاقات التي عقدت في ظله كاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أو اتفاقية الوحدة الاقتصادية أو غيرها من الخطوات التي أتخذت في السنوات الاخيرة في مجالات رؤوس الأموال والشركات المشتركة.

وتوضح بيانات السداد والمتأخرات حتى نهاية عام ١٩٨٤ ان جملة المتأخرات عن السداد وصلت إلى مبلغ ٢٣,٨٣٨,١٠٢ دولاراً أمريكياً، ويأتي ترتيب الدول الاعضاء حسب تخلفها عن السداد كالآتي: العراق، ولا شك أن ظروف الحرب ساهمت في تخلفه عن السداد، وتليه السودان فالمغرب ثم سوريا وموريتانيا وليبيا. وإذا أضفنا الميزانية التي خصصها مؤتمر قمة فاس لبناء مقر جديد للأمانة العامة في تونس، وميزانية الصندوق الخاص للاعلام يصل مجموع المتأخرات عن السداد ١١٣,٣٢٢,٧٧٣ دولاراً أمريكياً.

(٣) إن الميثاق الجديد سيكون انعكاساً لتوازنات القوة السائدة في المنطقة. وأقل ما يمكن أن يقال عن (حالة) النظام العربي في محنته الراهنة أنه يمر في مرحلة (سيولة) وذلك نتيجة عوامل دولية متعددة وأيضاً نتيجة لمتغيرات عربية بحتة، كاختلافات الثروة الاقتصادية، والآثار التي ترتبت على اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وانهيار نظام التحالفات المرنة وما تبعه من تبعثر أطراف

النظام. في هذه الحال يصعب تصور موافقة الاقطار اعضاء الجامعة على المجازفة بالدخول في معركة وضع ميثاق جديد، فضلاً عن خشية بعضها من أن يوضع فعلاً الميثاق الجديد فيكون انعكاساً لهذه الحالة في النظام العربي.

والواقع ان تعديل الميثاق أو وضع ميثاق جديد يمثل محكاً لاختبار قدرة ونية الاقطار الاعضاء بشأن احداث التغيير في الجامعة العربية، فالجامعة ليست إلا رمزاً وتجسيداً لذلك. وفي تصورنا أن الجامعة العربية بهذا المعنى قد دخلت في مرحلة حرجة، في اللحظة التي وقعت فيها الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية. ولكن يمكن القول ان الجامعة تجاوزت الخطورة الناتجة عن نشوب الأزمة، واستطاع النظام العربي ان يوفر لها حماية كافية ضد الانهيار تحت وقع التطورات الخطيرة التي حدثت خلال العامين من اواخر ١٩٧٧ إلى أواخر ١٩٧٩. وإذا كانت الجامعة تعاني من بعض مظاهر الضعف الناتج عن نقل المقر وتعليق عضوية مصر فلا شك ان قدرتها على التكيف كفيلة بأن تجعلها تصمد، طالما ظل النظام العربي قادراً على حماية تفاعلاته وهويته. أما إذا فشل النظام أو تعمقت واتسعت الظروف التي تسببت في الازمة الراهنة للجامعة، فستجد الجامعة نفسها حينئذٍ عند مفترق طرق ليس بينها بالتأكيد طريق يشكل امتداداً للطريق الذي سلكته منذ انشائها. لقد تعالت الدعوات ـ من داخل الجامعة وخارجها ـ في الستينات والسبعينات من أجل تعديل الميثاق لاستكمال اوجه التقصير فيه وزيادة فاعليات الجامعة. وتضمن ذلك على المستوى التنظيمي أسلوب اتخاذ القرار في مجلس الجامعة ومدى إلزام القرارات للحكومات الاعضاء واختصاص مجلس الجامعة ببحث النزاعات بين الاقطار العربية، وانشاء محكمة عدل عربية، واعتماد مؤتمر القمة كإحدى الهيئات العاملة بالجامعة وجعل انعقاده دورياً أمراً ملزماً من الناحية القانونية، وتعديل العلاقة بين جهاز الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة بحيث تأخذ شكلاً موحداً.

وعلى مستوى المبادىء والاهداف كانت الدعوة للنص على الوحدة العربية كهدف صريح للجامعة، وأن ينص الميثاق على احترام حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية، وأن يدعو إلى الالتزام بسياسة عدم الانحياز في المجال الدولي.

وجاء مشروع تعديل الميثاق الذي أقرته لجنة خبراء البلدان المكلفة بالموضوع وأصدرته الأمانة العامة في ١٩٨١ مستجيباً إلى عديد من هذه الافكار، وعبرت مقدمة مشروع الميثاق والفصل الاول منه عن هذه التغيرات في مجال الاهداف والمبادىء. فالمقدمة تشير إلى: إيماناً منهم بوحدة الأمة العربية... وتصميماً منهم على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الانسان في الوطن العربي... وضماناً للأمن القومي العربي ومكافحة قوى الصهيونية والاستعمار... وتأكيداً منهم على ضرورة تطور جامعة الدول العربية لتكون أداة فعالة لانجاز الأهداف السامية لهذا الميثاق وبخاصة تحقيق هدف الوحدة العربية. أما المادة الاولى والمتعلقة بالأهداف فتحددها في «السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي إلى تحقيق الوحدة... والسهر على أن تضمن الدول العربية سلامة الانسان في الوطن العربي وحقوقه بأشكالها كافة وتمكينه من ممارسة حرياته الاساسية... والعمل على تحرير فلسطين وأية أرض عربية محتلة ومكافحة الاستعمار بكافة صوره وأشكاله ومكافحة الصهيونية والعنصرية.. ودعم السلم والأمن الدوليين والعمل على إقامة نظام دولي جديد مبني على الحرية والعدل والمساواة وفق مبادىء الامم المتحدة ومبادىء عدم الانحياز...».

وتعكس المبادىء المبينة في المادة الثانية الافكار نفسها فتعتبر الجامعة واعضاؤها الانسان غاية كل عمل سياسي واقتصادي (بند ١) و«تشجع الجامعة الخطوات الوحدوية بين الدول الاعضاء وتعتبر هذه الخطوات مرحلة في تحقيق الوحدة العربية الشاملة» (بند ٣) و «تلتزم الدول الاعضاء بعدم انتهاج أية سياسة تتعارض مع اهداف الجامعة ومبادئها أو تضر بالمصلحة العربية المشتركة» (بند ٧) (ويلاحظ ان هذ البند ورد في بروتوكول الاسكندرية ولكن لم يتضمنه ميثاق الجامعة).

ولا شك أن في تبني هذه الأهداف والمبادىء وفي اعطاء الجامعة الادوات التنفيذية والسبل والاختصاصات التي تمكنها من رعاية هذه الأهداف والمبادىء ما يدعم من دورها ويجعلها أكثر قدرة على مواجهة البيئة العربية في الثمانينات.

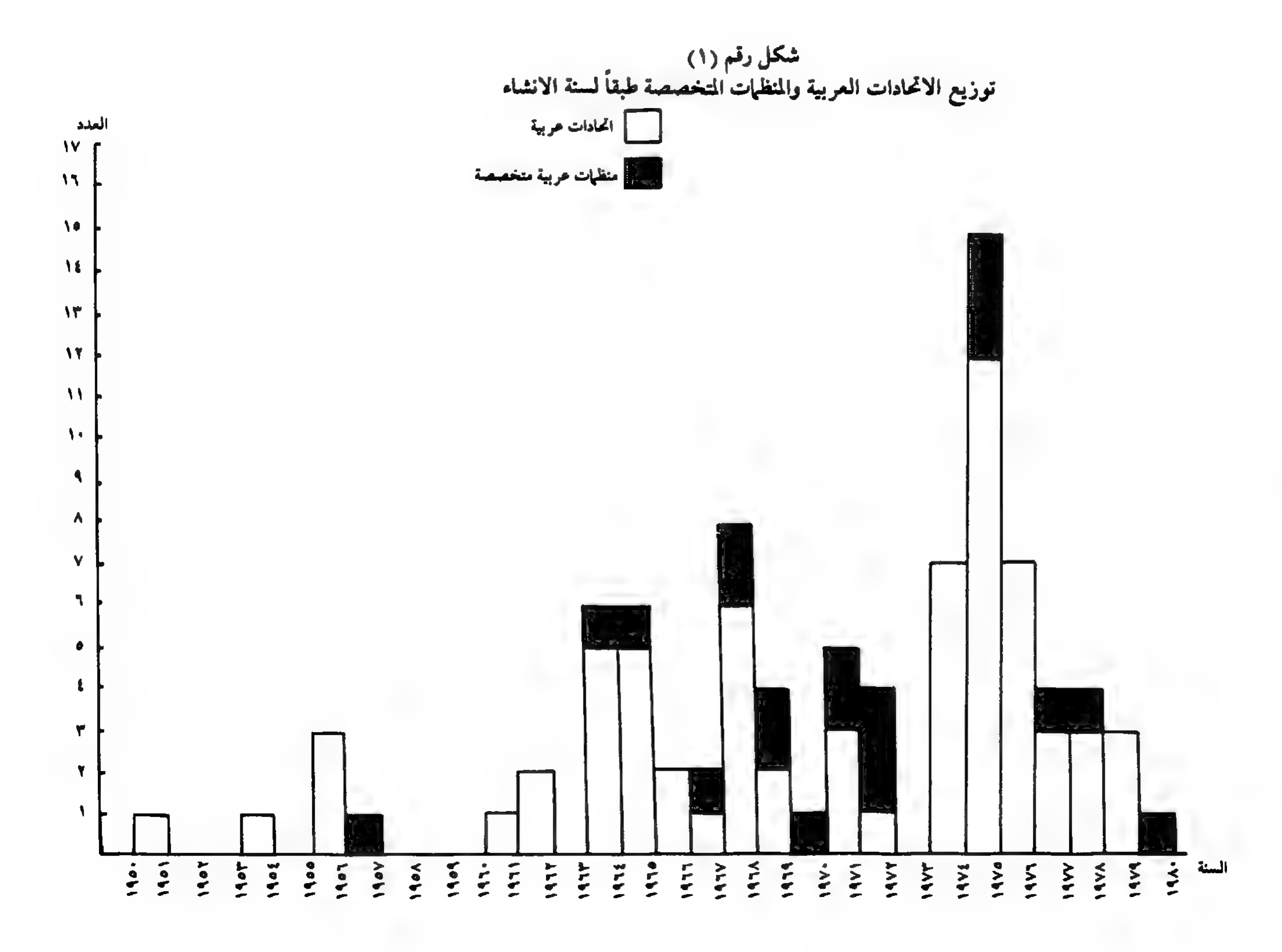
ثانياً: المنظمات والاتحادات العربية

بعد تناول الجامعة العربية من زوايا التكيف والتعقيد والاستقلال والتماسك ينبغي أن نطبق المعايير نفسها على المنظمات المتخصصة والاتحادات العربية (١١٧ منظمة واتحاداً) والتي تم حصرها والتعريف بها في الملحقين رقم (١)، (٢) من الكتاب، واللذين يكشفان عن مدى تعدد هذه التنظيمات، وتنوع الأنشطة التي تمارسها من اقتصادية وثقافية ورياضية وسياحية وعلمية، إلى غير ذلك من مجالات.

١ ـ القدرة على التكيف

سوف تتم دراسة القدرة على التكيف في مجال المنظمات والاتحادات العربية، من خلال دراسة تطور نشأة هذه التنظيمات والتغيرات التي طرأت من حيث نوع هذه المؤسسات وطبيعة نشاطها، وظهور أنشطة جديدة تعكس واقع البيئة المتغير، وكذلك تحليل مقار هذه المنظمات ومقارنة ذلك بتحليل مقار الاجتماعات التي تمت في إطار الامانة للجامعة العربية.

أ ـ النشأة: كما يوضح المدرج التكراري في شكل رقم (١) توزيع ٩٠ منظمة واتحاداً عربياً حسب تاريخ تأسيسها (لم يتم التعرف إلى تواريخ تأسيس بقية المنظمات والاتحادات وعددها ٢٧)، فإنه يتبين أن هناك اختلافاً واضحاً بين فترتين زمنيتين هما ما قبل عام ١٩٧٠ وما بعده، إذ نجد أن ٤٣,٣٣ بالمائة من المنظمات والاتحادات العربية نشأت قبل عام ١٩٧٠، بينما نشأت ٥٦,٦٧ بالمائة منها بعد هذا العام، أي أنه خلا ٢٠ عاماً (من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠) نشأ ما يقرب من ٣٩ منظمة واتحاداً عربياً من مجموع ٩٠ منظمة واتحاداً، بينما نشأ ما يقرب من ٥١ منها في عقد السبعينات وحده، وهو ما يشير إلى اتجاه النظام العربي إلى الاهتمام بعملية التكامل الوظيفي وانشاء الاطار التنظيمي اللازم لذلك والاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي استجدت خلال هذه الفترة. ومن الملاحظ في المدرج التكراري أن هناك ست قمم هي أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥. ففي هذه الاعوام الستة نشأت ٤٩ منظمة واتحاداً عربياً من مجموع ٩٠ منظمة واتحاداً عربياً أي بنسبة ٥٤,٤٤ بالمائة. ويجد ذلك تفسيره في ان هذه القمم



شكل رقم (١)
توزيع الاتحادات العربية والمنظمات المتخصصة طبقاً لسنة الانشاء

ترتبط ارتباطاً قوياً بالفترات التي تضاعف فيها العمل الجماعي العربي وكثافة التفاعلات السياسية العربية، ففي عام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ بدأت محاولات لتصفية الحرب الباردة العربية وجهود لجمع الشمل وإعادة التضامن لمواجهة الخطر الاسرائيلي المتعلق بتحويل مياه نهر الاردن، وعقد لذلك مؤتمرات للقمة العربية، كما شهد عام ١٩٦٨ عملاً جماعياً عربياً آخر من خلال مؤتمر قمة الخرطوم لمواجهة نتائج حرب ١٩٦٧، بينما شهدت أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ التضامن العربي قبيل وعُقب حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣.

كما يلاحظ أيضاً أن ٣٧,٧٨ بالمائة من مجموع المنظمات والاتحادات العربية لا يتعدى عمره ست سنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) وهو ما يجعل من الصعب قياس المستوى المؤسساتي لهذه المنظمات والاتحادات بسبب حداثة نشأتها.

ب ـ طبيعة النشاط: أما من حيث تصنيف المنظمات والاتحادات العربية وفقاً لطبيعة نشاطها فيوضحه الجدول رقم (٤ ـ ١).

جدول رقم (٤ ـ ١)
تصنيف الاتحادات العربية والمنظمات المتخصصة،
حسب طبيعة نشاطها، قبل وبعد عام ١٩٧٠

الفترة / طبيعة النشاط	قبل ١٩٧٠		بعد ١٩٧٠		تاريخ غير محدد	المجموع	
	اتحادات عربية	منظمات متخصصة	اتحادات عربية	منظمات متخصصة		الاتحادات العربية	المنظمات العربية المتخصصة
مهنية	١١	-	٥	-	٦	٢٢	-
علمية، ثقافية، تربوية	١	٢	-	١	٦	٧	٣
عمالية، نقابية	٦	-	٤	١	٢	١٢	١
اقتصادية	٢	٢	١١	٦	١	١٣	٩
اجتماعية	٤	١	٥	-	٣	١٢	١
رياضية	١	-	١٠	-	٥	١٦	-
اعلامية، اتصالية	٢	٢	-	٢	٢	٤	٤
نقل وسياحة	٢	١	٥	١	٢	٩	٢
ذات طبيعة خاصة	١	١	-	-	-	١	١
المجموع	٣٠	٩	٤٠	١١	٢٧	٩٦	٢١

(١) يلاحظ في هذا الجدول ان الاتحادات والمنظمات المتخصصة الاقتصادية قبل عام ١٩٧٠ لم تكن تشكل سوى ١٠,٢٦ بالمائة من مجموع المنظمات والاتحادات التي نشأت حتى ذلك الوقت، فقد بلغت ٤ اتحادات ومنظمات اقتصادية متخصصة من مجموع ٣٩ اتحاداً ومنظمة عربية

متخصصة. أما بعد عام ١٩٧٠ فمن بين ٥١ اتحاداً ومنظمة متخصصة نشأت خلال عقد السبعينات نجد أن ١٧ منها ذات طابع اقتصادي أي بنسبة الثلث.

(٢) كذلك يلاحظ أن نسبة زيادة عدد الاتحادات والمنظمات الاقتصادية العربية بعد عام ١٩٧٠ عنها قبل ذلك تختلف عن تلك النسبة بالمقارنة باتحادات ومنظمات أخرى كالاتحادات والمنظمات المهنية أو العمالية والنقابية. فبينما نجد أن الاتحادات والمنظمات الاقتصادية قد زادت بنسبة ١: ٣,٢٥ فإن نسبة الزيادة في الاتحادات والمنظمات المهنية هي ١: ٠,٣٥ وفي الاتحادات والمنظمات العمالية والنقابية ١: ٠,٦٤

(٣) ويلاحظ أيضاً نمو الاتحادات والمنظمات الرياضية بعد عام ١٩٧٠، فقبل ذلك العام لم يكن هناك سوى اتحاد رياضي واحد، أما بعده فقد أصبح هناك ١٠ اتحادات رياضية نشأ ٨ منها عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥. وقد يكون السبب في هذا بدء اهتمام أقطار الخليج العربي والعربية السعودية بالالعاب الرياضية بعد تدفق عوائد النفط.

ج ـ مقار المنظمات والاتحادات: توضح الجداول رقم (٤ ـ ٢) و(٤ ـ ٣) و(٤ ـ ٤) توزيع مقار المنظمات والاتحادات العربية على الاقطار العربية قبل نهاية عام ١٩٧٠ (جدول رقم (٤ ـ ٢)) وتلك التي أنشئت في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ (جدول رقم (٤ ـ ٣)) ثم توزيع مقار اجمالي المنظمات والاتحادات العربية سواء تلك التي أنشئت قبل عام ١٩٧٠ أم بعده وذلك حسبما استقر الوضع عليه عام ١٩٨٠. ومن هذه الجداول يتضح ما يلي:

(١) يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ٢) ان مصر كانت تحتل المركز الاول من حيث مقار المنظمات والاتحادات العربية قبل نهاية عام ١٩٧٠، حيث استأثرت بمقر ٢٨ منظمة واتحاداً من مجموع ٣٩ أي بنسبة ٧٢ بالمائة تقريباً، تلاها في ذلك لبنان بنسبة حوالى ١٣ بالمائة، وجاءت كل من السعودية والاردن في المركز الثالث بنسبة تزيد قليلاً عن ٥ بالمائة لكل منهما، ثم العراق وليبيا في المرتبة الرابعة بنسبة حوالى ٣ بالمائة لكل منهما. ومن حيث نوعية المنظمات والاتحادات فإنه يلاحظ أن أكبر نسبة منظمات واتحادات استأثرت بها مصر كانت المنظمات والاتحادات العلمية والثقافية والتربوية (١٠٠ بالمائة) بما يعكس ثقل مصر العلمي والثقافي في الوطن العربي، تلا ذلك المنظمات والاتحادات العمالية والنقابية (٨٣ بالمائة) ثم الاتحادات المهنية (٨٢ بالمائة). وبصفة عامة يرجع احتلال مصر للمركز الاول من حيث المقار لأسباب عديدة مثل وجود مقر الجامعة العربية فيها في تلك الفترة الامر الذي كان يسهل عملية الاتصال بين المنظمات والاتحادات وبين الامانة العامة، وتوافر الموظفين والكفاءات القادرة على تولي الهيئات الادارية لهذه المنظمات والاتحادات، على أن العامل المهم والرئيسي وراء احتلال مصر للمركز الاول من حيث المقار هو دور مصر القيادي في النظام العربي والنفوذ الذي كانت تتمتع به وقتئذٍ.

(٢) يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ٣) أنه وإن كانت مصر قد ظلت تحتل المركز الأول من حيث مقار المنظمات والاتحادات العربية التي أنشئت في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩، إلا أن النسبة قد انخفضت

جدول رقم (٤ ـ ٢)

توزيع مقار الاتحادات العربية والمنظمات المتخصصة التي انشئت حتى عام ١٩٧٠، حسب طبيعة نشاطها

المقر / طبيعة النشاط	الاردن	السعودية	العراق	الكويت	لبنان	مصر	المجموع
مهنية	-	-	١	-	١	٩	١١
علمية ، ثقافية ، تربوية	-	-	-	-	-	٣	٣
عمالية ، نقابية	-	-	-	-	١	٥	٦
اقتصادية	١	-	-	١	١	١	٤
اجتماعية	-	١	-	-	-	٤	٥
رياضية	-	١	-	-	-	-	١
اعلامية ، اتصالية	-	-	-	-	١	٣	٤
نقل وسياحة	١	-	-	-	١	١	٣
ذات طبيعة خاصة	-	-	-	-	-	٢	٢
المجموع	عدد ٢ / (٪) ٥,١٣	عدد ٢ / (٪) ٥,١٣	عدد ١ / (٪) ٢,٥٦	عدد ١ / (٪) ٢,٥٦	عدد ٥ / (٪) ١٢,٨٢	عدد ٢٨ / (٪) ٧١,٨	٣٩

جدول رقم (٤ - ٣)
توزيع مقار الاتحادات العربية والمنظمات المتخصصة التي انشئت في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩، حسب طبيعة نشاطها

المقر / طبيعة النشاط	الامارات العربية المتحدة		الجزائر		الجماهيرية العربية الليبية		السعودية		السودان		سورية		العراق		الكويت		لبنان		مصر		المجموع
مهنية	-		-		١		-		-		-		٣		-		-		١		٥
علمية، ثقافية، تربوية	-		-		-		-		-		-		-		-		-		١		١
عمالية، نقابية	-		-		-		-		-		-		-		-		-		٤		٤
اقتصادية	١		١		-		٣		٣		٣		٣		٣		١		١		١٦
اجتماعية	-		-		-		-		-		-		-		-		-		٣		٣
رياضية	-		-		-		٢		-		١		٣		-		١		٣		١٠
اعلامية، اتصالية	-		-		-		١		-		-		-		-		-		١		٢
نقل وسياحة	-		-		-		١		-		-		-		-		-		٢		٣
المجموع	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	عدد	(٪)	
	١	٢,٧٢	١	٢,٧٢	٤	٩,٠٩	٣	٦,٨٢	٤	٩,٠٩	٩	٢٠,٤٥	٣	٦,٨٢	٢	٤,٥٥	١	٢,٧٢	١٦	٣٦,٣٦	٤٤

إلى ما يقرب من النصف. فبينما كانت مصر تحتكر قبل نهاية عام ١٩٧٠ نسبة ٧٢ بالمائة من المقار، فإن نسبة المنظمات والاتحادات التي انشئت في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ واتخذت مصر مقراً لها لم تتجاوز ٣٦ بالمائة (١٦ من مجموع ٤٤ منظمة واتحاداً). وإذا كانت الحالة الاولى قد ارتبطت بالدور القيادي الذي كانت تلعبه مصر في تلك الفترة قبل نهاية عام ١٩٧٠، فإن الانخفاض في الفترة التالية ارتبط بظهور عواصم عربية أخرى وبصعود أقطار عربية، استناداً إلى الثروة وتغير الامكانات وأنماط التحالفات، كما جرى عرضه في الفصلين السابقين. وكما يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١) فإن الاقطار التالية لمصر في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ من حيث المقار كانت العراق (٢٠ بالمائة)، ثم السعودية وسورية (٩ بالمائة لكل منهما)، وبعدهما الكويت والسودان (٧ بالمائة لكل منهما)، يليهما لبنان (٥ بالمائة)، وفي المرتبة الاخيرة الامارات العربية المتحدة والجزائر وليبيا (٢ بالمائة لكل منها). وهنا نلاحظ بدء ظهور أقطار المغرب العربي كمكان لمقار المنظمات والاتحادات العربية حيث لم يكن يوجد فيها أي مقر في الفترة قبل نهاية عام ١٩٧٠.

ومن حيث نوعية المنظمات والاتحادات، فإنه يلاحظ أن أكبر نسبة منظمات واتحادات استأثرت بها مصر كانت كالفترة السابقة المنظمات والاتحادات العلمية والثقافية والتربوية (١٠٠ بالمائة) وإن تساوت معها في ذلك المنظمات والاتحادات العمالية والنقابية والمنظمات والاتحادات الاجتماعية.

(٣) ومن الجدول رقم (٤ ـ ٤) يتضح اختفاء مقار جميع المنظمات والاتحادات العربية من مصر بعد معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في آذار/مارس ١٩٧٩. وقد أوضح التوزيع الجديد للمقار ان العراق احتل المرتبة الاولى. وهنا تبرز ملاحظتان: الملاحظة الاولى هي أنه رغم احتلال العراق للمركز الاول من حيث مقار المنظمات والاتحادات العربية بدلاً من مصر، فإن النسبة التي استأثر بها أقل بكثير مما حظيت به مصر حتى في فترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩، حيث لم تتعد نسبة العراق عام ١٩٨٠ (٣٣ بالمائة) بينما كانت مصر في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ (٣٦ بالمائة) وكانت (٧٢ بالمائة) قبل نهاية عام ١٩٧٠ كما سبقت الاشارة. أما الملاحظة الثانية فهي انه رغم نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، فان الاخيرة لم تحتل المركز الاول من حيث مقار المنظمات والاتحادات العربية مثلما كان الأمر بالنسبة لمصر حينما كان مقر الجامعة فيها، حيث جاءت تونس في المرتبة قبل الاخيرة (٣ بالمائة)، وهو ما يؤكد أن استئثار مصر بالمركز الاول لمقار المنظمات والاتحادات العربية قبل عام ١٩٧٩ لم يكن راجعاً في المقام الاول إلى وجود مقر الجامعة العربية في القاهرة، وإنما كان مرجعه دور مصر القيادي في النظام العربي.

وقد جاءت في المرتبة الثانية بعد العراق عام ١٩٨٠ من حيث مقار المنظمات والاتحادات العربية سوريا (١٤ بالمائة)، يليها لبنان (١١ بالمائة)، والسعودية والاردن (٨ بالمائة لكل منهما)، ثم الكويت (٦ بالمائة)، والسودان والمغرب والامارات العربية المتحدة (٤ بالمائة)، فليبيا وتونس (٣ بالمائة لكل منهما)، ثم جاءت الجزائر في المرتبة الاخيرة (١ بالمائة).

والملاحظة العامة من الجداول الثلاثة هي أن هناك عدة أقطار عربية لا يوجد فيها مقر لأي منظمة أو اتحاد عربي وهي الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية وعمان والبحرين وقطر وموريتانيا والصومال وجيبوتي.

جدول رقم (٤ - ٤)

توزيع مقار الاتحادات العربية والمنظمات المتخصصة، حسب طبيعة نشاطها

طبيعة النشاط / البلد	مهنية	علمية، ثقافية، تربوية	عمالية، نقابية	اقتصادية	اجتماعية	رياضية	اعلامية، اتصالية	نقل وسياحة	ذات طبيعة خاصة	المجموع	
										عدد	(٪)
الاردن	-	١	-	٢	-	-	-	٢	١	٦	٨,٤٥
الامارات العربية المتحدة	-	-	-	١	-	-	١	١	-	٣	٤,٢٣
تونس	-	١	-	-	-	-	١	-	-	٢	٢,٨٢
الجزائر	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	١,٤٠
الجماهيرية العربية الليبية	١	-	١	-	-	-	-	-	-	٢	٢,٨٢
السعودية	-	-	-	-	١	٤	١	-	-	٦	٨,٤٥
السودان	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	٣	٤,٢٣
سورية	١	١	١	٣	١	٢	-	١	-	١٠	١٤,٠٨
العراق	٧	-	٢	٥	١	٥	١	٢	-	٢٣	٣٢,٣٩
الكويت	-	-	-	٤	-	-	-	-	-	٤	٥,٦٣
لبنان	١	-	١	٢	-	١	٢	-	-	٨	١١,٢٨
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	-	-	-	١	١	-	-	١	٣		٤,٢٣
المجموع	١٠	٣	٥	٢٢	٤	١٢	٥	٩	١	٧١	
غير معروف المقر	١٢	٧	٨	-	٩	٤	٣	٢	١	٤٦	

د ـ مقار الاجتماعات: يرتبط تحليل توزيع مقار الاتحادات والمنظمات العربية على الاقطار المختلفة بدراسة توزيع مقار الاجتماعات العربية التي تتم في اطار الامانة العامة للجامعة. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٣) نسبة عدد الاجتماعات التي تمت في كل بلد عربي لأعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وترتيب كل قطر منها.

ويتضح من تحليل هذا الجدول انه بينما كانت مصر تحتل المركز الاول لعدد الاجتماعات خلال الاعوام الاربعة الاولى (١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨) فإن هذا المركز قد تقلص عام ١٩٧٩ إذ احتلت المرتبة الاخيرة ثم تنقطع الاجتماعات فيها كلياً أثر نقل مقر الجامعة بعد معاهدة السلام مع اسرائيل. وكان نقل الجامعة إلى تونس وراء جعلها تحتل المركز الاول بدلاً من مصر في نسبة عدد الاجتماعات، وإن كان يلاحظ انها لم تبلغ النسبة نفسها التي بلغتها مصر قبل عام ١٩٧٨، فبينما كانت نسبة الاجتماعات في مصر ٦٠ بالمائة عام ١٩٧٥، ٦٣ بالمائة عام ١٩٧٦، و ٧١ بالمائة عام ١٩٧٧، فإن تونس لم تتجاوز ٥٢ بالمائة عام ١٩٧٩ و ٥٧ بالمائة عام ١٩٨٠.

وقد تعاقبت على المركزين الثاني والثالث خلال الست سنوات ١٠ أقطار هي ليبيا ولبنان والعراق وسوريا والسودان والمغرب والكويت والجزائر والاردن والسعودية. وإذا كان اثنان من اقطار المغرب العربي قد احتلا المركز الثاني (المغرب عام ١٩٧٧ والجزائر ١٩٧٨) بينما كانت مصر تحتل المركز الاول فإنه بعدما انتقل المركز الاول إلى تونس عام ١٩٧٩ احتل قطران من أقطار المشرق المركز الثاني (العراق عام ١٩٧٩والاردن عام ١٩٨٠).

٢ ـ التعقيد

تبين خريطة المنظمات والاتحادات العربية انه مع مضي الزمن تتجه الوحدات الفرعية للاطار التنظيمي إلى التنوع. بل ان هذا التنوع بدأ يزداد وضوحاً في الفترة التي تلت عام ١٩٧٠. فنظرة إلى الاتحادات والنقابات العمالية كمثال تبين أنه في البداية نشأ الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٥٦، إلا أنه مع مرور الوقت، ونتيجة للتطورات التي بدأت تطرأ على البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي أدت إلى اتساع حجم الطبقة العاملة العربية وتنوع مجالاتها الوظيفية، بدأ الاتحاد نفسه يسعى في الاستجابة لهذه التطورات، وذلك بإنشاء اتحادات نقابية عربية متخصصة كالاتحاد العربي لعمال الزراعة العرب عام ١٩٦٥، والاتحاد العربي لعمال النقل عام ١٩٦٦، ثم الاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية والاتحاد العربي للبرق والبريد والهاتف عام ١٩٦٩... وهكذا.

كذلك تعددت وتنوعت المنظمات والاتحادات في قطاع الصناعة، إذ يوجد مثلاً الاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية، والاتحاد العربي لعمال الصناعات المعدنية، والاتحاد العربي العام للحديد والصلب، والاتحاد العربي العام للصناعات النسيجية، والاتحاد العربي العام لمنتجات الاسمدة الكيمياوية، والاتحاد العربي العام للصناعات الغذائية، والاتحاد العربي العام للصناعات الورقية، والاتحاد العربي للاسمنت والمنتجات الاسمنتية، أي أنه بالنسبة لقطاع الصناعة يوجد

تنوع في المنظمات والاتحادات العربية ما بين حديد وصلب ونسيج، وصناعات دوائية، وورقية، واسمنتية، وصناعات غذائية.

كذلك يشمل التنوع مختلف أنشطة العمل العربي المشترك، ويبرز ذلك بوضوح من الجدول رقم (٤ ـ ١) حيث يبين مدى تعدد مجالات النشاط للاتحاد والمنظمات العربية، وكيف أنها تمتد إلى مساحة واسعة في المجالات الاقتصادية (نشاط صناعي وزراعي وحيواني) والاجتماعية (نقابات مهنية وعمالية، واتحادات صحفية واعلامية واتصالية، سياحة ونقل، تنظيمات المرأة والشباب والرياضة)، والثقافية (اتحاد الجامعات ومراكز بحوث ودراسات).

إلا أنه تجدر ملاحظة أن هذا التنوع في أنشطة العمل العربي المشترك كان سبباً في تشابك المهام وتداخلها، وتجاوز حدود التنوع الضروري والمفيد إلى تكوين شبكة من مؤسسات متداخلة الاهداف والأغراض بلا خطة تنسق بينها. وباستقرار هذه المؤسسات وبخاصة المنظمات الحكومية المتخصصة ازداد تباعدها عن الجامعة العربية الأم، بل وعن بعضها البعض. وبالرغم من كل محاولات الجامعة العربية التنسيق بينها استمر التباعد بل وتصاعدت المقاومة ضد هذا التنسيق، أو الربط بين هذه المنظمات.

كانت إحدى هذه المحاولات تلك التي انبعثت من الجامعة تهدف إلى انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي تتبعه جميع المنظمات العربية المتخصصة، حيث صدر قرار من الجامعة العربية بإنشائه في آذار/ مارس ١٩٧٧ واستغرق ثلاث سنوات حتى تصدق أغلبية الاقطار العربية على القرار وهو ما تم في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ ويبدو أن بعض الاقطار لم تشجع قيام هذا المجلس ربما لأنها شعرت أن المجلس سوف يكون أكثر فاعلية في تنسيق العمل العربي المشترك بشكل يضيف عبئاً إلى المسؤولية التي تتحملها الاقطار النفطية نحو الاقطار الفقيرة في الوطن العربي.

وربما لأن أقطاراً أخرى كانت تتمتع بدور قيادي داخل منظمة من المنظمات لسبب أو لآخر بشكل يسمح لها بأن تسيطر على جهاز المنظمة وفاعلياتها العملية وكانت تخشى أن يختفي هذا الدور إذا أصبح للمجلس الاقتصادي الاجتماعي حق الاشراف على المنظمات وتوجيهها. فضلاً عن ذلك فإن وزراء المال والوزراء المسؤولين عن قطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى كالصناعة والزراعة والصحة والتعليم والعمل قاموا بدور كبير للضغط ضد التصديق على انشاء هذا المجلس الذي يسحب منهم سلطاتهم في المنظمات المتخصصة ويخضعهم لنفوذ وزراء الخارجية. ومن الناحية الواقعية فإن المجلس لم يجتمع بتكوينه الجديد حتى عام ١٩٨٢.

ومنذ نقل مقر الأمانة العامة إلى تونس تدعم الاتجاه الاستقلالي للمنظمات إلى الدرجة التي حرمت الجامعة من مصدر مهم من مصادر قوتها ونفوذها لدى المنظمات الدولية الاقليمية الأخرى. ففي مجال التعاون العربي الافريقي مثلاً من الضروري أن يحتفظ الامين العام بجوهر ومظهر السيطرة على المنظمات المالية والاقراضية والاقتصادية لأنه إذا فقد هذه السيطرة تشككت الدول الافريقية في جدوى العمل والتفاوض الجماعي وانفضت عنه إلى الصناديق العربية الوطنية كالصندوق الكويتي والصندوق السعودي وصندوق أبو ظبي.

جدول رقم (٤ - ٥)

ترتيب البلدان العربية وفقاً لنسبة عدد الاجتماعات العربية التي عقدت في اطار الامانة العامة للجامعة للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠

البلد / النسبة والترتيب	النسبة لسنة ١٩٧٥ (٪)	الترتيب	النسبة لسنة ١٩٧٦ (٪)	الترتيب	النسبة لسنة ١٩٧٧ (٪)	الترتيب	النسبة لسنة ١٩٧٨ (٪)	الترتيب	النسبة لسنة ١٩٧٩ (٪)	الترتيب	النسبة لسنة ١٩٨٠ (٪)	الترتيب
الاردن	١,٤	٦	٢,٧٥	٤	١,٤٧	٦	٢,٠٦	٦	٨,٣٣	٣	١٠,١٠	٢
الامارات العربية المتحدة	٠,٩	٧	-	-	٠,٩٨	٧	٢,٠٦	٦	-	-	١,٠١	٧
البحرين	٠,٤٧	٨	٠,٩	٨	-	-	١,٠٣	٧	١,٦٧	٧	-	-
تونس	٢,٣٥	٥	٠,٩	٨	٣,٤٧	٥	٠,٣	٨	٥١,٦٧	١	٥٦,٥٦	١
الجزائر	١,٤	٦	٠,٩	٨	١,٤٧	٦	١٢,٣٧	٢	١,٦٧	٧	-	-
الجماهيرية العربية الليبية	٥,١٨	٢	١,٩	٥	٤	٤	٤,١٢	٤	٣,٣٣	٦	٢,٠٢	٦
السعودية	٠,٤٧	٨	٠,٩	٨	١,٤٧	٦	٤,١٢	٤	٨,٣٣	٣	٦,٠٦	٤
السودان	٣,٣	٤	٤,٥	٣	١,٤٧	٦	٠,٣	٨	-	-	-	-
سورية	٣,٧٧	٣	١,٨٣	٦	٤,٤١	٣	٨,٣٤	٣	٥,٠٠	٥	٦,٠٦	٤
الصومال	٠,٩	٧	٢,٧٥	٤	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	٣,٧٧	٣	٥,٥	٢	٤,٤١	٣	٨,٣٤	٣	١٠,٠٠	٢	٧,٠٧	٣
قطر	١,٤	٦	٢,٧٥	٤	-	-	١,٠٣	٧	-	-	٤,٠٤	٥
الكويت	٢,٣٥	٥	١,٨	٧	٤,٤١	٣	٢,٠٦	٦	-	-	١,٠١	٧
لبنان	٥,١٨	٢	٥,٥	٢	-	-	١,٠٣	٧	١,٦٧	٧	٢,٠٢	٦
مصر	٥٩,٥	١	٦٣,٣٣	١	٧٠,٥	١	٤٣,٢	١	١,٦٧	٧	-	-
المغرب	٠,٤٧	٨	٢,٧٥	٤	٥,٣	٢	٣,٠٩	٥	٦,٦٧	٤	٤,٠٤	٥
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن الديمقراطية	-	-	-	-	-	-	١,٠٣	٧	-	-	-	-
اليمن العربية	-	-	-	-	-	-	٢,٠٦	٦	-	-	-	-

٣ ـ الاستقلال

من بين ١١٧ اتحاداً ومنظمة اتضح أن ٩٥ منها غير حكومية، بينما يبلغ عدد الاتحادات الحكومية، إضافة إلى منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة، ٢٢. وقد يبدو من الوهلة الأولى أن معظم المنظمات والاتحادات تتمتع باستقلال نسبي عن المواقف الحكومية العربية، ولكن واقع الأمر يشير إلى غير ذلك، بسبب ضعف درجة الاستقلال التي تتمتع بها المؤسسات غير الرسمية في النظم السياسية العربية. فكما هو معروف يصعب على نقابة الصحفيين في بلد عربي ما أن تأخذ موقفاً مناوئاً لموقف حكومتها[١٠]، وبالتالي تتأثر درجة استقلال اتحاد الصحفيين العرب المكون أساساً من نقابات للصحفيين لا تتمتع باستقلال كبير ازاء حكوماتها.

أما بالنسبة لميزانيات هذه المنظمات والاتحادات فإن أكثرها لم يكن يأتي مباشرة من الحكومات العربية فانه يخضع لموافقة أجهزتها التنفيذية، وبالتالي تستطيع الحكومات التدخل في أنشطة معظم الاتحادات أو تضع قيوداً على حركتها.

٤ ـ التماسك

يقصد بالتماسك، كما بينا من قبل، مدى التضامن الداخلي وطبيعة الخلافات أو الصراعات بين أعضاء المؤسسة، وهل تدور حول موضوعات جوهرية أم فرعية، ومدى وجود معايير خاصة بالمؤسسة وقيم توحد العاملين بها والمنتمين اليها. ولعل أبرز ما يميز الاتحادات والمنظمات العربية، هو خضوعها للاعتبارات السياسية وانتقال الخلاف السياسي إلى مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أنه يوجد اختلاف في درجة هذا الخضوع بين المنظمات المتخصصة، التي تتشكل مجالسها من ممثلي حكومات عربية، وبين الاتحادات العربية وبخاصة المهنية، التي تتشكل من اتحادات وطنية لقطاعات مهنية أو حرفية. فالاصل في هذه الاتحادات العربية أنها انشئت للتنسيق بين الاتحادات والنقابات الوطنية المتماثلة في الاقطار العربية، ولتوحد أو تقرب بين أساليب ممارسة المهنة الواحدة، ولتزيد من اتساع سوق الانتاج والعمالة لأبناء المهنة، ولتبسط اجراءات الاتصال بينهم. وباستثناء الاتحادات التي يدخل في طبيعة نشاطها ابداء الرأي في المشكلات السياسية والاقتصادية للوطن العربي ـ كاتحادات المحامين والصحفيين ـ فإن الغالبية العظمى من الاتحادات الشعبية حاولت بشكل ملحوظ أن تتخلص ما أمكنها من نفوذ الحكومات المتزايد، بل وتفادى أكثرها الارتباط بالجامعة العربية، حتى ولو كان هذا الارتباط يتضمن الحصول على معونات مالية أو تسهيلات.

وقد لوحظ بوجه عام ـ بخاصة خلال السنوات الاخيرة ـ زيادة المد الحكومي داخل كثير من

---

(١٠) انظر على سبيل المثال: «مؤتمر اتحاد الصحافيين العرب، ٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٢: موقف اتحاد الصحفيين الاردنيين،» سجل العالم العربي (بيروت)، (نيسان/ ابريل ـ أيار/ مايو ١٩٧٢)، ص ١٥٢٦.

الاتحادات، وهو الامر الذي تسبب في مشكلات متعددة تتعلق بانتخابات مجالسها وانتظام دوراتها وأساليب عملها، وفي بعض الحالات اتخذت القضايا القومية ذريعة لهذا المد الذي لم يتوقف عند حد إلزام الاتحادات باستنكار أو تأييد موقف ما، بل ازداد الاتجاه لاستغلال انعقاد دورات الاتحادات في بعض العواصم العربية لاستصدار قرارات بتأييد نظام الحكم في البلد مقر الاجتماع وشعاراته وسياساته. وبطبيعة الحال يؤدي هذا الاتجاه إلى انقسامات داخل هذه الاجتماعات، نتيجة معارضة بعض الوفود لاصدار قرارات سياسية عن اجتماع مهني غير سياسي، أو لأن القرارات تمس سياسة الاقطار التي تنتمي اليها هذه الوفود. وفي الواقع فإنه إلى جانب الظروف السياسة التي أحاطت بالنظام العربي في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى تسابق النظم على هذه الاتحادات وأنشطتها، فإن العامل الذي يلفت النظر أكثر من غيره هو تزايد شعور معظم النظم العربية بحاجتها الماسة إلى خلق وإظهار وتضخيم أي تأييد لها من أي جهة، حتى لو كان هذا التأييد على حساب عمل عربي مشترك.

أما المنظمات العربية المتخصصة فإنها، كالجامعة العربية، تعتمد اعتماداً كلياً من حيث التمويل وأجهزة صنع القرار فيها، على ارادات الحكومات الاعضاء. ومع ذلك تختلف درجة الاستقلال من منظمة لأخرى وفقاً لاعتبارات متعددة، أهمها مدى اهتمام الحكومات بالمنظمة، وقدرة المسؤولين عن المنظمة على استخلاص ارادة ذاتية للمنظمة في إطار التوازنات القائمة بين الأقطار الاعضاء. كذلك تختلف درجة الاستقلال في المنظمة الواحدة من فترة إلى أخرى أو من قيادة إلى قيادة. وفي هذا الشأن يلعب العنصر الشخصي دوراً هاماً، كما تلعب التطورات الاقتصادية والسياسية أدواراً لا تقل أهمية. ولذلك تتراوح درجة الاستقلال في المنظمات بين حد الخضوع الكامل لبلد أو بلدين، وبين درجة كبيرة من الاستقلال في الممارسة والتخطيط، كما حدث للاكاديمية العربية للنقل البحري والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية في أغلب مراحل نموها.

ثالثاً: الجامعة العربية ومنظماتها في الممارسة

لا يكتمل هذا الفصل الذي نعرض فيه للاطار التنظيمي للنظام الاقليمي العربي والذي تناولنا فيه الجامعة العربية باعتبارها المنظمة الأم لأغلب الانشطة العربية المشتركة، ثم درسنا المنظمات العربية المتخصصة التابعة للجامعة، والهيئات والاتحادات العربية غير الرسمية والتي بلغت ١١٧ تنظيماً، لا يكتمل هذا العرض دون دراسة حركة هذه المنظمات في الممارسة، والعوامل التي تؤثر على فاعليتها وأنشطتها. وسوف نتناول هذا الموضوع من ثلاثة جوانب. أولاً: سلوك الاقطار العربية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثانياً: تقويم العمل الاقتصادي العربي المشترك، ثالثاً: اثر العوامل السياسية والعلاقات بين البلاد العربية على نشاط بعض المنظمات العربية المتخصصة.

١ ـ سلوك الحكومات العربية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١١)

في هذا الجزء نورد عدداً من الفرضيات عن سلوك الاقطار الاعضاء في المجلس الاقتصادي مستخدمين محاضر جلسات هذا المجلس خلال سبع دورات، من الدورة ١٩ التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ إلى الدورة ٢٥ والتي عقدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ولا شك أن الفرضيات تحتاج إلى اختبارات وبحث أكثر شمولاً ودقة، وبخاصة وأن كثيراً من المشروعات التكاملية تناقش أيضاً في مجلس الجامعة وهو أعلى سلطات الجامعة وفي العديد من مجالس ادارة المنظمات العربية المتخصصة.

أ ـ الفرضية الأولى: ان الحكومات العربية ـ بشكل عام ـ لا تبدي حماساً حقيقياً أو فعالاً تجاه قضايا ومشروعات العمل العربي المشترك.

وقد تأكدت صحة هذه الفرضية حيث تبين الآتي:

(١) إن معظم المشروعات التي طرحت على المجلس الاقتصادي العربي في مجال التكامل الاقتصادي نبعت كأفكار ودراسات من الأمانة العامة (أو أمانات المنظمات العربية المتخصصة التي تدور في فلك الجامعة العربية)، وإن الحكومات لم تبادر بتقديم مشروعات مهمة في هذا المجال.

(٢) إن مذكرات الامانة العامة وخططها للتكامل ودراساتها وأبحاثها (أو دراسات وأبحاث الاكاديميين المتخصصين الذين تكلفهم بإعدادها) لا تدرسها الاقطار على الاطلاق، أو في أفضل الاحوال لا تدرسها الدراسة الكافية، ومن الأدلة على ذلك كما تبين من المحاضر:

ـ اعتراف صريح أو ضمني من جانب مندوبي البلدان بأنهم لا يقرأونها أو يهتمون بها. ومن الامثلة على ذلك تصريح واحد من أبرز رؤساء الوفود حين قال: «ومع احترامنا للأمانة العامة، فإن هذه الاوراق التي أمامنا، وضمنها دراسات أخرى كثيرة قد تكون قيمة، أقول أن معظمها يلقى مصيراً هو وضعه على الرف».

ـ عدم الرد على مذكرات ودراسات الامانة العامة بالنقد أو الاضافة والتحسين إلا في حدود دنيا، وعدم الاستجابة لطلبات الامانة العامة كموافاتها بمعلومات تستكمل بها خططها ودراساتها[١٢]. وقد ورد في تقرير الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ان الأمانة العامة قامت بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس السابقة، وأضاف: «وأود أن أشير بكل أسف، إلى أن هذه المتابعة أظهرت النتائج التالية: من بين عشرين قراراً صادراً عن الدورة السابقة هناك عشرة قرارات لم تتلق الأمانة العامة أي رد من أية حكومة بشأنها، وستة قرارات تلقينا بشأنها رداً من دولة واحدة، وقرار واحد تلقينا بشأنه رداً من دولتين، وقرار آخر تلقينا بشأنه رداً من أربع دول، أي أن النسبة المئوية تمثل أقل من نصف الواحد في المائة...».

ـ ضعف المستوى الفني للوفود وبالتالي الضعف الفني للمناقشات وهو ما ينطبق بشكل عام

---

(١١) يعتمد هذا الجزء على: جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠)، ص ٤٣ ـ ٥٠.

(١٢) «مسودة محضر الجلسة الأولى،» (د/ ٢٤)، ص ٤.

على الوفود أياً كان مستواها الرسمي[١٣]. ومما يكشف ضعف المستوى إلى جانب عدم الجدية أن موضوعاً من أخطر موضوعات التكامل الاقتصادي وهو موضوع هياكل البنية الاساسية في الوطن العربي والذي بذلت الأمانة العامة وخبراؤها جهداً مضنياً في اعداده لم تستغرق مناقشته أكثر من عشر دقائق! وانتهى المجلس بإصدار قرار يحيل الموضوع إلى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، مع العلم بأنه في الجلسة السابقة على الجلسة التي نوقش فيها موضوع الهياكل كان المجلس يناقش اقتراحاً من حكومة سورية برفع رأسمال الصندوق العربي للانماء من ١٠٠ مليون دينار كويتي إلى ٥٠٠٠ مليون دولار، وتبين من المناقشة أن الصندوق لم يصله سوى ٤٠ مليوناً من المساهمات في رأسماله. كذلك يلفت النظر أنه في الدورة ٢٢ على سبيل المثال كان مطروحاً على المجلس ٢٩ موضوعاً من بينها موضوعات مهمة كاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإنشاء هيئة مركزية لدراسة الجدوى، وانشاء سوق مالية عربية مشتركة، وتطوير المجلس الاقتصادي، ومشروع اتفاقية الترانزيت وتشجيع الاستثمارات العربية وصندوق النقد العربي. ومع ذلك لم يشارك اطلاقاً في مناقشة أي بند من بنود رؤساء وفود دول خمس، وتدخلت دولتان مرة واحدة خلال الدورة، وتدخلت ٤ دول مرتين خلال الدورة، وتدخلت ٣ دول ٤ مرات. أي أن أكثر من نصف اعضاء المجلس لم يناقشوا هذه الموضوعات التكاملية الحيوية بأي اهتمام أو جدية.

(٣) الرفض المستمر لتخصيص اعتمادات لموازنة الأمانة العامة لاعداد دراسات أو إنشاء أجهزة للمعلومات عن الوطن العربي[١٤]، فعلى سبيل المثال صدر قرار رقم ٦٠٠ في الدورة ٢٠ (١٩٧٥) للمجلس الاقتصادي يقضي بوضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي وحددت نفقات الدراسة بمبلغ ١,٠١٧,٠٠٠ دولار وعرض الأمر على مجلس الجامعة في دورته ٦٣ (آذار/ مارس، نيسان/ ابريل ١٩٧٥) لإقرار التمويل، فأرجأ المجلس بحث الموضوع، وعرضته الجامعة مرة ثانية في الدورة ٦٤ فأحاله مجلس الجامعة إلى المجلس الاقتصادي للدراسة على أن يعاد عرضه في الدورة ٦٥، وأخيراً كلف المجلس الاقتصادي الأمانة العامة بعمل الدراسة، ولم يقدم التمويل وهو يعلم أن الجامعة تعاني عجزاً مالياً شديداً.

وفي حال أخرى طلبت العربية السعودية من الأمانة العامة إعداد دراسة عن تسهيل الاتصال بين الاقطار العربية عن طريق القمر الصناعي، وقدرت التكاليف بحوالى ١٢٠,٠٠٠ دولار. تعذر توفير المبلغ اللازم للدراسة ورفضت الاقطار العربية المساهمة في تمويلها. عرضت الأمم المتحدة عمل الدراسة وكلفت خبيراً من خبرائها بزيارة بعض الاقطار العربية لجمع المال اللازم لها. زار الخبير ثلاثة أقطار عربية جمع منها مليون دولار في اسبوع واحد.

(٤) اتجاه عدد كبير من الحكومات العربية لاختيار وزراء مختصين أو سفراء أو موظفين في سفاراتها من غير ذوي الاختصاص المباشر بالنواحي الاقتصادية، وغير مخولين بطبيعة الحال لاتخاذ قرارات أو توصيات هامة، لتولي رئاسة وفودها لدى المجلس الاقتصادي. إذ تبين أن نسبة حضور

---

(١٣) مناقشات الدورة ٢٠.

(١٤) د/ ٦٣، ود/ ٦٤.

وزراء الاقتصـاد أو المـال جلسات المجلس الاقتصادي لا تتجاوز ٤٥ بالمائة من مجموع رؤساء الوفود، وفي معظم الدورات لم تزد هذه النسبة عن ٣٠ بالمائة، وفي عدد من الحالات كانت بعض الوفود برئاسة وزراء داخلية أو قطاعات أخرى لا علاقة لها بالاقتصاد أو التعاون الاقتصادي، وقد بلغت نسبة غير المختصين من رؤساء الوفود خلال الدورات السبع من ١٩ إلى ٥٢ حوالى ٤٣ بالمائة.

(٥) تفاوت مشاركة الوفود في اجتماعات المجلس الاقتصادي، فبإستثناء قطرين أو ثلاثة على الاكثر تُعْرَفُ بانتظام مشاركات وفودها في المناقشات في مختلف الدورات، يلاحظ التفاوت الشديد في مشاركات معظم الوفود من دورة إلى أخرى إذ لوحظ مثلاً أن وفد أحد الاقطار الخليجية شارك في احدى الدورات بقسط وافر جداً (٣٩ تدخلا) وايجابي إلى حد كبير في المناقشات المتعلقة بتدعيم العمل العربي المشترك، وفي خمس دورات لاحقة ومتعاقبة لم يتدخل الوفد إطلاقاً في مناقشة أي بند من البنود!

ب ـ الفرضية الثانية: إن الأقطار العربية ـ فقيرة أو غنية ـ تفضل بالدرجة الأولى المعونة المباشرة أو برامج على المستوى الثنائي أو قروضاً غير مرتبطة بمشاريع، على الدخول في مشاريع تكامل جماعي. وتبين صحة هذه الفرضية من الآتي:

(١) امتنـاع أكثر وفود الاقطار الفقيرة من التحمس لتأييد المشاريع التي تتقدم بها الأمانة العامة في مجال التكامل القومي، وتنتظر أحياناً آراء وفود البلدان الغنية في هذه المشاريع قبل ابداء رأيها.

(٢) عند مناقشة مشاريع أو مبادرات للأمانة العامة في موضوع التكامل، كثيراً ما تلجأ وفود بعض الاقطار الغنية إلى إثارة مسائل اجرائية أو مسائل تتعلق بازدواجية العمل العربي المشترك بين الأمانة العامة ومنظماتها، أو التهجم على الأكاديميين الذين يشاركون في وضع هذه المشاريع، أو بالاساءة المباشرة إلى الأمانة العامة، كل هذا بهدف تأجيل النظر في المشروعات أو التقليل من شأنها والتأثير على بقية الوفود[١٥]. ومن هذه الوسائل أيضاً «تعجيز» الأمانة العامة أو المتعاملين معها، ويظهر ذلك من قول أحد رؤساء وفود الاقطار الغنية «لا توجد استراتيجية وانما هناك طموح وآمال وأماني في الوطن العربي. . . نريد أن نعمل مشاريع تتكلف عشرة مليارات وخمسة عشر ملياراً، لكن أين هي الاستراتيجية الموضوعية لهذه الطموحات؟ نحن ليست لدينا استراتيجية وبالتالي ضعوا لنا هذه الاستراتيجية، واطلبوا منا ما تريدون ونحن نوافق».

وبالفعل شكلت لجنة من أشهر خبراء الوطن العربي في الاقتصاد ووضعوا دراسة مبدئية عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي، وفي الدورة ٣٤ استمع اعضاء المجلس إلى شرح وافٍ عن الدراسة من رئيس لجنة الخبراء المكلفة بوضعها، وقد علق رئيس وفد أحد الاقطار النفطية الغنية على الشرح تعليقاً مستفيضاً جاء فيه: «الحقيقة أني الآن. . . لست فاهماً شيئاً. . وأرجو أن توضحوا لي إن

(١٥) د/ ٢٠، ص ٤٦٩، ود/ ٢٢٠، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦، ص ٨١ ـ ٨٢.

كنت أفهم العربية ان الاستراتيجية معناها الخطة البعيدة المدى.. لقد استمعنا إلى كلمتين كبيرتين: استراتيجية وتكنولوجيا.. فلنحصر أنفسنا الآن فيما هو موجود عندنا ونتفق عليه، وبهذا يكون مجالنا أسرع في العمل.. انني اختلف اختلافاً كلياً مع كل الآراء التي قيلت ولا اعتقد أن من الصواب أن يطرح مثل هذا العرض المهم والجدي ونمر عليه مر الكرام.. ان التعب والمال اللذين يصرفان على دراسة النظم الاقتصادية البعيدة المدى بالأسلوب الذي أثير سوف لا ينتج عنها شيء». وفي دورة سابقة على هذه الدورة قدم هذا القطر مذكرة يوضح ان مفهومه للاستراتيجية العربية الاقتصادية هو التنسيق بين الاستراتيجيات العربية القائمة.

(٣) تأكيد الاقطار الغنية على أهمية الدور الذي تقوم به الصناديق الوطنية للاقراض وهي صناديق تخدم مجال المعونة الثنائية والمباشرة.

ج ـ الفرضية الثالثة: تمسك الوفود بعدم المساس بمبدأ سيادة الدولة وقوانينها الداخلية وعدم اصدار توصيات أو قرارات في مسائل أو مشاريع تمس بأي شكل من الاشكال مبدأ السيادة أو تمس مشروعات الدولة الاقتصادية وخططها وبرامجها[١٦]. مثال على ذلك ـ وهو مثال متكرر بصيغ مختلفة ـ ما جاء على لسان أحد رؤساء الوفود أثناء مناقشة موضوع تيسير استثمار الأموال العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية، تعليقاً على مذكرة الأمانة العامة التي تقول «أن يقترن هذا بتبسيط معاملات السفر بين البلدان العربية والاقامة فيها والاستجابة لطلبات المستثمرين الخاصة بالادخال والاقامة واجازة العمل لذوي المهارات والكفاءات لاستخدامهم في مشاريعهم». قال رئيس الوفد المذكور انه يجب أن يضاف إلى هذا النص «على أن يكون ذلك طبقاً لأنظمة كل دولة» وقد أثنى على كلامه رئيس وفد آخر، وحين علق رئيس وفد ثالث بأن الهدف هو «اننا نريد تعديل النظم المعمول بها في الدول العربية لتحقيق الاهداف التي نسعى اليها» رد عليه قائلاً: «نحن لنا ظروف خاصة».

د ـ الفرضية الرابعة: لاتلعب الايديولوجية دوراً مؤثراً في أعمال المجلس الاقتصادي وبخاصة في المناقشات التي تدور حول مشاريع التكامل الوظيفي والتنمية القومية بشكل عام، وقد تأكدت صحة هذه الفرضية من تتبع المناقشات حول قضايا محددة وبمقارنة مواقف وفود الاقطار الملتزمة بايديولوجيات محددة. وقد اختير بالفعل بلدان من البلدان النفطية ذات الفائض النقدي هما مختلفان جذرياً في الانتماءات الايديولوجية المعلنة، واختير بلدان فقيران ينتميان إلى ايديولوجيتين مختلفتين، ودرست مواقف كل من هذه الاقطار الاربعة تجاه هذه القضايا المحددة. وفي كل الاحوال لم نجد اختلافات مهمة في مواقف وفودها[١٧].

هـ ـ الفرضية الخامسة: بدأت تظهر ملامح اهتمام بسيط من جانب بعض الاقطار النفطية ذات الفائض النقدي بمشاريع في مجال التبادل التجاري بين الأقطار العربية، ويحتمل أن يكون الدفاع لهذا الاهتمام أن هذه الأقطار تشعر الآن أن صناعتها الجديدة وبخاصة في مجال البتروكيماويات والالكترونيات وغيرها قد تحتاج عند التشغيل الكامل لها لأسواق تصرف فيها فوائض انتاجها، وربما لأنها تشعر أيضاً بخطورة الآثار المترتبة على استمرار اتساع الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء في الوطن العربي.

---

(١٦) د / ١٩/ ١٦٢، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٧) مناقشات المجلس حول مسائل الدعم لسورية مصر (د ـ ١٩).

و ـ الفرضية السادسة: تستحوذ وفود أقطار معينة منتجة ومصدرة للنفط على قسط كبير من وقت ومناقشات المجلس الاقتصادي. إذ لوحظ بعمليات عد حسابي مبسط أن رؤساء وفود السعودية والكويت والجزائر قد تدخلوا في المناقشات بنسبة ٤٦ بالمائة من مجموع مداخلات الوفود في جلسات الرؤساء خلال الدورات من ١٩ إلى ٢٥، وانعدمت أو ندرت مشاركة أو اهتمام الاقطار النفطية الأخرى في أعمال المجلس.

ز ـ الفرضية السابعة: تنعدم أو تندر مشاركة الوفود الممثلة للأقطار التي خضعت للاستعمار الفرنسي وتعاني من نقص شديد في المتحدثين باللغة العربية، باستثناء الحالات التي يكون فيها رؤساء الوفود من المتحدثين بطلاقة للغة العربية. وقد وجدت على سبيل المثال علاقة وثيقة بين حجم مشاركة وفدي الجزائر وتونس ومدى اتقان رئيس وفد كل منهما للغة العربية. كذلك الوضع بالنسبة للأقطار المستعربة كالصومال وجيبوتي.

ح ـ الفرضية الثامنة: توجد علاقة قوية بين ضعف مستوى المناقشات في المجلس الاقتصادي أو درجة مشاركة وفود الاقطار من ناحية، وبين مستوى تمثيل القطر لدى المجلس من ناحية أخرى.

ط ـ الفرضية التاسعة: انه وإن كان التعامل الايديولوجي لا يلعب دوراً واضحاً في اتجاهات مناقشات وأعمال المجلس الاقتصادي، وبخاصة في موضوعات التكامل، إلا أن الخلافات السياسية بين الاقطار تفرض نفسها على سلوك الوفود وتؤثر تأثيراً مباشراً على فاعلية المجلس ومناقشاته، إذ لوحظ الآتي على سبيل المثال:

ـ إن الاقطار تخفض مستوى تمثيلها إذا عقدت دورة المجلس في عاصمة بلد بينه وبينها نزاع سياسي.

ـ تتردد الوفود أحياناً في التثنية على مواقف واقتراحات وفود اقطار أخرى لا لسبب سوى وجود خلافات سياسية ناشبة بينها. وفي بعض الأحيان قد تأخذ وفود الاقطار المتنازعة مواقف متعارضة وتتناقض مع مواقفها السابقة.

٢ ـ تقويم العمل الاقتصادي العربي المشترك

يهدف هذا الجزء إلى تتبع جانب من جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهو الجانب الذي يتعلق بفعالية أهم جهاز عربي بين الأجهزة العاملة في مجال التكامل الاقتصادي العربي. وقد استخدمنا لهذا الغرض القرارات الصادرة عن المجلس في الفترة من ايلول/ سبتمبر ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ ـ أي من الدورة ٢٩ التي عقدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ إلى الدورة ١٣٩ التي عقدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ ـ وقمنا بتحليلها وتصنيفها. ثم اخترنا ثلاثة موضوعات باعتبار أنها تتصل بصلب قضية التنمية القومية في الوطن العربي، وجرى البحث في بداياتها وتطورها باستخدام قرارات المجلس الاقتصادي منذ عام ١٩٥٣ هذه القضايا هي أولاً: تيسير التبادل التجاري بين

الأقطار العربية، ثانياً: تيسير انتقال العمالة العربية في الوطن العربي، ثالثاً: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وخطة العمل الاقتصادي العربي المشترك(١٨).

وقد وقع الاختيار على ثلاثة تصنيفات عامة للقرارات الصادرة عن المجلس وأجري على أساسها تحليل القرارات بهدف الوصول في النهاية إلى حصر القرارات الموضوعية التي يمكن اعتبار موضوعاتها تدخل في مسار التنمية الاقتصادية العربية الشاملة. وكيف تعامل المجلس معها. وفيما يلي ما توصل اليه هذا التحليل، علماً بأنه صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ حين عقد دورته التاسعة والعشرين وحتى ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ حين عقد دورته التاسعة والثلاثين ١٧١ مائة وواحد وسبعين قراراً. وهي القرارات من رقم ٨٣٥ إلى رقم ١٠٠٥.

أولاً: قرارات روتينية وشكلية واجرائية أي أنها ليست جوهرية ولا تضيف في حد ذاتها انجازاً موضوعياً إلى العمل الاقتصادي العربي المشترك. من هذه القرارات ما يتصل مثلا بإقرار جداول أعمال الدورات وتحديد مواعيد انعقاد الدورات التالية، وشكر الأمانة العامة على تقريرها المعروض على المجلس في بداية كل دورة، وكذلك قرارات تعبر عن أن المجلس قد أحيط علما بتقرير وارد من منظمة عربية متخصصة أو بموضوع لا يحظى بالاهتمام أو لا يستحق المناقشة. وقد بلغ عدد هذه الأنواع من القرارات ٤٩ قراراً من مجموع القرارات البالغ عددها ١٧٩ قراراً.

ثانياً: قرارات لا تتعلق بصلب قضية التنمية الاقتصادية الشاملة ولا تضيف إلى رصيد التكامل العربي رغم أهمية موضوعاتها، وتأخذ في العادة شكل بيانات الادانة لتصرفات دولية معادية أو حث الدول الأعضاء على تأييد موقف أو مشروع معين أو تتعلق مثلا بالمقاطعة العربية والتعاون الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية.. الخ. وقد بلغ عدد هذه القرارات ٤٧ قراراً.

ثالثاً: قرارات تتصل بموضوعات على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للتنمية العربية الشاملة وتتصل مباشرة بأهداف المجلس الاقتصادي والاجتماعي. هذه القرارات أكثرها ينص على تأجيل النظر فيها إلى دورات لاحقة أو احالة إلى مجلس وزراء الخارجية أو مجلس وزراء الداخلية، أو إلى منظمة عربية متخصصة، أو قرارات تنص على ضرورة مواصلة النقاش حول الموضوع، أو تحث الأمانة العامة والدول الأعضاء على التقدم ببيانات اضافية وإعداد دراسات وافية حول الموضوعات التي صدرت بشأنها تلك القرارات. وقد بلغ عدد هذا النوع من القرارات ٧٥ قراراً.

وفيما يلي الموضوعات التي وقع اختيارها لتقويم انجازات المجلس من خلال متابعة تطور عرضها عليه والقرارات المتخذة بشأنها.

أ ـ تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

(١) أصدر المجلس في دورته المنعقدة في بيروت في أيار / مايو ١٩٥٣ قراره الأول حول

---

(١٨) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، «قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.» وسوف تتم الاشارة فيما يلي إلى رقم القرار والدورة وتاريخ الانعقاد.

تسهيل تبادل الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي، ونص فيه على اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية[19]. وتظهر أهمية هذا الموضوع من كونه حظي بأول قرار يصدره مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب.

(٢) ثم توالت القرارات بمعدل قرار أو أكثر لكل دورة. ومثال على ذلك في الدورة العاشرة التي عقدت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤، أي بعد أكثر من عشرة أعوام على أول قرار يصدره المجلس الاقتصادي حين اجتمع على شكل مؤتمر لوزراء المال والاقتصاد، أصدر قراراً يطلب فيه من الدول التي تحفظت على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري مراجعة تحفظاتها وكلف الأمانة العامة «بدعوة لجنة خبراء فنيين من الدول الأعضاء لدراسة أسباب التحفظات التي أبدتها الدول العربية على اتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت.. كما قرر أن تقوم باقي الدول العربية بالمبادرة إلى الانضمام إلى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري...»[20].

(٣) واستمرت الأمانة العامة في عرض الموضوع على كل دورة من دورات المجلس، وفي عام ١٩٨٠ ـ أي بعد أكثر من خمسة عشر عاماً منذ عرض الموضوع لأول مرة وبعد صدور أكثر من ثلاثين قراراً حول الموضوع وبعد أن تغيرت أو تبدلت هياكل الاقتصاد والانتاج والتجارة في عدد كبير من الدول الأعضاء أصدر المجلس في دورته التاسعة والعشرين التي عقدت في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ قراراً أصر فيه على «مواصلة النقاش في مشروع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وتشكيل لجنة وزارية لتحديد المبادىء الأساسية وتعديل مشروع الاتفاقية بما يتفق والمبادىء التي يتوصلون إليها ومن ثم يجري عرض المشروع المعدل على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته القادمة أو في دورة خاصة تعقد لهذا الغرض»[21].

(٤) تمت الموافقة على الاتفاقية بناء على التقرير الذي قدمته اللجنة الدراسية، وطلب المجلس من الدول الأعضاء اتخاذ الاجراءات الدستورية للتصديق على الاتفاقية[22].

(٥) وفي الدورة الحادية والثلاثين التي عقدت في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ حث المجلس الدول الأعضاء على سرعة اتخاذ الاجراءات الدستورية الخاصة بالتصديق على الاتفاقية[23].

ثم عاد في الدورة التالية ومن خلال قراره في شأن التقرير المقدم من الأمانة العامة دعا الدول الأعضاء «التي لم تصادق حتى الآن على هاتين الاتفاقيتين (الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) إلى سرعة اتخاذ اجراءات التصديق عليهما والايداع لدى الأمانة العامة وأن يبذل السادة رؤساء الوفود المعنية مساعيهم الشخصية للتعجيل بذلك»[24].

---

(١٩) قرار رقم (١)، مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب، ٢٥ ـ ٣١ أيار/ مايو ١٩٥٣، ص ١٣.
(٢٠) قرار رقم (٢٤٢)، الدورة رقم (١٠)، ١٩٦٤/١٢/٦، ص ١٨٧.
(٢١) قرار رقم (٨٤٠)، الدورة رقم (٢٩)، ١٩٨٠/٩/١٠، ص ٥٠٩.
(٢٢) قرار رقم (٨٤٨)، الدورة رقم (٣٠)، ١٩٨١/١/٢٧، ص ١٤.
(٢٣) قرار رقم (٨٦٥)، الدورة رقم (٣١)، ١٩٨١/٩/١، ص ٢٧.
(٢٤) قرار رقم (٨٩٠)، الدورة رقم (٣٢)، ١٩٨٢/٢/٦، ص ٤٦.

(٦) وواصل المجلس مناشدة الدول الأعضاء فيه التصديق على الاتفاقية «حرصا على تعزيز ودفع وتنشيط العمل العربي المشترك»[٢٥].

وجاءت آخر مناشدة في القرار رقم ٩٦٦ في الدورة التاسعة والثلاثين التي عقدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ حين قرر المجلس «مناشدة الدول العربية الاعضاء التي لم تودع وثائق تصديقها على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية واتفاقية تنظيم النقل بالعبور «الترانزيت ما بين الدول العربية» واتفاقية تبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات ومعدات ومؤسسات النقل الجوي العربية، إلى الاسراع بإيداع وثائق تصديقها على هذه الاتفاقيات لدى الأمانة العامة، تأكيداً لقراراته السابقة في هذا الشأن. . ».

«وقام المجلس بتكليف الأمانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المختصة في الدول العربية غير المصدقة على أي من هذه الاتفاقيات للتعرف على ملاحظاتها والأسباب التي حالت دون مصادقتها عليها. . »[٢٦].

(٧) بذلك يكون موضوع تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية قد استهلك أكثر من اثنين وثلاثين عاماً وتسعة وثلاثين دورة من دورات المجلس الاقتصادي وأكثر من خمسة وثلاثين قراراً أي أنه تمتع ببند ثابت في جميع دورات المجلس منذ دورة ما قبل الدورة الأولى وحتى آخر دورة في عام ١٩٨٥. ومع كل ذلك فلن يكون من الممكن الحكم على مدى التزام الدول المصدقة على الاتفاقية وعددها ١١ دولة إلا بعد التحقيق من تطورين رئيسيين، **أولهما**: صدور تشريعات قطرية تنسجم مع بنود الاتفاقية، **وثانيهما**: تغير هياكل التجارة في الدول المصدقة إلى الشكل الذي يبرهن على نفاذ الاتفاقية وفعاليتها[٢٧].

ب ـ انتقال العمال العرب في الوطن العربي

(١) نشأ الاهتمام بهذا الموضوع كذلك مواكباً لنشأة الجامعة العربية وتولاها المجلس الاقتصادي منذ أول مؤتمر لوزراء المال والاقتصاد العرب الذي عقد في بيروت أيار/ مايو ١٩٥٣، إذ أصدر المؤتمر قراره الثاني عشر بأن «تعمل الدول العربية على إزالة كل ما يعوق انتقال الأشخاص بين قطر عربي وآخر وتيسير إقامتهم وحرية العمل لهم»[٢٨].

(٢) ولأسباب سياسية وغير سياسية تجاهل المجلس هذا الموضوع الحيوي مدة ١٨ عاماً، حتى أنه لم يناقشه في مرحلة الهجرة العربية المكثفة إلى دول الخليج. وقد ارتبطت عودة المجلس إلى مناقشة هذا الموضوع بالازمة التي عانت منها هجرة عمال دول شمال افريقيا إلى الدول الاوروبية بسبب الكساد الاقتصادي العالمي. ففي أثناء مناقشة مذكرتين مقدمتين من كل من المغرب وتونس

---

(٢٥) قرار رقم (٩٣٢)، الدورة رقم (٣٥)، ١٩٨٣/٩/٧، ص ٢.

(٢٦) قرار رقم (٩٩٦)، فقرة (٢٢١)، الدورة رقم (٣٩)، ١٩٨٥/٩/٥.

(٢٧) انظر الملحق الاحصائي (رقم ٦/١١)، مساهمة المجموعات العربية في التجارة العربية المبينة في: **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥** ([الشارقة: مطابع دار الخليج، ١٩٨٦]).

(٢٨) قرار رقم (١٢)، مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب، في ١٩٥٣/٥/٣١، ص ١٧.

حول هذا الموضوع إلى الدورة الثلاثين تبنى المجلس قراراً بتكليف «الأمانة العامة بوضع دراسة بالتنسيق مع منظمة العمل العربية عن تيسير التبادل البشري بين الدول العربية بما يمكن من الاستفادة من العمالة والهجرة العربية داخل الوطن العربي ولخدمة التنمية العربية المشتركة وذلك تطبيقاً لاستراتيجية العمل الاقتصادي القومي وميثاق العمل الاقتصادي العربي»[٢٩].

(٣) ومع ذلك، وبالرغم من التزام المجلس بتنفيذ الاستراتيجية وعقد التنمية اللتين أقرهما مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، إلا أنه عاد في الدورة الحادية والثلاثين في عام ١٩٨١ فأحال ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة إلى منظمة العمل العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة لابداء ملاحظاتها وتقديم تصوراتها حول خطة عمل تتناول تيسير انتقال العمالة العربية بما ينسجم واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي وخطته. وكلف الأمانة العامة بأن تقوم «بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة بإعداد خطة متكاملة لمجمل التصورات بهذا الخصوص وعرض ذلك على المجلس»[٣٠].

(٤) وفي الدورة التالية وبعد أن استعرض المجلس النصوص الخاصة بحرية القوى العاملة العربية في الحركة في الوطن العربي وفقاً لما جاء في استراتيجية العمل العربي المشترك والتزامه بهذه الاستراتيجية التي أقرتها الدول العربية على مستوى القمة قرر «تكليف الأمانة العامة بالاتصال الفوري بالدول العربية المرسلة للقوى العاملة والدول العربية المستقبلة لها واستطلاع رأيها في أنجع الوسائل لتحقيق ما قررته القمة العربية في عمان»[٣١].

هذا النص يتناقض مع حقيقة أن قمة عمان شارك فيها وأعد لها وزراء المال والاقتصاد، وهم أنفسهم الذين يحيلون الموضوع، وفي أول اجتماع لهم بعد اجتماعهم في عمان إلى الدول المعنية أي، إلى أنفسهم. وهو الأمر الذي قد يشكك في حقيقة نيات الدول التي وافقت على أعلى مستوى على قرارات عمان أو على الأقل في جدية الاستعداد لتنفيذ مقرراتها.

(٥) وفي الدورة ٣٣ تقدمت الأمانة العامة بمذكرة شرحت فيها الخطوات التي اتخذتها من أجل وضع مشروع اتفاقية لتيسير انتقال العمالة. وبعد أن استمع المجلس إلى ايضاحات الأمانة العامة قرر «تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع منظمة العمل العربية بإتمام دراسة انتقال الأيدي العاملة العربية». وهو أسلوب متبع للتعبير عن عدم رغبة المجلس في مناقشة الموضوع أو البت فيه. ولكن الجديد في هذا القرار أنه أوضح نية المجلس الحقيقية، إذ ينص القرار بعد ذلك على أن «يتم تقديم هذه الدراسة إلى دورة مقبلة للمجلس حتى يتمكن من تحديد الخطوط الكبرى التي سيتم في ضوئها وضع اتفاقية في هذا الميدان إذا ما ترر المجلس وضع مثل هذه الاتفاقية على ضوء دراسة الأمانة العامة»[٣٢].

بذلك يكون المجلس قد أبدى بهذه الصياغة رغبته في عدم الاستعجال في نظر الموضوع لأنه

---

(٢٩) قرار رقم (٨٥٤)، الدورة رقم (٣٠)، ١٩٨١/٢/٢٧، ص ١٨.

(٣٠) قرار رقم (٨٨٠)، الدورة رقم (٣١)، ١٩٨١/٩/١، ص ٣٦.

(٣١) قرار رقم (٨٩١)، الدورة رقم (٣٢)، ١٩٨٢/٢/٦، ص ٤٧.

(٣٢) قرار رقم (٩٠٢)، الدورة رقم (٣٣)، ١٩٨٢/١١/٢٧، ص ٥٨.

قرر دورة مقبلة وليس الدورة المقبلة، ويكون أيضاً قد رهن الدراسة ونتائجها بارادة مستجدة للمجلس وهي قرار جديد لوضع اتفاقية، أي أنه بذلك يكون قد ألغى قراراته السابقة.

(٦) وبعد عام آخر فإن الأمانة العامة، بعنادها المعروف في الاصرار على عرض قضايا التنمية القومية، عادت إلى التقدم بكل التصورات والدراسات كاملة وبعد أن استعانت بعدد من الخبراء وبمنظمة العمل العربية. ولكن المجلس سارع بالقول انه «بغية اعطاء المزيد من الوقت للدراسة المتأنية المعمقة من قبل السلطات المختصة في الدول الأعضاء قرر إحالة الدراسات والوثائق والمذكرات التفسيرية الخاصة بتيسير انتقال القوى العاملة العربية داخل الوطن إلى الدول الاعضاء لدراستها وابداء الملاحظات بشأنها وإعادة عرضها على المجلس في دورته القادمة»[٣٣]. ولأن الأمر الآن أصبح بيد الدول يلاحظ النص على عرض الموضوع على دورته القادمة لأنه إذا لم تتقدم الدول بملاحظاتها قبل انعقاد الدورة القادمة فالموضوع يؤجل تلقائياً.

(٧) وللخروج من هذا الوضع الذي استمر ٣١ عاماً تقدمت الأمانة العامة بحل وسط يقضي بأن يصدر المجلس إعلان مبادىء شاركت في اعداده لجنة صياغة تكفلت من خلاله بارضاء الدول التي عرقلت الجهود المضنية التي بذلت لتحقيق انسياب ميسر للعمال العرب داخل وطنهم العربي[٣٤]. ولما كان اعلان المبادىء غير واضح في خصوص اجراءات تنفيذه، عادت الأمانة العامة واحدى الدول العربية المرسلة للعمالة فعرضتا الموضوع على الدورة السابعة والثلاثين، أي الدورة اللاحقة للدورة التي صدر فيها إعلان المبادىء. وبعد مناقشة المذكرتين قرر المجلس «تكليف منظمة العمل العربية بدراسة السبل والوسائل المناسبة لترجمة ما ورد في اعلان المبادىء. . . إلى برامج عملية تضمن تحقيق الاعتماد الكامل على القوى العاملة العربية. . وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة والمنظمات والصناديق العربية المعنية ورفع نتائج هذه الدراسة إلى المجلس»[٣٥]. ثم توقفت مناقشة الموضوع ولم يطرح في الدورتين اللاحقتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين اللتين عقدتا عام ١٩٨٥.

ج ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وخطة تنفيذ الاستراتيجية

(١) مع الزيادة الكبيرة في عوائد النفط العربية في عام ١٩٧٢ فكرت الأمانة العامة في الاعداد لوضع استراتيجية للعمل العربي المشترك تضمن تحقيق هدف من أهم الأهداف القومية وهو التنمية القومية الشاملة.

(٢) وبعد جهد شاق واجتماعات مطولة ودراسات مستفيضة وبعد أن تصورت الأمانة العامة أنه صار متكاملاً ومكتملاً قررت عرضه على المجلس الاقتصادي في دورة انعقاده العشرين في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥، وبعد مناقشة الموضوع قرر المجلس:

«(أ) تكليف الأمانة العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعداد تصور عن استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي

---

(٣٣) قرار رقم (٩٤٢)، الدورة رقم (٣٥)، ١٩٨٣/٩/٧، ص ٩.
(٣٤) قرار رقم (٩٥٤)، الدورة رقم (٣٦)، ١٩٨٤/٢/٩، ص ٤ ـ ٦. انظر: «نص البيان».
(٣٥) قرار رقم (٩٧٤)، الدورة رقم (٣٧)، ١٩٨٤/٨/٢٩، ص ١١.

المشترك في ضوء المعلومات والبيانات والدراسات التي أعدتها حكومات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع تحديثها واستكمالها.

(ب) التوصية بالعمل على اتمام هذه الدراسة خلال فترة سنة وأن يؤخذ في الاعتبار توفير الموارد المالية اللازمة لاتمام هذه الدراسة في الموازنات المالية للأمانة العامة والمنظمات المتخصصة».

وقد تحفظ السيد رئيس وفد العربية السعودية على هذه التوصية[٣٦].

(٣) وتوالى عرض الموضوع على دورات المجلس الاقتصادي، وتوالت قرارات المجلس تطلب شيئاً أو آخر يكفل التأجيل ويبرر عدم اتخاذ القرار الحاسم. ففي الدورة التالية للدورة التي صدر فيها القرار رقم ٦٠٠ قرر المجلس ضرورة عرض الموضوع على مجلس الجامعة لتوفير الاعتمادات اللازمة للدراسة[٣٧]. وفي الدورة ٢٢ أكد المجلس على ضرورة انشاء لجان وطنية في كل قطر عربي للمشاركة في اعداد هذه الاستراتيجية وحث الدول على دفع أنصبتها في تمويل الدراسات[٣٨].

(٤) وفي الدورة ٢٣ قرر المجلس دعم ومواصلة الجهود وأكد على أهمية وضرورة موافاة الأمانة العامة بتصورات الحكومات العربية حول وضع الاستراتيجية وتكوين اللجان الوطنية وحث الدول الأعضاء على المشاركة في أعمال المؤتمر القومي للاستراتيجية المقرر عقده في العراق في النصف الأول من عام ١٩٧٨[٣٩]. وفي الدورة الرابعة والعشرين وبعد ان استمع المجلس إلى بيان الأمانة العامة وإلى رئيس اللجنة الفرعية للجنة خبراء الاستراتيجية قرر ضرورة مراعاة «ما دار من مناقشات في هذا الشأن»[٤٠] وفي الدورة التالية أي الدورة الخامسة والعشرين قرر المجلس «دعوة الدول العربية لدراسة الوثائق مقدمة الذكر، وموافاة الأمانة العامة بالرأي حول هذه الدراسات ليتسنى مناقشتها في الدورة القادمة للمجلس»[٤١]. أما الوثائق «مقدمة الذكر» المنصوص عليها في القرار فكانت تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء الاستراتيجية، ووثيقة المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وملخص التقرير الخاص بالبعد التكنولوجي للتكامل الاقتصادي العربي.

وفجأة وفي أعقاب توقيع اتفاقية الصلح بين مصر واسرائيل وانتقال الجامعة إلى تونس نشط المجلس بعد أن تقدمت كل من الامانة العامة والحكومة التونسية بمذكرتين تشيران إلى الأخطار الصهيونية التي تهدد العمل العربي المشترك وضرورة مواجهة خطر اسرائيل، فناقش موضوع

---

(٣٦) قرار رقم (٦٠٠)، الدورة رقم (٢٠)، ١٩٧٥/١/١٦، ص ٣٨٣.
(٣٧) قرار رقم (٦٢٥)، الدورة رقم (٢١)، ١٩٧٥/١٢/٨، ص ٣٩٥.
(٣٨) قرار رقم (٦٤٧)، الدورة رقم (٢٢)، ١٩٧٦/١٢/١٦، ص ٤٠٢.
(٣٩) قرار رقم (٦٧٦)، الدورة رقم (٢٣)، ١٩٧٧/٩/٢٢، ص ٤١٨.
(٤٠) قرار رقم (٧٢١)، الدورة رقم (٢٤)، ١٩٧٨/٢/٢٢، ص ٤٣٢.
(٤١) قرار رقم (٧٣٦)، الدورة رقم (٢٥)، ١٩٧٨/٩/١٠، ص ٤٤٢.

الاستراتيجية مرة أخرى وقرر دعوة لجنة عليا من خبراء حكوميين لتجتمع في بغداد «للتوصل إلى الصيغة النهائية لاستراتيجية العمل العربي المشترك تمهيداً لعرضها على اجتماع استثنائي عاجل للمجلس يخصص لهذا الغرض»، كما طلب من الأمانة العامة أن ترسل «إلى الدول الأعضاء مجدداً الوثائق والدراسات الوارد ذكرها عن طريق سفاراتها وممثلياتها الدائمة في تونس»[٤٢].

ويلاحظ على هذا القرار ملاحظات متعددة نشير بصفة خاصة إلى اثنتين منها، الأولى أن الاستراتيجية معروضة على المجلس لمدة أربع سنوات وكان يمكن لو تبنتها الدول الأعضاء في وقت مناسب أن تعقّد فرص توقيع معاهدة كامب ديفيد، والثانية أن المجلس حين يلقي بمسؤولية مد الدول الأعضاء بالوثائق مجدداً إنما يعقّد أيضاً من فرص اقرار الاستراتيجية بشكل عاجل في مواجهة أخطار الصهيونية لأن الوثائق كانت موجودة بالتأكيد لدى الدول بينما المفروض أن لا تكون موجودة لدى الأمانة العامة التي حرمتها الحكومة المصرية من وثائقها ومستنداتها عند الانتقال، ولا شك أن هذا الأمر لم يكن خافياً على المجلس حين اتخذ هذا القرار.

وفي الدورة الثامنة والعشرين التي عقدت في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ قرر المجلس اعتماد الوثيقة التي أعدها الخبراء الذين اجتمعوا في الحبانية بالعراق[٤٣]. كما عقدت الدورة الاستثنائية المخصصة لموضوع الاستراتيجية في عمان في تموز / يوليو ١٩٨٠، ووافق المجلس فيها على «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وفقا للتعديلات المرفقة»[٤٤]. وقرر المجلس أيضاً «الموافقة على المقترح الذي تقدمت به الجمهورية العراقية بشأن عقد التنمية العربية المشتركة بالصيغة المعدلة المرفقة»[٤٥]. كما كلف الأمانة العامة بتقديم البرامج والمشروعات الخاصة بإطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك لأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، طبقاً للاستراتيجية وقرار عقد التنمية المشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة عادية، واقترح العراق أن تحدد الموارد السنوية لعقد التنمية في حدود مليار إلى مليار ونصف المليار دولار أمريكي سنوياً[٤٦].

ويلاحظ بشكل عام على القرارات «التاريخية» الثلاثة سالفة الذكر أنها صدرت بين قمتي بغداد وعمان وأن دور العراق في اصدارهما كان حاسماً وفعالاً. ثم عقدت قمة عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ وصدقت على كل من استراتيجية العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي وعقد التنمية المشتركة. واعتبرت مختلف الدوائر الاعلامية والسياسية العربية هذا التصديق أهم انجازات القمم العربية في مجال التكامل الاقتصادي العربي والتنمية القومية العربية بالرغم من رفض بعض الدول الاعضاء لتعبير التنمية القومية العربية، والاصرار على تسميتها بالتنمية العربية المشتركة. ولكن يبدو أنه كان مقدراً لهذا الانجاز أن لا يكتمل ولا يتحقق

---

(٤٢) قرار رقم (٧٨٧)، الدورة رقم (٢٧)، ١٩٧٩/٩/٥.
(٤٣) قرار رقم (٧٩٩)، الدورة رقم (٢٨)، ١٩٨٠/١٢/١٣، ص ٤٨٥.
(٤٤) قرار رقم (٨١٩)، الدورة الخاصة، ١٩٨٠/٧/٩، ص ٤٩٥.
(٤٥) قرار رقم (٨٢٠)، المصدر نفسه.
(٤٦) قرار رقم (٨٢١)، المصدر نفسه.

على أرض التنفيذ والواقع، حتى انه بدا بعد خمس سنوات من انعقاد قمة عمان وكأنه جاء في غمرة الحماس والغضب على اتفاقية الصلح المصرية - الاسرائيلية، وانغمر مع هدوء الحماس وفتور الغضب.

ففي أول دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد قمة عمان وهي الدورة الثلاثين التي عقدت في شباط / فبراير ١٩٨١ وعند مناقشة آليات التنفيذ طلب «المجلس من المؤسسات العربية والمجالس والمنظمات والاتحادات المتخصصة... الخ بتزويد الأمانة العامة بإعداد إطار خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك وعلى أن تشمل الخطة مشاريع وبرامج عقد التنمية العربية المشتركة وعرض ذلك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته القادمة»[٤٧].

وبالرغم من صعوبة التكليف الذي كلفت به الأمانة العامة عرضت الأمانة العامة على المجلس في دورته الحادية والثلاثين التي عقدت في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ الدراسات والتقارير اللازمة، ولكن المجلس بعد استماعه إلى الايضاحات التي قدمتها الأمانة العامة وفي ضوء المناقشات قرر «تأجيل الموضوع ليعرض على دورة خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يحدد موعدها بالاتفاق مع الأمانة العامة لإتاحة الفرصة لحكومة الدول الأعضاء لتدارس المشروع المقترح»[٤٨].

وفي الدورة التالية - أي الثانية والثلاثين - أصر المجلس على قراره الأخير الذي ينص على تأجيل الموضوع وعرضه على دورة خاصة، ومع ذلك فقد أضاف تكليفات جديدة وهي أن تقوم الأمانة العامة بإجراء الاتصالات مع الأقطار العربية للتعرف على وجهة نظرها بشأن مشروع الخطة بما في ذلك ايفاد البعثات الميدانية بالاشتراك مع صناديق التمويل العربية وبالاتفاق مع الدول العربية وفق جدول زمني محدد. كذلك كلفها بأن تعد تقريراً شاملاً بالبيانات التي تحصل عليها البعثات الميدانية ومشروعاً معدلاً للخطة في ضوء ذلك يتضمن المشروعات القومية التكاملية التي يمكن ادراجها فيها. وزيادة في الحرص طلب المجلس أن يتم عرض التقرير ومشروع الخطة على اجتماع مشترك يضم خبراء الأمانة العامة ومسؤولي التخطيط في الدول العربية وممثلي صناديق التمويل العربية والمنظمات العربية المتخصصة. وبعد الانتهاء من كل هذه التكليفات ترفع نتائجها إلى المجلس في دورته الاستثنائية[٤٩].

ولم تعقد الدورة الخاصة وتم تجميد عقد التنمية الذي قررته قمة عمان وكذلك خطة آليات الاستراتيجية التي ساهم في اعدادها عشرات من اكفأ الخبرات الاقتصادية في الوطن العربي[٥٠]، وبذلوا منذ عام ١٩٧٣ جهوداً مضنية في سبيل اخراجها إلى حيز الوجود؛ وأخذت من وقت الأمانة العامة ومالها وجهدها طاقة كبيرة. وظلت الخطط والمشاريع التي أعدتها الأمانة العامة والمنظمات

---

(٤٧) قرار رقم (٨٤٧)، الدورة رقم (٣٠)، ٢٧/٢/١٩٨١، ص ١٣.

(٤٨) قرار رقم (٨٦٦)، الدورة رقم (٣١)، ١/٩/١٩٨١، ص ٢٧.

(٤٩) قرار رقم (٨٩٠)، الدورة رقم (٣٢)، ٦/٢/١٩٨٢، ص ٤٦.

(٥٠) وردت قائمة بأسماء الخبراء في: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، نحو عمل عربي مشترك: الورقة الرئيسية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية، ج ١، ص ق - ت.

العربية المتخصصة تنتظر انعقاد الدورة الخاصة التي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقدها دون أن يحدد موعداً لهذا الانعقاد حتى انتهاء عام ١٩٨٥ وهو الموعد المقرر في قمة عمان للانتهاء من تنفيذ مشاريع التنمية العربية المشتركة للنصف الاول من عقد التنمية والانتقال الى النصف الثاني[٥١].

٣ ـ اثر العوامل السياسية على نشاط المنظمات العربية المتخصصة

يبحث هذا الجزء من الدراسة الأثر الذي تحدثه الخلافات السياسية بين الاقطار العربية على نشاط وعمل المنظمات المتخصصة مستخدمين في ذلك عدداً من المؤشرات مثل تأجيل الاجتماعات أو إلغائها، أو انسحاب بعض الوفود من هذه الاجتماعات، أو عدم امكان الوصول إلى قرارات في القضايا المهمة المعلقة.

ومن المؤشرات الدالة على تأثير العوامل السياسية على نشاط المنظمات العربية المتخصصة تلك الهوة الزمنية التي تفصل بين تاريخ توقيع معاهدة إنشاء إحدى المنظمات وتاريخ بدء العمل بها، والذي يرجع عادة إلى اختلاف الحكومات العربية، وعدم تصديقها على الاتفاقيات المنشئة لتلك المنظمات أو اختلافها على تحديد شخص الأمين العام لها.

فباستثناء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) والمنظمة العربية للثروة المعدنية وكلتاهما منظمتين عربيتين متخصصتين تأسستا خارج إطار جامعة الدول العربية واللتان بدأ العمل بهما في العامين نفسهما (١٩٦٨، ١٩٧٩ على التوالي) فإننا نجد مثلاً صارخاً بالنسبة لاتحاد اذاعات الدول العربية إذ إن الهوة الزمنية بين تاريخ توقيع المعاهدة المنشئة له وتاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ وصل إلى أربعة عشر عاماً (وقعت الاتفاقية في عام ١٩٥٥ وبدأ العمل بها في عام ١٩٦٩). وتتراوح هذه الهوة الزمنية في المنظمات الأخرى ما بين عامين كحد أدنى (كما هو الحال بالنسبة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومجلس الطيران المدني للدول العربية) و٩ أعوام (كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي أنشئت في عام ١٩٦٦ وبدأ العمل بها في عام ١٩٧٥)[٥٢].

ونركز فيما يلي على خمس من المنظمات العربية المتخصصة هي: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة العمل العربية، واتحاد الاذاعات العربية، ومجلس الطيران المدني للدول العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

---

(٥١) علق مسؤول كبير في جامعة الدول العربية على تطور العمل العربي المشترك بقوله: للأسف، كنا نتحدث في الستينات والخمسينات عن الوحدة الاقتصادية العربية، ثم تراجع الحديث لكي يصبح عن التكامل الاقتصادي، والآن نتحدث عن التعاون الاقتصادي العربي، ولا أدري إذا كنا سنتحدث غداً عن التعامل الاقتصادي. من مقابلة صحفية مع: عبد الحسن زلزلة، «الثراء غير الثروة وكل العرب جنوب جنيف،» فلسطين الثورة (نيقوسيا)، العدد ٥٧٧ (٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٣٩.

(٥٢) انظر الملحق رقم (١)، «الاطار التنظيمي للنظام الاقليمي العربي (المنظمات العربية المتخصصة)،» من هذا الكتاب.

أ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يشير تتبع الأخبار والبيانات المتعلقة بنشاط المجلس منذ انشائه حتى نهاية الستينات تقريباً إلى أن نشاط المجلس سار في هذه الفترة بشكل مطرد، ولم تبرز خلافات أساسية بين الاقطار الأعضاء وهي مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت ثم اليمن والسودان، كما يلاحظ خلال هذه الفترة اتخاذ أهم القرارات مثل تحرير التجارة واجراءات التنسيق الاقتصادي وتيسير انتقال الأشخاص والمشاريع العربية المشتركة.

ويجدر التنويه إلى أنه بالمقارنة بين نشاط المجلس خلال هذه الفترة ونشاط المجلس الاقتصادي العربي الذي يعمل في اطار جامعة الدول العربية ويضم كل الاقطار الأعضاء في الجامعة، يلاحظ أن الخلافات السياسية قد أثرت على عمل المجلس الاقتصادي العربي بوضوح، وأدى ذلك إلى عدم قيام هذا المجلس الأخير بدور فعال بالمقارنة مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ومن مظاهر ذلك ما حدث في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، وهو الاجتماع الذي اتسم بالحدة والتوتر في المناقشة حيث اتهم مندوب السعودية المجلس بأنه لا يعرف مسؤولياته تجاه العرب، وقال ممثل الكويت ان المجلس لا يحسم مهامه ولا يصلح، حتى ان رئيس المجلس اضطر إلى تحويل أعمال المجلس إلى جلسة سرية(٥٣). ومن ذلك أيضاً قرار ليبيا بعدم الاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٧٠ لعدم جدوى هذه الاجتماعات، وهو الاجتماع الذي ندد فيه عدد من الوزراء ورؤساء الوفود بسياسة تجميد المشاريع الحيوية التي مضى على بعضها اكثر من ١٥ عاماً ولم تخرج إلى حيز التنفيذ وبعدم قيام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي(٥٤).

غير أن ثمة مؤشرات تدل على أن الخلافات السياسية أخذت تؤثر على عمل مجلس الوحدة الاقتصادية منذ بداية السبعينات، فيجدر التنويه إلى أن هذه الخلافات لم تمارس تأثيراً متساوياً على عمل المجلس، وانما تفاوت تأثيرها وفقاً للظروف ولنوع الخلاف ودرجة حدته.

ونقدم هنا عرضاً سريعاً لأبرز الخلافات السياسية التي مارست نوعاً من التأثير على عمل المجلس.

ـ اتخذ المجلس قراراً في أيار/ مايو ١٩٧١ بوقف تنفيذ التعرفة الجمركية الموحدة لدول السوق العربية المشتركة حتى تتم إزالة المعوقات والصعاب التي تقف في سبيلها على أن تقوم الاقطار الاعضاء بزيادة التبادل التجاري فيما بينها(٥٥).

ـ أثناء أزمة سورية والعراق مع الأردن في آب/ اغسطس ١٩٧١، والتي قامت حكومتا سورية والعراق بمقتضاها بإغلاق حدودهما مع الاردن، كان من المقرر أن يعقد مؤتمر لوزراء تخطيط

---

(٥٣) الاهرام (القاهرة)، ١٩٦٩/١/٢٢.
(٥٤) الاهرام، ١/٢٥، و ١٩٧٠/٢/٤.
(٥٥) الاهرام، ١٩٧١/٥/١٢.

الاقطار الاعضاء في المجلس، وعندما بدأ المؤتمر اثيرت هذه الأزمة، ولكن أمكن تجاوزها عندما قرر المجتمعون رفض مناقشة هذا الموضوع والالتزام بورقة العمل المقررة للمؤتمر وذلك بعدما عبرت كل الوفود عن رأيها بأن مهمة المجلس فنية وليست سياسية، ويلاحظ أن المؤتمر نجح في اصدار قرارات وتوصيات مهمة تتعلق بتوحيد مدة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاعضاء بخمس سنوات وتوحيد المشروعات المشتركة في خطط التنمية والتنسيق بينها[٥٦].

ـ أثرت الخلافات بين العراق والاردن على انتخابات أمين جديد لمجلس الوحدة بعدما انتهت مدة خدمة د. عبد المنعم البنا في تموز/ يوليو ١٩٧٠، وتم مدها إلى آخر عام ١٩٧٢، فقد رشحت العراق عبد العال الصكبان وكيل ماليتها، ورشحت الاردن د. مصطفى الفرا مندوبها في الأمم المتحدة. وتقرر أن يكون انتخاب الامين العام الجديد في جلسة خاصة لرؤساء الوفود العربية في المجلس في ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٢، ثم تأجل الانتخاب إلى ٩ كانون الاول/ ديسمبر لإتاحة الفرصة لتنازل أحد المرشحين ليكون انتخاب الامين العام بالاجماع. ثم قرر المجلس ارجاء النظر في هذه المسألة إلى الدورة الطارئة التي عقدت في آذار/ مارس ١٩٧٣ في الكويت[٥٧] وأمكن في هذا الاجتماع انتخاب د. الصكبان أميناً عاماً.

ـ كان للتضامن العربي اثناء حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ أثر واضح في دفع نشاط المجلس، ومن مظاهر ذلك طلب الأمانة العامة للمجلس في برقية بعثت بها إلى الملوك والرؤساء العرب الموافقة على تمويل ١٠ بالمائة من ميزانيات الدفاع في الاقطار العربية للقوات المصرية والسورية[٥٨]. «وأكدت قرارات الدورة الثانية والعشرين للمجلس على ضرورة تعبئة كافة الامكانيات الاقتصادية والاموال العربية لمواجهة متطلبات معركة المصير ودعم صمود دول المواجهة»[٥٩].

ـ يبدو أن الخلافات العربية حول أزمة لبنان لم تؤثر على عمل المجلس، فقد انعقدت الدورة السابعة والعشرون للمجلس بالقاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٧٦، واتخذت قرارات بتقديم معونات اقتصادية للصومال وموريتانيا واليمن الديمقراطية والسودان ومنظمة التحرير، والتزام المجلس الكامل بجميع قرارات السوق العربية، وقيام اتحاد عربي للموانىء البحرية والاعداد لقيام اتحاد الخطوط الجوية العربية[٦٠]

ـ أما بالنسبة لمبادرة السادات، فقد أدت إلى إثارة الخلاف مع د. الصكبان الأمين العام للمجلس وقرار السلطات المصرية بإبعاده من مصر، رغم أن السيد بدر الدين أبو غازي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بالنيابة ـ بعد ابعاد الصكبان ـ قد أكد أن المجلس مستمر في اداء مهامه لدعم النشاط الاقتصادي العربي وتحقيق مزيد من الدعائم التي يمكن أن تقوم عليها الوحدة

---

(٥٦) الاهرام ٩، و ١٩٧١/٨/١١.
(٥٧) الاهرام، ٤ ـ ٥، و ٩ ـ ١٩٧٢/١٢/١٠.
(٥٨) الاهرام، ١٩٧٣/١٠/١٥.
(٥٩) الاهرام، ١٩٧٣/١٢/٤.
(٦٠) الاهرام، ١٩٧٦/٦/٨.

الاقتصادية العربية وتحقيق مراحل جديدة في مجالات التنسيق والتكامل الاقتصادي[٦١]. رغم هذا التأكيد فمن الملاحظ أن المبادرة كان لها تأثير على عمل المجلس في صورة تأجيل اجتماعات المجلس الوزاري لدول الوحدة الاقتصادية العربية، فقد نشر قبيل المبادرة أن هذه الاجتماعات ستبدأ في ١٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ بعد ما انتهت أعمال اللجنة التحضيرية لنواب وزراء الاقتصاد والمالية العرب في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر[٦٢]. ولكن هذا الاجتماع لم يعقد إلا في ١٠ آذار/ مارس ١٩٧٨ أي متأخراً عن موعده المقرر من قبل بثلاثة شهور، حيث عقد في الكويت واشترك في اجتماعاته وزراء المال والاقتصاد في البلدان الاعضاء في المجلس[٦٣].

وبالمقارنة بين ما نشر عن جدول أعمال المؤتمر قبيل المبادرة وعند انعقاده يلاحظ غياب أحد البنود المهمة التي جرى الحديث عنها قبيل المبادرة وهو بحث الخطط النهائية لتطوير السوق العربية المشتركة والتي كان مقرراً أن يبدأ تنفيذها في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨[٦٤].

ب ـ منظمة العمل العربية

منذ أن أثيرت قضية إنشاء منظمة عربية للعمل، ثار الجدل حول ما إذا كان اختلاف النظم السياسية والاجتماعية في الوطن العربي يساعد على قيامها. ومن نماذج هذا الجدل المقال الذي نشرته الاهرام عن الحاجة إلى منظمة عمل عربية، حيث طرحت قضية أن النظم السياسية والاجتماعية في الوطن العربي تختلف من بلد إلى آخر، وسلم المقال بصحة ذلك، ولكنه لم يسلّم بأن هذا الواقع يمنع ضرورة قيام منظمة عمل عربية على أساس أن هذا ينطبق أيضاً على منظمة العمل الدولية التي تجمع في عضويتها دولاً ذات نظم اجتماعية مختلفة، وان في العصر الحديث أصبح شعار كل دولة مهما أطلقت من مسميات على نظامها السائد هو رفاهية الجماهير وتوفير أفضل ظروف العمل والحياة لها، وقيام منظمة عمل عربية من شأنه أن يحدث التقارب بين الظروف الانسانية لحياة الطبقة العاملة في الوطن العربي[٦٥].

ويلاحظ انه منذ البداية نشأت مشكلة اختيار رئيس المنظمة والمديرين المساعدين إضافة إلى تحديد مقر المنظمة. ولم يتم بحث هذه المسائل في المؤتمر الأول للمنظمة الذي عقد في المدة من ٢٧ آذار/ مارس إلى ٥ نيسان/ ابريل ١٩٧١، وتم تأجيل ذلك إلى مؤتمر استثنائي حدد له بصفة مبدئية تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧١[٦٦]. وبالنسبة لاختيار رئيس المنظمة فقد رشحت ثلاثة اقطار عربية مرشحين لرئاسة المنظمة، وهي الكويت ومصر والجزائر، كما طلبت ثلاثة اقطار أن يكون المقر

---

(٦١) الاهرام، ١٩٧٨/١/١٦.
(٦٢) الاهرام، ١٩٧٧/١١/١٠.
(٦٣) الاهرام، ١٩٧٨/٣/١١.
(٦٤) الاهرام، ١٩٧٧/١١/١٠، و ١٩٧٨/٣/٨.
(٦٥) الاهرام، ١٩٧٠/٦/٥.
(٦٦) الاهرام الاقتصادي، (١ أيار/ مايو ١٩٧١).

الدائم لديها وهي لبنان والعراق والجزائر. وكان هذا هو أهم موضوع في المؤتمر الأول، وعقد من أجله اجتماع لوزراء العمل العرب في مكتب الامين العام للجامعة قبل افتتاح المؤتمر بساعة، ولكن لم يتم الاتفاق على قرار في هذا الاجتماع[٦٧]. وأدى عدم التوصل إلى حل لهذه القضايا إلى عدم امكان استكمال الهيكل التنظيمي للمنظمة حتى عام ١٩٧٢ رغم مرور أكثر من ست سنوات على وضع ميثاقها ودستورها في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، ورغم مرور عامين على انشائها في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، فالدورة العادية للمنظمة لم تتوصل الى حلول حاسمة لكل القضايا المطروحة في المؤتمر وظلت المنظمة بناء ناقصاً تسيِّر أعمالها السكرتارية المؤقتة[٦٨]، ولم يتم حسم هذه المشكلة إلا في الاجتماع الطارىء لوزراء العمل العربي في مقر الجامعة العربية في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٧٢ واختيرت القاهرة مقراً للمنظمة وترشح الطيب الحضيري من الجزائر مديراً عاماً للمنظمة[٦٩]، وبذلك تقرر أن تبدأ منظمة العمل العربية نشاطها باعتبارها وكالة متخصصة للجامعة العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢[٧٠].

وثارت بعض الخلافات السياسية اثناء نشاط المنظمة، غير أنه يبدو أنها لم تؤثر تأثيراً ملموساً على عمل المنظمة، ومن ذلك ما حدث في المؤتمر الثاني للمنظمة في آذار/ مارس ١٩٧٣ عندما طالبت وفود ممثلي العمال من عدد من الاقطار العربية بطرد ممثل عمال الاردن من اجتماعات المؤتمر استناداً إلى عدم شرعية التنظيم العمالي القائم في الاردن، ومن ذلك أيضاً تهديد وفد السودان بالانسحاب من المؤتمر نفسه احتجاجاً على موافقة المؤتمر على ارسال برقية إلى الرئيس نميري يناشده فيها معاملة الفدائيين الفلسطينيين معاملة انسانية كثوار محاربين، ولكن وفد السودان عدل عن انسحابه بعد مساع عربية قام بها مدير عام المنظمة وعدد من أعضاء الوفود العربية، وكذلك انسحاب وفد الاردن من الجلسة الختامية للمؤتمر نفسه وإعلان رئيس الوفد أن الاردن يبحث عدم حضور اجتماعات المنظمة مستقبلاً وذلك عقب موافقة جميع الوفود الأخرى على ارسال برقية إلى الحكومة الاردنية تناشدها الافراج عن المناضل الفلسطيني أبي داود ورفاقه المعتقلين[٧١].

أما بالنسبة للمبادرة المصرية فقد ترتب عليها استقالة مسؤول عراقي كبير من المنظمة هو حاتم عبد الرشيد، المدير العام المساعد للمنظمة حيث غادر القاهرة باستدعاء من حكومته ثم أرسل استقالته[٧٢]، وكذلك ما أثير حول إبعاد رئيس منظمة العمل العربية من القاهرة حيث نشرت الاهرام نبأ ابعاد السيد الطيب الحضيري من القاهرة لقيامه بنشاطات تتنافى مع طبيعة عمله في

---

(٦٧) الاهرام، ١٩٧١/٣/٢٨.

(٦٨) احمد يوسف القرعي، «منظمة العمل العربية وقضاياها العاجلة،» السياسة الدولية، السنة ٥، العدد ٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢)، ص ١٣٨ - ١٤٣.

(٦٩) الاهرام، ١٩٧٢/٤/٢٠.

(٧٠) الاهرام، ١٩٧٢/١١/٩.

(٧١) الاهرام، ٩؛ ١١؛ ١٤، و ١٩٧٣/٣/١٥.

(٧٢) الاهرام، ١٩٧٨/١/٢١.

المنظمة، وإن كانت الاهرام قد عادت ونشرت على لسان الامين العام للجامعة العربية ان ما نشر حول إبعاد السيد الطيب الحضيري قد أحاطه بعض الملابسات نتيجة سوء فهم هذا الموضوع، وان السيد الحضيري باقٍ في منصبه ولم يبعد من القاهرة(٧٣).

ج ـ اتحاد الاذاعات العربية

من الملاحظ أن الخلافات السياسية أثرت على العمل الاذاعي العربي منذ وقت مبكر وحتى قبل انشاء الاتحاد، فقد اقترحت اللجنة الثقافية للجامعة العربية في دورة اجتماعها الرابعة في آب/ اغسطس ١٩٤٨ انشاء محطة اذاعة كبرى لنشر الثقافة العربية والتعريف بها داخل البلدان العربية وفي الخارج، ولكن التقلبات السياسية التي تتابعت بعدئذ يأخذ بعضها برقاب بعض أخرت تحقيق ذلك الهدف مدة من الزمن إلى أن عادت الامانة العامة تبعث الفكرة وتهيىء لها الوسائل اللازمة، فعقد المؤتمر الاذاعي الأول(٧٤).

ولقد أثيرت أيضاً قضية اختلاف النظم السياسية ومدى تأثيرها على العمل الاذاعي العربي، ومن ذلك ما ذهب اليه البعض من التأكيد على أن الكثير من المنظمات العالمية والاقليمية اتجهت إلى توحيد جهود اعضائها في مجال الارسالين الصوتي والمرئي رغم أنها تضم اعضاء تختلف نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضرب المثل على ذلك باتحاد الاذاعات الافريقية، واتحاد الاذاعات الاوروبية، واتحاد الاذاعات الدولية(٧٥).

ومن الواضح أن الخلافات السياسية كان لها تأثير على عمل المجلس، ومن ذلك:

ـ تأثير الخلاف الاردني ـ الفلسطيني في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ حيث تم افتتاح مؤتمر الاذاعة العربي الذي كان سيبدأ في القاهرة في ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٠ تحت اشراف الجامعة العربية(٧٦).

ويلاحظ أن الامانة العامة للاتحاد كانت قد وجهت نداء إلى جميع الاذاعات العربية تناشدها العمل في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة العربية على تعزيز روح الإخاء العربي ووقف إذاعة ما يشيع روح الانقسام والفرقة بين ابناء الأمة العربية الواحدة(٧٧).

ـ تأثير مبادرة السادات، حيث تأجل عقد الحلقة الدراسية التي كان سيعقدها الاتحاد بالاشتراك مع هيئة الاذاعة والتلفزة التونسية حول الريبورتاج الاذاعي في تونس من ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ إلى النصف الثاني من نيسان/ ابريل ١٩٧٨(٧٨).

---

(٧٣) الاهرام، ١٧، و ١٨/٥/١٩٧٨.

(٧٤) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، المؤتمر الاذاعي، ١، القاهرة، ٨ ـ ١٦ آب/ اغسطس ١٩٥٣.

(٧٥) الاهرام، ١٠/٥/١٩٦٩.

(٧٦) الاهرام، ١٧/١٠/١٩٧٠.

(٧٧) الاهرام، ٢١/٩/١٩٧٠.

(٧٨) الاذاعات العربية (اتحاد اذاعات الدول العربية)، (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧)، ص ٨.

وفضلاً على ذلك فقد تم تأجيل اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد حيث تقدمت البحرين بطلب لتأجيل اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد في دورتها العادية التاسعة ودورتها الاستثنائية الثانية التي كان مقرراً عقدها في الرياض في الفترة من ٢٧ شباط/ فبراير إلى ٧ آذار/ مارس ١٩٧٨، واقترحت البحرين تفويض المجلس الاداري صلاحيات الجمعية العامة وتفويضه أيضاً بالنظر في تحديد موعد آخر للجمعية العامة، فقد وافق أكثر من نصف الاعضاء العاملين في الاتحاد على هذا الطلب، ومن ثم تقرر تأجيل اجتماعات الجمعية العامة إلى موعد آخر يحدده المجلس الاداري[٧٩].

ومع ذلك فمن الملاحظ أن النشاط الفني للاتحاد قد استمر في هذه المرحلة في مجالات مثل:

ـ تبادل المنح الدراسية، فقد طلبت الأمانة العامة من معهدي التدريب الاذاعي والتلفزيوني في مصر والعراق موافاتها بالدورات التدريبية التي ستعقد خلال عام ١٩٧٨ والاماكن المتاحة فيها. وقد استجاب المعهدان وقامت الأمانة العامة بتعميم شروط هذه الدورات على هيئات الاذاعة والتلفزيون العربية.

ـ إقامة المهرجانات الفنية، فقد تم الاتفاق بين المؤسسة العراقية للاذاعة والتلفزيون وبين الأمانة العامة للاتحاد على إقامة المهرجان الدولي الثالث لأفلام وبرامج فلسطين في الفترة من ١٨ ـ ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٨، ووجهت المؤسسة الدعوة إلى هيئات الاذاعة والتلفزيون والسينما في العالم العربي والخارجي للمشاركة في المهرجان.

ـ الاجتماعات العلمية، فقد دعا المركز العربي للتدريب في الاذاعات العربية إلى عقد مؤتمر علمي في الفترة ١٧ ـ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ وذلك لبحث قضايا التدريب وشؤونه في ضوء استبيان المركز حول احتياجات الوطن العربي من التدريب[٨٠].

د ـ مجلس الطيران المدني للدول العربية

انعكس النزاع السوري ـ العراقي على عمل المجلس عندما طلب رئيس الوفد العراقي بحث موضوع إغلاق المجال الجوي السوري في وجه الطائرات العربية في تموز/ يوليو ١٩٧٥ على أساس ان ذلك مخالف للاتفاقيات الدولية والعربية المعقودة بين البلدين، ولكن رئيس الوفد السوري اعترض على بحث الموضوع في المجلس على أساس ان هذه مسألة سياسية تخرج عن اختصاص مجلس الطيران، ثم انسحب من الاجتماع على أثر اصدار المجلس توصية بتكليف رئيسه بإجراء اتصالات والقيام بزيارة كل من سوريا والعراق لبذل مساعيه الحميدة لحل الخلاف واتخاذ الاجراءات الكفيلة باستئناف العلاقات الجوية بين البلدين وإعادتها إلى حالتها الطبيعية. لكن هذا الخلاف لم يؤثر على انتخابات رئيس المجلس التي جرت في العام نفسه حيث كان هناك مرشح سوري ومرشح عراقي إضافة إلى المرشح المصري الذي كان يشغل منصب الرئيس في هذه

---

(٧٩) الاذاعات العربية، العدد ٩٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٤.

(٨٠) المرحلة السابعة، ص ٥ ـ ٩.

الانتخابات[٨١]، فلم يتم تأجيل الانتخابات وجرت في موعدها وأسفرت عن فوز المرشح السوري[٨٢].

ـ وبالنسبة لمبادرة السادات فقد أدت إلى تأجيل اجتماع الدورة السادسة عشرة للمجلس التي كان مقرراً أن تبدأ في ١٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ في القاهرة إلى موعد آخر. ولكن تقرر بعد ذلك أن تبدأ اجتماعات الدورة السادسة عشرة للمجلس في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ في القاهرة وحضر هذا الاجتماع ممثلو ١٢ دولة فقط من الدول العشرين الأعضاء في المجلس واتفق على ضغط جدول اعماله بحيث تنتهي هذه الدورة من أعمالها قبل موعدها بيومين، وتمكن المجلس من اصدار قرارات مثل الموافقة على مشروع القواعد التنظيمية الموحدة للنقل الجوي غير المنتظم، واستمرار المكتب الدائم في اصدار دليل وخرائط النقل الجوي، ودعوة حكومات الدول العربية إلى حث مؤسسات وشركات النقل الجوي فيها على التعاون الفني الاقتصادي فيما بينها لتنسيق التشغيل على شبكة الخطوط الجوية العربية[٨٣].

هـ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

يلاحظ أن هذه المنظمة قد انفردت اتفاقية انشائها بإضافة بند ذي مغزى ينص على تحريم النشاط السياسي ويقول انه لا يجوز للصندوق أو للموظفين الذين يتولون ادارته التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، كما لا يجوز أن تتأثر ادارة الصندوق أو موظفوه في قراراتهم بالاتجاه السياسي للعضو أو للاعضاء الذين لهم علاقة بهذه القرارات ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها محل النظر وأن توزن الأمور بميزان محايد أساسه تحقيق أهداف الصندوق[٨٤].

لذلك يلاحظ بصفة عامة أن الخلافات السياسية لم تؤثر على عمل الصندوق منذ انشائه، فمثلاً الخلاف العراقي ـ الكويتي في نيسان/أبريل ١٩٧٣ لم يؤثر على اجتماع الصندوق في الكويت في ١٦ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٧٣، بل قام الامين العام للجامعة العربية بالذهاب إلى الكويت لمتابعة نتائج الوساطة العربية بين البلدين ولحضور اجتماعات الصندوق معاً[٨٥]. وكذلك لم تؤثر مبادرة السادات على عمل الصندوق، حيث لم تحل دون زيارة وفد خبراء الصندوق إلى مصر في شباط/ فبراير ١٩٧٨ لاجراء مباحثات حول مراحل تقدم المشاريع التي سيساهم الصندوق في تمويلها في مصر[٨٦].

بعد هذا العرض لنموذج من المنظمات العربية يمكن لنا أن نبين بجلاء أثر العوامل السياسية

---

(٨١) الاهرام، ٦، و ١٩٧٥/٧/٢٧.
(٨٢) الاهرام، ١٩٧٥/١١/١٦.
(٨٣) الاهرام، ١٩٧٧/١٢/١٨؛ ٢٢، و ١٩٧٨/١/٢٩.
(٨٤) الاهرام، ١٩٦٧/١٠/١٨.
(٨٥) الاهرام، ١٩٧٣/٤/١١.
(٨٦) الاهرام، ١٩٧٨/٢/٢٨.

على عمل المنظمات العربية إذا أخذنا أحداث عام ١٩٧٨ والخلافات التي ترتبت على زيارة السادات للقدس، وكيف انعكست الخلافات بخصوصها على أكثر المنظمات العربية وعلى العلاقات بين البلاد العربية عموماً. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ أوقفت شركة مصر للطيران رحلاتها إلى الجزائر وليبيا رداً على تصرف ليبي مماثل(٨٧). وفي كانون الاول/ ديسمبر قطعت مصر علاقاتها مع سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والعراق وطلبت من كل العاملين في سفارات الدول الخمس مغادرة مصر خلال ٢٤ ساعة وذلك بعد صدور قرارات مؤتمر طرابلس بتجميد العلاقات مع مصر.

وفي شباط/ فبراير ١٩٧٨ انسحب وفد مصر من مؤتمر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وذلك عقب الانتقادات التي وجهت لمصر في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في الكويت، وكان قد سبق ذلك نقل مقر الاتحاد من القاهرة، وفي اجتماع المكتب المركزي للاتحاد في دمشق في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ اتخذ قرار بتجميد عضوية مصر في الاتحاد على أن يعرض القرار على المؤتمر الاستثنائي في الكويت لاتخاذ الاجراءات القانونية، كما طلب المكتب من اتحاد عمال مصر اسقاط عضوية رئيسه الذي زار القدس وتشكيل محكمة عالمية له(٨٨). وفي الشهر نفسه كان هناك محاولة لنقل مؤتمر الكيماويين العرب الخامس الذي عقد في القاهرة(٨٩). وفي آذار/ مارس اعتذر كل من الرشيد الطاهر نائب رئيس جمهورية السودان ووزير خارجيتها ود. مصطفى كمال حلمي وزير التعليم المصري عن حضور اجتماعات دائرة المعارف الفلسطينية التي تعقد اجتماعاتها في ليبيا(٩٠).

وفي أيار/ مايو عقد اجتماع طارىء لاتحاد الاطباء العرب في المغرب، وتمت فيه محاولة لنقل مؤتمر الاتحاد من القاهرة(٩١). وفي تشرين الاول/ أكتوبر قامت الجمعية العمومية لاتحاد الاذاعات العربية في اجتماعها في الرياض بتشكيل لجنة للتحقيق فيما نسب إلى اذاعة وتلفزيون مصر من خرق لاتفاقية الاتحاد وذلك بناء على اقتراح من الوفد السوري، كما تقرر نقل مقر الاتحاد من القاهرة وانهاء عمل الامين العام المصري للاتحاد بعد انتهاء مدته(٩٢).

وبتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في آذار/مارس ١٩٧٩ تتالت ردود الفعل، فجمدت عضوية مصر في المنظمات العربية على اختلاف أنشطتها وتقرر التوقف عن التعاون معها. وعلى سبيل المثال قرر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه في الكويت في ١٥ نيسان/ أبريل تعليق عضوية مصر في الصندوق ووقف تقديم أية قروض أو مساعدات إلى مصر أو أي من مؤسساتها أو هيئاتها العامة، وفي ١٧ نيسان/ أبريل قررت منظمة الاقطار العربية المصدرة

---

(٨٧) الاخبار (القاهرة)، ١٩٧٧/١١/٢٤.

(٨٨) الاهرام، ١٩٧٧/١٢/٦، و ١٩٧٨/٢/٢٦.

(٨٩) الجمهورية (القاهرة)، ١٤/ ٢/ ١٩٧٨.

(٩٠) اكتوبر (القاهرة)، (١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨).

(٩١) الاهرام، ١٩٧٨/٥/٢٦.

(٩٢) اكتوبر، (٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨).

للبترول تجميد عضوية مصر ومنع وصول النفط والغاز الطبيعي أو منتجاتهما من البلدان الأعضاء إلى مصر ومقاطعة الاقطار الاعضاء لمصر، ومقاطعتهم لخط «سوميد» واستتبع ذلك استبعاد مصر من ثلاثة مشاريع تساهم فيها الاوبك وهي: شركة ناقلات النفط العربية، وشركة الاستثمارات النفطية العربية، وشركة الخدمات النفطية العربية، والامثلة في هذا الصدد عديدة.

وتوضح هذه النماذج بجلاء مدى تأثير الاعتبارات السياسية على عمل المنظمات العربية المتخصصة او الاتحادات المهنية في ممارسات النظام العربي وصعوبة الفصل بين السياسي والفني في العلاقات العربية وهي سمة مستمدة من خصائص النظام العربي ذاته.

الفصل الخامس

التغير والاستمرار في النظام العربيّ

شأن أي نظام فرعي آخر في العالم، فإن حجم وطبيعة التفاعلات بين الأقطار أعضاء النظام العربي تتعرض للتغير والتبدل نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، أو خليط منهما. فقد تتغير أنماط التفاعلات بسبب تغير في الظروف الموضوعية لبعض بلدان النظام، مثل تغيير شكل نظام الحكم أو حجم الموارد المتاحة، وهو ما يؤثر على سلوك هذه الأقطار ازاء النظام، ويغير من طبيعة وحجم تفاعلاتها مع الأقطار الأخرى (على سبيل المثال ليبيا بالنسبة لتغير شكل نظام الحكم، والسعودية بالنسبة لحجم المورد)، ومن ثم على دورها في النظام. وقد يكون التغير نتيجة أسباب خارجية مثل قيام دولة كبرى بالدعم المستمر لدولة ما أو مجموعة دول اقتصادياً وعسكرياً، واعدادها لتولي دور أكثر نشاطاً في داخل النظام. ويترتب على ذلك تغيير في سلوك هذه الدولة أو الدول نتيجة لهذا العامل. وبالطبع فإن الأسباب الداخلية والخارجية مرتبط بعضها ببعض، فتغير نظام الحكم في دولة ما يمكن أن تكون له تأثيراته على نمط تحالفاتها الدولية وعلاقاتها بالدول الكبرى.

ازاء هذه الخلفية يهدف هذا الفصل الى تحليل أبرز عوامل التغير في النظام العربي، وأبرز أنماط التفاعلات الجديدة التي ظهرت فيه، مركزين على حقبة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، والآثار التي رتبتها هذه الفترة على النظام والاشكاليات التي ربما توجدها له. وسوف نميز في هذه التغيرات بين تغيرات بنيوية تتعلق بهيكل النظام العربي والعلاقات بين الوحدات المكونة له، وتغيرات قيمية أي تتعلق بالقيم والثقافة السياسية للنظام ومجموعة المفاهيم والأفكار المتداولة فيه.

أولاً: التغيرات البنيوية

١ ـ اعادة رسم حدود النظام

لعل هذه النقطة من أكثر المسائل حساسية واثارة للحرج، لذلك لم يتناولها الفكر العربي بالشكل المطلوب، ولم يعطها حقها اللازم من البحث والتفصيل والمناقشة. ونقصد بذلك مجموعة

الأحداث التي قد تعيد رسم حدود النظام وتحديد دول القلب، ودول الأطراف والهامش، الأمر الذي يؤثر على الطبيعة القومية للنظام أو على الأقل يضعها موضع التساؤل. وتتمثل هذه الأحداث في نوعين من التطورات: الأول هو انضمام بعض الأقطار التي يثار جدل حول «عروبتها» الى جامعة الدول العربية، والثاني هو الدور المتزايد لدول الأطراف أو الهوامش (ايران واسرائيل وتركيا) في شؤون النظام العربي. إن خطورة هذه النقطة تتمثل في أنها تطرح تحدياً وتهديداً للسمة القومية للنظام، ومن ثم تهدد تلك السمة الفريدة التي تميزه عن الأنظمة الاقليمية الأخرى، وهي أنه نظام اقليمي قومي.

أما التطور الأول فنقصد به التوسع في قبول أعضاء جدد الى الجامعة العربية واقتراح انضمام دولة جزر القمر اليها، وكذلك الجدل الذي يدور في الصومال حول قضية اللغة، واصرار البعض على اللغة الصومالية المتميزة عن اللغة العربية[1]. وكذلك الجدل الناشب في أكثرية دول شمال افريقيا حول استمرار اللغة الفرنسية كلغة الصفوة السياسية والمعاملات الادارية، والمحاولة العنيدة لربط استخدام هذه اللغة بالتقدم العلمي وبالحضارة.

ولعل هذا ما يثير بالأساس قضية العروبة. ماذا يقصد بـ (الدول العربية)، وما هي الشروط التي يجب أن تتوافر في دولة ما لكي يمكن اعتبارها (عربية)؟ هل يكفي أن يكون شعب الدولة قد انحدر من أصول أو قبائل عربية؟ أو أن يتحدث الشعب باللغة العربية؟ أو أن تكون الدولة قد شاركت سائر الأقطار العربية جزءاً من تاريخها الحديث؟

لا تساعدنا دراسة ميثاق جامعة الدول العربية كثيراً في الاجابة عن هذه الأسئلة[2]. فالمادة الأولى من الميثاق تقرر: «تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم الى الجامعة. فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب». ويتضح من هذه المادة أن الميثاق قد وضع شرطين لاكتساب عضوية الجامعة هما: العروبة والاستقلال دون أن يحدد مفهوم العروبة وماذا يقصد بالدولة العربية، وتنطبق الملاحظة نفسها على المشروع العراقي والمشروع اللبناني للميثاق.

هكذا لم يحدد واضعو الميثاق معنى العروبة، وأثار السيد تحسين العسكري عضو وفد العراق لدى اللجنة الفرعية السياسية هذه المسألة، عند مناقشة اللجنة للفقرة الثانية من المادة الرابعة

---

(١) حول النص على اللغة العربية لغة رسمية في الدساتير، انظر: جورج جبور، العروبة ومظاهر الانتماء الاخرى في الدساتير الراهنة للدولة العربية، محاضرات القيت على طلبة دبلوم الدراسات السياسية في معهد البحوث والدراسات العربية (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٧).

(٢) في هذه النقطة انظر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة، مكتب الامين العام المساعد للشؤون السياسية، «شروط العضوية في جامعة الدول العربية،» ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ (مذكرة داخلية)، وجامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون القانونية، «شروط العضوية في جامعة الدول العربية،» [د. ت.] (مذكرة داخلية).

المتعلقة باشتراك البلاد العربية الأخرى في أعمال اللجان فاقترح اضافة نص يحدد من هو العربي. وفي اجتماع مجلس الجامعة في نيسان / ابريل ١٩٤٦، وعند مناقشة اقتراح اصدار جواز سفر عربي يتيح لمواطني البلاد العربية فرصة التنقل والعمل فيها، اشار الأستاذ العسكري إلى أن العربي هو من ينضوي تحت لواء القومية العربية، وعرف العربي بقوله (إن من سكن ديارنا وتكلم لغتنا واعتز بعزتنا فهو منّا)، ويتضمن هذا التعريف عدة عناصر:

- الاقامة في الوطن العربي.
- التحدث باللغة العربية.
- الشعور بالانتماء الى القومية العربية.

واتفق الأعضاء في هذه اللجنة على هذا التعريف الذي لا يقدم بدوره تحديداً واضحاً للعربي، ذلك أنه إذا كان أحد المعايير هو الاقامة في الوطن العربي يصبح السؤال عن حدود المساحة الجغرافية التي ينطبق عليها هذا الوصف.

وفي مذكرة للجامعة حول هذا الموضوع في أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ وصلت إلى أن هناك ثلاثة عناصر أساسية ينبغي توافرها هي: اللغة والموقع الجغرافي والشعور بالانتماء الى القومية العربية، ونقتبس هذا الجزء لأهميته:

- **اللغة**: مما لا شك فيه أنه لا بد للعربي من أن يتكلم اللغة العربية. وقد يكون التحدث بهذه اللغة هو المعيار الأساسي لاكتساب صفة العروبة، إذ ان الجنس أو العنصر لا يمكن أن يقوم أساساً لتحديد هذه الصفة، نظراً إلى أن ليس هناك جنس أو عنصر نقي بذاته. لهذا يتعين أن تكون اللغة العربية هي لغة البلد رسمياً وواقعاً سائداً. إلا أنه يلاحظ أن هذا الشرط كالاستقلال قد لا يتحقق على وجه تام في بعض الحالات، نظراً للأوضاع الاستعمارية التي طرأت على الوطن العربي. ولهذا اعتبر الانضمام إلى الجامعة من وسائل دعم الاستقلال والعروبة.

- **الموقع الجغرافي**: من المعلوم أن بعض المؤرخين والسياسيين حددوا الوطن العربي في كتاباتهم وأقوالهم بأنه ذلك الوطن الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. كما أن تطبيق الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير الأعضاء، إضافة الى فلسطين، دلّ على أن فهم مجلس الجامعة للبلاد العربية يشمل أعضاء الجامعة الخمسة عشر الذين انضموا اليها بعد تأسيسها.

- **الانتماء الى القومية العربية**: إن هذا العنصر من الأهمية بمكان، بل لعله يكون من أهم العناصر اللازم توافرها في تحديد معنى العروبة، وهو الشعور بالانتماء الى أمة عربية والتمسك بقيمها وتراثها والارتباط بها ماضياً وحاضراً ومصيراً[٣].

---

(٣) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، مكتب الامين العام المساعد للشؤون السياسية، «شروط العضوية في جامعة الدول العربية،» ص ٣ - ٤.

وتصل المذكرة إلى أن شروط العضوية في الجامعة هي استقلال الدولة وعروبتها التي تستند الى اللغة العربية والموقع الجغرافي والانتهاء العربي.

ودون الدخول في متاهات المناقشة القانونية، أو اثارة الجدل حول معنى الانتهاء العربي، وكيف يمكن التأكد من صدق انتهاء دولة ما، أو الحديث عن غموض معيار الموقع الجغرافي. فهو لا يحدد لنا في النهاية ما هي الرقعة الجغرافية التي يسكنها العرب، وهل تحدد هذه الرقعة بناء على اعتبارات تاريخية أو سياسية، يمكن طرح عامل اللغة باعتباره عاملاً رئيسياً وحاسماً في تحديد (عروبة) دولة ما. أليس من الغريب اذن بالنسبة الى دولة لا يتحدث سكانها اللغة العربية ولا تباشر خطة قومية للتعريب أن تعتبر نفسها دولة عربية، أو أن تطلب الانضمام الى الجامعة. قد تواجه بعض الأقطار مشكلة وهي أن الاستعمار قد فرض لغته عليها لمدة طويلة، الأمر الذي أثر على وضع اللغة العربية فيها. وإذا كان لا يمكن أن نشكك في عروبة دولة ما خضعت لمثل هذه الظروف، فإن معيار الانتهاء في هذه الحالة يكون في قيام القطر باتباع سياسة تعريب لغوية وثقافية حتى تعود للغة العربية مكانتها وشأنها[٤].

ولنأخذ حالة دولة جزر القمر على سبيل المثال. فسكان هذه الدولة يدينون بالاسلام ويتحدثون اللغة الكومورية وهي نوع من اللغة السواحلية السائدة في شرق افريقيا، والتي تتضمن عديداً من الكلمات العربية التي دخلت اللغة تاريخياً، وكانت اللغة تكتب بالأبجدية العربية حتى النصف الثاني من عام ١٩٧٧، عندما قررت الدولة كتابتها بالحروف اللاتينية، وأعدت الحكومة نظاماً تعليمياً جديداً دمجت فيه المدارس الدينية التي تماثل الكتاتيب، والتي كانت أداة هامة لحفظ اللغة العربية، وقررت تعليم اللغة الكومورية بالحروف اللاتينية مع ادخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي، وادخال اللغتين الفرنسية والانكليزية كلغات ثانية أيضاً في التعليم الاعدادي والثانوي. وتم الغاء المدارس الخاصة مثل مدرسة «الفلاح» التي كانت تعنى باللغة العربية والدين الاسلامي. وعندما قام الصندوق العربي للمعونة الافريقية باهداء مطبعة عربية لجزر القمر قامت الحكومة بالاشتراك مع شركة سويسرية باستخدام ماكينة جمع لينوتيب بالحرف اللاتيني، وتم تشغيل المطبعة المهداة لطبع كتب باللغة الفرنسية أو اللغة الكومورية بالحروف اللاتينية[٥].

والسؤال هو الى متى يمكن اعتبار دولة مثل جزر القمر «عربية»؟ إن الاتجاه إلى قبول أعضاء جدد في الجامعة واضفاء صفة العروبة على دول لا تتحدث العربية ولا تستقر عروبتها بعد، تترتب عليه عدة نتائج هامة هي:

ـ اهتزاز معيار اللغة العربية كأحد مكونات مفهوم العروبة ومن ثم تمييع المفهوم ذاته.

---

(٤) محمد المجذوب، «معيار العروبة في عضوية جامعة الدول العربية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٥) المعلومات عن جزر القمر مستمدة من تقرير اعده د. عبد الملك عودة، الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، اثناء توليه منصب السكرتير التنفيذي للصندوق العربي للمعونة الفنية التابع لجامعة الدول العربية، وفي اعقاب زيارة قام بها لجزر القمر.

ـ ادخال دول لا تتمتع بصفة «التواصل الجغرافي» مع بقية وحدات النظام مما يحد من قدرتها على التفاعل المكثف، ويجعل هدف الوحدة العربية أكثر صعوبة.

ـ احتمال ظهور تعارض أو توتر بين العربية والافريقانية.

إلا أن الأهم من النظرة التنظيمية الى مدى عروبة دولة ما هو الاعتبار الخاص بموقع هذه الدولة من شبكة التفاعلات العربية. فعضوية النظام العربي لا تتحدد بالدرجة الأولى بمن يحضر أولاً اجتماعات الجامعة، وإنما بمن يؤثر في تفاعلات النظام ويتأثر بها سواء أكان داخل الجامعة أم خارجها. وقد تعلن دولة معينة عروبتها وتنص على ذلك في دساتيرها ومواثيقها. ومع ذلك يكون من الصعب اعتبارها عضواً في النظام قبل أن تكون قد دخلت فعلاً الوجدان العربي، ويكون النظام قد دخل الوجدان العام لشعب هذه الدولة وقادتها، وتكون علاقة التداخل بينها وبين وحدات النظام الأخرى قد حدثت. لقد كانت عدن (اليمن الجنوبي) والجزائر في الوجدان العربي وكانت العروبة في وجدان شعبيهما لأعوام طويلة قبل الاستقلال، لذلك فقد كانتا جزءاً من النظام العربي قبل أن تنضما الى الاطار التنظيمي ممثلاً في الجامعة العربية. وفلسطين لم تصبح عضواً في النظام لأن منظمة التحرير صارت عضواً في الجامعة وإنما سبقت عضويتها مراحل طويلة من المشاركة في شبكة تفاعلات النظام والمساهمة في اثراء ايجابياته وتحمل عواقب سلبياته.

ونخلص من هذا العرض بشرط العروبة كمعيار للانضمام الى الجامعة العربية إلى أنه يشير الى الانتماء القومي، وان الجامعة لم تقم استناداً الى توافر عامل التجاور الجغرافي وحسب، ولكن استناداً الى عامل القومية العربية. وتؤكد الكتابات العربية في هذا الصدد على أهمية اللغة العربية كأداة للتخاطب، وإن كان البعض يرى أن الأهم هو توافر الشعور القومي والاحساس بالانتماء إلى الأمة العربية، وأنه لايؤثر على عروبة الشعب أن يكون الاستعمار قد أفقده ـ أو فقد جزء منه ـ القدرة على التخاطب باللغة العربية، وتتفق الكتابات العربية على ضرورة النص على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوطنية للدولة، مع الاعتراف بالطبع بالظروف الخاصة ببعض البلدان العربية بسبب تركيبها السكاني أو ظروفها الخاصة مثل موريتانيا التي ينص دستورها (مادة ٣) على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوطنية واللغتان الرسميتان هما اللغة الفرنسية واللغة العربية، والدستور العراقي (مادة ٧) الذي نص على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية وأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية، والدستور السوداني (م ١٣٩) الذي أجاز بالنسبة الى الصومال، التي لم ينص دستورها الاول الصادر عام ١٩٦٠ على أي لغة رسمية وأشار ميثاق ثورتها عام ١٩٦٩، الى ضرورة العمل على «خلق الظروف الأساسية الملائمة لكتابة اللغة الصومالية». ويبدو أن القائمين على تعديل ميثاق الجامعة العربية قد تنبهوا الى ذلك فنص المشروع الذي تقدمت به الأمانة العامة في عام ١٩٨١ (مادة ٣ بند ٢) في شروط العضوية «وأن تكون العربية لغتها الرسمية» ويرتبط بالنص على اللغة العربية الاشارة في الدستور الى انتماء الدولة أو شعبها إلى الأمة العربية، وتشير الدساتير العربية عموماً الى ذلك بطريقة أو بأخرى، فالأغلبية تنص صراحة على انتماء شعوبها الى الأمة العربية، ومجموعة تنص على الانتماء الى وحدة جغرافية عربية تسميها بالأسرة العربية (تونس) أو بالوطن العربي (الجزائر) أو بالكيان

العربي (السودان) والبعض لا ينص على أي انتهاء كلبنان.

والتطور الثاني المهم إلى جانب التوسع في قبول أعضاء جدد في الجامعة العربية هو ازدياد دور الدول الهامشية في شؤون النظام مثل اسرائيل، والاتجاه الرسمي المتزايد نحو القبول بمبدأ الاعتراف «بدولة» اسرائيل، ثم قيام مصر - التي اضطلعت بدور قيادة النظام لمدة طويلة - بعقد معاهدة سلام مع اسرائيل في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩، والمضي قدماً في تنفيذ المعاهدة، الأمر الذي يوجد بعداً كيفياً جديداً في معادلة العلاقات العربية، ويطرح تأثيرات هامة على النظام العربي تناولناها في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

كما أثارت ايران في عهد الشاه تساؤلات خطيرة حول أهداف سياستها الاقليمية ومراميها. فقد قامت في السبعينات بعمليات شراء كبرى لأكثر أنماط السلاح تقدماً حتى قدر ما اشترته ايران خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ بمبلغ ١٢ مليار دولار، وتصدرت ايران قائمة الدول المستوردة للسلاح، واحتلت المركز السابع بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين والمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة، في حجم الانفاق العسكري عام ١٩٧٥[٦].

لقد أرادت ايران أن تؤكد وتضمن، من خلال التراكم المكثف للقوة المسلحة، دورها كشرطي في الخليج العربي، وأن تفرض تهديداً للأقطار العربية المطلة عليه، وأن توجد نوعاً من «السلام الايراني» في المنطقة يكون لها تبعاً له دور القيادة[٧].

وقد برز ذلك في عدد من الممارسات مثل استيلاء ايران عسكرياً على ثلاث جزر عربية في مدخل الخليج عام ١٩٧١ (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وفي الوجود العسكري لايراني في عمان، وفي احتجاجات متعددة على استخدام الأقطار والمؤسسات العربية تعبير الخليج العربي. ثم شاركت ايران في قوات الأمم المتحدة التي أرسلت الى لبنان، ودعمت علاقتها بعدد من البلاد العربية مثل مصر وسوريا والعراق. ولا يمكن فهم الدور الايراني كاملاً دون أن نأخذ في الاعتبار العلاقات بين ايران واسرائيل[٨]، والتي ذكر أستاذ أمريكي بأنه لا توجد علاقات ثنائية بين دولتين في الشرق الأوسط تتسم بالقدر نفسه من الغموض وعدم العلانية مثل تلك التي تربط ايران واسرائيل، والتي تضمنت الاعتراف الواقعي باسرائيل في آذار / مارس ١٩٥٠، وكذلك اقامة

---

(٦) Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures* (Leesburg, Va.: WMSE Publications, 1978), and Dale R. Tahtinen, *Arms in the Persian Gulf* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1974).

(٧) Rouhalah K. Ramazani: *The Presian Gulf: Iran's Role* (Charlottesville, Va.: University Press of Virginia, 1972); «Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy,» *Orbis*, vol. 18, no. 4 (Winter 1975), pp. 1043 – 1069; Leonard Binder, «Iran's Potential as a Regional Power,» in: Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, eds., *Political Dynamics in the Middle East* (New York: American Elsevier, 1972), pp. 355 – 394, and Alvin J. Cottrel and J.E. Dougherty, *Iran's Quest for Security* (Cambridge, Mass.: Institute for Foreign Policy, 1977).

(٨) M.G. Weinbaum, «Iran and Israel: The Discreet Entente,» *Orbis*, vol. 18, no. 4 (Winter 1975), pp. 1070 – 1087, and R.B.Reppa, *Israel and Iran: Bilateral Relations and Effect on the Indian Ocean* (New York: Praeger, 1974).

علاقـات تجارية، واقتصادية، وأمنية. فايران كانت تستمد من اسرائيل الخبرة الفنية في ميادين الزراعة والجيش والأمن الداخلي. وكان الشاه يعتبر اسرائيل نموذجاً على ايران أن تتمثله في ميادين الـزراعـة والـري، وإن كان أهم مجالات التعـاون هو الأمن والمخـابرات والمعلومات والتدريب العسكري، ولقد ذكر أحد الكتّاب أن كل جنرال ايراني تقريباً زار اسرائيل لسبب أو لآخر. وكذلك تبـودلت الـزيارات على مستوى جهاز الأمن الداخلي «سافاك»، وكان الوسيط الصامت في هذه العـلاقـة هو الـولايات المتحـدة التي رتبت أو نسقت العديد من هذه الاتصالات ضمن برامج المساعدة العسكرية الأمريكية للبلدين[٩].

لقد كتب أحد الأساتذة الامريكيين ـ من أصل ايراني ـ في خريف عام ١٩٧٠ يتنبأ بأن السياسة الخارجية الايرانية سوف تشهد في السبعينات تغيرات «غير مسبوقة وذات آثار بعيدة المدى» وان هذه التغـيرات نتيجة ازدياد القدرة الذاتية الايرانية وازدياد شبكة العلاقات الايرانية باعداد متزايدة من دول العالم[١٠].

لقد افصحت ايران الشاه عن طموحات دولية مركزة أساساً على منطقة الخليج وإن لم تقتصر عليها وحدها. وتحدد هدفها باعتبارها القوة الرئيسية عسكرياً وسياسياً في المنطقة وفي تضخم الهيبة الفـارسية. واستخدم الشاه الثروة النفطية بلا تردد لتحقيق هذين الهدفين على حساب مشاريع التنمية في داخل البلاد، «وأكد دائماً على أن أمن المنطقة ينبغي أن يترك للدول الموجودة فيها ومفهوم ذلك أن الأمن سيتم ترتيبه وفقاً لسياسة الدولة الأقوى في المنطقة وهي ايران، وقلّل من قدرة الدول العربية الخليجية على التنسيق فيما بينها بمفردها».

واستخـدم الشـاه لتحقيق أهدافه في الخليج عدة أساليب منها عزل العراق ـ الذي كان حتى عام ١٩٧٥ حجر عثرة أمام سياساته في المنطقة ـ عن دول الخليج الأخرى وذلك بتوثيق العلاقات مع البلدان العـربية الأخرى كمصر والسعودية وسوريا إضافة الى دعمه للأكراد ضدها، ومنها التدخل العسكري الى جانب حكومة عمان ضد جبهة تحرير ظفار بدعوى مكافحة الخطر الشيوعي ومنها طرح مشاريع للتعاون الإقليمي وتحقيق أمن الخليج في إطار أمن المحيط الهندي، ومنها لعب دور فاعل في الشؤون العربية أشرنا الى بعض نماذجه من قبل وتضمن تأييد الصومال ضد أثيوبيا حتى ان أحد المعلقين السياسيين اشار الى ذلك بأن «القرن الافريقي امتد فجأة حتى وصل الى أعماق آسيا».

ودعم من الـدور الايراني سياسة الولايات المتحدة التي قامت بتطبيق «مبدأ نيكسون» في منـطقـة الخليج ومؤداه الاعتـماد على قوى محلية للدفـاع عن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للغـرب، وكانت ايران هي المرشحة الأولى لهذا الدور باعتبارها طرفاً على هامش النظام العربي

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٧٦.

(١٠) Rouhallah K. Ramazani, «Iran's Changing Foreign Policy,» *Middle East Journal*, vol. 24, no. 4 (Autumn 1970), p. 421.

انظر أيضاً: حديث الشاه إلى: الحوادث (بيروت)، (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤).

وليست منه، ترتبط به برباط الدين ولها علاقات مع حكومات بعض أعضائه دون أن تشارك أو تتعاطف مع الطبيعة القومية للنظام. إن هذا المنطق يفسر العلاقات الأمريكية ـ الايرانية في النصف الأول من السبعينات، ويفسر صفقات السلاح الكبرى التي اشترتها ايران، ويفسر تعيين ريتشارد هلميز المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية سفيراً في ايران ونقل مهمة الاتصال بالبلدان العربية الخليجية من السفير الأمريكي في الرياض الى زميله في طهران[11]، ويفسر لنا في النهاية حجم الاخفاق الذي أصاب السياسة الأمريكية من جراء سقوط نظام الشاه.

ان هذا التحليل يشير إلى وجود تعاون ايراني ـ اسرائيلي استند في السابق إلى ارتباط كليهما بالاستراتيجية الغربية، وعلى وضعهما الهامشي في النظام العربي، ورغبتهما في لعب دور أكبر في هذا النظام، (أضف الى ذلك هدف اسرائيل في الحصول على الاعتراف العربي والشرعية الاقليمية).

وجدير بالذكر أن الثورة الايرانية التي أطاحت بنظام الشاه، وأحدثت تغيراً مهماً في معادلات القوة في منطقة الخليج العربي، بل في معادلات القوة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واستمرت تلعب دوراً هامشياً نشطاً في النظام العربي. ويرجع السبب الى أنه نتيجة للأوضاع العربية المتردية ونتيجة للاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية وانعكاساتها على بقية الأنظمة العربية، وبشكل خاص على منظمة التحرير الفلسطينية، اضطرت المنظمة لفترة الى أن تسعى لادخال الثورة الايرانية طرفاً ايجابياً الى جانبها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حماية لها من الضغوط العربية وتدعيماً لها في مختلف المجالات. وفي نهاية السبعينات وبنشوب الحرب الايرانية ـ العراقية تفرق أعضاء النظام العربي ما بين مؤيد للعراق ومناصر لايران، وأعلنت سوريا وليبيا واليمن الديمقراطية، تأييدها الصريح لايران، ووقعت سوريا في عام ١٩٨٢ معاهدة مع ايران لمدة عشر سنوات وقامت باغلاق الحدود مع العراق.

في الوقت نفسه بذلت جهود لجذب تركيا الى الطريق ذاته، وبذلك يزداد دور طرفين هامشيين في تفاعلات النظام العربي. وقد يكون ذلك لمصلحة أحد أعضاء النظام، ولكن ليس بالضرورة لصالح النظام ككل، بخاصة إذا راعينا أنه سواء أكانت ايران في ظل الشاه أم في ظل الثورة فإنها لم تعدم أعضاء في النظام العربي تحاول جذبهم داخل شبكة التفاعلات العربية، الأمر الذي يساعد التطور التدريجي لكي تصبح ايران عضواً نشطاً في نظام التحالفات العربية، وهو ما أمكن تفاديه في مراحل المد القومي، وقد يصعب منعه في اطار الانحسار القومي والهجمة المعادية للفكرة العربية.

ومع تطور العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية تكتمل الحلقة التي سميناها باعادة رسم حدود النظام، دول لم تستقر عروبتها تصبح أعضاء في جامعة الدول العربية، والدول الهامشية التي يجمعها أنها غير عربية يزداد دورها في النظام العربي، وتنتقل تدريجياً من موقع الهامش الى مواقع أكثر فاعلية ونشاطاً.

---

(١١) تصريح الشاه إلى: السياسة (الكويت)، ١٩٧٤/١٢/٢٨، والاسبوع العربي (بيروت)، ١٩٧٤/١٢/٩.

٢ ـ اعادة ترتيب توازنات القوى في داخل النظام العربي

في دراسة عن مستقبل المنطقة صدرت عام ١٩٧٦، وصل باحثان أحدهما عربي والآخر أمريكي الى أنه في الثمانينات لن يكون الصراع العربي ـ الاسرائيلي محور السياسات الاقليمية، وسوف تحتل مكان الصدارة قضية كيفية استخدام الثروات العربية في التنمية والعلاقات بين الأقطار العربية الغنية وتلك الفقيرة[١٢]، وان الفارق المتزايد بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة سوف يطرح تأثيراته على شكل النظام العربي وأنماط التفاعلات فيه. والأمر الذي لا شك فيه أن هذا التمييز قد أصبح حقيقة واقعة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية[١٣]. ويبقى أن نتناول بالتحليل بعض الآثار السياسية المتعلقة بالنظام العربي التي تترتب على هذه الحقيقة[١٤].

النتيجة الأولى التي تترتب على هذا التطور هي اعادة ترتيب توازنات القوى في المنطقة وبالذات في العلاقة بين مصر والسعودية، وما يترتب على ذلك من آثار متعددة على النظام العربي، والتطور التاريخي العام الذي حدث في العقد الذي تلا عام ١٩٦٧ هو اعادة تحديد الأدوار التي يقوم بها كل من البلدين في النظام العربي. فمن ناحية بدأ الدور القيادي التاريخي لمصر في الاهتزاز، وذلك نتيجة لعدة عوامل مثل الهزيمة العسكرية، والتركيز على تحرير الأرض المحتلة، والأزمة الاقتصادية الطاحنة، وازدياد الاعتماد على مصادر خليجية للتمويل، ووفاة الرئيس عبدالناصر[١٥]. ومن ناحية أخرى، بدأت الظروف تدفع السعودية للقيام بدور قيادي أكبر في المنطقة يتناسب مع القدرات المالية المتعاظمة التي توافرت لها نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وهكذا شهد النظام العربي عملية مزدوجة: اهتزاز الدور المصري، وصعود وتأكيد للدور السعودي حتى سمى أحد كبار الكتّاب السياسيين العرب فترة السبعينات بالحقبة السعودية في التاريخ العربي

---

(١٢) John Waterbury and Ragaei El-Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well-Being,* introduction by Catherine Gwin (New York: McGraw-Hill, 1978), pp. 1-2.

(١٣) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، ١٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، ونعيم الشربيني، «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٣٥ ـ ٩٥.

(١٤) حول الآثار المختلفة الاقليمية والدولية للنفط العربي انظر:

Hans Maull, *Oil and Influences: The Oil Weapon Examined,* Adelphi papers, 117 (London: International Institute for Strategic Studies, 1975); Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications* (New York: Praeger, 1976); J [acob] Hurewitz, ed., *Oil, The Arab Israeli Dispute and the Industrial World: Horizons of Crisis* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1976); J [ordan] J. Paust and A [lbert] P. Blaustein, eds., *The Arab Oil Weapon: A Threat to International Peace* (New York: Oceana Publications, 1977), and

سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(١٥) Fouad Ajami, «The Struggle for Egypt's Soul,» *Foreign Policy,* no. 35 (Summer 1979), pp. 3-30.

المعاصر[١٦]. وبدأت السعودية في لعب دور أكثر وضوحاً على مستوى النظام، واتضح ذلك في دورها في الخلاف المصري ـ السوري بعد توقيع اتفاقية فك الارتباط الثاني، وفي الحرب اللبنانية، وفي اثارة موضوع أمن البحر الأحمر، وفي الأزمة بين دولتي اليمن عام ١٩٧٨، وفي الأزمة بين الاردن وسوريا عام ١٩٨٠، وفي أزمة الصواريخ السورية في لبنان عام ١٩٨١.

ان هذا التطور لا يعني فقط تغير الطرف الذي يقوم بدور الدولة القائدة في النظام، فمثل هذا التغير يمكن استيعابه دون قدر كبير من عدم الاستقرار، ولكن الاشكالية في النظام العربي والآثار التي تترتب على هذا التطور تتضح في كون مصر، على الرغم من وضعها الاقتصادي واعتمادها على الخارج، ما زالت أكبر قوة عسكرية عربية وما زالت تمتلك أكثر قطاعات النخبة العربية من حيث الأعداد والمران والخبرات. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من النفوذ الاقتصادي والمالي الكبير للسعودية، فإن هناك قدراً من التساؤل حول مدى قدرتها على القيام بدور الدولة القائدة. وبعبارة أخرى، الى أي مدى تمتلك السعودية المقومات الموضوعية لقوة الدولة التي تمكنها من القيام بدور الدولة القائدة؟[١٧]

ان قوة دولة ما لا تكمن في حجم السيولة النقدية التي تمتلكها وحسب، ولكنها تتحدد بعديد من العوامل المادية وغير المادية، مثل عدد السكان والتعليم والقاعدة الصناعية والتكنولوجية، والقدرة العسكرية، واستقرار نظام الحكم، علاوة على الرغبة في القيام بالدور، ووجود الموارد الدبلوماسية والسياسية التي تمكن من القيام به. وهكذا فإن النظام العربي قد بدأ يشهد نوعاً من «عدم التناسق في المكانة» Status inconsistency، فالدولة المؤهلة موضوعياً للعب دور القيادة لا تستطيع أو لا ترغب القيام به، بينما قد تقوم بذلك دول أخرى لا تتوافر لها كل مقومات القوة التي تمكنها من تحمل أعبائه.

لقد أدى تقلص دور مصر، دون وجود طرف آخر مؤهل ومستعد للعب ذلك الدور، إلى ايجاد حالة من عدم الاستقرار والتناقض بين عدد من وحدات النظام لشغل هذا الدور وإلى الاتجاه نحو نوع من التعددية أو المشاركة دون وجود قيادة واضحة في النظام.

إن النظام العربي يشهد عدداً من المفارقات. مفارقة بين وجود مصر الثقافي والبشري وتقلص نفوذها السياسي. ففي السبعينات خرج أكبر عدد من المصريين في التاريخ الحديث إلى الأقطار العربية من جميع المهن والتخصصات. وهكذا ففي الوقت الذي تزايد فيه الوجود المصري التعليمي والفني والثقافي في عديد من الأقطار العربية، وبالذات في النفطية منها (في عام ١٩٧٤ مثل المصريون ١٣,٣ بالمائة من موظفي الدولة في الامارات العربية المتحدة، ممثلين بذلك أكبر

---

(١٦) الوطن (الكويت)، ٢٠ ـ ٢١، و٢٣/٥/١٩٧٧.

(١٧) John B. Kelly. «Saudi Arabia and the Gulf States,» in: A [Braham] L. Udovitch, ed., *The Middle East, Oil, Conflict and Hope*, Critical choices for Americans, 10 (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976), pp. 427-462, David Long, *Saudi Arabia* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976), and Donald A. Wells, *Saudi Arabian Development Strategy*, National Energy Study, 12 (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976).

نسبة بعد أبناء الدولة نفسها، ٤٥,٩ بالمائة، وفي عام ١٩٧٥ كان المصريون ثاني أكبر مجموعة غير كويتية بعد الفلسطينيين بنسبة ١٧,٩ بالمائة من كل الأجانب العاملين في الكويت وفي عام ١٩٧٧ قدر عدد المصريين في قطر بعدد ١٤٨٠٩ مصريين، أي بنسبة ٢٥ بالمائة من مجمل القوة العاملة. وفي تقدير لوزارة القوى العاملة المصرية فإنه يوجد ما يزيد على مليون ونصف المليون مصري يعملون في البلاد العربية»[١٨].

وهناك مفارقة ثانية بين الأدوار والامكانات، وهو ما سميناه عدم التناسق في المكانة. فهناك من يقدر ولكنه لا يرغب أو لا تسمح له الظروف السائدة بذلك، وهناك من لا يقدر ولكنه يمارس أدواراً قيادية في ظل الظروف المتغيرة التي يمر بها النظام. وتوجد مفارقة ثالثة بين الثروة وحماية الثروة. فكثير من الأقطار الخليجية التي حظيت بثروات كبيرة من جراء النفط لا تمتلك من القوة العسكرية ما يمكنها من الدفاع عنها. والمحصلة النهائية لعدم التناسق في المكانة كما برزت خلال النصف الأول من الثمانينات تمثلت في تدهور القرار السياسي العربي اعداداً ومضموناً وتنفيذاً.

وينبغي ربط هذا التحليل باهتمام الدول الكبرى بالنفط وسعي الاستراتيجية الغربية الى ضمان استمرار ضخ النفط وبأسعار رخيصة. وقد أدى ذلك الى تغلغل مكثف اقتصادي وسياسي مكثف للبلاد العربية في أقطار الخليج العربي من خلال علاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية، وطرح لقضايا الخليج بمعزل عن بقية أجزاء النظام العربي وتشجيع نزعة خليجية تنظر الى مشاكل أمن وتنمية الخليج العربي وكأنها قضية مستقلة عن النظام العربي ككل.

ثانياً: التغيرات القيمية

نقصد بذلك التغيرات التي طرأت على القيم السائدة في النظام العربي، والتي مثلت المناخ الثقافي والسياسي الذي تبلورت في اطاره السياسات المختلفة في الخمسينات وفي الستينات. وأبرز هذه التغيرات هو التحول في النظرة الى اسرائيل، والقبول من حيث المبدأ بالاعتراف بها. وتمثلت بداية هذا التحول في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ينص على الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها لكل الدول، والذي قبلته غالبية البلدان العربية. وقد تضمنت اجابة الحكومة المصرية عن أسئلة السفير غونار يارنغ ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة في ٥ آذار / مارس ١٩٦٩ موافقة مصر على التعهد باحترام السيادة والتكامل الاقليمي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة، بعد أن تنهي اسرائيل احتلالها وتسحب قواتها من جميع المناطق التي احتلتها بعد عام ١٩٦٧. كما قبلت مصر حق كل دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وذلك بعد الانسحاب. ولقد قدم الاردن أجوبة مماثلة على ذلك.

---

(١٨) الاهرام (القاهرة)، ١٨/٩/١٩٧٨.

وخلال أعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ بلور الرئيس المصري أنور السادات آراءه في ضرورة قيام دولة فلسطينية الى جوار اسرائيل في الضفة الغربية وغزة، وأن هذه الدولة يمكن أن ترتبط بعلاقة مع الاردن، في شكل اتحاد كونفدرالي، حسبما يتفق الطرفان. كما قبلت منظمة التحرير خلال هذه الفترة مفهوم السلطة الوطنية على أي منطقة محررة من فلسطين.

وهكذا فمع الابقاء على شعار تحرير فلسطين كاملة، قبلت المنظمة بإقامة حكومة في جزء من أرض فلسطين، وكان ذلك بداية لقبول مبدأ التقسيم من الناحية الواقعية، والذي تمثل في العديد من التصريحات والبيانات الفلسطينية. ففي آذار / مارس ١٩٧٥ صرح سعيد حمامي ممثل المنظمة في لندن وقتئذٍ بأنه لو تضمنت خطة التسوية الشاملة اقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي تجلو عنها اسرائيل، فإن المنظمة سوف تلجأ الى الوسائل السلمية في تحقيق هدفها النهائي، وفي تموز / يوليو من العام نفسه صرح شفيق الحوت المتحدث باسم المنظمة في بيروت بأنه «لا يمكن تصور اقامة دولة ديموقراطية في فلسطين دون وجود جماعة يهودية ضاغطة داخل اسرائيل تتبنى هذه الفكرة وتكافح من أجلها مع منظمة التحرير الفلسطينية.. لا يمكننا أن ننكر حقيقة أننا لا بد أن نمر بمرحلة تقوم فيها دولتان.. دولة اسرائيل ودولة فلسطين تعيشان معاً وتحلان تناقضاتها السلمية.. ومن خلال الجهود السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية المستمرة في كلا الدولتين سينتج عن ذلك نوع من الوحدة واقامة دولة ديمقراطية فلسطينية». كما صرح فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير في كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه بأن موقف المنظمة تجاه اسرائيل قد يتغير عندما تصبح للمنظمة السيادة على الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واستمر الاتجاه ذاته خلال عام ١٩٧٦. ففي خطاب قدومي في الأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عبر عن تأييده لتقرير لجنة الأمم المتحدة الذي دعا الى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة واقامة دولة فلسطينية بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية. ولوحظ أنه لم يرد في خطابه اقامة دولة ديمقراطية علمانية في كل فلسطين. وفي تصريح له في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ذكر: «نحن نقبل اقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وعندما سئل عن استعداد المنظمة للاعتراف باسرائيل قال إنه آخر ورقة في يد الفلسطينيين، وأن على اسرائيل أن تعترف بالفلسطينيين وأنه قبل كل شيء «يجب أن تكون لنا دولة، وقبل ذلك لسنا على استعداد لبحث مسألة الاعتراف». وفي الشهر نفسه صرح عصام صرطاوي عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وأحد ممثلي المنظمة، أمام مجلس الشؤون الخارجية في نيويورك بأن هناك تحولاً مهماً في موقف المنظمة من الرفض المطلق لاسرائيل والدعوة الى الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، وإلى ادراك امكانية تعايش دولتين اسرائيلية وفلسطينية. كما أشار الى أن المنظمة لا يمكنها الاعتراف باسرائيل الآن، لأن هذه هي آخر ورقة في يدها، ولا يمكن أن تتخلى عنها إلا بعد تحقيق السلام.

وفي الاعلان السياسي الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته في آذار / مارس ١٩٧٧ تضمن البند الحادي عشر «يقرر المجلس الوطني الفلسطيني مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني». وهنا يلاحظ أن تعبير السلطة الوطنية الأكثر غموضاً قد تم استبداله بتعبير «الدولة الوطنية المستقلة»

وأن الاشارة الى «فوق ترابه الوطني» لا تتضمن بالضرورة كل أرض فلسطين بل يمكن أن تقوم الدولة على جزء من هذه الأرض. كما فتح الاعلان باب الحوار مع بعض القوى الاسرائيلية فنص البند الرابع عشر على ما يلي: «يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية في داخل الوطن المحتل وخارجه، والتي تناضل ضد الصهيونية»[١٩].

وبالرغم من التنازلات التي قدمها مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس في ١٩٨٢، اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في شباط / فبراير ١٩٨٣ قرار فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للبلدان العربية وأكد أن فهمه لهذا القرار لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني. ومع ذلك وفي ١١ شباط / فبراير ١٩٨٥ وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقاً مع الاردن[٢٠] يستند في ديباجته إلى التزام الطرفين بروح وليس بنص قرار قمة فاس، ويحدد أول مبادىء الاتفاق «بالأرض مقابل السلام» دون ذكر أي أرض مكتفياً بالإشارة إلى تعبيرات غامضة لقرارات الأمم المتحدة، كما أنه لم يرد في الاتفاق أية إشارة إلى القدس. وفي تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية بعد تدمير مكاتبها في تونس وبعد الصورة الدولية السيئة التي ظهرت فيها خلال وأعقاب اختطاف سفينة ايطالية الى الخضوع لمطالب الحكومة المصرية، فأصدرت إعلاناً من القاهرة شجبت فيه وأدانت جميع العمليات الخارجية، وتعترف فيه بأن تلك العمليات الخارجية تسيء إلى قضية شعب فلسطين وتشوه كفاحه المشروع. وإذا كان الاعلان في حد ذاته لا يحمل الجديد لأن المنظمة استنكرت في السابق العديد من العمليات الخارجية. إلا أن توقيت هذا الاعلان وتفسير الحكومة المصرية له جعل المنظمة تبدو بمظهر المتهم والمجبر على تقديم تنازل جديد من أجل إقناع الولايات المتحدة بالتفاوض معها، أو قبولها طرفاً في تسوية تأمل مصر في إقناع الولايات المتحدة بتحقيقها.

أما على المستوى العربي فإن التدهور القيمي الذي بدأ بموافقة بعض أطراف النظام على القرار ٢٤٢ في عام ١٩٦٧، ثم بحلقات فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ثم باتفاقيات كامب ديفيد، فقد تواصل بعد قمة بغداد. ففي عام ١٩٨١ أعلن الملك فهد عن مشروعه للسلام المتكون من ثمانية مبادىء هي:

(١) انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

(٢) إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧.
(٣) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
(٤) تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة.

---

(١٩) علي الدين هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨).

(٢٠) Naseer Aruri, «The PLO and the Jordanian Option,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4. (October 1985), pp. 896-906.

(٥) خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

(٦) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

(٧) تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

(٨) قيام الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تحقيق تلك المبادىء.

وقد لوحظ على هذه المبادرة السعودية أنها أغفلت تماماً ذكر منظمة التحرير الفلسطينية في البند الرابع، وأنها تؤكد حق دول المنطقة في العيش بسلام وهو التعبير المتعارف عليه في الأمم المتحدة كتعبير يحمل معنى الاعتراف بدولة اسرائيل.

ولوحظ أيضاً أنها لا تؤكد على ضرورة ضمان الأمم المتحدة لهذه المبادىء إذ تنص على احتمال أن تحل محل الأمم المتحدة بعض الدول الأعضاء فيها. مما يمكن أن يكون هدفه استبعاد الاتحاد السوفياتي.

ولذلك فشل مؤتمر قمة فاس الأول بسبب معارضة سوريا والمنظمة لعدد من المبادىء التي وردت في المشروع السعودي. وبعد عام كامل من الضغوط الدولية والعربية وغزو اسرائيل للبنان وتحطيم قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، واسقاط أكثر من مائة طائرة سورية فوق لبنان، والاعلان عن مبادرة أمريكية جديدة عقدت قمة فاس الثانية وأقرت المشروع السعودي بعد ادخال تعديلات على الفقرات الرابعة والسابعة والثامنة فصارت كما يلي:

(٤) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

(٧) يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

(٨) يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

وبالرغم من التعديلات التي أدخلت على المبادرة السعودية، فقد تضمنت المبادرة بشكلها المعدل أول قرار يصدر عن مؤتمر قمة عربي يحمل تنازلات خطيرة ضد عقيدة النظام.

ولا يمكن اغفال الحملة الاعلامية والسياسية التي تتعمد التركيز على تضخيم هزيمة ١٩٦٧ وتكريسها أو غرسها في نفوس الجيل العربي الجديد. فعلى العكس من كل تجارب الأمم الأخرى التي دخلت حروباً وهزمت فيها، فإن الاعلام العربي، الذي تهيمن عليه مصالح واسعة معادية للقومية العربية، يتعمد ربط الهزيمة العسكرية بمرحلة المد القومي. وبالرغم من انكشاف حقائق دامغة تؤكد اشتراك الولايات المتحدة في الاعداد للحرب ضد البلدان العربية وتقديمها الغطاء الجوي اللازم لاسرائيل[٢١]، وهو ما ينصف القادة العرب الذين اتهموا الولايات المتحدة آنذاك

---

(٢١) Stephen Green, *Taking Sides, America's Secret Relations With a Militant Israel: 1948-1967* (London: Faber and Faber, 1984), pp.198-211.

ويؤكد أن المعركة لم تكن بين اسرائيل وحدها والعرب، فإن أجهزة الاعلام العربي تغافلت كلية عن نشر هذه الحقائق[٢٢]، بل واصلت غرس مفهوم وعقدة الهزيمة في نفوس الرأي العام العربي.

وفي هذا السياق نتناول بالتحليل التحديات الاربعة التي يواجهها النظام العربي في منتصف الثمانينات، والتي سوف تؤثر على مساره في العقد القادم من الزمان، والتي تتمثل في الاتجاه الى الواقعية السياسية المفرطة، وتعمق الطائفية، والمرحلة الجديدة من المواجهة العربية الاسرائيلية، وازدياد بؤر التوتر والاستنزاف وما يزيد من خطورة تداخلها وتشابكها وتزامنها.

١ ـ التحدي الأول: الاتجاه الى الواقعية المفرطة[٢٣]

من أهم العوامل التي تؤثر في اقتناع الشعوب والنظم العربية بشرعية النظام العربي قوة وعيهم بالركيزة الفكرية التي قام عليها النظام. فتماسك النظام وقبولهم التفاعل داخل اطاره يعكس أولاً ايمانهم بفكرته ومتطلبات هذه الفكرة. وبالعكس فإذا ما ضعف الاقتناع بالركيزة الفكرية وتشتت الايمان بفكرة النظام وحلت عقائد أخرى محل الفكرة القومية، تراخى التماسك والتضامن الداخلي. ولقد بدت في حقبة السبعينات عدة ظواهر تشير الى اتجاه عام نحو تفضيل «الواقعية السياسية المفرطة». ونعتقد أن سريان هذا الاتجاه مؤخراً يرجع الى عدة عوامل رئيسية منها:

أ ـ الانقسام الايديولوجي في أعوام الستينات، إذ كان الاتجاه الى ايلاء المذاهب الاجتماعية أولوية على الفكرة القومية سبباً رئيسياً في اضعاف مركز هذه الفكرة ومكانتها في السياسة العربية، وجعل المنطقة أكثر انفتاحاً لتدخلات فكرية أجنبية، مساندة لاطراف الصراع الايديولوجي الجديد. وبينما أمكن للفكرة القومية ان تشكل حاجزاً ورادعاً ضد التدخلات السياسية والفكرية، حين كانت هي نفسها مستهدفة من هذه التدخلات لفترة، اصبحت الأفكار الاجتماعية المتصارعة قوى جذب ودعوة لتدخلات خارجية متنافرة صارت تملأ الساحة العربية، ولم يقف ضدها رادع أو حاجز.

لقد أخطأت بعض القوى القومية العربية حين فوجئت بضربة القضاء على الوحدة المصرية ـ السورية واضطرت الى تغيير أولوياتها القومية بأن ركزت في مرحلة مهمة على دخول معركة اجتماعية وتأجيل المواجهة القومية، ويكمن الخطأ في أنه كان يمكن مواصلة العمل القومي الثوري ومن خلاله يمكن تطوير مفاهيمه الاجتماعية، ولكن التصور الذي ساد وقتئذٍ عند بعض القيادات

---

(٢٢) نشرت عدة صحف ومجلات عربية ترجمة للكتاب المذكور في المصدر نفسه بعد حذف الجزء المتعلق بالمشاركة الامريكية في العدوان. ومن هذه الصحف الأهرام القاهرية.

(٢٣) Ijas Gilani, «Pragmatic Arabism: The Logic of Contemporary Inter-Arab Relations,» (Ph.D Dissertation, MIT, Department of Political Science, 1978); Nadav Safran, «Arab Politics, Peace and War,» *Orbis*, vol. 18, no. 2 (Summer 1974), pp. 372-401, and Indarjit Rikhye and John Volkmar, *The Middle East and the New Realism* (New York: International Peace Academy, 1975).

القومية هو أن «الرجعية» العربية هي العدو الأول، ولم تكن كذلك، بل كان العدو الأول هو القوى الخارجية التي يهمها أساساً ضرب القومية العربية وليس ضرب الانجازات الاجتماعية أو «التقدمية». وقد ترتب على هذا الخطأ نتائج كبيرة، إذ تبعثرت قواعد التنظيمات القومية، وارتبك الشعب العربي بسبب الاختلافات في اجتهادات القيادات القومية، وفضلت بعض الأحزاب القومية طريق العمل القطري على العمل القومي وبذلك وضعت أول بذرة من بذور التناقض داخل القومية العربية. فالقومية العربية ليست مذهباً يطبق في دولة لتحتذيه بقية الدول؛ ان ساحته هي الساحة العربية على اتساعها. فإذا ما تقوقع داخل نظام حكم في دولة، أصبح عقيدة ثانية أي اصبح شعاراً بغير قواعد جماهيرية على امتداد الوطن العربي. إن تقوقع القومية وانحصارها داخل نظم حكم قطرية اساء الى التيار القومي وكان عاملاً أساسياً من عوامل انتكاساته. فالمثقف القومي الذي كان يشعر انه ينفعل مع انفعالات الشعب العربي في كل مكان، صار مقيداً باغلال اعتبارات قطرية. والشعب العربي الذي كان ينفعل للعمل القومي اصبح مضطراً للتفرقة بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية، فالمصلحة القطرية رغم انها لا تتعارض بالضرورة مع المصالح القومية، إلا انها بحكم ارتباطها بدولة تصبح معرضة لأساليب عمل لا يغفرها الفكر العربي القومي أو لا يفهمها. لقد تعود الشعب العربي أن يسمع بأن آماله وأهدافه وحقوقه قابلة للتحقيق، وان يعرف أنها معلنة وواضحة وصريحة، وهو الأمر الذي لا يمكن لنظم قطرية ـ مهما بلغ عمق التزامها القومي ـ ان تفعله وان فعلته يظل الشك قائماً لدى الرأي العام العربي في قدرتها كقيادة قطرية محاصرة بأعراف دولية أن تحققه.

وإذا حوصر الفكر القومي داخل اطار نظام قطري فإنه بطبيعة السياسة الداخلية لابد من أن يصطدم بفكر آخر، سواء أكان هذا الفكر سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً. بذلك تكون هذه الأنظمة «القومية» قد ظلمت الفكر القومي الذي تؤمن به، لأنه يكون مضطراً لأن يدخل معارك على غير أرضه. فالأرض القومية هي الساحة العربية. حقاً ان الارض القطرية جزء من أرض القومية، ولكنها ليست الارض المناسبة لكي ينشب عليها صراع الفكر القومي مع الفكر السياسي الداخلي واتجاهات الامزجة العامة لسكان القطر ومشكلاتهم اليومية الحيوية، وصراعات السلطة داخل الصفوة الحاكمة أو بينها وبين الصفوة الساعية الى الحكم. في هذه الظروف فإن المثقف القومي، أو السياسي القومي، أو الاقتصادي القومي، يجد نفسه إما مشتتاً وإما مطارداً. والخاسر الوحيد هو الفكر القومي في هذا القطر.

كذلك فإنه إذا تعددت النظم القطرية «القومية»، وبخاصة إذا تجاورت، فإنه من الطبيعي ان تسود مبادىء العلاقات الدولية على الالتزام القطري «القومي»، فما يحدث بين الدول من تفاعل ـ سواء بالتعاون أم الصراع ـ تدفع اليه ظروف التجاور والمصالح المشتركة أو المتنافرة، ولدينا امثلة في تاريخنا المعاصر على دول اختلفت بل وتحاربت رغم توحد ايديولوجيتها وتوجهها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويزداد الأمر فداحة اذا تعرضت العقيدة لخلط متعمد او غير متعمد بين الاهداف والوسائل، وهنا تلعب «القطرية» الدور الحاسم في تحديد سياسة الدولة، فالدولة تحدد أهدافها الخارجية، ثم تبحث في عقائدها المعلنة عما يبرز هذه الأهداف والأساليب الكفيلة

بتحقيقها. فإذا فسرت كل دولة عقيدتها القومية بما يناسب مصالحها القطرية لم تعد هناك عقيدة قومية واحـدة، وأصبحت القومية اداة لتحقيق شيء آخر. ان هذا الاستخدام للقومية، ومظهر الصراع الناشب بين عدة نظم قطرية «قومية» أساء أبلغ اساءة الى الفكر القومي وساهم بشكل مباشر في انتكاسة الحركة القومية العربية.

ب ـ السيـولـة الدوليـة، بدأت مرحلة السيولة الدولية حين ادرك طرفا القمة السوفياتية ـ الأمريكية خطورة سباقات الحرب الباردة، وقررا أن يسلكا طريق الوفاق. وتوافقت مع هذه البداية تغيرات مهمة أخرى في العالم، إذ كان النظام الدولي كله يهتز بفعل هزائم الولايات المتحدة في فيتنام، وتصاعد مشكلاتها الداخلية، وبزوغ أوروبا الغربية واليابان كقوة اقتصادية منافسة للقوة الاقتصادية الامريكية، وخروج الصين من عزلتها. ثم دخل النفط متغيراً أساسياً في التفاعلات الدولية، فضاعف من تعقيدات حالة السيولة الدولية. وقد أدت هذه الحالة الى انغماس كثير من زعماء العالم النامي في الارتجال في صنع وتنفيذ السياسات الخارجية، واتخذ بعضهم بالفعل اجراءات جذرية لتغيير أنـماط السياسات الخارجية وانماط التنمية[٢٤]، لأنهم تصوروا في احد الأوقات ان النظام الدولي القائم على أساس هيمنة القطبين الرئيسيين يتحول تدريجياً الى نظام اكثر تعدداً.

وفي وقت آخر تصور بعض هؤلاء الزعماء أن هناك اختلالاً في توازن السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لصالح الولايات المتحدة، وأنه لا بد من الاحتماء تحت المظلة الامريكية وتقديم القرابين من التراث القومي كسباً لعطف وثقة الولايات المتحدة، في الوقت نفسه كان المدقق في المفـاوضـات الامـريكية ـ السـوفياتية لنزع السلاح يعرف ان توازن السلاح يتجه الى طريق التعادل، أي على حساب الولايات المتحدة وليس لمصلحتها.

ولقد ضاعف عواقب هذه الاتجاهات الارتجالية في السياسة الخارجية عدد من الاعتبارات، ربما كان أهمها وصول قيادات عربية الى السلطة لم تقدر حجم وأهمية الدور الايديولوجي والفكري في عملية بناء الدول وتنمية المجتمعات، وفهمت أن تعثر التنمية وتعقد المشاكل الاقتصادية ما هما الا بعض مخلفات الجهود السياسية الأولى نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي.

من النـاحية التـاريخية بدأ هذا الاتجاه في الصعود منذ نهاية الستينات، ففي اطار العمل الامريكي المتواصل لضرب العمل القومي ومنع قيام مراكز قوية له، ومع استمرار الخلاف داخل التنـظيمات القـومية وبين قياداتها، وعقب معركة ١٩٦٧ والصدمة الكبرى التي اصابت القواعد الجـماهـيرية العـربية بشكـل عام، بدأ يتسرب مفهـوم العمل الواقعي في السياسة العربية. إن البراغماتية السياسية لا تتناقض بالضرورة مع الفكر القومي طالما ظلت داخل الاطار القومي. ولكن الـذي تسلل الى الفكر السياسي العربي خلال حقبة السبعينات كان من نوع الواقعية المفرطة، نشأت بفعل عوامل متعددة ومتشعبة، فضلاً عن انها تسربت في وقت ضعف للقومية، الأمر الذي

---

(٢٤) عن ضعف حركة عدم الانحياز وتبعثرها، انظر:
Robert A. Mortimer, *The Third World Coalition in International Politics* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1984), pp. 110-131.

جعلها بالفعل نقيضاً لها وعاملاً من أهم عوامل مضاعفة انتكاساتها. لقد استند انصار المذهب الواقعي المفرط الى أن الفكر القومي الحالم تسبب في هزيمة طاحنة وأزمات اقتصادية وخلافات عربية شديدة واستندوا الى أن الفكر القومي تسبب في خلق حالة عداء مع الولايات المتحدة، وهي الدولة الاقوى والاعظم، وأنها اضطرت تحت هجوم القوميين العرب الى مساندة اسرائيل ضد مصالحها وضد مصالح العرب. واستندوا الى ان الوحدة العربية هدف مستحيل التحقيق، والمصاعب دونه بالغة والاخطار مدمرة، وأن القوى الكبرى لن تسمح به.

إن خطر البراغماتية التي لا يحكمها فكر أو عقيدة، انها تصبح في النهاية مجموعة من القرارات المرتبطة باجراءات وقتية لترميم شقوق في نظم الحكم أو لارضاء دافعي المعونات الاقتصادية وبائعي السلاح أو لتجنب غضب من هو أقوى وأن محصلة هذه القرارات بعد عدد من السنوات لن يكون سوى ضياع في حقوق الامة وتنازلات بشأنها، وانه حتى لو افترضنا أن كل دولة عربية نجحت في الحصول على مكاسب او مصالح عاجلة لنفسها نتيجة اتباعها سياسة البراغماتية المفرطة، فإن مجموع هذه المكاسب القطرية لا يكون بالضرورة، مكسباً صافياً للوطن العربي. بل يكاد يكون من الممكن الجزم بأن خسارة الوطن العربي خسارة محققة، لأنه بحكم التعريف يتعين على من يسلك السلوك الواقعي المفرط ـ وهو السلوك العربي خلال الحقبة الاخيرة ـ ان يقدم المقابل للمكاسب العاجلة والمؤقتة التي يحصل عليها، وسواء قدمت الدولة العربية المقابل من أرضها وثروتها وكرامتها أم قدمته من أرصدة الوطن العربي ككل والتزاماتها تجاهه، ففي الحالتين يكون الخاسر هو الوطن العربي. وهذا هو ما حدث ويحدث الآن. ففي غياب ـ أو ضعف ـ التيار القومي استطاعت البراغماتية المفرطة أن تفرط في حقوق عربية لم يجز التفريط فيها سابقاً حين كان التيار القومي ضاغطاً على الحكومات العربية وفاعلاً أساسياً في العمل العربي الدولي والاقليمي.

والواقعية السياسية المفرطة أسلوب شديد الاغراء لأنها سريعة العطاء، على عكس العقيدة التي تشكل مجموعة من آمال الشعوب تسعى الحكومات لتحقيقها، وعلى غير الواقعية الملتزمة التي تعمل في اطار العقيدة الثانية. لقد أدى انفراط عقد التيار القومي الى تسهيل استدراج المنطقة العربية الى اعتناق نهج الواقعية المفرطة، إذ لم يعد السياسيون ـ حتى العقائديين منهم ـ يجدون المظلة القومية التي كانت تساعدهم على السير بحذر في برامج التنمية على أسس قومية كان الأمل القومي حافزاً للجماهير على الصبر في مواجهة حياتها اليومية، بل كان سداً منيعاً تولى حمايتها من اليأس والسقوط بعد الهزائم والنكبات. ومن ناحية أخرى، فإن العمل الواقعي المفرط يخلق مفاهيم جديدة تبدو لفظية، ولكن في حقيقتها تساهم في تشكيل الاطر السياسية والفكرية للشعوب. فالدفاع عن كل الحق صار تطرفاً وتشدداً، والتنازل عن معظم الحق صار اعتدالاً وواقعية وتحضراً. والواقعية الملتزمة بالقومية اصبحت جبناً وتهاوناً أو ترددأ وتقاعساً. والدعوة الى تنمية عربية شاملة انما هي دعوة لسرقة ثروات الاغنياء، والمناداة بتوحيد الجبهات العسكرية تدخّل في الشؤون الداخلية لدول مستقلة. كما انبثقت تعبيرات تناقض الفكر العربي السليم، أصبح لدينا دول للمساندة ودول للمواجهة، أي انه في الوطن العربي الواحد الذي يهدده خطر واحد اصبح يوجد شعبان، شعب يقاتل، وشعب ينفق على القتال. وارضاء لفلاسفة الواقعية تحول العمل العربي

برمته الى مجموعة غير متناسقة من أعمال ثنائية بعيداً ما أمكن عن مظلة النظام العربي، أو التخطيط العربي الاشمل، سواء أكانت هذه الاعمال على صعيد عربي أم على صعيد العلاقات العربية الدولية.

والدليل على أن النظم التي تنهج نهجاً واقعياً لم تسلم من الخطر أو التهديد ما تعرضت له تونس من عدوان اسرائيلي بعلم مسبق من الولايات المتحدة الامريكية. والتفسير الوحيد لقيام أمريكا بهذا العمل ضد تونس هي معرفتها الاكيدة أن الواقعية ـ المفرطة أحياناً ـ التي يؤمن بها النظام التونسي ستجعله يتغاضى عن هذا العدوان ويتفادى اثارته على الصعيد القومي أو اثارة الوجدان الوطني التونسي ازاءه، أو الاضرار بمصالح أمريكا في تونس وشمال افريقيا، النتيجة أنه من خلال هذه الواقعية تكون اسرائيل والولايات المتحدة قد حققتا اهدافهما وفي الوقت نفسه لم تتعرضا لأي رد فعل ضار بمصالحهما أو سياساتهما. وبذلك تكون البراغماتية المفرطة دافعاً إلى مزيد من الانقضاض على حقوق العرب أقطاراً وأمة.

ج ـ تضخمات الثروة والفقر، كان من أهم سمات النظام العربي في مراحله الأولى واقع التقارب في المستويات الاقتصادية لأعضاء النظام وكان الفارق الثقافي أبرز الفوارق. وقد أمكن الى حد كبير بفضل حسن توزيع الموارد داخل النظام نقل الثقافة من أماكن ازدهارها الى حيث كانت مطلوبة، بينما كان المستوى الاقتصادي العام لبلدان النظام متقارباً. وكانت الفكرة القومية تحمل في طياتها الأمل والحافز من أجل مستقبل أفضل، وانهاء التبعية الاقتصادية العربية من الاحتكارات، وتعبئة الطاقات من أجل تحقيق الاهداف القومية الكبرى، سياسية أو اقتصادية أو ثقافية. والجدير بالذكر أن المد القومي قد حقق انجازات في هذا المجال لا يمكن التقليل من شأنها. فقد تمكنت اطراف متعددة في النظام العربي من السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية أو على قطاعات كبيرة فيها، ونجحت في التكتل لحماية مصالحها في مواجهة الاحتكارات الكبرى والقوى الصناعية المستهلكة لهذه الموارد.

ومع ذلك صادفت استعادة السيطرة على الموارد والثروات العربية تجاهلاً للطاقة التي يعود لها الفضل في هذا الانجاز. إذ انغمست اطراف الثروة في الانبهار بضخامتها وانكفأت أطراف الفقر على مشكلاتها التي ضاعفها الاتساع المطرد والهوة التي تفصل بين حجم الثروة المفاجئة وحجم الفقر. واتسع التباعد حين خصصت الاقطار النفطية نصيباً كبيراً من طاقاتها لتفاعلاتها «النوعية»، سواء فيما بينها أم بينها وبين دوائر الاستهلاك والاستثمار في العالم الصناعي. إذ جاء هذا النصيب من وقت وجهود حكام هذه الأقطار، على حساب الاهتمام بتنمية الفكرة القومية، بينما كان من الممكن تحقيق تدعيم متبادل بين الدائرتين «النوعية» و«القومية». من ناحية أخرى لجأت حكومات اطراف الفقر الى التنازل عن المقومات القومية وكثير من المقومات الفكرية الأخرى في سبيل طمأنة أصحاب الثروة وأملاً في الحصول على بعض منافع من هذه الثروة. وخطورة النتائج القومية السياسية التي ترتبت على الثروة هي تزامنها مع بروز تيار الواقعية السياسية المفرطة، وليس صحيحاً أن النفط بمفرده هو سبب الانتكاسة القومية. وأنه إذا كان النفط مسؤولاً، فمسؤوليته انه لم يوقف الانكسار القومي بل شجعه. فالنفط كأي أداة أو مادة لا ميول لها ولا عقائد، وانما يتلون بلون

البيئة التي تحيط به. لقد كان النفط العربي هدفاً من أهداف القومية العربية، أرادته ملكاً لأصحابه، وأرادت ريعه لخير الأمة، وعملت لكي يكون سلاحاً يحمي اصحابه ويحمي الشعوب التي كان مقدراً لها أن تقاتل مرة ومرات. وبالفعل لم يبرز النفط طاقة ومالاً وسلاحاً الا في ظل معركة قومية، لولاها لما برز بمثل ما برز به من قوة وفاعلية. ولو كان التيار القومي على شدته لما استطاع النفط إلا أن يحقق ايجابيات، ولما كان يمكن أن تصل سلبياته على الصعيد القومي الى هذه الدرجة.

ولذلك كان من المنطقي أن تقوم كل القوى المعادية للقومية العربية باستغلال الانتكاسة القومية واستخدام النفط للاجهاز على هذه العقيدة، ثم الاستعداد لاستخدامه مرة أخرى لضرب اصحابه وتهديد نظمهم السياسية. لقد نجح النفط في أن يضم النظام العربي الى نظام نوعي متخصص في شؤون النفط والمال، وأصبح سعر البرميل وضخامة الفائض وحجم الاستثمارات العربية في الخارج وقصص وسطاء السلاح والصفقات قضايا تشغل بال السياسيين العرب، وكلها قضايا اجرائية واقعية تفرض نفسها كل يوم وكل ساعة، ولا يوجد اطار ينسق بينها أو يدافع عنها أو يوحد مصيرها. اطار كان يمكن للنفط أن يتبناه أو ينتشله من نكسته وفاء للعمل القومي الذي تبنى مشكلة النفط وساعد على تنشئة بلدانه وحصولها على الاستقلال.

وليس أدل على ما يعاني منه النفط الآن بسبب تخليه عن ردائه القومي من انهيار أسعاره والصعوبات التي تواجهها العربية السعودية وغيرها من دول الخليج في تسويق منتجاتها البتروكيماوية، كما أنه ليس أدل على ما تعاني منه القضايا القومية الآن بسبب تخلي النفط عنها وتبنيه نظرية فصل الاقتصاد عن السياسة العربية من الضربات المهينة التي تكيلها الولايات المتحدة بالذات ودول غربية أخرى للأقطار العربية ولقضاياها دونما خوف من رد فعل نفطي. ويتضح من اجتماع أو تعاقب عدد من الأحداث في الفترة الأخيرة أن النفط العربي قد فقد في هذه المرحلة نفوذه الدولي، وهي الظاهرة التي بدأت تتبلور منذ مدة وبرزت مؤخراً في أسلوب معاملة الزعماء العرب الذين تعمدت الولايات المتحدة أن تكثر من دعوتهم لزيارتها في أوقات متقاربة ووسط تجاهل اعلامي وسياسي ملفت للنظر.

د ـ **تعقد مشكلة المواجهة العسكرية مع اسرائيل**، على الرغم من الأهمية الكبرى لتأثير هذا العنصر على تدعيم التيار الواقعي المفرط الذي ساد السياسة العربية في السبعينات، إلا أنه في الحقيقة ليس جديداً على ساحة النظام العربي. وأهميته الكبرى في هذه الآونة تظهر واضحة أكثر من أي وقت مضى، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية بعض الحكام وتصورهم لبقية المتغيرات وبخاصة السيولة الدولية، وتضخمات الثروة والفقر، والتركيز على المسائل الداخلية. لقد نشأ النظام العربي ونشأت معه اسرائيل، ومنذ بدايات التعامل بينهما شعر العرب بتفوق الاسرائيليين الدولي والعسكري. ومع ذلك فلم يثنهم ذلك عن الصمود وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، تعزز قدرتهم على ذلك الطاقة القومية المتدفقة التي صاحبت قيام النظام ومراحل تطوره الأولى.

لكن يبدو أنه حين امتدت ذراع اسرائيل لتضرب وتحتل اراضي غير فلسطينية، ثم يطول

احتلالها لهذه الاراضي، في ظل تزايد الشعور العربي بالتفوق الاسرائيلي، بدأت تظهر ـ ثم سادت ـ النظـرة الواقعيـة المفرطة وهي النظرة التي تعترف صراحة بأن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعـود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود. وان السبيل الوحيد لاستعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة وانهاء الصمود، وهذا يستلزم رفض جميع الأساليب ألتي استخدمت من قبل، والأخذ بأساليب جديدة تتسق مع المتغيرات الجديدة في المنطقةالعربية.

ان اتهام الاساليب التي اتخذت من قبل بأنها تسببت في عجز النظام العربي عن تحقيق هذا الهدف أو ذاك لن يعجل بتحقيق الاهداف الذاتية لكل قطر عربي على حدة في الاجل الطويل. وأياً كانت المحاولات المبذولة للحط من قيمة العمل العربي المشترك بغية الحصول على انجاز عاجل في مجال من مجالات العمل السياسي القطري الضيق والمحدود، تظل الانجازات الاساسية للنظام شاهدة على امكانية تجاوز مرحلة الواقعية المفرطة والنظرة السياسية الجزئية والضيقة.

٢ ـ التحدي الثاني: تعمق الطائفية

يقـدم النـظام العـربي مثلاً واضحاً لقوة العلاقة بين القومية والطائفية. ففي حالات المد القومي، وحين تتضاعف مشاعر الانتهاء الأكبر، تخفت رغبات الانتهاء الاصغر، وبالعكس فإنه حين ينحسر المد القومي تبرز هذه التطلعات، وتكتسب الاقليات والطوائف قوة خاصة.

ولربما كان هذا التحدي أخطر التحديات على الاطلاق، لأن انتشار الواقعية السياسية على حساب ايديولوجية النظام لا يخرج عن كونه تبنياً لاسلوب في العمل السياسي قد تثبت اخطاره فتعود عنه القيادات السياسية، إلى جانب أنه مرتبط بسياسات تضعها قيادات وكلها عناصر سياسية متغيرة. كذلك فإن التحدي الصهيوني ـ رغم خطورته ـ عنصر من عناصر المواجهة مع ايديولوجية النظام، وبالتالي فإنه بقدر نجاحه في الآونة الأخيرة في اضعاف الايديولوجية امكن ـ في حالات المد ـ أن يلعب دور الحافز لتعميق القومية ورفعها الى مستوى هذا التحدي.

أما التحدي الطائفي فإنه يثير قضايا جوهرية تتعلق بانتهاءات الانسان العربي، بمعنى آخر يثير قضايا تتعلق بالهوية وبجوهر القضية القومية وبشرعية النظام العربي. إن أهمّ الأخطار التي شكلها التشتت الطائفي على حساب قومية النظام العربي، هي تلك المتمثلة في تأكيد الميل الخارجي لاعتبار النظام العربي شكلاً مصطنعاً من أشكال التفاعلات السياسية، وليس تعبيراً طبيعياً عن مظاهـر الفكـرة القـومية التي تسبق الوحدة السياسية، ومن ثم تطرح مقولة ان النظام الطبيعي لتفاعلات هذه المنطقة هو ذلك النظام المتسع الذي يضم أطرافاً اسلامية وأخرى متاخمة جغرافياً، وليست بالضرورة اطـرافاً عربية. ولذلك فمصلحة الأطراف الخارجية المعادية للنظام العربي في إضعاف النظام العربي واضحة. لأن الطائفية تضعف في ظل نظام اقليمي يرتكز على أسس قومية، إذ تصبح الامة بمعناها القومي هدفاً وشعاراً تسعى لتحقيقه كل الفئات والطوائف، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى الطوائف المتميزة التي تشعر بالاختلاف عرقاً أو عنصراً.

وفي حين أن الانحسار القومي مسؤول بصفة أساسية عن انتعاش الطائفية، فإن هذا الانحسار صاحبته ظواهر أخرى أسهمت، ليس في انتعاش الطائفية فقط، بل في بروزها كمتغير مهم في النظام العربي خلال الفترة الأخيرة. ولعل أهم هذه الظواهر الحركات الدينية التي برزت عقب حرب ١٩٦٧، والتي وجدت تشجيعاً من بعض الحكومات العربية لأهداف سياسية واضحة داخلية وخارجية. ومع مرور الوقت اتسع نطاق هذه النزعة، وتحولت الى تيار ديني بتشجيع من دول داخل النظام العربي وأطراف من خارجه، وكان لا بد لهذا التيار المتدفق من أن يثير نعرات طائفية، ليس بين المتطرفين من داخل العقائد الرئيسية في المنطقة العربية فقط، بل يدفع الى السطح بنعرات أخرى من داخل كل عقيدة.

ومع تضخمات الثروة والفقر زاد ميل الحكومات العربية الى تشجيع الاتجاه الديني، وبوشرت ضغوط من حكومات عربية على حكومات عربية أخرى لفرض قيود على أجهزة الاعلام والتعليم. إذ لا جدال أنه كان من المتوقع أن تتسبب الثروة المفاجئة في إحداث تغيرات اجتماعية سريعة، وأنه في غياب قوة منظمة أو فكرة سياسية تحظى بالرضى العام، قد يكون الدين افضل الأدوات التي يمكن استخدامها في مواجهة التوترات الاجتماعية الناتجة عن الثروة المفاجئة، سواء داخل القطر الواحد أم على مستوى النظام ككل.

ومن ناحية أخرى، ذهب عدد كبير من المفكرين الاسرائيليين الى أن احدى الضمانات الفعلية لأمن الدولة اليهودية في هذا المحيط العربي هي في قيام شريط من دويلات طائفية على حدودها. وجدير بالذكر أن التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي بدأت في ظل أعنف وأشمل التفجرات الطائفية في المنطقة. والمؤكد أن هذه التفجرات تخدم أهداف الأمن الاسرائيلي وتسهل مهمة القائمين على فرض سلام اسرائيلي في المنطقة.

هكذا أينعت وانتعشت في السبعينات هويات مختلفة أعلى وأدنى من الانتماء القومي. من أبرز الدعوات التي أكدت على ولاء أوسع نطاقاً من الهوية العربية هي الدعوة الاسلامية التي شهدت صحوة واضحة في سائر أنحاء الوطن العربي والدول الاسلامية عموماً. لقد اتسمت الحركات الاسلامية المعاصرة بعدة سمات: أولاها الطابع السياسي الواضح فهي حركات لا تكتفي بالدعوة الى اصلاح الفرد أو المجتمع ولكنها تثير اسئلة رئيسية تتعلق بطبيعة السلطة ومصدر الشرعية والنظام القانوني السائد، وثانيتها لجوء عدد من هذه الحركات الى التنظيم السري والعنف لتحقيق الاهداف التي تدعو اليها، وثالثتها انها في أغلب البلاد العربية ذات طابع طلابي واضح.

ومن الخطأ بالطبع النظر الى هذه الحركات على أنها تمثل كياناً واحداً أو تنطلق من تصورات متماثلة. فمع انها جميعاً تستند الى الاسلام وتدعو اليه الا انها تختلف من قطر الى قطر وفي داخل القطر نفسه من حيث القاعدة الاجتماعية التي تخاطبها، ومن حيث شكل النظام السياسي والاجتماعي الذي تدعو اليه، ومن حيث تصورها للسياسة الخارجية التي ينبغي اتباعها. كذلك تختلف مواقف هذه الحركات من الانتماء القومي والقومية العربية، فمنها من نظر الى القومية كإحدى الدعوات المذهبية الغربية الدخيلة وأحد معاول الغزو الفكري ضد الاسلام، وأكد أن ديانة المسلم

هي جنسيته وأن الهوية الاسلامية تجبُّ أي انتماء آخر، والبعض الآخر رأى الوحدة العربية باعتبارها خطوة أولى نحو الوحدة الاسلامية.

ان المجال الحقيقي للتفاعل بين الفكر القومي والفكر الديني وبين أنصار كل منهما هي أرض الواقع من أجل النضال لتحقيق أهداف القطاعات العريضة من المواطنين ضد الاستعمار والصهيونية والتبعية، ومن أجل التنمية المتكافئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان[٢٥].

٣ ـ التحدي الثالث: المواجهة العربية ـ الاسرائيلية

دخل النظام العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعه مع اسرائيل، ولا جدال أنه دخل المرحلة الجديدة، كما دخل مراحل سابقة، غير مستعد لها وغير مؤهل لنتائجها. لقد تسببت المراحل الاولى في تشتيت الطاقة، واستنزاف الامكانات العربية ولكنها شحذت معنويات النظام وشكلت حافزاً لنموه وتطوره السياسي والايديولوجي، وأتت المرحلة الحالية في شكل مواجهة أخيرة لأنها تفرض على النظام العربي تسوية «غير عربية» وتستند الى شروط تنتقص من شرعية النظام العربي واستمراره.

الشرط الأول: أن تتم مفاوضات التسوية على دفعات وبشكل ثنائي بين اسرائيل وجاراتها العربيات، وأن تنتهي باتفاقيات ثنائية تتضمن كل منها بنوداً تؤكد تحصين العلاقة السلمية الجديدة أو ما يسمى بالتطبيع.

الشرط الثاني: أن توجد الضمانات الكافية لانتهاء وضع اسرائيل كطرف هامشي خارج النظام العربي، فاسرائيل لن تتعامل مرة أخرى مع «نظام» في المنطقة الا اذا كانت عضواً أصيلاً في تفاعلاته، وفي هذه الحالة لن يكون نظاماً عربياً. وإذ تعذر في الأجل القصير تنفيذ ذلك فإنها تضمن عن طريق اتفاقياتها الثنائية صنع «نظم» لتفاعلات ثنائية أو ثلاثية تكون هي احد أطرافها، وتكون لتفاعلات هذه النظم الجزئية أسبقية من الناحية العملية على تفاعلات اطرافها العربية مع الأطراف العربية الأخرى غير المتفاعلة مع اسرائيل.

الشرط الثالث: أن تتم مباحثات التسويات الثنائية وتعقد الاتفاقيات الناتجة عنها في ظل التفوق الاسرائيلي، كأمر واقع متمثل في وضع الاحتلال العسكري والقوة التفاوضية بحيث تأتي الاتفاقيات والالتزامات انعكاساً لهذه الأوضاع.

الشرط الرابع: أن يجري تعديل في الفكر العربي والعقل الجماعي العربي عن طريق الانفتاح

---

(٢٥) انظر في هذه القضايا: ندوة القومية العربية والاسلام، بيروت، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، شارك فيها محمد أحمد خلف الله،... القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨١).

الثقافي في الأقطار العربية على التفسير الصهيوني للتاريخ العربي، وتشجيع الدراسات والبحوث في الشعوب العربية، واعادة صياغة التصورات العربية عن الصهيونية كعقيدة وحركة سياسية واعادة صياغة النظرة العربية الى اسرائيل، ومن خلال ذلك كله يتم تطويع الشخصية العربية.

الشرط الخامس: أن يستمر الضغط، سواء المباشر منه من جانب اسرائيل أم غير المباشر من جانب الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية، بحيث يتم فرز اتجاهات ثلاثة متناقضة في السياسات العربية: اتجاه الاعتدال بين أكبر عدد ممكن من الحكومات العربية يدفع باستمرار نحو تشجيع البحث عن حلول «سلمية» والتفاوض مع اسرائيل؛ واتجاه شديد التطرف بين أقل عدد ممكن من الحكومات العربية يفيد باستمرار في اثارة الرأي العام العالمي ضد العرب وقضاياهم ويشجع على الاستقطاب في المنطقة ويثير حالة من القلق وعدم الاستقرار فيها، ويزيد في الوقت نفسه من اعتماد النظم المعتدلة على الولايات المتحدة الامريكية، مع الحرص على أن يبقى هذا الاتجاه مقيداً من حيث القوة العسكرية والقدرة الحقيقية على الاخلال بتوازن القوى لصالح اسرائيل؛ أما الاتجاه الثالث فهو يتعلق بالفلسطينيين سواء الذين تضمهم المنظمة أم من هم خارج سلطتها وحدود ولائها. فالاعتدال الفلسطيني مرفوض ومحارب، مثله مثل تطرفهم، لأن الاعتدال الفلسطيني بحكم التعريف له حد أدنى لن يهبط دونه، فالفلسطيني مهما اعتدل وتنازل لن يقبل بأقل من الاعتراف به كانسان صاحب حق في أرض وهوية، بينما الاعتدال عند الحكومات العربية قد يصل تحت الترغيب أو الترهيب الى القبول بما هو أقل من أرض فلسطينية للفلسطيني وربما يتنازل عن حق الفلسطيني في هوية مستقلة. ولذلك يصعب تصور أنه في ظل الظروف الراهنة، أن تدخل اسرائيل حرباً مباشرة جديدة ضد دولة عربية، والأرجح أن يشهد النصف الثاني من الثمانينات استكمال مرحلة ابادة منظمة التحرير الفلسطينية ومطاردة تجمعات اللاجئين واجبار سكان الضفة الغربية على اخلاء أراضيهم، وهي المرحلة التي بدأت بغزو لبنان في عام ١٩٨٢.

هذه الشروط، سواء منها ما أمكن استنتاجه من ممارسات التسوية التي بدأت منذ نهاية حرب ١٩٦٧، وبخاصة بعد حرب ١٩٧٣، أم من نصوص في أول اتفاقية تعقد مع طرف عربي أم من متابعة يوميات الانشقاق داخل صفوف التنظيم الفلسطيني من ناحية أم الحروب العربية ـ الفلسطينية في المخيمات وفي مؤسسات الجامعة العربية والمحافل والعواصم الدولية من ناحية ثانية، والحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية في فلسطين المحتلة سابقاً والمحتلة لاحقاً وفي لبنان وتونس وغيرهما، كل هذه الشروط وغيرها تمثل في حقيقة الأمر بدايات صدع خطير في خريطة التفاعلات العربية. إذ انها تجعل من اسرائيل ـ بموافقة قطر عربي ـ طرفاً مباشراً في هذه التفاعلات، وفي هذه الحالة يكون النظام العربي قد فقد ركيزته الاساسية، وهي الركيزة القومية التي تمنحه الصفة العربية.

ومما لاشك فيه أن المواجهة العربية ـ الاسرائيلية قد دخلت مع نهاية عام ١٩٨٥ بداية مرحلة جديدة. هذه المرحلة تمثل في حقيقة الأمر محصلة سنوات التبعثر العربي في السبعينات ونصف الثمانينات. وتمثل أيضاً النتيجة الحتمية لانتهاج معظم أطراف النظام العربي سياسات تتراوح بين التعقل المتطرف والتعقل الهادىء وكلها سياسات تخضع لعاملين أساسيين، أولهما التبعية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً. وثانيهما الخوف الشديد من أي تطور تشتم منه

النظم الحاكمة تهديداً لفيض الثراء المفاجيء الذي تتمتع به أقلية ضئيلة في مجتمعاتها.

كذلك تستند المرحلة القادمة الى واقع جديد، فالتفوق العسكري الاسرائيلي فاق كل معدلاته التي عرفتها المراحل السابقة، وأمكن للاسرائيليين والامريكيين تقنين العلاقة بينهما في ظل ما عرف باتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقع عام ١٩٨٤ واتفاقية منطقة التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٥. وقد أمكن لهم تحقيق ذلك في ظل ما يشبه المباركة العربية[٢٦]. ومن أبعاد الواقع الجديد الذي تستند اليه هذه المرحلة حقيقة أن حوالى ٦٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية قد صودرت وأقيمت عليها مستوطنات أو ضمت لمدينة القدس أو أقيمت عليها طرق تخدم الأمن الاسرائيلي[٢٧]. هذا الافقار في الداخل مضافاً اليه الضربات المتلاحقة التي تلقتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٨٢ في جنوب لبنان، ثم في بيروت، ثم في طرابلس، ثم في تونس، والحصار الاعلامي العربي على أنشطتها ومضاعفة القيود المفروضة على الفلسطينيين في مختلف دول النفط، كل هذا أدى الى وضع جعل المنظمة الفلسطينية ولأول مرة دون نظام حكم عربي واحد مستعد للدفاع عنها أو مساندتها لاعتبارات قومية، أو مستعد لتحمل تكلفة حمايتها.

من ناحية أخرى،كان لبروز مجلس التعاون الخليجي، والاتجاه الحثيث لاقامة سوريا الكبرى، وقيام تحالفات سياسية في شمال افريقيا على أساس مغربي محض، أثره على مكانة المنظمة، بل والقضية الفلسطينية. ففي ظل التكتل الاقليمي يصعب على تشكيل قومي أو قضية قومية أن تستمر في الازدهار، حيث أن التقوقع الاقليمي ـ كما أثبتت الاعوام الخمسة الاولى من الثمانينات ـ قادر على خنق القضايا القومية ومن يمثلها من كتاب وسياسيين وأحزاب ومنظمات، كما أنه أكثر قدرة على ترسيخ الانكسار القومي، وعلى قطع كل السبل المؤدية بمصر النظام ومصر الشعب نحو التخلص من قيود الصلح غير المتكافيء مع اسرائيل والعودة الى العمل القومي.

لذلك كله، ولغيره من العوامل، يبدو النظام العربي وهو يمر بنهاية عام ١٩٨٥ ـ أي بعد أربعين عاماً من نشأته ـ مستعداً موضوعياً لأن يقبل بشروط المرحلة الجديدة من مراحل المواجهة العربية ـ الاسرائيلية[٢٨]، وهي شروط تبدأ بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية أو إضعافها الى

---

(٢٦) انظر: قرار مجلس جامعة الدول العربية، (رقم ٤١٨٥ ـ و ٧٦ ـ حـ ٢)، ١٩٨٢/٩/٢٣، الذي نص على اعتبار ان هذا الاتفاق يهدف إلى ترسيخ الاحتلال الاسرائيلي ويدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في هذه الاتفاقيات ويجدد ادانة المجلس لها. وقد تحفظت سوريا على القرار بسبب ضعفه الشديد في مواجهة قضية بهذه الخطورة. انظر أيضاً: قرار مجلس الجامعة، (رقم ٤٤٥١ في ١٩٨٥/٣/٢٨)، في شأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين امريكا واسرائيل ويتلخص القرار في تكليف الادارة العامة بإعداد دراسات قانونية واقتصادية.

(٢٧) عن الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وغزة، انظر:

Meron Benvenioti, *The West Bank State Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, D.C.: American Interprise Institute for Public Policy Research, 1984), and William Wilson Harris, *Taking Roots* (New York: Research Studies Press, 1980).

(٢٨) Amos Perlmutter, «Unilateral Withdrawal: Israel's Security Option,» *Foreign Affairs*, vol. 64, no. 1 (Fall 1985), pp. 149-150.

حد اللافعالية، واعداد الاردن ليكون في أفضل الأحوال ضابط شرطة في الضفة الغربية، في ظل سيادة مشتركة اسرائيلية ـ اردنية، يحمي المستوطنين وفي أسوأ الأحوال هو الدويلة الفلسطينية، وفي الحالين، تأتي هذه الخطوة تمهيداً لتسوية أشمل.

ان نجاح النظام العربي في مواجهة هذا التحدي الخطير أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة النظام المصري على تخليص ارادته من قيود التبعية الامريكية وشباك اتفاق الصلح مع اسرائيل، ويعتمد بالدرجة الثانية على درجة العنف في الحرب ضد الفلسطينيين، أو حرب الفلسطينيين ضد كل القوى الأخرى.

٤ ـ التحدي الرابع: بؤر التوتر والاستنزاف

يشهد النظام العربي منذ منتصف السبعينات سلسلة من حلقات حروب وأزمات استنزفت قدراً هائلاً من طاقاته الايديولوجية والمادية والبشرية.

أ ـ الأزمة اللبنانية

ففي منطقة القلب اشتعلت أزمة في لبنان تصاعدت الى حرب أهلية مدمرة[٢٩]. ولبنان طرف ذو وضع خاص في النظام العربي لأنه الطرف الذي أراد أن يشارك مشاركة فعالة في تفاعلات النظام، وأراد في الوقت نفسه أن يعامله النظام كطرف هامشي. ولم يكن ممكناً أن يحتفظ لبنان بهذه المعادلة لمدة طويلة. في وقت من الأوقات وخلال مرحلة المد القومي لعب لبنان دور ساحة الصراع بين القوميين وخصومهم، واستفاد من هذا الدور، رغم أن أنصار الهامشية اللبنانية حاولوا عند قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا أن يفجروا الأزمة حينذاك خوفاً من المد القومي الجارف. وبعد أعوام قليلة دخل لبنان مرحلة رخاء مالي لم يشهده من قبل، إذ انه بفضل وضعه المميز داخل النظام العربي لم يكن هناك أفضل منه ملجأ لرؤوس الأموال المصرية والسورية التي خافت من التطبيق الاشتراكي في كلا الدولتين. وقد تسبب الرخاء المالي المفاجىء في اتساع الهوة السحيقة التي تفصل بين الفئة المنتفعة من هذا الرخاء والفئات المتضررة، وتحت ضغط عوامل انفجار الثروة النفطية وهجرة رؤوس الأموال النفطية الى لبنان تعمقت هذه الخلافات وبدأت تأخذ شكل الانقسامات الطائفية، كما بدأت تتغير طبيعة التحالفات الداخلية وسعت الى ادخال منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً فيها.

وفي السبعينات، ساهمت عدة عوامل في التحضير لانفجار الأزمة واشتعال الحرب الأهلية.

---

(٢٩) عن المراحل الاولى للحرب الاهلية في لبنان وخلفياتها، انظر:

Marius Deeb, *The Lebanese Civil War* (New York: Praeger, 1980), and

مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية: ١٦٩٧ ـ ١٨٦١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١).

فمن ناحية، دخل النفط كقوة سياسية فاعلة لتحطيم قواعد الفكرة القومية، وهي القواعد التي كانت تضبط حركة التحالفات الداخلية وتؤلف خصوصاً بين القوى المضطهدة اجتماعياً. من ناحية أخرى أدى النزوح الكبير لقوات المقاومة الفلسطينية من الاردن الى لبنان في أعقاب الحرب الفلسطينية الاردنية عام ١٩٧٠ الى ادخال عنصر خطير كفيل بأن يخل بالتوازنات اللبنانية التقليدية ويقضي على هدف الهامشية اللبنانية[٣٠]. من ناحية ثالثة، بلغ التوتر الاجتماعي أقصاه في أوائل السبعينات لسببين رئيسيين، أولهما البذخ المبالغ فيه من جانب سواح النفط وعملائهم في لبنان وثانيهما بروز قيادة نشطة لطائفة الشيعة التي تشكل غالبية الطبقة المضطهدة اقتصادياً واجتماعياً. من ناحية رابعة، تنفيذ اسرائيل لأفكار قديمة تهدف الى اقامة دويلة مسيحية على حدودها الشمالية[٣١]، ودعم التيار المسيحي في لبنان لاجهاض ثورة الطبقات الاسلامية المضطهدة[٣٢]. من ناحية خامسة، دخل النظام العربي في السبعينات مرحلة التبعثر، وبدأت مصر تنسحب تدريجياً من العمل العربي، ولم تكن سوريا مؤهلة بعد لضبط التفاعلات اللبنانية[٣٣] بسبب انشغالها كمصر بهنري كيسنجر ومشروعاته لتفكيك عناصر الصراع العربي ـ الاسرائيلي والوقيعة بين الأطراف العربية.

وحين اشتعلت الحرب الأهلية في لبنان بدت كحلقة أولى في سياسة أهدافها الرئيسية هي التالية: أولاً: تفجير أزمات في منطقة القلب العربي وتفتيت الروابط بين دول المواجهة العربية واجهاض نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر. ثانياً: استنزاف الطاقة السياسية والعسكرية السورية في حرب طائفية لبنانية لا يمكن لسوريا ان تتجاهلها أو تتجاهل خطر تصاعدها على أمنها واستقرارها الداخلي. ثالثاً: ضرب القوة العسكرية لمنظمة التحرير واخراجها من لبنان. رابعاً: اضعاف الاتجاهات اليسارية والقومية في لبنان. وخلال مختلف مراحل الحرب الأهلية تضاربت السياسات العربية تجاه لبنان، فتدخلت أطراف عربية تساند جهود حزب الكتائب الذي أشعل الحرب وأطراف أخرى تساند الفلسطينيين وأطراف ثالثة عربية وخارجية تمول حرب الدروز والشيعة، وأطراف رابعة كانت أحياناً توزع تأييدها وأموالها على جميع الفئات المتقاتلة في وقت واحد. والأمر الوحيد المؤكد في الأزمة اللبنانية أن طرفاً عربياً واحداً لم يقف الى جانب طائفة السنة، وهو أمر لا شك له مغزاه، ومع مرور الوقت واستعمال الأزمة اللبنانية بدأت الأطراف العربية باستثناء سوريا ومنظمة التحرير بتقليص تورطها في لبنان أو اهتمامها به وبأزمته[٣٤]. ولكن تقليص التورط لا يعني فقدان لبنان لأهميته. لأن لبنان أثبت مرة أخرى من خلال حربه الطائفية أنه من

---

(٣٠) David Gilmour, *Lebanon the Fractured Country* (Oxford: Martin Robertson, 1983), pp. 86-96.

(٣١) عن اهداف اسرائيل في لبنان، انظر: بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان: قراءة في مذكرات الياهو ساسون والياهو ايلات (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٢).

(٣٢) Halim Barakat, *Lebanon in Strife* (Austin: University of Texas Press, 1977), p. 187, and Kamal S. Salibi, *Cross Roads to Civil War: Lebanon 1958-1976* (Delmar, N.Y.: Caravan, 1976), p. 150.

(٣٣) Adeed I. Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis* (New York: St. Martin's Press, 1980).

(٣٤) جوزيف أبو خاطر، لبنان والعرب، من مؤتمر الطائف إلى قمة فاس (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٣).

أهم أطراف النظام العربي وأكثرها تأثيراً فيه، إذ كما كان لبنان يمثل خطراً بصحافته وثقافته على عدد كبير من النظم الحاكمة العربية، فإنه في السنين الأخيرة أصبح يمثل خطراً بطائفيته على النسيج الاجتماعي ـ الطائفي ـ الديني في عدد أكبر من تلك النظم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجسد في لبنان في الأعوام التي أعقبت الغزو الاسرائيلي عمل عسكري ضد الاحتلال حقق هزيمة فعلية للقوات الاسرائيلية[٣٥]، فكان بمثابة أول حرب يشنها شعب عربي بلا حكومة، وأول حرب يكسبها العرب، وكانت أطول حرب عربية ـ اسرائيلية ولا شك أن كل هذا يفسر التعتيم الاعلامي العربي المتزايد على أنباء الأزمة اللبنانية منذ غزو اسرائيل للبنان.

ب ـ الحرب العراقية ـ الايرانية

ساهمت الحرب العراقية ـ الايرانية[٣٦]، كما ساهمت الأزمة اللبنانية بدرجة أقل، في صياغة فرضية هامة تتعلق بالنظام الاقليمي العربي، إذ يبدو انه حين تكون عقيدة النظام هي الأقوى وحين تكون هذه العقيدة هي محور تفاعلاته وحيويته، تتوجه جزئيات النظام نحو الداخل، أي تكون العقيدة قوة جذب لها. بينما يبدو أنه حين تتبعثر امكانات النظام وأطرافه، وتفتر عقيدته القومية، ويفتقر النظام الى قوة التوجيه المتفوقة مكانة وقدرة، حينذاك تتوجه جزئيات النظام تبحث عن امتداداتها أو جذورها خارج النظام لتلتقي بها وتبحث عن هوية جديدة فيها، وتستمد قوة منها.

لقد كان انفجار الثورة الدينية في ايران حدثاً هاماً بالنسبة للنظام العربي، لعدد من الأسباب، إذ حدث الانفجار حين كانت خطى الانفراط العربي متزايدة ومتلاحقة، وحين كانت العقيدة القومية للنظام تتعرض لحملة شرسة من النفط والمال وسياسة الهيمنة الامريكية، وساد الساحة العربية فراغ عقائدي، ولم يفلح الذين طاردوا العقيدة القومية والقوميين في تقديم عقيدة جديدة سواء عقيدة فوق الأمة أم تحت الأمة، لأن ممارساتهم لعقيدتهم أو ممارساتهم ضد عقيدتهم أفسدت حججهم. كذلك حدث انفجار الثورة في ايران حين كانت مصر متحالفة مع شاه ايران الذي ناصب النظام العربي كنظام اقليمي وقومي العداء منذ سنين طويلة، وحين كانت مصر تنسحب من مركزها وأدوارها في النظام، وحين كانت أطراف عربية أخرى تستعد لتولي هذا المركز وممارسة تلك الأدوار. وحدث انفجار الثورة حين انهارت الامكانات العسكرية العربية بسبب تراخي التسلح المصري والخلافات بين أطراف الجبهة الشرقية، وحين أنجز العالم الصناعي مهمة

---

(٣٥) George W. Ball, *Error and Betrayal in Lebanon* (Washington, D.C.: Foundation for Middle East Peace, 1984); Zeev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (London: George Allen & Unwin, 1984), and Richard A Gabriel, *Operation Peace for Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon* (New York: Hill and Wang, 1984).

(٣٦) حول الوثائق الرئيسية للصراع العراقي ـ الايراني، انظر:

Tareq Y. Ismail, *Iraq and Iran: Roots of Conflict* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982), and

نقولا الفرزلي، الصراع العربي ـ الفارسي (باريس: مؤسسة الدراسات والابحاث [د. ت.])، ص ١٨١ ـ ٢٨٠.

تخزين النفط والسيطرة على ثرواته النقدية وحين كان هذا العالم الصناعي يمر في واحدة من أخطر أزماته الاقتصادية، وكانت حاجته شديدة الى طلبات سلاح هائلة.

اذن حدث انفجار الثورة الدينية في ايران في ظل تطورات في النظام العربي كانت في حد ذاتها كافية لأن تجذب الثورة الايرانية بشدة الى شبكة التفاعلات والمتغيرات في النظام العربي(٣٧)، ولأن تساعد جزئيات ومتغيرات في النظام العربي لكي تنطرد تجاه الثورة الايرانية. لذلك كان لا بد للصدام أن يقع ليس لأن توجه جزئيات في النظام العربي ناحية ايران يضر باستقرار عدد من النظم والأطراف العربية فقط، ولكن أيضاً لأن الثورة طرحت موقفاً بالنسبة لقضية فلسطين متناقضاً مع الموقف «المعتدل» الذي تردى اليه النظام العربي.

لذلك ـ ولأسباب أخرى كثيرة ـ لم يكن من الممكن أن تصبح الثورة الايرانية رصيداً للنظام العربي في وضعه الراهن، وفي الوقت نفسه لم يتحول الصراع العراقي ـ الايراني الى حافز يستعيد للنظام العربي حيوية عقيدته القومية، فالبعثرة ونمو الطائفية والانفلات العقائدي في النظام العربي شجعت الجزئيات فيه على التطلع نحو الثورة الايرانية، ومن ناحية أخرى، أدت الخلافات بين النظم العربية على مشروعية حرب العراق مع ايران(٣٨) الى اطالة أمد الحرب واستنزاف طاقات النظام العسكرية والسياسية والنقدية، والمحصلة النهائية لحرب السنوات الست هي خسارة صافية للطرفين العربي والايراني، ومكسب صاف لاسرائيل والقوى الكبرى. إن نظرة سريعة على العوامل التي تسببت في اطالة أمد الصراع، توضح أبعاد الخسارة وأبعاد المكسب، فالنظام الايراني تحركه أفكار ونوازع تتعلق بالدولة والانسان تعتبر الحرب لذاتها ضرورة. والعراق وجد الخليج العربي ممولاً يكاد لا ينضب معينه. وأطراف عربية غير قليلة اكتشفت في استمرار الحرب مصدراً لنفوذ مضاف لها على منطقتها أو على أطراف عربية أخرى، أو حماية لها من هيمنة أو تدخل أحد أو كلا طرفي الصراع العراقي ـ الايراني، أو حافزاً لها على استعجال انهاء مشكلة فلسطين، أو فرصة لاختلاس حل «واقعي» لهذه المشكلة. وأطراف دولية عظمى وكبرى وجدت في الحرب الممتدة بين العراق وايران سوقاً متجددة لمنتجاتها الحربية(٣٩) وشرخاً مهماً في الصف المتشدد في منظمة الاقطار المصدرة للنفط وفي مجموعة عدم الانحياز، وتجربة جديدة في حروب العالم الثالث حيث يتسلح الجيشان بأسلحة مختلطة أي من الشرق ومن الغرب معاً، وحيث لا يكون الصراع امتداداً للتنافس بين القطبين الدوليين. وهنا يكمن أشد أخطار استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية لأنه إذا كان تقدير القوتين الأعظم أن الحروب من هذا النوع مفيدة لمصالحهما، فربما يتكثف اختراقهما للنظام العربي عن طريق تشجيع حروب أخرى مختلطة السلاح.

---

(٣٧) Claudia Wright, «Religion and Strategy in the Iraq - Iran War,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4 (October 1985), p. 840.

(٣٨) G.H. Jansen, «The Attitudes of the Arab Governments Towards the Gulf War,» in: M.S. al- A hari, *The Iran-Iraq War* (Exeter: Centre for Arab Gulf Studies, 1984), pp. 81-83.

(٣٩) Robert C. Johansen and Michael G. Renner, «Limiting Conflict in the Gulf,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no.4 (October 1985), p. 819.

ج ـ الحرب الصحراوية

وكما استنزفت الحرب الأهلية اللبنانية طاقات لبنان الثقافية والاعلامية والاقتصادية، وطاقات سوريا العسكرية والسياسية وطاقات كثيرة من الطاقات العربية التي كان يجب أن تخصص للمواجهة العربية الاسرائيلية، استنزفت الحرب الصحراوية طاقات المغرب الاقتصادية والعسكرية[٤٠] وأرصدة وفيرة من أرصدة النظام العربي المخصصة للتعاون العربي ـ الافريقي، واستنزفت جزءاً كبيراً من طاقة دول المغرب العربي، وخصوصاً بسبب الخلافات حول الحرب.

ورغم الحجج القوية التي يستند اليها كل اطراف النزاع حول الصحراء، فإن الفكر القومي لم يقتنع تماماً بكثير من هذه الحجج. فإذا كان النظام العربي متخماً بالدويلات الصغيرة فلأن الاختراق الخارجي وخصوصاً في أواخر فترة الاستعمار فضل أن ينشىء عدداً من الدويلات يسهل عليه اختراقها بعد رحيله.

أما وأنه بعد نهاية عصر الاستعمار المباشر، نسعى بأنفسنا إلى خلق دويلات جديدة تزيد من الاعباء الملقاة على مراكز التوجيه في النظام وتعقد شبكة وأنماط تفاعلاته وتحالفاته، فهذا لا يكون في صالح العمل القومي أو النظام العربي. ومما لا شك فيه من ناحية أخرى أن التوترات الداخلية من أي طرف من الأطراف العربية الناتجة عن الممارسات المنافية لحقوق الانسان وحقوق الاقليات، تؤثر كذلك تأثيراً سلبياً على النظام العربي ككل، وعلى تفاعلاته الخارجية مع النظم الاقليمية الأخرى والنظام الدولي بشكل عام. إن هذه الممارسات ـ وخصوصاً تلك التي تحدث في دول قريبة من هامش النظام ـ تكون عادة اكثر خطورة وتستنزف من النظام طاقات كبيرة.

وتبرز أهمية الحرب الصحراوية[٤١] بالنسبة للنظام العربي من ناحيتين، الناحية الأولى وتتعلق بعلاقات النظام العربي بالنظام الافريقي، إذ فضلت كل من الجزائر والمغرب طرح قضية الصحراء على الساحة الافريقية، فتسببتا بهذا الطرح في إحداث انقسام خطير داخل منظمة الوحدة الافريقية مما أثر تأثيراً عميقاً على العلاقات العربية ـ الافريقية، وطالبت المنظمة الافريقية أكثر من مرة نقل هذه القضية الى جامعة الدول العربية. أما الناحية الاخرى فهي تتعلق بالتأثير المهم الذي خلقته هذه القضية على النظام الفرعي لشمال افريقيا[٤٢] وهو ما تبرزه التحالفات والتوترات الجديدة في

---

(٤٠) Maurice Barbier, *Le conflict du Sahara Occidental* (Paris: L'harmattan, 1982), pp. 361-369, and Tony Hodges, *Western Sahara: The Roots of a Desert War* (Westport, Con.: Lawrence Hill, 1983), pp. 293-304, and 279-251.

(٤١) عن خلفية نزاع الصحراء الغربية، انظر:

Virginia Thompson and Richard Adolff, *The Western Saharans: Background to Conflict* (London: Croom Helm, 1980), pp. 247-267; John Damis, *Conflict in Northwest Africa: The Western Sahara Dispute* (Stanford: Stanford University Press, 1983), pp. 45-103, and Barbier, *Le conflict du Sahara Occidental*, pp. 31-114.

(٤٢) Damis, *Conflict in Northwest Africa: The Western Sahara Dispute*, pp. 34-38, and 108-113.

هذا النظام، ويحتمل أن يتسع نطاق هذه التوترات مع اكتمال نقل هذه القضية الى جامعة الدول العربية. ويلفت النظر أن الدولتين الاعظم والدول الكبرى اتخذت موقفاً من هذا الصراع لا يختلف عن موقفها تجاه الحرب العراقية ـ الايرانية، ظاهرة الحياد وجوهره تجارة السلاح(٤٣).

كل من هذه التحديات منفردة ـ الاتجاه الى الواقعية السياسية المفرطة، أو تعمق الطائفية، أو المواجهة العربية الاسرائيلية في مرحلتها الراهنة أو بؤر التوتر والاستنزاف ـ يهدد شرعية النظام العربي كنظام اقليمي قومي. وتزامنهم يشكل ضربة قاصمة لهذه الشرعية. لذلك يصعب تصور أن يكون اجتماع التحديات الثلاثة في وقت واحد مصادفة تاريخية، ونعتقد ـ بل ونؤمن ـ أن ذلك تحقيق لهدف قديم(٤٤)، لاضعاف النظام العربي ولانشاء نظام اقليمي غير قومي، تكون الاقطار العربية مجرد أعضاء فيه مع غيرها. ونعتقد أنه توجد ووجدت اساليب متعددة تسعى وسعت لتحقيق هذا الهدف، وانها تخلق وخلقت ظروفاً وأفعالاً للتمهيد لذلك. ولا يستطيع أي مدع للموضوعية في استقراء وتحليل احداث المنطقة العربية أن ينكر أن خططاً وضعت وحروباً شنت لايقاف المد القومي العربي، وأن أحلافاً قد أقيمت لتفكيك النظام العربي، بربط بعض أعضائه بدول هامشية، وأن محاولات جرت لاقامة نظام على أسس دينية لكي تندمج الدول العربية في اطار أكبر، وأن عملية افساد قد أجريت للنخبة المفكرة العربية، شاركت فيها مؤسسات امريكية واوروبية وحكومات عربية لتصفية الفكر القومي وتعميق الخلافات والنزاعات العربية، أو لمجرد اشغال وقت واستنزاف جهد المفكرين والمثقفين العرب في أنشطة جانبية وموضوعات هامشية. كما لا يستطيع أي مدع للموضوعية أن ينكر أن الولايات المتحدة الامريكية قد قامت بالدور الرئيسي في اعادة ترتيب أوضاع المنطقة خلال الفترة التي أعقبت حرب ١٩٧٣، وانه لم يعرف عنها ـ أي الولايات المتحدة ـ تأييدها لوجود نظام قومي في المنطقة العربية، أو حرصها على قوة وفاعلية التيار العربي القومي. وقد أدت هذه التحديات والتطورات الى أزمة في النظام العربي هي ما نسميها انتكاسة الحركة القومية. وان اطلالة سريعة على الأدب السياسي المنشور في الوطن العربي خلال السبعينات تكشف عن عمق الازمة التي تعاني منها حركة القومية العربية. واطلالات اخرى على مواقع المثقفين القوميين المخضرمين، وعلى عدد واتجاه المثقفين القوميين الناشئين، وعلى السلوك السياسي العربي الجماعي أو المنفرد، وعلى الهياكل المؤسسية الجماعية، وعلى محتوى أجهزة الاعلام العربية، اطلالات تؤكد فداحة الظاهرة وتشعب اطرافها. وأخطر ما في الظاهرة انها رتبت آثاراً وحفرت في الارض العربية علامات واضحة، وانتقلت تتسلل الى النفس العربية تحلل مقومات القومية وتفك الرباط بينها، وتتركها نهباً لرياح الحاضر تبعثر فيها نحو تطلعات مادية عاجلة أو تقوقع قطري وشعوبي أو رضاء مستكين أو يأس شامل. وكما أن لكل مرحلة رجالها، فلهذه المرحلة أيضاً رجال سياسة واقتصاد وفكر وادارة، يفكرون بوعي أو بنقص في الوعي، ويعملون بارادة او مسايرة

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٩ -١٣١، و
Hodges, *Western Sahara: The Roots of a Desert War*, pp. 348-365.

(٤٤) جوزف حجار، اوروبا ومصير الشرق العربي، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦).

لخلق نظام جديد في المنطقة لا تحكمه فكرة عربية، وإنما تتحكم فيه علاقات القوة والصراع ونزاعاته وتسيطر على تفاعلاته عوامل الواقعية السياسية المفرطة. نظام تتحدد آماله وفق حاجاته اليومية الداخلية وامكاناته المبعثرة ومؤسساته الفاسدة أو اليائسة وطموحاته التي هزلت وتقزمت.

ان الامم العريقة تعود دائماً في لحظة الازمة الى احتضان مقومات اصالتها وعراقتها وأن مختلف الدلائل تشير الى أن عوامل الضياع تكاثرت وتشابكت وصارت تهدد الدول قبل أن تهدد الأمة. فانتشار الفتن الطائفية في أكثر من قطر عربي مؤشر له دلالته وخطورته، وكذلك اشتداد ساعد تيار اسلامي عنيف العقيدة عنيف الأسلوب.

وفي مجالات الامن والتنمية، فسوف تستمر الأقطار العربية لفترة من الوقت تتحالف مع هذا الطرف الخارجي أو ذاك، غير مدركة أن بين أيديها وفي مكنتها طاقة ضخمة لو حركتها لاكتسبت بها حماية كافية، ولاستغنت بها عن وضع التبعية الذي يجره هذا التحالف أو ذاك، وسوف يأتي اليوم الذي تتناقض فيه الاهداف القطرية مع أهداف الحلفاء الخارجيين وتعود الأقطار العربية الى البحث عن الاطار العربي الذي يكفل لها هذه الحماية.

لقد أحدثت الانتكاسة القومية آثاراً بعيدة المدى في النظام العربي، فقد بلغ التبعثر العربي حداً لم يسبق له مثيل، وصار النظام مفتوحاً للدول العظمى تمارس فيه ما شاء لها أن تمارس، وخرجت أقطار عربية تتحالف مع دول هامشية وبعضها معاد للعروبة فكرة وتنظيمًا، ودخلت العمالة الأجنبية تكتسح أمامها فرص التكامل العربي وتغير من الطبيعة السكانية لمناطق حيوية، وخرجت الأموال العربية الى خارج النظام تحبس نفسها في عقار أو استثمار لا يقل مخاطرة عن استثمار في مشروع عربي كما ثبت خلال الازمة الايرانية ـ الامريكية. وبدأت بعض النظم ـ بل وأكثرها ثراء ـ تبيع أرصدتها الخارجية مقابل سيولة نقدية تقل أحياناً ثلاثون في المائة عن القيمة الحقيقية للأرصدة. وعزلت دولة عربية كبرى نفسها عن النظام مؤكدة عدم قدرة النظام على وضع استراتيجية قومية واحدة، وازدادت الهوة اتساعاً بين الفقراء والاغنياء، وتعرضت معظم النظم العربية وتتعرض لاضطرابات داخلية عنيفة. ان السبيل الوحيد لوقف هذا النزيف هو أن تعيد الحكومات العربية النظر في سياساتها وتبدأ في تقويم أسلوب الواقعية المفرطة. وتقويم حجم خسائرها القطرية ـ ولا نقول القومية ـ بفضل سفه انفاقي يكاد لا يعرف التاريخ مثيلاً له[٤٥]، وتقويم حدود التفسخ الأمني والاجتماعي والاخلاقي في ظل مرحلة التبعثر والتردي، وتقويم الصورة العربية في الخارج التي مهما قيل عن الدور الصهيوني أو الفكر التبشيري في صياغتها فإنه لا يمكن التغاضي عن الدور الأعظم الذي مارسته الأنظمة في علاقاتها الاقتصادية الدولية ومارسه الأثرياء العرب ـ نفطيون أو مقاولون أو وسطاء ـ في عواصم الغرب والشرق وفي افريقيا بل وفي العواصم العربية ذاتها، والدور الذي لا يقل بشاعة ويمارسه حراس أمن عدد من النظم العربية في ملاحقة معارضيها في كل مكان بالاغتيال أو الاعتقال أو التعذيب حتى الموت.

---

(٤٥) Hisham Sharabi, «The Poor Rich Arabs,» in: I. Ibrahim, ed., *Arab Resources* (London: Croom Helm, 1983), p. 301.

ثالثاً: الانتكاسة القومية والامن العربي

ان ظروف الانتكاسة القومية تدفعنا الى النظر في مستقبل أعضاء النظام العربي من منظور الامن المشترك باعتبار أن أمن النظام العربي مرتبط بعضه ببعض، وأن أمن أي عضو فيه يتعذر تحقيقه خارج اطار النظام. وعلى الرغم من الكتابات في موضوع الأمن القومي العربي والأمن الثقافي العربي والأمن الاقتصادي العربي الى غير ذلك من جوانب الا ان هناك عدداً من المسائل الاولية التي قلما يتطرق اليها الباحثون في هذه الموضوعات. فالامن العربي هو دعوة ومطلب وأمل وليس حقيقة قائمة تستند الى سياسات موجودة، وان الكتابة في هذا الشأن ليس من قبيل وصف ما هو قائم ولكن هدفها التنبه الى الأخطار المتزايدة ودعوة الحكومات العربية الى النظر في العلاقات فيما بينها من زاوية الامن العربي.

ويثار في هذا الصدد قضيتان. أولاهما ما هو موقع دراسة الامن العربي من دراسات الامن عموماً؟، وثانيتهما ما هي العلاقة بين الامن العربي وأمن كل دولة عربية على حدة؟. أما بخصوص القضية الاولى فإنها تثار على أساس أن مفهوم الامن القومي يرتبط نظرياً بكيان (الدولة) وعلى أساس أن لكل دولة أمنها الذي تسعى الى تحقيقه وحمايته، أما الامن الذي يتصل بمجموعة من الدول فيدرس عادة تحت مفهوم الامن الاقليمي Regional Security ومن ثم تتحدث عن الأمن الاقليمي لمنظمة جنوب غرب آسيا أو غيرها من المناطق فأين الوطن العربي من هذا؟ هل الامن العربي هو أحد نماذج تطبيق مفهوم الامن الاقليمي؟ أم أن طبيعة العلاقات بين الاقطار العربية تستدعي تناولاً خاصاً يجعل من «الامن العربي» حقيقة مختلفة عن مجرد الامن الاقليمي؟ نحن نعتقد ان الامن العربي ليس مجرد تطبيق لمفهوم الامن الاقليمي وانه يعبر عن «مفهوم قومي» يرتبط بالسمة الخاصة للنظام العربي وبطبيعة العلاقات القومية التي تربط بين الشعوب العربية، وان الغموض الذي يحيط به احياناً في هذه المرحلة ينبع من طبيعة الواقع العربي الذي يتسم بالتجزئة وتكريس السيادات القطرية. وهذا التناقض بين الطموح القومي والواقع القطري هو الذي يؤدي الى مفهوم الامن العربي.

أما القضية الثانية فهي ترتبط بواقع التجزئة وبالعلاقة بين أمن الدول القطرية القائمة والامن العربي[٤٦]. وبعبارة أخرى، في اطار تعدد الأقطار العربية واختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية وارتباطاتها الدولية يثور سؤال هام هو: هل يوجد أمن خاص لكل من هذه الأقطار (أي أمن مصري أو سعودي أو عراقي.. الخ)؟ أم أن هناك مفهوماً واحداً للأمن العربي يشمل كل هذه الوحدات باعتبار أن هذه الاقطار تنتمي الى اطار عربي اوسع؟ أو ربما يوجد مستويان للأمن، احدهما على مستوى كل قطر والآخر على المستوى العربي عموما؟ واذا كان الامر كذلك فما علاقة امن كل قطر بالامن العربي؟

---

(٤٦) يعتمد هذا الجزء على: علي الدين هلال: «الوحدة والأمن القومي العربي،» الفكر العربي، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/اغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٩٣ ـ ١٠٠، «الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٩٨ ـ ١٠٧.

هذه الاسئلة تستدعي اجابات مفصلة ليس على المستوى النظري او ما يجب ان يكون فقط ولكن ايضاً من واقع ممارسات الاقطار العربية وسياساتها الخارجية. وبصفة عامة يبرز موقفان كلاهما يمثل قفزاً على الواقع الموضوعي:

الأول: ينطلق من نظرة قطرية ضيقة فيركز على أمن كل قطر عربي في اطار حدوده السياسية الحالية، وفي اطار التزاماته السياسية القائمة.

والثاني: ينطلق من موقف قومي فيركز على مفهوم الامن العربي الشامل متجاهلاً وجود الاقطار العربية في وضعها الراهن بما فيها من حكومات مختلفة ذات سياسات ونظم حكم وأولويات متباينة تطرح آثارها ـ بالتأكيد ـ على الامن العربي.

ان الموقف العلمي ـ في تصورنا ـ والذي ينطلق من رؤية موضوعية للواقع العربي تحدده حقيقتان رئيسيتان:

١ ـ ان هناك حكومات عربية مختلفة الاتجاه والنظام السياسي والنظرة الاجتماعية وانها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة. وان هناك قوى وجماعات ومصالح وطبقات ارتبطت بهذا الاتجاه.

٢ ـ ان الاقطار العربية يجمع بينها الكثير من الروابط سواء ذات الطابع السلبي (أي مواجهة تحديات خارجية) أم ذات الطابع الايجابي (اي في مواجهة ضرورات التطور والتنمية). وانه لا يمكن تصور أمن أي قطر عربي ـ مهما كان كبيراً أو غنياً ـ بمعزل عن أمن الاقطار العربية الاخرى.

ومن هاتين الحقيقتين المحددتين للواقع العربي تبرز ضرورة التمييز تحليلياً بين الامن الوطني لكل قطر من الاقطار العربية ـ كأمر واقع ـ والامن القومي العربي الشامل كهدف له متطلباته. هناك اذن مفهوم وطني للأمن يرتبط بواقع التجزئة الى اقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية، وهناك ايضاً في الوقت نفسه مفهوم قومي للأمن تدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الامة العربية وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بها.

فهناك أمن وطني لعديد من البلاد العربية يمكن دراسته من واقع تحليل السياسات الخارجية لهذه البلدان وأنماط تحالفاتها، ولكن هذا الامن هو جزء من كل وهو الامن القومي العربي. ويخطىء من يتصور انه يمكن لأي دولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الاخرى. هذه نتيجة يؤكدها التاريخ الحديث للمنطقة كما تشهد بها الاحداث الجارية فيها. وينبغي باستمرار الالحاح على هذا المفهوم والتنبيه اليه حتى لا تنشغل النخب الحاكمة في البلاد العربية وتتصور انه يمكن تحقيق أمن اقطارها دون النظر الى وضع المنطقة ككل.

ولكن ما هي أهم عناصر الامن القومي العربي؟ في تصورنا يمكن تحديد هذه العناصر في ثلاثة:

أ ـ مواجهة التهديد العسكري والسياسي الذي تمثله اسرائيل واستمرارها في احتلال اراضٍ عربية.

ب ـ السير على طريق التكامل والتوحيد لابراز ارادة سياسية عربية واحدة والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الدولية، وبالذات في مناطق الاطراف من الامة العربية.

ج ـ التنمية وتوظيف امكانات الاقطار العربية المختلفة من رؤوس اموال وخبرة بشرية وموارد طبيعية من اجل رفع مستوى معيشة الانسان العربي ورفاهيته، الامر الذي يطرح آثاره على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد العربية ومن ثم على أمنها الوطني والقومي.

وفي دراسة موضوع الامن القومي لدولة أو مجموعة من الدول، ينبغي ان نتصدى للاجابة عن مجموعة من الاسئلة مثل:

ـ ما هي مقومات الامن القومي ومحدداته داخلياً واقليمياً ودولياً؟

ـ ما هي مناطق الامن القومي؟

ـ ما هي المواقف التي تعتبرها الدولة أو ـ مجموعة الدول ـ تهديداً لأمنها القومي ومن ثم تعمل على الحيلولة دون قيامها. ومن ناحية أخرى ما هي الأوضاع التي تسعى لتأكيدها واستمرارها؟

ـ ما هي المؤسسات التي تقوم بوظيفة حماية الامن القومي ومدى قدرة هذه المؤسسات على الاضطلاع بمهامها بكفاية؟

ويمكن في هذا المجال طرح الموضوعات التالية:

(١) أمن عدد من البلاد العربية المتجاورة مثل أمن منطقة الخليج العربي، أو أمن منطقة المغرب العربي، أو أمن الجزيرة العربية ويمكن دراسة مقومات الامن وفقاً للعناصر التالية:

(أ) المستوى المحلي للدول. وتدرس في هذا الصدد الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية، وشكل النظم السياسية ومدى استقرارها، والقدرة الاقتصادية، ومدى التماسك الاجتماعي، والقدرة العسكرية.

(ب) مستوى العلاقة بين الدول ومدى وجود خلافات أو نزاعات بينها، وطبيعة هذه النزاعات والقضايا التي تدور بخصوصها ومدى حدتها والاساليب التي استخدمت لحلها.

(ج) مستوى خارجي. ويقصد به التغلغل الدولي في شؤون المنطقة، ومدى وجود تهديدات خارجية أو ارتباطات بين احدى الدول وقوة خارجية يكون من شأنها تهديد أمن المنطقة.

نحن نعتقد ان كلاً من الامن الوطني للأقطار العربية والامن القومي العربي مرتبط أوثق الارتباط بمسألة الديمقراطية وفتح قنوات المشاركة الشعبية للمواطنين ونعتقد ان في ذلك تحقيقاً للاستقرار الداخلي، وضماناً لتحقيق الرضاء الشعبي، وتمهيداً للوحدة العربية باعتبارها املاً جماهيرياً.

(٢) يرتبط بأمن بعض المناطق الفرعية من المنطقة العربية ما يمكن أن نسميه مناطق الامن من وجهة نظر الأمن القومي العربي والتي يتمثل أهمها في ما يلي:

(أ) أمن البحر الابيض المتوسط وتثار في هذا المجال مسألة أهمية هذا البحر من وجهة النظر العربية، والوجود الامريكي والسوفياتي فيه، والرؤية الاسرائيلية للبحر المتوسط، و فكرة تحييده ومدى سلامته وعلاقة أمنه بالحوار العربي ـ الاوروبي.

(ب) أمن البحر الأحمر. ويمكن ان نحدد أهمية البحر الاحمر من جانبين. الاول هو الجانب العسكري، فهذا البحر هو مدخل البلاد العربية الى افريقيا وآسيا، وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والاردن والصومال، وهو يمكن أن يكون ـ بالتعبير العسكري ـ جبهة تعرض لمصر العليا ومنابع النيل، وهو احدى بؤر الصراع الاستراتيجي العالمي فأمنه يرتبط بأمن المحيط الهندي من ناحية وبأمن الخليج العربي من ناحية أخرى، وهو همزة وصل بين الاساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي. أما الجانب الثاني فهو اقتصادي، فحركة الملاحة فيه تمثل المصدر الاساسي للدخل في اليمن الديمقراطية، ومصدراً مهماً للدخل في الصومال وجيبوتي، هذا الى جانب أهميته كطريق للنقل البحري، وبالذات للنفط، وارتباطه بحركة الملاحة في قناة السويس.

لهذه الأسباب تبدو الاهمية الامنية للبحر الاحمر. لذلك يتردد في هذا المجال هدف «تحييد» هذا البحر أو اعلانه «منطقة سلام»، ولكن هذا الهدف لا يتوقف على ارادة الاطراف المحلية بقدر ما يرتبط باستراتيجية القوى الكبرى. وهكذا فإن التحييد يدخل في باب النيات الطيبة اكثر من اعتباره احد البدائل السياسية المتاحة.

ان السؤال الحقيقي الذي يجب ان يطرح هو كيف يمكن للأقطار العربية المطلة على البحر الاحمر (ويمكن طرح اسئلة مشابهة بالنسبة للبحر الابيض) أن تحقق اقصى درجة من أمنها القومي في ضوء معطيات الصراع الدولي في المنطقة؟ هل يمكن مثلاً أن يتحقق نوع من التنسيق العسكري فيما بينها لتحقيق أهداف محددة؟ هل يمكن اقامة قوات بحرية عربية مشتركة أو بقيادة بحرية مشتركة في البحر الاحمر؟ هل يمكن ان يزداد الوجود العسكري العربي في البحر بشكل مؤثر وفعال؟

(٣) التحدي الذي تمثله اسرائيل على الامن القومي العربي الذي تجسد تاريخياً في العدوان العسكري وضم الاراضي والهجرة البشرية اليهودية والاستيطان وانكار الحقوق الفلسطينية. ويبقى السؤال الكبير حول شكل التحدي الصهيوني بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر والآثار المختلفة لذلك وهل تتغير طبيعة التعامل الاسرائيلي مع المنطقة العربية؟ وهل تستخدم ادوات وأساليب جديدة لتحقيق أهدافها؟ هل تتحول اسرائيل من «الدولة المعسكر» الى «الدولة المشروع» أو «بيت الخبرة» في المنطقة؟ وما هو أثر معاهدة السلام بين مصر واسرائيل على المنطقة وعلى الامن القومي العربي وعلى مفهوم القومية العربية وعلى العلاقات بين الاقطار العربية؟

(٤) سياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة وتجاه الوحدة العربية. وبصفة عامة فإن الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة لا ترحب بقيام دولة عربية واحدة وقوية في المنطقة. قد تختلف

الشعارات من دولة كبرى لأخرى. وقد تختلف السياسات من واحدة لأخرى، ولكن الدول الكبرى تجد من مصالحها التعامل مع مجموعة من الدول التي تتفق احياناً وتختلف احياناً اخرى وتفضل هذا الوضع على وجود دولة واحدة كبيرة .

(٥) وهناك قضايا التنمية وازدياد الهوة بين الاغنياء والفقراء في داخل النظام العربي، وضرورات التكامل الاقتصادي بين من يملك الخبرة والأيدي العاملة المدربة ومن يملك المصادر الطبيعية وبالذات في مجال الغذاء. وان التطورات التي حدثت في بداية الثمانينات فيما يتعلق بالنفط وازدياد قدرة الدول الصناعية على المفاوضة بل منع الولايات المتحدة استيراد النفط من ليبيا لا بد ان يدفعنا الى نظرة اكثر ملياً لمصادر الثروة وعناصر الانتاج في الوطن العربي، وأن ندرك أن المال ليس الا احد عناصر الانتاج والتي دون توظيفها مع عناصر الانتاج الاخرى لا يكون لها شأن كبير. وهكذا فإن الامن العربي يثير قضايا متعددة الابعاد لا تقتصر على الأمور العسكرية وحسب، ولكنها تمتد لتشمل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقطار العربية كما تشمل دور العوامل الخارجية والتغلغل الاجنبي. بهذا المعنى فإن أمن الاقطار العربية القائمة يكمن في التحليل الاخير في تطوير مفهوم الامن العربي وفي اقامة المؤسسات التي تحوله الى حقيقة لتحمي المصالح العربية المشتركة وتطورها. بل يمكن القول بأنه في الاجل الطويل فإن هناك علاقة ايجابية بين درجة التكامل بين الاقطار العربية وحجم الامن الذي تتمتع به هذه الاقطار. هذه العلاقة رغم بساطتها ورغم التطور العام فانها قد اصبحت من البديهيات في الممارسة السياسية العربية الا ان الايام تحمل لنا ما يخالف الاعتقاد ولذا وجب التذكير بها والاشارة اليها.

يزيد من خطورة هذه التحديات للأمن العربي انها تتم في ظروف أزمة او اختلال في نظام العلاقات العربية الأمر الذي تمثل في غياب ارادة عربية موحدة، وغياب مركز موحد للارادة السياسية العربية في شكل دولة قائد او تحالف بين دولتين، وفي أغلب الاحيان تغلبت المصالح القطرية والجزئية وقصيرة الاجل على تلك المصالح القومية والشاملة طويلة الاجل وارتبط بذلك تبعثر الاهتمامات العربية، فلم تعد هناك قضية واحدة تحتل الأولوية نفسها على سلم السياسات العربية المختلفة فبالنسبة للجزائر والمغرب (وموريتانيا لمدة) كانت القضية الاولى هي حرب الصحراء ومستقبل البوليساريو، أما السياسة الليبية في التشاد فتكاد لا تشغل أحداً في المنطقة سوى السودان ومصر، وبالنسبة للعراق ودول الخليج العربي كانت الأولوية للثورة الايرانية ثم للحرب العراقية ـ الايرانية، وبالنسبة للصومال فقد انشغلت في صراع القرن الافريقي، ولسوريا كانت الأولوية في لبنان، وكان المستفيد من هذا كله هو اسرائيل. وهكذا فقد العرب ليس فقط «وحدة الارادة» المتمثلة في قُطر أو زعيم، إنما أيضاً «وحدة الاهتمام» بقضية واحدة ينشغلون بها. كما ارتبط ذلك بازدياد اعتماد الوطن العربي ككل على العالم الخارجي وارتباطه به اقتصادياً وسياسياً، والتقلص المتزايد لاستقلالية النظام العربي وقدرته المستقلة على الحركة ازاء النظام الدولي. وكان ذلك من ناحية احدى نتائج الثروة النفطية التي أدت الى مزيد من دمج اقتصادات عدد من الأقطار العربية بالنظام الرأسمالي العالمي وتعاظم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية في منطقة الخليج، وكان من ناحية أخرى احدى نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية من

الدول الرأسمالية من أبرز ملامح هذا التطور وازدياد الاعتماد العربي على الخارج في مجال الغذاء، وتعثر محاولات اقامة صناعة عسكرية عربية مستقلة، وازدياد الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي بأشكال مختلفة.

وهكذا فإنه نتيجة لهذه التطورات فإن النظام العربي يبدو وقد تقلصت فاعليته كمتغير في العلاقات الدولية، وازداد دوره كمجال وكموقع للصراعات الدولية ولتنفيذ استراتيجيات اطراف اخرى.

خاتمة

النّظام العربيّ في مواجهة التحدّي

إلى أين يقودنا هذا التحليل؟ وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على منطق هذه الدراسة في فصولها الخمسة، التي تناولت مفهوم النظام العربي، وتطوره، واطاره التنظيمي، وعوامل الاستمرار والتغير فيه؟

لقد تناولنا تطور العلاقات السياسية العربية في اطار مفهوم النظام العربي، وأكدنا على طابعه القومي من حيث العضوية فيه وحدود وطبيعة التفاعلات بداخله. إن هذه النظرة تعني أن النظام العربي نظام مقفل قومياً. أي أن الدول التي تقع على هامشه لا يجوز أن تصبح اجزاء منه أو أن تكون لها اسبقية على التفاعلات العربية الداخلية. حينئذٍ يصبح النظام قوة، ويكتسب بعقيدته طاقة أهم وأقوى من الطاقات والامكانات المادية الملموسة كالثروة أو عدد السكان أو القوة العسكرية، لأنه إذا تفاعل مع قوى خارجية، بخاصة مع الدول المهمة الهامشية غير العربية، فإنه يتفاعل من منطلق قومي وبقوة الالتزام بمعتقداته التي تحدد أمنه وسلامته وأهدافه المصيرية، وهو في الوقت نفسه نظام مفتوح على النظم الاقليمية الأخرى، لأنه بحكم فلسفته وتراثه لا يمكن أن تكون عقيدته عنصرية، وبحكم موقع النظام لا يستطيع أن يعزل نفسه سياسياً أو اقتصادياً، وبحكم الديانات السائدة ـ بخاصة الديانة الاسلامية ـ يرتبط بالعالم الاسلامي أوثق الارتباط، فضلاً عن أن الاسلام من أهم ركائز القومية العربية. بفضل هاتين السمتين: **انغلاق النظام قومياً وانفتاحه دولياً**، تجلت خطورة القومية العربية. فالقوة التي يولدها الانتماء، ما هي في الحقيقة سوى ارادة دولية تستطيع أن تمنح وتمنع، وفي قدرتها أن تحمي مصادر الثروة العربية، وتكون رصيداً قوياً ومحسوساً لاصدقائها في العالم الخارجي. لذلك تركزت سياسات الدول الكبرى على وضع الخطط والاساليب التي تكفل مواجهة التيار القومي تارة محاولة احتواءه، وتارة بضربه عسكرياً، وتارة بالانقلابات وإثارة النزاعات المحلية والنعرات الطائفية والحروب الاهلية وافساد الصفوة العربية.

لقد انطلقت الدراسة من انه ببعض المخاطرة يجوز تطويع مفاهيم من علم الحكومات المقارن، واستخدامها لتقويم نظم دولية كالنظام الاقليمي العربي. وقد تكون الاخطار العامة في هذه العملية هي التي منعت بعض علماء السياسة من القيام بهذا العمل. ولكننا في ضوء المحاولات والتجارب المعروفة رأينا فائدة تجربة ننقل فيها بعض المفاهيم التي اقتصر استخدامها على دراسة

تطور النظم السياسية الداخلية، لتطبيقها على تطور النظام الاقليمي العربي، بخاصة فيما يتعلق بتقويم كفايته في اداء وظائفه[1]. وإذا كان الأساس في علم السياسة المقارن وجود سلطة متعارف عليها، لها حق اصدار القوانين وتنفيذها وفرض العقوبات باستخدام قوى الترهيب أو الترغيب، فإن هذا الاساس بلا شك لا يتوافر في دراسة النظم الدولية حيث لا توجد سلطة تعلو فوق ارادات وسيادات أطراف هذه النظم. إلا أنه تقابل هذا التحفظ عناصر أخرى لا تقل أهمية. فالنظام الدولي كالنظام الداخلي تشكله مجموعة تفاعلات بين عدد من الاطراف، وتحكم سلوكه مجموعة من القواعد والمبادىء تعارفت عليها الاطراف حين تبادلت التفاعل بينها، بمعنى آخر يتشكل النظام الاقليمي نتيجة رضاء عام بين عدد من الاطراف من أجل تحقيق اهداف مشتركة، وتنشأ للنظام وظائف معينة يسعى لتأديتها من أجل تحقيق هذه الاهداف.

ويرتبط استقرار النظام الاقليمي بشرطين أساسيين، تماماً كما يرتبط بهما استقرار النظام السياسي الداخلي. هذان الشرطان هما الشرعية والكفاية في اداء الوظائف، وتفسيرنا للشرعية في العلاقات الدولية يختلف عن مفهوم الشرعية في النظام الداخلي. فالشرعية التي نقصدها في النظام الاقليمي هي في المدى الذي يذهب اليه اعضاء النظام في شعورهم بالانتماء لهذا النظام، واستعدادهم للتضحية في سبيل حماية مضمونه وقيمه ورموزه وحيويته. وتتولد قوة الانتماء للنظام من الرضاء العام السائد بشكل النظام ومفاهيمه، ومن قدرة النظام ككل على تدعيم هذا الانتماء والمحافظة على ولاء أطرافه، واصراره على عدم السماح لعضو أو عدد من الاعضاء على الاخلال بقواعد السلوك العامة والمبادىء التي يقوم عليها، وتنهار الشرعية حين يسيطر طرف واحد على تفاعلات النظام بشكل يتعارض مع المبادىء الاساسية التي قام عليها النظام، أو حين يقوى حلف من الاحلاف إلى درجة تهدد أنماط التفاعلات وتضر بالامكانات الكلية وبمصالح الاعضاء أو الاحلاف الأخرى.

ولا جدال أن الحيوية التي يتمتع بها النظام الاقليمي العربي استندت أساساً إلى درجة كبيرة من الشرعية، طبقاً للمفهوم الذي أوضحناه. إذ تخللت مراحل تطور النظام منذ نشأته عديد من فترات الازمات اجتازها وتجاوزها بفضل هذه الشرعية، وفي عديد من الفترات امكن للنظام أن يحتفظ بقواعد عمله وأهدافه العامة على الرغم من اصرار طرف أو أكثر على سلوك سياسة «المراجعة» السياسية ومحاولة تغيير أنماط التفاعلات، بالتوسع أو التدخل المباشر على حساب الأطراف الأخرى، وعلى الرغم من محاولات عضو أو أكثر تغيير معادلات وموازنات الامكانات السياسية والاقتصادية، ومحاولات قوى خارجية التغلغل إلى داخل شبكة التفاعلات الاقليمية وربطها بشبكات تفاعل خارجية. وفي بعض هذه المحاولات استخدم بعض اعضاء النظام القوة العسكرية لتنفيذ أغراضه، واستخدمت أطراف خارجية أساليب الاحتلال المباشر للأرض العربية، ومع ذلك ظلت شرعية النظام سائدة فوق كل هذه المحاولات، واستمر النظام صامداً. وكأي ظاهرة تاريخية

---

(١) Robert Barry Farrell, ed., *Approaches to Comparative and International Politics* (Evanston, iii.: Northwestern University Press, 1966).

فإن النظام العربي اختبر عبر مراحل تطوره المختلفة الهزائم والانتصارات، المحن والخطوب. ومن المفارقات انه خلال حقبة السبعينات بينما تزايدت امكانات اعضاء النظام الموضوعية بشكل بالغ (حرب ١٩٧٣ والنفط) فقد تقلصت ارادته السياسية والرغبة في توظيف هذه الامكانات لمصلحة تأكيد الاستقلال القومي. بل لقد شهدت تلك السنوات مزيداً من التبعية السياسية والاقتصادية؛ الأولى أدت إليها سياسات عدد من النظم العربية التي اقتربت حثيثاً من أحدى الدولتين العظميين، والثانية دشنها اندماج الاقتصادات النفطية العربية في السوق الرأسمالية. كما شهد النظام مزيداً من التبعثر بين سياسات اعضائه وغياب واضح للدولة النموذج أو المراكز للحركة العربية القومية. وكان من شأن ذلك أن تعرضت شرعية النظام العربي لأنواع من الازمات لم تواجه مثلها من قبل. ونستطيع أن نجازف بالقول بأن المرحلة الراهنة من تطور النظام ستكون المحك الحقيقي لقدرة النظام العربي وحيويته، لأنها المرحلة التي قد يؤكد فيها النظام الرضاء العام أو ينتفي عنه هذا الرضاء. فإذا انتفى الرضاء العام دخل النظام مرحلة تحلل، قد يشهد خلالها انهياره التدريجي. فالتحديات التي يواجهها النظام حادة وعنيفة ومتزامنة:

١ ـ تحدي الثروة المفاجئة التي أضافت بعداً جديداً للانقسام في النظام بين أقطار غنية وأقطار فقيرة وضاعفت من أهمية المنطقة الاقتصادية والاستراتيجية.

٢ ـ تحدي المواجهة العربية الاسرائيلية التي دخلت طوراً جديداً بقيام مصر بالبدء في عملية التطبيع مع اسرائيل، والذي أدى إلى إعادة طرح قضايا المواجهة ومستقبلها في ضوء الخطوة المصرية وإثارة قضية المواجهة الحضارية ومستقبل المنطقة وهويتها.

٣ ـ تحدي الطائفية التي يمكن أن تنهش العديد من اعضاء النظام العربي، وتوجدهم في حالة مستمرة من عدم الاستقرار الداخلي الامر الذي يؤثر على النظام ككل.

٤ ـ تحدي الواقعية السياسية المفرطة والتركيز على المصالح القطرية والمشاكل الداخلية.

٥ ـ تحدي بؤر التوتر والاستنزاف.

بمعنى آخر يتعرض النظام العربي حالياً إلى امتحان «امكانيات التوزيع» أي كفاءته في استخدام امكانياته النقدية والاقتصادية والطبيعية والايديولوجية والعسكرية وغيرها الاستخدام الأمثل الذي يحقق رفاهيته واستقراره وأمنه واستقلاله. وقد تعمدنا أن لا نخصص أجزاء أو فصولاً في الكتاب لدراسة تقويم امكانيات النظام العربي من الناحية التوزيعية لعدد من الأسباب أهمها رغبتنا في تفادي التعسف في الحكم خصوصاً وأن المراحل ـ كما أشرنا في بداية الفصل الثاني ـ متصلة ومتداخلة، ولأننا نؤمن بأن النظام العربي واجه في جميع مراحل تطوره عمليات اختراق أجنبي عطلت تطوير قدراته الذاتية وخصوصاً قدرته على التوزيع الأمثل، بالرغم من ضخامة الامكانيات سواء الايديولوجية في مرحلة المد القومي أم المالية في مرحلة التبعثر. ومع ذلك فإن مجمل التحديات التي يواجهها حالياً النظام العربي ما هي في الحقيقة سوى مشكلات توزيع حادة.

لقد مر النظام الاقليمي العربي خلال أربعين عاماً بمراحل تطور متعددة، مر بمرحلة

الانشاء حين توافر قدر محدود من توازن القوى في النظام وقدر بسيط من الامكانات وقدر عال من حيوية التفاعلات والتحالفات وقدر أعلى من الاختراق الخارجي ومحاولات دائبة من جانب بعض أطراف النظام لتولي مركز التوجيه للنظام الناشىء. ومر بعدها بمرحلة المد القومي حين اختلّت توازنات القوى في النظام الاقليمي العربي وبرز طرف من الأطراف مستنداً إلى عقيدة النظام القومية وامكاناته الاقتصادية والبشرية ومكانته الثقافية والسياسية ليتولى مركز التوجيه في النظام. وتمكن النظام العربي بفضل مركزية التوجيه في هذه المرحلة من أن يضاعف معظم امكاناته ويضعف من درجة الاختراق الخارجي ويحرر بقية أجزاء الوطن العربي ويدخل مرحلة التنمية الاقتصادية ويحقق تجربة للوحدة السياسية بين طرفين من أطراف النظام وينقل مجتمعات من طور تخلف بدائي إلى طور التنظيم والتخطيط، ويضع مبدأ تسييس الامكانات العربية وفي مقدمتها النفط. وفي نهايات مرحلة المد القومي تحالفت لانهاء هذه المرحلة قوى ثلاث، وهي قوى الاختراق الخارجي، والنفط والعقائد المناهضة لعقيدة النظام. ومنذ منتصف الستينات نسقت هذه القوى جهودها لتحقيق هدف رئيسي وهو القضاء أولاً على مبدأ مركزية التوجيه في النظام، وبذلك دخل النظام العربي مرحلة البعثرة، أو بمعنى آخر مرحلة لامركزية التوجيه وتعددية العقائد واحلال المحاور ومناطق النفوذ الحيوي محل التحالفات المرنة وفك الارتباط بين امكانات النظام وقضاياه الجوهرية وفي مقدمتها قضيتا فلسطين والتنمية، وهيمنة الاختراق الأجنبي على شبكة تفاعلات النظام، وكلها تؤكد عجز النظام خلال هذه المرحلة عن حل أزماته الرئيسية في الاندماج، والمشاركة السياسية، والتوزيع والأمن.

فهل يكون من الغريب أن نقول ان النظام العربي هو ـ بحق ـ على مفترق طرق وأن القرارات السياسية التي تؤخذ في الاعوام القادمة سوف تطرح تأثيراتها لسنوات طويلة قادمة، وأن الأمة العربية تمر بحالة عميقة من القلق حول مصيرها ومستقبلها، وان ما هو مطلوب في هذه المرحلة هو بديل يستفيد من الواقع الجديد للمنطقة في الوقت الذي يحمي ويصون النظام العربي من احتمال ذوبانه في نطاق آخر يفقده هويته القومية؟

وفي هذا الاطار فإن الدعوة القومية لا يجب أن تستمد شرعيتها ومبرراتها من اعتبارات الماضي وحسب، بل أساساً من ضرورات الحاضر واحتياجات المستقبل. فهي طلب للتنمية التي تخدم أوسع الجماهير العربية، وهي سعي للمشاركة السياسية وللديمقراطية، وهي كفاح دؤوب ضد التبعية ومن أجل الاستقلال القومي والاصالة الحضارية والثقافية.

الملاحق

ملحق رقم (١)

الاطار التنظيمي للنظام الإقليمي العربي

(المنظمات العربية المتخصصة)

أولا: المنظمات العربية المتخصصة المؤسسة في إطار جامعة الدول العربية

١ - اتحاد إذاعات الدول العربية
تاريخ الانشاء ١٥/١٠/١٩٥٥
تاريخ بداية العمل ٩/٢/١٩٦٩
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى تونس في ١٩٧٩

٢ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
تايخ الإنشاء ١٦/٥/١٩٦٨
تاريخ بداية العمل ١٨/١٢/١٩٧١
المقر الكويت

٣ - الاتحاد البريدي العربي
تاريخ الانشاء ٩/١٢/١٩٤٦
تاريخ بداية العمل ١٢/٤/١٩٥٢
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى دبي في ١٩٧٩

٤ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
تاريخ الإنشاء ٢١/٥/١٩٦٤
تاريخ بداية العمل ٢٥/٧/١٩٧٠
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى تونس في ١٩٧٩
الدول غير المنضمة اليها: ـ لبنان

٥ - **المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة**
تاريخ الإنشاء ١٩٦٨/٩/٣
تاريخ بداية العمل ١٩٧١/٩/٢٥
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى دمشق في ١٩٧٩
الدول غير المنضمة إليه: الصومال - جيبوتي - البحرين

٦ - **المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة**
تاريخ الإنشاء ١٩٦٠/٤/١٠
تاريخ بداية العمل ١٩٦٥
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى الرباط في ١٩٧٩
الدول غير المنضمة اليها: موريتانيا - جيبوتي

٧ - **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**
تاريخ الانشاء ١٩٧٠/٣/١١
تاريخ بداية العمل ١٩٧٢
المقر الخرطوم

٨ - **المنظمة العربية للتنمية الصناعية**
تاريخ الانشاء ١٩٧٨/٩/١٠
تاريخ بداية العمل ١٩٨٠/٩/٢٠
المقر بغداد

٩ - **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**
تاريخ الإنشاء آذار/ مارس ١٩٦٦
تاريخ بداية العمل ١٩٧٥/٤/١
المقر الكويت

١٠ - **مجلس الطيران المدني للدول العربية**
تاريخ الإنشاء ١٩٦٥/٣/٢١
تاريخ بداية العمل ١٩٦٧/١١/٦
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى الرباط في ١٩٧٩
الدول غير المنضمة إليه: المملكة العربية السعودية

١١ - **المنظمة العربية للعلوم الادارية**
تاريخ الإنشاء ١٩٦١/٤/١
تاريخ بداية العمل ١٩٦٩/١/١
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى عمان (الأردن) في ١٩٧٩
الدول غير المنضمة إليها: جيبوتي

١٢ ـ منظمة العمل العربية

تاريخ الإنشاء ١٩٦٥/٣/٢١

تاريخ بداية العمل ١٩٧٢/٩/٢٥

المقر كان بالقاهرة ونقل إلى بغداد في ١٩٧٩

الدول غير المنضمة إليها: سلطنة عمان

١٣ ـ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية

تاريخ الإنشاء ١٩٧٦/٣/٢١

تاريخ بداية العمل ١٩٧٨/٧/١

المقر الرياض

١٤ ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا

تاريخ الإنشاء ١٩٧٣/١٢/٥

تاريخ بداية العمل آذار/ مارس ١٩٧٥

المقر الخرطوم

الدول غير المنضمة اليه: الصومال ـ جيبوتي ـ اليمن الديمقراطية ـ اليمن العربية.

١٥ ـ المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس

تاريخ الإنشاء ١٩٦٥/١٢/١٢

تاريخ بداية العمل ١٩٦٨/٣/٢٥

المقر كان بالقاهرة ونقل إلى عمان (الاردن) في ١٩٧٩

الدول غير المنضمة إليها: الصومال ـ جيبوتي ـ موريتانيا

١٦ ـ الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية

تاريخ الإنشاء ١٩٥٣/٩/٩

تاريخ بداية العمل ١٩٥٧

المقر كان بالقاهرة ونقل إلى بغداد في ١٩٧٩

الدول غير المنضمة إليه: البحرين

١٧ـ الاكاديمية العربية للنقل البحري

تاريخ الإنشاء ١٩٧٢/٤/٢٦

تاريخ بداية العمل ١٩٧٥/٥/٢٦

المقر كان بالقاهرة ونقل إلى الشارقة في ١٩٧٩

الدول غير المنضمة إليها: الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا ـ جيبوتي

١٨ ـ صندوق النقد العربي

تاريخ الإنشاء ١٩٧٥/١٢/١٤

تاريخ بداية العمل ١٩٧٧/٢/١١

المقر أبو ظبي
الدول غير المنضمة إليه: ـ جيبوتي

١٩ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
تاريخ الإنشاء ١٩٥٧/٦/٣
تاريخ بداية العمل ١٩٦٤/٤/٣٠
المقر كان بالقاهرة ونقل إلى عمان (الأردن) في ١٩٧٩
الدول غير المنضمة إليه: البحرين ـ تونس ـ الجزائر ـ جيبوتي ـ السعودية ـ سلطنة عمان ـ قطر ـ لبنان ـ المغرب

ثانياً: المنظمات العربية المتخصصة المؤسسة خارج اطار جامعة الدول العربية

١ ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول
تاريخ الإنشاء ١٩٦٨/١/١٩
تاريخ بداية العمل ١٩٦٨
المقر الكويت
الدول غير المنضمة إليها: الأردن ـ جيبوتي ـ السودان ـ الصومال ـ سلطنة عمان ـ فلسطين ـ لبنان ـ المغرب ـ موريتانيا ـ اليمن العربية ـ اليمن الديمقراطية

٢ ـ المنظمة العربية للثروة المعدنية
تاريخ الإنشاء ١٩٧٩/٢/٢٤
تاريخ بداية العمل ١٩٧٩/٢/٢٤
المقر الرباط
الدول غير المنضمة إليها: البحرين ـ الجزائر ـ جيبوتي ـ سوريا ـ سلطنة عمان ـ لبنان ـ اليمن العربية ـ اليمن الديمقراطية

ملحق رقم (٢)

الاطار التنظيمي للنظام الاقليمي العربي

الاتحادات العربية

جرى تصنيف الاتحادات العربية خارج الاطار الرسمي للجامعة العربية طبقاً للتقسيم التالي:

أولاً: الاتحادات المهنية

ثانياً: الاتحادات الثقافية والعلمية والتربوية

ثالثاً: الاتحادات العمالية والنقابية

رابعاً: الاتحادات الاقتصادية

(أ) عام

(ب) صناعة

خامساً: اتحادات ومنظمات اجتماعية

(أ) عام

(ب) شباب

(ج) المرأة

(د) كشافة ومرشدات

(هـ) الصحة

سادساً: اتحادات ومنظمات رياضية

سابعاً: اتحادات اعلامية واتصالية

ثامناً: اتحادات ومنظمات النقل والسياحة

(أ) النقل

(ب) السياحة

ويبلغ عدد الاتحادات العربية في هذا الملحق ٩٦ اتحاداً تم التعريف بتاريخ انشائها ومقارها عدا ٢٦ اتحاداً منها لم يتم الاستدلال على بعض المعلومات الخاصة بها. كما يلاحظ أيضاً ان هناك ٢٨ اتحاداً من بين الاتحادات التي كان مقرها القاهرة قبل آذار/ مارس ١٩٧٩ لم يتم التعرف على مقارها الجديدة. والجدير بالذكر أن جميع الاتحادات المذكورة في هذا الملحق ـ عدا الاتحاد البرلماني العربي ـ ذات طبيعة غير حكومية وذلك من واقع نوع التمثيل وشكل الوفود، وإن كانت تنبغي الاشارة إلى أنه في أغلب الاقطار العربية تسيطر الحكومات عملياً على النقابات ومن ثم فإن عديداً من هذه الاتحادات غير الحكومية تقع في الواقع تحت تأثير الحكومات وتعكس سياساتها وخلافاتها. ومع الاعتراف بهذا القصور في البيانات فإنه يغفر لهذه القائمة انه لا يوجد مثيلاً لها في أي مصدر آخر وإن بياناتها قد استُقيت من المصادر الأولية مثل منشورات ومطبوعات الجامعة العربية ومنظماتها المختلفة، والمطبوعات الصادرة عن هذه المنظمات، والاشارات التي ترد عنها وعن اجتماعاتها ونشاطاتها في الجرائد والمجلات العربية ومن «يوميات ووثائق الوحدة العربية» لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية.

وفيما يلي البيان:

أولاً: الاتحادات المهنية

(١) **اتحاد المحامين العرب**

تاريخ الانشاء: ١٩٥٦

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩) وما زال فيها

(٢) **اتحاد الاطباء العرب**

تاريخ الانشاء: ١٩٦١

المقر: بغداد

(٣) **اتحاد المعلمين العرب**

تاريخ الانشاء: ١٩٦١

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩) ثم نقل إلى دمشق

(٤) **اتحاد الصحفيين العرب**

تاريخ الانشاء: ١٩٦٤

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(٥) **اتحاد الاطباء البيطريين العرب**

تاريخ الانشاء: ١٩٦٦

المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى بغداد في ١٩٧٩

(٦) **اتحاد الطيارين العرب**

تاريخ الانشاء: ١٩٦٨

المقر: بيروت

(٧) اتحاد الصيادلة العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٦٨

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(٨) اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٦٨

المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى دمشق في ١٩٧٩

(٩) اتحاد اطباء الاسنان العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٦٨

المقر: القاهرة

(١٠) اتحاد المهندسين العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٦٨

المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى بغداد في ١٩٧٩

(١١) اتحاد الاقتصاديين العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٦٨

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(١٢) اتحاد موزعي الصحف العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٧٤

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(١٣) اتحاد الحقوقيين العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٧٥

المقر: بغداد

(١٤) اتحاد الجيولوجيين العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٧٥

المقر: بغداد

(١٥) اتحاد السينمائيين التسجيليين العرب

تاريخ الانشاء: ١٩٧٥

المقر: بغداد

(١٦) الاتحاد العربي للاخصائيين الاجتماعيين

تاريخ الانشاء: ١٩٧٨

المقر: بنغازي

(١٧) اتحاد الموسيقيين العرب

تاريخ الانشاء:

المقر:

(١٨) الاتحاد العام للفنانين العرب
تاريخ الانشاء:
المقر:
(١٩) الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب
تاريخ الانشاء:
المقر: دمشق
(٢٠) اتحاد المؤرخين العرب
تاريخ الانشاء:
المقر: بغداد
(٢١) اتحاد الكيميائيين العرب
تاريخ الانشاء:
المقر: بغداد
(٢٢) الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب
تاريخ الانشاء:
المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى بغداد في ١٩٧٩

ثانياً: الاتحادات الثقافية والعلمية والتربوية

(١) اتحاد الجامعات العربية
تاريخ الانشاء: ١٩٦٤
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩) ثم نقل إلى الرياض
(٢) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية
تاريخ الانشاء:
المقر:
(٣) الاتحاد العربي للتعليم التقني
تاريخ الانشاء:
المقر:
(٤) مجلس المعاهد والمراكز العربية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
تاريخ الانشاء:
المقر:
(٥) الاتحاد العربي لنوادي العلوم العربية
تاريخ الانشاء:
المقر:

(٦) رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
تاريخ الانشاء:
المقر:
(٧) اتحاد التربويين العرب
تاريخ الانشاء:
المقر:

ثالثاً: الاتحادات العمالية والنقابية

(١) الاتحاد العربي لعمال النفط والكيماويات
تاريخ الانشاء: ١٩٦٤
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)
(٢) الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
تاريخ الانشاء: ١٩٦٥
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩) حالياً دمشق
(٣) اتحاد عمال الزراعة العرب
تاريخ الانشاء: ١٩٦٥
المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى بغداد في ١٩٧٩
(٤) الاتحاد العربي لعمال النقل
تاريخ الانشاء: ١٩٦٦
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)
(٥) الاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية
تاريخ الانشاء: ١٩٦٩
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)
(٦) الاتحاد العربي لنقابات البريد والبرق والهاتف
تاريخ الانشاء: ١٩٦٩
المقر: بيروت
(٧) الاتحاد العربي للعاملين بالمصارف والاعمال المالية
تاريخ الانشاء: ١٩٧١
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)
(٨) الاتحاد العربي لعمال البناء والاخشاب
تاريخ الانشاء: ١٩٧٢
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(٩) **الاتحاد العربي لعمال الصناعات المعدنية والميكانيكية**
تاريخ الانشاء: **١٩٧٥**
المقر: القاهرة (قبل **١٩٧٩**)

(١٠) **الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب**
تاريخ الانشاء: انشىء في شباط/ فبراير **١٩٧٩** نتيجة اندماج الاتحاد العام للفلاحين العرب مع الاتحاد التعاوني الزراعي العربي.
المقر: طرابلس

(١١) **الاتحاد العربي لعمال الغزل والنسيج**
تاريخ الانشاء:
المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى دمشق في **١٩٧٩**

(١٢) **الاتحاد العربي لعمال الطباعة والاعلام**
تاريخ الانشاء:
المقر:

رابعاً: الاتحادات الاقتصادية

(أ) عام

(١) **الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية**
تاريخ الانشاء: **١٩٥١**
المقر: بيروت

(٢) **الاتحاد العربي للتأمين**
تاريخ الانشاء: **١٩٦٤**
المقر: عمان (الأردن)

(٣) **اتحاد المصارف العربية**
تاريخ الانشاء: **١٩٧٤**
المقر: بيروت

(ب) صناعة

(١) **الاتحاد العربي العام للحديد والصلب**
تاريخ الانشاء: **١٩٧١**
المقر: الجزائر

(٢) الاتحاد العربي للصناعات النسيجية
تاريخ الانشاء: ١٩٧٥
المقر: دمشق

(٣) الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية
تاريخ الانشاء: ١٩٧٥
المقر: الكويت

(٤) الاتحاد العربي للصناعات الهندسية
تاريخ الانشاء: ١٩٧٥
المقر: بغداد

(٥) الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك
تاريخ الانشاء: ١٩٧٦
المقر: بغداد

(٦) الاتحاد العربي للصناعات الغذائية
تاريخ الانشاء: ١٩٧٦
المقر: بغداد

(٧) الاتحاد العربي للصناعات الورقية
تاريخ الانشاء: ١٩٧٧
المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى بغداد في ١٩٧٩

(٨) الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء
تاريخ الانشاء: ١٩٧٧
المقر: دمشق

(٩) الاتحاد العربي للسكر
تاريخ الانشاء: ١٩٧٧
المقر: الخرطوم

(١٠) الاتحاد العربي للصناعات الجلدية
تاريخ الانشاء: ١٩٧٨
المقر: دمشق

خامساً: اتحادات ومنظمات اجتماعية

(أ) عام

(١) منظمة المدن العربية
تاريخ الانشاء: ١٩٦٧
المقر: الرياض

(٢) **المنظمة العربية للأسرة**
تاريخ الانشاء:
المقر:
(٣) **الاتحاد العربي للهيئات العاملة في رعاية الصم**
تاريخ الانشاء:
المقر: دمشق

(ب) الشباب

(١) **اتحاد الشباب العربي**
تاريخ الانشاء: ١٩٧٤
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)
(٢) **الاتحاد العربي لجمعيات بيوت الشباب**
تاريخ الانشاء: ١٩٧٥
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)
(٣) **الاتحاد العام للطلبة العرب**
تاريخ الانشاء: ١٩٧٩
المقر: بغداد

(ج) الكشافة والمرشدات

(١) **اللجنة الكشفية العربية**
تاريخ الانشاء: ١٩٥٦
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)
(٢) **المكتب العربي للمرشدات**
تاريخ الانشاء: ١٩٦٠
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(د) المرأة

(١) **الاتحاد النسائي العربي**
تاريخ الانشاء: ١٩٤٤
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩) ثم انتقل إلى بغداد .

(هـ) الصحة

(١) الاتحاد العربي ضد السرطان
تاريخ الانشاء: ١٩٧٦
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(٢) المجلس العربي للاختصاصات الطبية
تاريخ الانشاء:
المقر: دمشق

(٣) اتحاد جمعيات الهلال والصليب الاحمر العربية
تاريخ الانشاء:
المقر:

سادساً: اتحادات ومنظمات رياضية

(١) الاتحاد العربي لكرة الطاولة
تاريخ الانشاء: ١٩٥٦
المقر: الرياض

(٢) الاتحاد العربي للجمباز
تاريخ الانشاء: ١٩٧٤
المقر: بغداد

(٣) الاتحاد العربي لكرة القدم
تاريخ الانشاء: ١٩٧٤
المقر: الرياض

(٤) الاتحاد العربي لرفع الاثقال
تاريخ الانشاء: ١٩٧٤
المقر: بيروت

(٥) الاتحاد العربي لكرة السلة
تاريخ الانشاء: ١٩٧٤
المقر: بغداد

(٦) الاتحاد الرياضي العربي للشرطة
تاريخ الانشاء: ١٩٧٥
المقر: بغداد

(٧) **الاتحاد العربي للكاراتيه**

تاريخ الانشاء: ١٩٧٥

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(٨) **الاتحاد العربي لألعاب القوى للهواة**

تاريخ الانشاء: ١٩٧٥

المقر: الرياض

(٩) **الاتحاد العربي للشطرنج**

تاريخ الانشاء: ١٩٧٥

المقر: دمشق

(١٠) **الاتحاد العربي للالعاب الرياضية**

تاريخ الانشاء: ١٩٧٦

المقر: كان بالقاهرة ونقل إلى دمشق في ١٩٧٩ ثم إلى الرياض

(١١) **الاتحاد العربي للمبارزة**

تاريخ الانشاء: ١٩٧٦

المقر: الاسكندرية (قبل ١٩٧٩)

(١٢) **الاتحاد العربي للكرة الطائرة**

تاريخ الانشاء:

المقر: بغداد

(١٣) **الاتحاد العربي للدراجات**

تاريخ الانشاء:

المقر: الرياض

(١٤) **الاتحاد العربي للمصارعة**

تاريخ الانشاء:

المقر: بغداد

(١٥) **الاتحاد العربي للجودو**

تاريخ الانشاء:

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩) ثم إلى دمشق

(١٦) **الاتحاد العربي لكرة اليد**

تاريخ الانشاء:

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

سابعاً: اتحادات اعلامية واتصالية

(١) **الهيئة العربية للمعارض**
تاريخ الانشاء: ١٩٦٤
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(٢) **اتحاد وكالات الانباء العربية**
تاريخ الانشاء: ١٩٦٥
المقر: بيروت

(٣) **الاتحاد العربي للعلاقات العامة**
تاريخ الانشاء:
المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩)

(٤) **اتحاد الهيئات العربية المشتغلة بالاعلام**
تاريخ الانشاء:
المقر:

ثامناً: اتحادات ومنظمات النقل والسياحة

(أ) النقل

(١) **الاتحاد العربي للنقل الجوي**
تاريخ الانشاء: ١٩٦٥
المقر: بيروت

(٢) **اتحاد الموانىء البحرية العربية**
تاريخ الانشاء: ١٩٧٦
المقر: البصرة

(٣) **الاتحاد العربي للنقل البري**
تاريخ الانشاء: ١٩٧٨
المقر: عمان (الاردن)

(٤) **الاتحاد العربي للسكك الحديدية**
تاريخ الانشاء: ١٩٧٩
المقر: حلب

(٥) **الاتحاد العربي للناقلين البحريين**
تاريخ الانشاء: ١٩٧٩
المقر: بغداد

(ب) السياحة

(١) **الاتحاد العربي للسياحة**

تاريخ الانشاء: ١٩٥٤ (ويجري تحويله إلى منظمة عربية للسياحة)

المقر:

(٢) **اتحاد منظمات ومكاتب السفر والسياحة العربية**

تاريخ الانشاء: ١٩٧١ (حلت محله رابطة مكاتب السفر والسياحة)

المقر: بيروت

(٣) **الاتحاد العربي لنوادي وجمعيات السيارات والسياحة**

تاريخ الانشاء:

المقر:

(٤) **الاتحاد العربي للفنادق**

تاريخ الانشاء:

المقر: بغداد

تاسعاً: اتحادات ذات طبيعة خاصة

(١) **الاتحاد البرلماني العربي**

تاريخ الانشاء: ١٩٦٥

المقر: القاهرة (قبل ١٩٧٩) ثم إلى دمشق

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ـ (محرر). **عروبة مصر: حوار السبعينات**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

بارودي، ليلى ومروان بحيري. **السياسة الامريكية في الشرق الاوسط**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.

بطرس ـ غالي، بطرس. **دراسات في الدبلوماسية العربية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣.

بهاء الدين، احمد. **ابعاد في المواجهة العربية الاسرائيلية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

جامعة الدول العربية. الامانة العامة. **دليل المشروعات المشتركة والاتحادات النوعية العربية والمشروعات العربية والاجنبية المشتركة**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٩.

ـ . صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥**. الشارقة: دار الخليج، ١٩٨٥.

جبور، جورج. **العروبة ومظاهر الانتماء الاخرى في الدساتير الراهنة للدول العربية**. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٧. (محاضرات القيت على طلبة دبلوم الدراسات السياسية في معهد البحوث والدراسات العربية)

حجار، جوزف. **اوروبا ومصير الشرق العربي**. ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

حجازي، احمد عبد المعطي. **رؤية حضارية طبقية لعروبة مصر**. بيروت: دار الآداب، ١٩٧٩.

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية**. بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨١. ٢ ج.

حمروش، احمد. قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨. ج.

الدجاني، احمد صدقي. ماذا بعد حرب رمضان؟ فلسطين والوطن العربي في عالم الغد. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

راتب، عائشة. العلاقات الدولية العربية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

ربيع، حامد. تأملات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

رياض، محمود. البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

زكي، صلاح. مصر والمسألة القومية: بحث في عروبة مصر. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

سعد الدين، ابراهيم. اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

سلامة، غسان. السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (الدراسات الاستراتيجية، ٣)

سيد احمد، محمد. بعد ان تسكت المدافع. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥.

شريف، ابراهيم. الاطماع الاستعمارية في الشرق الاوسط. القاهرة: [د. ن.، د. ت.].

شهاب، مفيد محمود. جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

ضاهر، مسعود. الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.

عبد الفضيل، محمود. النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. (عالم المعرفة، ١٦)

ـ. النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

عزام، عبد الرحمن. صفحات من المذكرات السرية لأول امين للجامعة العربية. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

فهمي، اسماعيل. التفاوض من أجل السلام في الشرق الاوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.

القيثاني، محمد زكريا. الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية وخطرها على الاقتصاد الوطني. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٤.

مصر والعروبة وثورة يوليو. مجموعة من الباحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي، (٣))

مقصود، كلوفيس. معنى الحياد الايجابي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤.

النقاش، رجاء. الانعزاليون في مصر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

هلال، علي الدين. مشروعات الدولة الفلسطينية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨.

هيكل، محمد حسنين. مدافع آية الله: قصة ايران والثورة. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.

ـ. نحن... وامريكا. القاهرة: دار العصر الحديث، ١٩٦٧.

دوريـات

الاخبار (القاهرة): ١٩٧٧/١١/٢٤

الاذاعات العربية: كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧، والعدد ٩٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

الاسد، حافظ. في حديث إلى: المستقبل (باريس): ٨ أيار/ مايو ١٩٨٢.

اكتوبر (القاهرة): ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨، و ٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨.

الاهرام (القاهرة): اعداد مختلفة.

الاهرام الاقتصادي: ١ أيار/ مايو ١٩٧١.

جمعة، احمد محمود. «الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية.» المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٥، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨.

الجمهورية (القاهرة): ١٩٧٨/١/١٤.

حتي، ناصيف. «مفاهيم التكامل في اطار النظام الاقليمي العربي.» شؤون عربية: العدد ١٣، آذار/ مارس ١٩٨٢.

الحسن الثاني. تصريح إلى: الشرق الاوسط: ١٩٨٥/١/٨.

حمدان، جمال. «مواطن الخطر في قوميتنا.» الهلال: السنة ٧٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥.

رياض، محمود. في تصريح إلى: اخبار اليوم (القاهرة): ١٩٧٦/٨/٢٨.

زعيتر، اكرم. «الروح الوحدوية قبل احدى واربعين سنة: كيف تأسست الجامعة العربية.» الشرق الاوسط: ١٩٨٥/١٠/٣.

زهران، جمال علي. «السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: القواعد والتسهيلات العسكرية في الشرق الاوسط واثرها على التوازن الدولي الاقليمي بالمنطقة السياسية الدولية.» السياسة الدولية: السنة ١٧، العدد ٦٦، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١.

الساكت، بسام خليل. «تحويلات العمالة المهاجرة واستخداماتها: حالة الاردن.» المستقبل العربي: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

ستلهم، حافظ. «مستقبل ظاهرة التحضر في منطقة الخليج العربي.» شؤون عربية: العدد ١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. «الوطن العربي سنة ٢٠٠٠.» المستقبل العربي: السنة ٣، العدد ١٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

شاه ايران. في تصريح إلى: الاسبوع العربي: ٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤.

ــ. في حديث إلى: الحوادث: ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤.

ــ. في تصريح إلى: السياسة (الكويت): ١٩٧٤/١٢/٢٨.

شحاتة، ابراهيم. «فرصة العرب الاخيرة.» العربي: العدد ٢٠٩، نيسان/ ابريل ١٩٧٦.

الشربيني، نعيم. «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي.» النفط والتعاون العربي: السنة ٣، العدد ٤، ١٩٧٧.

الصياد، محمد محمود. «نحو استراتيجية عربية للأمن الغذائي.» المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩.

عبد الحكيم، محمد صبحي. «الموقف السكاني في الوطن العربي.» دراسات الشرق الاوسط: العدد ٢، ١٩٧٥.

القرعي، احمد يوسف. «منظمة العمل العربية وقضاياها العاجلة.» السياسة الدولية: السنة ٥، العدد ٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢.

القليبي، الشاذلي. تصريح إلى: *Réalités:* (13 octobre 1985)

ـــ . خطاب في افتتاح الدورة ٨٤ لمجلس جامعة الدول العربية، تونس، ٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥، في: **شؤون عربية**: العدد ٤٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥.

المجذوب، محمد. «معيار العروبة في عضوية جامعة الدول العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩.

المستقبل العربي، قسم الأبحاث. «الملف الاحصائي: ٦ ـ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩.

مصطفى، محمد سمير. «المشكلة الغذائية في الوطن العربي واقعاً ومستقبلاً.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩.

مطر، جميل. «انطباعات حول مذكرات محمود رياض: الحرب الامريكية ضد الامة العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣، آذار/ مارس ١٩٨٢.

ـــ . «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

«مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب الثالث، نيسان/ ابريل ١٩٧٢: موقف اتحاد الصحفيين الاردنيين.» **سجل العالم العربي** (بيروت): نيسان /أبريل ـــ أيار/ مايو ١٩٧٢.

نافعة، حسن. «القومية العربية والتفكك في الوطن العربي رد على آراء فؤاد عجمي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

النعيمي، عبد الرحمن. «اضواء على مجلس التعاون والامن الخليجي.» **دراسات عربية**: السنة ١٧، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٨١.

هلال، علي الدين. «الامن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩.

ـــ . «الوحدة والامن القومي العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢، آب/ اغسطس ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩.

الوطن (الكويت): ٢٠، ٢١، و ١٩٧٧/٥/٢٣.

أوراق ووثائق

جامعة الدول العربية. الامانة العامة. الادارة العامة للشؤون القانونية. «شروط العضوية في جامعة الدول العربية.» [د. ت.]. (مذكرة داخلية).

ـــ . مكتب الامين العام المساعد للشؤون السياسية. «شروط العضوية في جامعة الدول العربية.» ٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٧. (مذكرة داخلية)

ـــ . الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. **قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤**.

ـــ **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**. الورقة الرئيسية. ج ١. [د. ت.]. ص ق ـ ت. (سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية)

الجمهورية اللبنانية. وزارتا الخارجية والاعلام. **وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية، أيار ١٩٨٤**. بيروت، ١٩٨٤.

مؤتمرات وندوات

بشارة، عبدالله. «البحث الفكري: دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية.» ورقة قدمت إلى: اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، الرياض، ٢٩ ـ ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

جامعة الدول العربية. الامانة العامة. المؤتمر الاذاعي، ١، القاهرة، ٨ ـ ١٦ آب/ اغسطس ١٩٥٣.

جامعة الدول العربية، الواقع والطموح. تونس، ٢٨ نيسان/ ابريل ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٨٢، بيروت: المركز، ١٩٨٣.

ندوة القومية العربية والاسلام، بيروت، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠. القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

٢ ـ الاجنبية

Books

Abdallah, Umar F. *The Islamic Struggle in Syria.* Berkeley: Mizan Press, 1983.

Abdel Malek, Anour. *Egypt: Military Society, The Army Regime, The Left and Social Change under Nasser.* trans. by Charles Lam Markmann. New York: Random House, 1968.

Allan, James. *Social Mobility: Education and Development in Tunisia.* Leiden: E.J. Brill, 1979.

Amirsaderghi, Hossein (ed.). *The Security of The Persian Gulf.* London: Croom Helm Ltd.,1981.

Anthony, John Duke. *Saudi Arabia's Influence in the Arab World.* New York: Praeger, 1982.

Armajani, Yahya. *Middle East: Past and Present.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1970.

Aruri, Naseer,(et al.). *Reagan and the Middle East.* Belmont, Mass.: AAUG, 1983.

Ayoob, Mohammed (ed.). *Conflict and Intervention in the Middle East.* London: Croom Helm, 1980.

Al-Azhari, M.S. *The Iran-Iraq War.* Exeter: Center for Arab Gulf Studies, 1984.

Badeau, John S. *The American Approach to the Arab World.* New York: Harper and Row for the Council of Foreign Relations, 1968.

Ball, George W. *Error and Bretrayel in Lebanon.* Washington, D.C.: Foundation for Middle East Peace, 1984.

Barakat, Halim. *Lebanon in Strife.* Austin: University of Texas Press, 1977.

Barbier, Maurice. *Le Conflit du Sahara Occidental.* Paris: l'Harmattan, 1982.

Bavly, Dan and Elihu Salpater. *Fire in Beirut: Israel's War in Lebanon and the PLO.* New York: Stein and Day, 1984.

Beblawi, Hazem. *The Arab Gulf: Economy in Turbulent Age.* London: Croom Helm, Ltd., 1984.

Becker, Jillian. *The PLO: The Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1984.

Benvenioti, Meron. *The West Bank State Project: A Survey of Israel's Policies.* Washington, D.C.: American Interprise Institute for Public Policy Research, 1984.

Buheiry, Marwan R. *Threats of Intervention against Arab Oil, 1973 - 1979*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980. (IPS papers, 4)

Burns, William. *Economic Aid and American Policy Toward Egypt: 1955, 1981*. Albany: State University of New York, 1985.

Burrell, Robert Michael and Abbas R. Kelidar. *Egypt: The Dilemmas of a Nation, 1970 - 1977*. Beverly Hills, Calif., London: Sage Publications for Georgetown University, Centre for Strategic and International Studies, [n.d.]. (The Washington papers, vol. 5, no. 48)

Butrus - Ghali, Butrus. *The Arab League, 1945 - 1955* . New York: Carnegie Endowment for the International Peace, 1955.

Cobban, Helena. *The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Cantori, Louis J. and Steven L. Speigel. *The International Politics of Regions: A Comparative Approach*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1970.

Caparoso, James C. *Functionalism and Regional Integration*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972.

Claude, Inis L., Jr. *Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization*. 4th ed. New York: Random House, 1971.

Confino, Michael and Shimon Shamir (eds.). *The U.S.S.R. and the Middle East*. New York: Wiley, 1973.

Cottrell, Alvin J. and J.E. Dougherty. *Iran's Quest for Security*. Cambridge, Mass.: Institute for Foreign Policy, 1977.

Damis, John. *Conflict in Northwest Africa: The Western Sahara Dispute*. Stanford: Stanford University Press, 1983.

Dawisha, A [deed] I. *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*. London: Macmillan, 1976.

– . *Syria and its Lebanese Crisis*. New York: St. Martin's Press, 1980.

Dawisha, Karen. *Soviet Foreign Policy Toward Egypt*. London: Macmillan, 1979.

Dayan, Moshe. *Diary of the Sinai Campaign*. New York: Schocken Books, 1967.

Deeb, Marius. *The Lebanese Civil War*. New York: Praeger, 1980.

– and Mary Jane Deeb. *Libya since the Revolution*. New York: Praeger, 1982.

Delvin, John. *Syria: A Modern State and Ancient Land*. Boulder, Colorado: Westview Press, 1983.

Deutch, Karl Wolfgang. *The Analysis of International Relations*. 2nd ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1978.

Eban, Abba. *Voice of Israel*. New York: Horizon Press, 1969.

Eizenhower, Dwight. *Waging Peace: 1956-1961: The White House Years*. New York: Doubleday, 1965.

Etzioni, Amitai. *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965.

Friedman, Melvin A. *Sadat and Begin: The Domestic Politics of Peacemaking*. Boulder, Co.: Westview Press Inc., 1983.

Evron, Yair. *The Middle East: Nations, Superpowers and Wars*. London: Elek, 1973.

Falk, Richard A. and Saul H. Mendlovitz (eds.). *Regional Politics and World Order*. San Francisco, Calif.: Freeman, 1973.

Farrell, Robert Barry (ed.). *Approaches to Comparative and International Politics*.

Evanston, III.: Northwestern University Press, 1966.
Feld, Werner J. and Gavin Boyd (eds.). *Comparative Regional Systems.* New York: Pergamon, 1980.
Foda, Ezzeldin. *The Projected Arab Court of Justice: A Study in Regional Jurisdiction with Specific Reference to the Muslim Law of Nations.* The Hague: Nijhoff, 1957.
Freedman, Robert O. *Soviet Policy Toward the Middle East since 1970.* New York; Washington, D.C.; London: Praeger, 1978.
Gabriel, Richard. *Operation Peace for Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon.* New York: Hill and Wang, 1984.
Gershani, Israel. *The Emergence of Pan-American in Egypt.* Tel Aviv: Tel Aviv University, 1981.
Gilani, Ijas. «Pragmatic Arabism: The Logic of Contemporary Inter-Arab Relations.» (Ph. D. Dissertation, MIT, Mass., Department of Political Science)
Gilassman, J. *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1976.
Gilmour, David. *Lebanon the Fractured Country.* Oxford: Martin Robertson, 1983.
Gomaa, Ahmad. *The Foundations of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1914-1945.* London: Longman, 1977.
Green, Stephen. *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel: 1948 – 1967.* London: Faber & Faber, 1984.
Haas, Ernest. *The Uniting of Europe: Political and Economic Forces, 1950-1957.* Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1958.
Haas, Michael (ed.). *International Systems.* New York: Praeger, 1974.
Haber Eitan [et al.]. *The Year of the Dove.* New York: Bantham Books, 1979.
Hammond, Paul Y. and Sidney S. Alexander (eds.). *Political Dynamics in the Middle East.* New York: American Elsevier, 1972.
Harris, William W. *Taking Roots.* New York: Research Studies Press, 1980.
Hassouna, Hussein A. *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts.* New York: Oceana Publications, 1975.
Heikal, Muhammad Hasanayn. *Iran: The Untold Story.* New York: Pantheon Books, 1982.
– . *The Road to Ramadan.* London: Collins, 1975.
– . *The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence.* New York: Harper and Row, 1978.
Helms, Christine Moss. *Iraq: Eastern Flank of the Arab World.* Washington, D.C.: The Brookings Institute, 1984.
Hirst, David and Irene Beeson. *Sadat.* London: Faber and Faber, 1981.
Hodges, Michael (ed.). *European Integration.* Middlesex: Penguin Books, 1972.
Hodges, Tony. *Western Sahara: The Roots of a Desert War.* Westport, Con.: Lawrence Hill, 1983.
Holsti, K.J. *International Politics: A Framework for Analysis.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1978.
Hunter, Robert E. *The Soviet Dilemma in the Middle East.* London: Institute for Strategic Studies, 1969. 2 vols. (Adelphi papers, no. 59-60)
Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.

Hurewitz, J [acob] C. (ed.). *Oil, the Arab-Israeli Dispute and the Industrial World. Horizons of Crisis.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1976.
– . (ed.). *Soviet - American Rivalry in the Middle East.* New York: Praeger, 1969.
Ibrahim, I. (ed.). *Arab Resources.* London: Croom Helm, 1983.
International Institute for Peace and Conflict Research. *S.I.P.R.I. Yearbook of World Armaments and Disarmaments, 1977.* New York: Humanities Press, [n.d.].
International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Military Balance, 1978 – 1979; 1979 – 1980.* London: IISS, 1979 – 1980. 2 vols.
Isard, Walter and Julian Wolpert (eds.). *The Middle East: Some Basic Issues and Alternatives.* Cambridge, Mass.: Schenkman, 1972.
Ismael, Tareq, Y. *Iraq and Iran: Roots of Conflict.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982.
Israeli Oriental Society. *The Middle East Record.* Tel-Aviv: The Society, 1966.
Issawi, Charles Philip. *Egypt in Revolution: An Economic Analysis.* London: Oxford University Press, 1960.
Kaupp, Mark and Craig Natim (eds.). *The Soviet Union and the Middle East in the 1980's.* Lexington, Moss.: Lexington Books, 1983.
Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970.* 3rd ed. London; New York: Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1971.
Khalidi, Rashid I. *Soviet Middle East Policy in the Wake of Camp David.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1979.
Kirk, George Eden. *Contemporary Arab Politics: A Concise History.* London: Methuen, 1961.
Knorr, Klaus Eugen and Sidney Verba (eds.). *The International System: The Theoretical Essays.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961.
Kohler, Foy D. [et al.]. *The Soviet Union and the October 1973 Middle East War: The Implication for Detente.* Coral Cables, Fla: University of Miami, Center of Advanced International Studies, 1974.
Konry, Enver. *The Superpowers and the Balance of Power in the Arab World.* Beirut: Catholic Press, 1970
Korany, Bahgat. *Social Change, Charisma and International Behaviour: Toward a General Theory of Foreign Policy Making in the Third World.* Leiden: Sijthoff, 1976.
– . and Ali E.H. Dessouki. *The Foreign Policies of Arab States.* Boulder, Colorado: Westview Press, 1984.
Laqueur, Walter Z. *The Road To War, 1967: The Origins of the Arab-Israel Conflict and Aftermath, 1967/1968.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1968.
– . *The Soviet Union and the Middle East.* New York: Praeger, 1959 (Praeger Publications in Russian History and World Communism, 81)
Lawless, Richard and Allan Findlay (eds.). *North Africa.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1984.
Lederer, Ivo J. and Wayne S. Vacinich (eds.). *The Soviet Union and the Middle East: The Post World War II Era.* Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1974. (Hoover institution publications, 133)
Leitenberg, Milton and Gabriel Sheffer (eds.). *Great Power Intervention in the Middle*

East. New York: Pergamon Press, 1979.
Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1952.
– . *Soviet Advances in the Middle East*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1972. (Foreign affairs study, 2)
Long, David. *Saudi Arabia*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976. (The Washington papers, vol. 4, no. 39)
Lyon, Peter. *Neutralism*. Leicester: Leicester University Press, 1963.
Macdonald, Robert W. *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization*. Princeton N.J.: Princeton University Press, 1965.
McLane, Charles B. *Soviet-Middle East Relations*. London: Central Asian Research Center, 1973. (Soviet-third world relations, 1)
McLaurin, R.D. *The Middle East in Soviet Policy*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1975.
– . (et al.). *Middle East Foreign Policy Making: Issues and Processes*. New York: Praeger Publications, 1982.
Macridis, Roy C. (ed.). *Foreign Policy in World Politics*. 2nd ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962.
.Mansfield, Peter. *Nasser's Egypt*. London; Baltimore, Mad.: Penguin Books, 1967. (Penguin african library, AP 16)
Maull, Hans. *Oil and Influence: The Oil Weapon Examined*. London: International Institute for Strategic Studies, 1975. (Adelphi papers, 117)
– *The Middle East and North Africa*. London: Europa Publications, 1974.
Mortimer, Robert A. *The Third World: Coalition in International Politics*. Boulder, Co.: Westview Press, 1984.
National West-minister Bank. *Report: Saudi Arabia*. 1985.
Niblock, Tim (ed.). *Iraq: The Contemporary State*. London: Croom Helm, 1982.
Nolte, Richard H.(ed.). *The Modern Middle East*. New York: Atherton Press, 1963.
Nye, Joseph S., Jr. (comp.). *International Regionalism: Readings*. Boston, Mass: Little Brown, 1968.
O'Brien, Patrick Karl. *The Revolution in Egypt's Economic System: From Private Enterprise to Socialism, 1952-1965*. London: Issued under the auspises of the Royal Institute of International Affairs, 1966.
Olson, Robert W. *The Ba'th and Syria 1947 to 1982: The Evolution of Ideology, Party and State*. Princeton, N.J.: Princeton University Press. 1982.
Paust, J[ordan] J. and A[lbert] P. Blaustein (eds.). *The Arab Oil Weapon: A Threat to International Peace*. New York: Oceana Publications, 1977.
Pearson, Frederic Stephen. «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1963-1964.» (Ph. D. Dissertation, University of Michigan, Ann Arbor, 1971)
Perlmutter, Amos (et al.). *Two Minutes over Baghdad*. London: Corgi, 1982.
Price, David Lynn. *Oil and the Middle East Security*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976. (The Washington papers, vol. 4, no. 41)
Quandt, William Baur. *A Decade of Decisions: American Policy toward the Arab Israeli Conflict, 1967-1976*. Berkley, Calif.: The University of California Press, 1979.
– *Saudi Arabia in the 1980's*. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981.
Rabinovich, Itamar and Haim Shaked (eds.). *From June To October: The Middle East*

between 1967 and 1973. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1978.
Ramazani, Rouhallah K. *The Persian Gulf: Iran's Role*. Charlottesville, Va.: University Press of Virginia, 1972.
Reppa, R. B. *Israel and Iran: Bilateral Relations and Effect on the Indian Ocean*. New York: Praeger, 1974.
Rikabi-Succari, Elizabeth Hart. *Regional System and Political Development in the Arab World*. Louvain: Université Catholique de Louvain, Faculte des sciences économiques, sociales et politiques, 1971. (Publications nouvelle serie, 88)
Rikhye Indarjit and John Volkmar. *The Middle East and the New Realism*. New York: International Peace Academy, 1975.
Ro'i Yaacov (ed.). *The Limits to Power: Soviet Policy in the Middle East*. London: Croom Helm, 1979.
Rosenau, James N., Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd (eds.). *World Politics: An Introduction*. New York: Free Press, 1976.
Russet Bruce M. *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology*. Chicago, iii.: Rand McNally, 1967.
Salibi, Kamal S. *Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976*. Delma, N.Y.: Caravan, 1976.
Sacher, Howard Morley. *The Emergence of the Middle East, 1914-1924*. New York: Knoph, 1969.
el-Sadat, Anwar. *In Search of Identity: An Autobiography*. London: Collins, 1978.
Safran, Nadav. *From War to War: The Arab Israeli Confrontation, 1948-1967*. New York: Pegasus Books, 1969.
Sayegh, Fayez. *Arab Unity: Hope and Fulfilment*. New York: Devin-Adair, 1958.
Schenber, Hillel (ed.). *After Lebanon: The Israeli-Palestinian Connection*. New York: The Pilgrim Press, 1983.
Schiff, Zéev and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War*. London: George Allen and Unwin, 1984.
Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958*. London; New York: Oxford University Press, issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, 1965.
Sella, Amnon. *Soviet Political and Military Conduct in the Middle East*. London: Macmillan, 1981.
Sewell, James P. *Functionalism and World Politics*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966.
Shaked Haim and Itamar Rabinvoich (eds.). *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies*. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1980.
Sheffer, Gabriel (ed.). *Dynamics of Conflict*. Atlantic Highlands, N.J.: Humanitites Press, 1975.
Sherbiny, Naiem A. and Mark A Tessler (eds.) *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and global Implications*. New York: Praeger, 1976.
Shiloh, Ailon (ed.). *Peoples and Cultures of the Middle East*. New York: Random House, 1969.
Sivard, Ruth Leger. *World Military and Social Expenditures*. Leesburg, Va.: W M S E Publications, 1978.
Smolansky, Oles M. *The Soviet Union and the Arab East under Khrushchev*. Lewisburg, Pa.: Buknell University Press, 1974.

al-Sowayyegh, Abdel Aziz. *Arab Petro-Politics*. London: Croom Helm, 1984.
Spiegel, Steven L. (ed.). *The Middle East and the Western Alliance*. London: George Allen and Unwin, 1982.
St. John, Robert. *The Boss: The Story of Gamal Abdel Nasser*. New York: McGraw-Hill, 1960.
Tahtinen, Dale R. *Arms in the Persian Gulf*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1974. (Foreign affairs studies, 1)
Taylor, Alan R. *The Arab Balance of Power*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982.
Tilhuam, Wandimreh. *Egypt's Imperial Aspirations over Lake Tana and the Blue Nile*. Addis Ababa: Addis Ababa University, 1979.
Thompson, Virginia and Richard Adoff. *The Western Saharans: Background to Conflict*. London: Croom Helm, 1980.
Udovitch, A [braham] L. (ed.). *The Middle East: Oil, Conflict and Hope*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976. (Critical choices for Americans, 10)
Vatikiotis, Panayiotis J. *Conflict in the Middle East*. London: Allen and Unwin, 1971.
–. *Arab Regional Politics in the Middle East*. London: Croom Helm, 1984.
–. *The Egyption Army in Politics-Patterns for New Nations*. Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1961.
– (ed.). *Egypt since the Revolution*. London: Allen and Unwin, 1968.
Wai, Dustan M. *The African - Arab Conflict in the Sudan*. London: Holmes and Meir, 1981.
Waterbury, John. *Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future*. Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1975.
–. *The Egypt of Nasser and Sadat*. Princeton , Princeton University Press, 1983.
–. and Ragaei el-Mallakh. *The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to* Introduction by Catherine Gwin. New York: MacGraw-Hill, 1978.
Wells, Donald A. *Saudi Arabian Development Strategy*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976. (National energy study, 12)
Woodhouse, Christopher Montague. *British Foreign Policy Since the Second World War*. London: Hutchinson, 1971.
World Bank. *World Bank Atlas*. Washington, D.C.: World Bank, 1978.
Worsley, Peter. *The Third World*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1974. 2nd ed. London: Weidenfeld and Nicolson, 1967.
Wright, John. *Libya: A Modern History*. London: Croom Helm, 1983.
Yale, William. *The Near East: A Modern History*. Revised and enlarged edition. Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1968.
Yalem, Ronald I. *Regionalism and World Order*. Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1965.
Zelter, Moshe. *Aspects of Near East Society*. New York: Bookman, 1962.

Periodicals

Ajami, Fouad. «The End of Pan Arabism.» *Foreign Affairs:* vol. 57, no. 2, Winter 1978/1979.
–. «Stress in the Arab Triangle.» *Foreign Policy:* no. 29, Winter 1977/1978.
–. «The Struggle for Egypt's Soul.» *Foreign Policy:* no. 35, Summer 1979.
Alexander, Nathan. «The Foreign Policy of Libya: Inflexibility Aimed Change.» *Orbis:*

vol. 24, no. 4, Winter 1981.
Ansari, Hamid. «Egypt in Search of a New Role in the Middle East.» *American Arab Affairs:* Spring 1985.
«Arab Banking.» *The Financial Times* (London): 14/10/1985. Section III.
Aruri, Naseer. «The PLO and the Jordanian Option.» *Third World Quarterly:* vol. 7, no. 4, October 1985.
Banks, Michael. «System Analysis and the Study of Regions.» *International Studies Quarterly:* vol. 13, December 1969.
Barrett, Robert. «U.S. Policy in North Africa.» *American Arab Affairs:* no. 13, Summer 1985.
Bauos, Phil and Raphael Danziger. «The Fez Declaration: An Analysis and Commentary.» *Political Communication and Persuation:* vol. 2, no. 3, 1984.
Binder, Leonard. «The Middle East as a Subordinate International System.» *World Politics:* vol. 10, no. 3, April 1978.
– . «Tragedy of Syria.» *World Politics:* vol. 19, no. 3, April 1967.
Bowman, L.W. «The Subordinate State System of Southern Africa.» *International Studies Quarterly:* no. 12, September 1968.
Brecher, Michael. «International Relations and Asian Studies: The Subordinate State System of Southern Asia.» *World Politics:* vol. 15, no. 21, January 1963.
– «The Middle East Subordinate Subsystem and its Impact on Israel's Foreign Policy.» *International Studies Quarterly:* vol. 13, no. 2, June 1969.
Campbell., John C. «Oil Power in the Middle East.» *Foreign Affairs:* vol. 56, no. 1, October 1977.
– . «Indecision in the Desert.» *The New York Times Book Review:* 6 October 1985
Carvely, Andrew. «Libya: International Relations and Political Purpose.» *International Journal:* vol. 28, no. 4, Autumn 1973.
Congressional Quarterly: 17 October 1981.
Dawisha, A [deed] I. «The Intervention in Yemen: An Analysis of Egyptian Perceptions and Policies.» *Middle East Journal:* vol. 29, no. 1, Winter 1979.
– . «Syrian Intervention in Lebanon 1975-1976.» *The Jerusalem Journal of International Relations:* vol. 3, nos. 2-3, Winter-Spring 1978.
Dawisha, Karen, «Soviet Policy in the Arab World: Permanant Interests and Changing Influence.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 2, no. 1, Winter 1980.
Dishon, Daniel. «The Web of Inter-Arab Relations 1973-1976.» *The Jerusalem Quarterly:* no. 2, Winter 1977.
Drydale, Alasdair. «The Succession Question in Syria.» *The Middle East Journal:* vol. 39, no. 2, Spring 1985.
Evron, Yair and Y. Simontov. «Coalitions in the Arab World.» *Jerusalem Journal of International Relations:* vol. 1, no. 2, 1975.
Garfinkle, Adam M. «Negotiating by Proxy: Jordanian Foreign Policy and U.S. Options in the Middle East.» *Orbis:* vol. 24, no. 41, Winter 1981.
Green, Stephen and Frank Bonvillain. «Egypt's Unilateral Disarmament: A Field Experiment.» *American Arab Affairs:* Spring 1985.
Heikal, M [uhammed] H [asanayn]. «Egyptian Foreign Policy.» *Foreign Affairs:* vol. 56, no. 4, July 1978.
Hillal - Dessouki, Ali E. «Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy.» *Social Problems:* vol. 28, no. 4, 1981.

– . in: *Events* (London): October 1977.

Hellmann, Donald S. «The Emergence of East Asian International Sub-System.» *International Studies Quarterly:* vol. 13, October 1979.

Hodgkin, Thomas. «The New West Africa State System.» *The University of Toronto Quarterly:* vol. 31, October 1961.

– Johansen, Robert C. and Michael G. Renner. «Limiting Conflict in the Gulf.» *Third World Quarterly:* vol. 7, no. 4, October 1985.

Kaiser, K. «The Interaction of Regional Systems.» *World Poltitics:* vol. 21, no. 1, October 1968.

Kanovski, E. «The Economic Aftermath of the Six-Day War.» *Middle East Journal:* vol. 22, no. 2, Spring 1968.

Kechichian, Joseph A. «The Golf Cooperation Council: Search for Security.» *Third World Quarterly:* vol. 7, no. 4, October 1985.

Keddi, Nikki R. «Is There a Middle East.» *Interntional Journal of Middle East Studies:* vol. 4, no. 3, July 1973.

Kerr, Malcolm. «Hafiz Asad and the Changing Pattern of Syrian Politics.» *International Journal:* vol. 28, no. 4, Autumn 1973.

– . «Rich and Poor in the New Arab Order.» *Journal of Arab Studies:* vol. 1, no. 1, October 1981.

Kirk, George. «The Syrian Crisis of 1957: Facts and Fiction.» *International Affairs:* vol. 76, no. 1, January 1960.

Kissinger, Henry. in: *Esquire:* 30 January 1979.

– . in: *Newsweek:* 1 March 1982.

Kroft, Joseph. «Egypt's Deepning Dilemma as Sick Man of Arab World.» *International Herald Tribune:* 28/11/1985.

Lenczowski, George. «Soviet Policy in the Middle East.» *Current History:* vol. 55, no. 327, November 1968.

Maddy-Weitzmann, Bruce. «The Fragmentation of Arab Politics: Inter-Arab Affairs since Afghanistan Invasion.» *Orbis:* vol. 25, no. 2, Summer 1981.

Nolan, Riall W. «Tunisia's Time of Transition.» *Current History:* vol. 80, no. 470, December 1981.

Pearcy, Etzel G. «The Middle East: An Indefinable Region.» *The Department of State Bulletin:* 23 March 1959.

Perlmann, M. «In the Street Called Straight.» *Middle Eastern Affairs:* vol. 8, no. 10, October 1957.

Perlmutter, Amos. «Unilateral Withdrawal: Israel's Security Option.» *Foreign Affairs:* vol. 64, no. 1, Fall 1985.

Puchala, Donald J. «International Transactions and Regional Integration.» *International Organization:* vol. 24, no. 4, 1970.

Ramazani, Rouhallah K. «Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy.» *Orbis:* vol. 18, no. 4, Winter 1975.

– . «Iran's Changing Foreign Policy.» *Middle East Journal:* vol. 24, no. 4, Autumn 1970.

Rondot, Pierre. «Le Raid de Samou et le conflict Arabo - Israelien.» *Revue du Defense National:* vol. 23, Janvier 1967.

Rouleau, Eric. «Conservative Wave in the Middle East.» *New Outlook:* vol.9, no. 3, March - April 1968.

Rubinstein, Alvin Z. «The Soviet Presence in the Arab World.» *Current History:* vol. 80, no. 468, October 1981.

Sadat, A [nwar]. «Where Egypt Stands.» *Foreign Affairs:* vol. 51, no. 1, October 1971.

Sadowski, Yehia M. «Cadre, Guns and Money: The Eighth Regional Congress of the Syrian Ba'ath,» *MERIP Report:* July - August, 1985.

Safran, Nadav. «Arab Politics, Peace and War.» *Orbis:* vol. 17, no. 2, Summer 1974.

Slomin, Shlomo. «Egypt's Conflict of Alliances.» *World Today:* vol. 27, no. 3, March 1972.

Springborg, Robert. «U.S. Policy Toward Egypt: Problems and Prospects.» *Orbis:* vol. 24, no. 4, Winter 1981.

Thompson, William. «The Arab Subsystem and the Feudal Pattern of Interaction, 1965.» *Journal of Peace Research:* vol. 7, no. 2, 1970.

— . «Center - Periphery Interaction Patterns: The Case of Arab Visits, 1946-1975.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 31, no. 2, May 1981.

– . «Delineating Regional Subsystems: Visit Networks and the M.E. Case.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 31, no. 2, May 1981 .

– . «The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Ropositional Inventory.» *International Studies Quarterly:* vol. 17, March 1973.

Tucker, R.W. «Oil: The Issue of American Intervention.» *Commentary:*vol. 59, no. 1, January-March 1975.

Waltz, Susan E. «The Islamist Challenge in Tunisia.» *Journal of Arab Affairs:* vol. 3, no. 1, Spring 1984.

Weinbaum, M.G. «Iran and Israel: The Discreet Entente.» *Orbis:* vol. 18, no. 4, Winter 1975.

Wright, Claudia. «Religion and Strategy in the Iraq-Iran War.» *Third World Quarterly:* vol. 7, no. 4, 1985.

Woodward, Peter. «Sudan After Numeiri.» *Third World Review:* vol. 7, no. 4, October 1985.

Zartman, William. «Africa As a Subordinate State System in International Relations.» *International Organization:* vol. 21, no. 3, Summer 1967.

Conventions and Meetings

The International Studies Association Convention, 1981. «Stress and Disintegration in the Arab World.» By M. al Mashat.

The International Studies Association Meeting, Toronto, 1976. «The Middle Eastern Connections: Exploring the Structural Evolution of a Regional Subsystem.» By William Thompson.

فهرس عام

(ت)

(ث)

(ج)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ي)

جميل مطــر

- عمل في السلك الدبلوماسي المصري خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٨
- رئس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) وخلال هذه الفترة كتب بانتظام في جريدة الاهرام
- عمل في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتولى مسؤولية الاشراف على الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية
- يعمل حالياً نائباً لمدير إدارة فلسطين بالأمانة العامة في جامعة الدول العربية
- صدرت له عدة أبحاث في دوريات عربية مختلفة مثل السياسة الدولية، والمستقبل العربي، ودراسات عربية، وشؤون عربية.

د. علي الدين هلال

- أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ورئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام
- عمل أستاذاً زائراً في جامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس (١٩٧٩/١٩٨٠) وفي جامعة برنستون (١٩٨٠/١٩٨١)
- له عدة مؤلفات بالعربية منها: **التحديث في الفكر السياسي المصري، السياسة والحكم في مصر، تكوين اسرائيل، كندا وقضية فلسطين، مشروعات الدولة الفلسطينية، تجربة الديمقراطية في مصر.** كما صدرت له أبحاث في دوريات عربية مختلفة
- من أحدث مؤلفاته بالانكليزية: **الاسلام والسلطة** (لندن، ١٩٨١)، **والاحياء الاسلامي في الوطن العربي** (نيويورك، ١٩٨٢)، **والسياسات الخارجية للبلاد العربية** (لندن، ١٩٨٤).

طبعة خامسة جديدة مطورة

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

